



صامويل هانتنجتون

ترجمة : د. عبد الوهاب علوب

الموجة الثالثة

التحول الديمقراطى فى أواخر القرن العشرين

مع مقدمة تحليلية بقلم د. سعد الدين إبراهيم

الموجة الثالثة

○○ يتناول هذا الكتاب ظاهرة التحول الجماعى إلى الديمقراطية فيما يسمى بظاهرة « الموجات » . فتركز الدراسة على حركات التحول من الأنظمة التسلطية الشمولية إلى الديمقراطية ، والتى اجتاحت العالم فيما بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٩٠ ، أى منذ احتدام أزمة النفط وما ترتب عليها من نتائج سياسية واقتصادية وحتى تفكك الاتحاد السوفيتى ، وما نتج عنه من انهيار النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية . فتقدم الدراسة أسباب التحول والعوامل التى تساعد على حدوث التغيرات الحادة فى نظم الحكم . وينهى الكاتب دراسته بتنبؤات عن مستقبل الديمقراطية فى العالم على مشارف القرن الحادى والعشرين . وتكمن أهمية هذه الدراسة فى أنها تعد من أوائل الدراسات التى تتناول التحولات الديمقراطية المفاجئة التى أعقبت سقوط الدولة السوفيتية فى أواخر الثمانينيات والمؤلف هو عالم السياسة الأمريكى الكبير « صامويل هانتنجتون » الأستاذ بجامعة هارفارد ، ومؤلف العديد من المراجع الهامة والدراسات الرائدة ○○

د. سعد الدين إبراهيم



د

دراســـــة

الموجة الثالثة

التحول الديمقراطى
فى أواخر القرن العشرين

تأليف

صامويل هانتنجتون

ترجمة

د. عبد الوهاب علوب

مع مقدمة تحليلية بقلم

د. سعد الدين إبراهيم

المجتمع المدنى ومستقبل التحول الديمقراطى
فى الوطن العربى



الطبعـــــة الأولى ١٩٩٣

دار سـعاد الصبــــاح
ص.ب : ٢٧٢٨٠
الصفاة ١٣١٣٣ - الكويت

القاهرة – ص.ب : ٢٦٧ دقى
٣٤٩١٧٢٧
تليفون : ٣٤٩٧٧٧٩
٧٠٩٥٨٣
فاكس : ٧٠٩٥٦٣

رقم الإيداع : ١٩٩٣/٤٤٢٠
I.S.B.N. 977—274—038—9

الاشراف الفنى : حلمى التونى

هذه هى الترجمة الكاملة لكتاب

The Third Wave

Democratization in the Late Twentieth Century

تأليف

Samuel P. Huntington

الناشر

University of Oklahoma Press:

Norman and London

1991

مقدمة المترجم

يتنـاول هذا الكتـاب الهام ظـاهرة التحـول الجماعى إلى الـديمقراطيـة فيما يسمى بظاهرة « الموجات » . فيركز الكاتب فى دراسته هذه على حركات التحول من النظام الشمولى إلى الديمقراطية والتى اجتاحت العالم فيما بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٩٠ ، أى منـذ احتـدام أزمة النفط ومـا تـرتب عليهـا من نتائج سيـاسيـة واقتصـاديـة وحتى تفكك الاتحاد السـوفيتى وما تـرتب عليـه من انهيـار النُظُم الشيوعية فى أوروبـا الشرقية . والمؤلف « **صامويل هانتنجتون** » الأستاذ بجامعة هارفارد ، هو أحد أبرز علماء السياسة الأمريكيين المعاصرين .

وإن أردنـا أن نتحـدث عن شىء ينبغى أولا : أن نحـدد المعنـى الـدقيق للشىء أو للمفهـوم الـذى نقصـده . وفى هـذه الـدراسـة يحدد المؤلف معنى الـديمقراطيـة بإيجاز بأنها نهج للحكم يقوم على الانتخـابات الحرة والمؤسسـات الثابتـة وعلى تداول السلطة بين الأحزاب فى نظـام تعددى يكفل الحرية وتكـافؤ الفـرص لجميع الأحزاب السيـاسية القـائمـة وحريـة الاختيار لكل النـاخبين . ويقابلهـا على النقيض النظام الشمـولى الذى يتولى الحكـام فى ظله السلطـة أما بحكم المولـد أو الصـدفـة أو الشراء أو العنف أو التعيين . والـديمقـراطيـة كما يحددهـا المؤلف ليست نظامـا للحكم وأنما هى نهج يتبع فى إطار نظـام الحكم . فهناك ملكيات شمولية وأخرى ديمقـراطية ؛ كما أن هناك أنظمة حكم جمهورية شموليـة وأخرى ديمقـراطية . لكن الـديمقراطيـة لاتتناسب بالطبـع مع أنظمة الحكم العسكرية أو الدكتاتورية الفردية .

كما يتضح من عنوان الكتاب ، فقد حدثت موجتان سابقتان من التحول من الشمولية إلى الديمقراطية . بدأت الموجة الأولى مع نشوب الثورة الأمريكية عام ١٧٧٦ ؛ وبدأت الموجة الثانية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وفى تبريره لتجاهله للثورة الفرنسية باعتبارها النموذج الأول لبدء الحركات الديمقراطية بمعناها الحديث ، يذكر المؤلف أن البداية الحقيقية للمؤسسات الديمقراطية القومية ظاهرة خاصة بالقرن التاسع عشر ، وبالتحديد بعد اندلاع الثورة الأمريكية . وتتناول الدراسة الموجات المضادَّة التى تحولت فيها الشعوب أو عادت من الديمقراطية إلى الشمولية .

غَنِيٌّ عن الذكر بالطبع أن المؤلف يتناول مادته من وجهة نظر غربية صرفة لاتولى اعتبارا لما تتميز به سائر المواريث الثقافية والحضارية من خصائص محددة . كما أنه لا يتناول هاهنا تراث الديمقراطية فى العالم القديم كاختيار الخلفاء فى صدر الحضارة الإسلامية مثلا أو انتخاب الزعماء القبليين فى المجتمعات البدوية . وإنما يركز على ديمقراطية الدولة / الأمة بمفهومها الحديث نسبيا . وله فى ذلك مبرراته بالطبع ؛ إذ إن مفهوم الديمقراطية المقصود هاهنا يُعَدُّ مفهوما غربيا بالدرجة الأولى . والديمقراطية الغربية فى نظر الكاتب قَدَرٌ محتوم تؤول إليه جميع دول العالم . ولكن يعوضنا عن هذه المركزية الغربية فى تناول الموضوع ، ما تفضل به **الدكتور سعد الدين إبراهيم** ، عالم الاجتماع السياسى العربى المعروف ، من إعداد مقدمة تحليلية طويلة ، بعنوان « **المجتمع المدنى ومستقبل الديمقراطية فى الوطن العربى** ». وقد أعدها خصيصاً بمناسبة ترجمة هذا الكتاب الهام إلى العربية .

على أية حال ، فالدراسة التى بين أيدينا تُعَدُّ دراسة قيِّمة بذل المؤلف فيها جهدا كبيرا فى جمع مادته الغزيرة وفى رصد التحولات العالمية . ودعم آراءه بالأمثلة والشواهد . ولكن كأى دراسة أخرى ، فإنها لاتخلو من أحادية النظر إلى

الأمور واعتبار الغرب محورا للكون . وتكمن أهمية هذه الدراسة فى أنها تعد من أوائل الدراسات التى تتناول التحولات الديمقراطية المفاجئة التى أعقبت سقوط الدولة السوفيتية فى أواخر الثمانينات . كما يقدم الكاتب تحليلا قيما لأسباب هذه التحولات والشروط التى ينبغى توافرها لقيام النظام الديمقراطى فى دولة ما والاجراءات التى تتبعها الديمقراطيات الحديثة النشأة فى سبيل ترسيخ دعائم الديمقراطية .

وفى بعض مواضع الدراسة قدمنا بعض الهوامش على بعض الأحكام الخاطفة التى أصدرها المؤلف فى معرض دراسته والتى رأينا ضرورة التنويه إليها بإيجاز . فأرجوا من الله العلى القدير أن أسهم بترجمتها ولو بقدر متواضع من الجهد فى خدمة الثقافة العربية .

والله من وراء القصد ،،،

د/ عبد الوهاب علوب
جامعة القاهرة
١٩٩٣

تقديم بقلم

د. سعد الدين إبراهيم

المجتمع المدنى

ومستقبل التحول الديمقراطى فى الوطن العربى

إن كثيرا من الكتابات التى نشرت فى الآونـة الأخيرة عن متطلبات ووسائل التحول من نظـام الحكم غير الديمقـراطى إلى النظام الـديمقراطى قـد وجدت أرضية خصبة لاختبارها فى العالم العربى[١] ، فالدول العربية الإحدى والعشرون، وإن كانت تنتمى إلى مجال سيـاسى وثقافى واحـد بصورة عامـة ، تتباين بـدرجة كبيرة من حيث المتغيرات التى ترتبط غالبا بهذا التحول ، كالبيئة الطبيعية ودرجة تطور الدولة[٢] . والنظام السياسى والبنية الطبقية والثقافية السياسية ومستويات النمو الاجتماعى والاقتصـادى والمجتمع المدنى[٣] . والكتاب الـذى بين يدينـا لعـالم السيـاسـة الأميريكى الكبير صامويل هانتنجتون ، « **الموجـة الثالثـة : الديمقراطيـة فى أواخر القرن العشرين** » ، يتعرض لهذه الظـاهرة وتـداعياتها على المستوى العـالمى . وقد رأينا أن نختبر بعض مقـولاته ومقولات أخـرى بالتطبيق على الوطن العربى .

---

(١) انظر على سبيل المثال : Diamond L. and Marc Plattner (eds.), The **Global Resurgence of Democracy**, Baltimore, The John Hopkins University Press, 1993; Huntington, S. **The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century,** Norman : Oklahoma University Press, 1991 ; G. Schmitz and D. Gillies, **The Challenge of Democratic Development,** Ottawa: the North-South Institute, 1992.

(٢) انظر سعـد الدين إبراهيم وآخـرون ، « المجتمع والدولـة فى العالم العربى » ، نـدوة الفكر العربى ، ١٩٨٨ ؛

وأيضـــا : Luciani, G. (ed)The Arab State, Berkeley, LA' University of California Press, 1990.

(٣) Huntington, S. **The Third Wave**.

١ - إطلالة نظرية

ظهر مفهوم « المجتمع المدنى » بصيغته المحددة فى الثمانينيات كإطار عام يربط ما بين الديمقراطية والتنمية والتسوية السلمية للصراعات على المستويين الداخلى والإقليمى . وإذا كانت ثمة سبل عديدة لتحديد المفهوم فإن هذه السبل جميعا تدور حول تفسير المشاركة الجماعية الاختيارية المنظمة فى المجال العام بين الأفراد والدولة . ويتكون « المجتمع المدنى » فى صورته النمطية من عناصر أو تنظيمات غير حكومية كالأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية وهيئات التنمية الاجتماعية وغيرها من جماعات الضغط[٤] . كما يتضمن مفهوم « المجتمع المدنى » قيما وقوانين سلوكية تتعلق بالتسامح تجاه « الآخر المختلف » والالتزام ضمنا أو صراحة بالإدارة السلمية للخلافات بين الأفراد والجماعات التى تتقاسم هذا « المجال العام » أى المجتمع السياسى[٥] .

نشأ المجتمع المدنى بهذه الصيغة التى حددناها من تكوينات اجتماعية واقتصادية حديثة كالطبقات والفئات المهنية وغيرها من جماعات الضغط . وقد تزامنت هذه العملية فى الغرب مع عمليات التحول الرأسمالى والتصنيع والتحول الحضرى والمواطنة ونشأة الدولة القومية . وفى حين كان الولاء المطلق للمواطنين يفترض أن يتجه للدولة القومية باعتبارها تجسيدا طبيعيا يهيمن على المجتمع بأسره ، فإن الولاء الفرعى يتحرك تبعا للمصالح ، فيتركز فى الطبقة والمهنة والحى وما شابه . ونشأت التنظيمات الاختيارية واتسع نطاقها حول بروز المصالح المتعددة للمواطنين ، كالأحزاب السياسية والاتحادات العمالية

---

(٤) سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، ١٩٩٢، ص ١٢ - ١٣ .

(٥) Norton, R., Guest Editor`s "Introduction to a social issue on Civil Society in the Middle East", **The Middle East Journal,** 47/2, Spring 1993.

والنقابات المهنية والنوادى والمؤسسات الاجتماعية . وبينما يتسم الولاء للسيادة العليا للدولة بالعاطفية والتجريد ولا يظهر إلا لماما ، نجد أن الانتماء بين مختلف التنظيمات الاختيارية يقوم على المصالح ويتسم بالعينية ويظهر فى أوقات عديدة. وفى حين أن الولاء للدولة يتسم بالشمول ويلقى إجماعا من كل المواطنين ، فإن الانتماء إلى التنظيمات الاختيارية يتسم بالخصوصية والتغير فى شدته واستمراريته . بعبارة أخرى ، إذا كان المواطن نادرا ما يغير انتماءه إلى الدولة القومية ، فإنه كثيرا ما يغير انتماءه إلى التنظيمات الاختيارية ، كالطبقة والمهنة والوضع الاجتماعى والحى تبعا للتحرك رأسيا وأفقيا . وبقيام التنافس أو حتى الصراع فى المصالح بين مختلف الكيانات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة القومية الواحدة ، يتطور نمط الحكم تدريجيا مع تطور المشاركة السياسية ، أى الديمقراطية . وتعد بعض الكيانات الاجتماعية والاقتصادية أكثر وعيا بمصالحها وأسرع من غيرها فى تنظيم صفوفها من أجل الاحتفاظ بالسلطة السياسية أو الوصول إليها أو اقتسامها فى إطار الدولة . أما التنظيمات الأقل وعيا وتنظيما لصفوفها فتتعلم فن الحياة التنظيمية بمرور الوقت وعن طريق المحاكاة . لذا فقد تضاعفت كيانات المجتمع المدنى فى الغرب عددا وازداد تنظيمها تعقيدا .

ويفترض الكثيرون فى جهاز الدولة أن يكون بمثابة ساحة « محايدة » لكل وحدات المجتمع المدنى . فالتنافس بين هذه الوحدات غالبا ما يكون حول الحكومة ، أى المركز العصبى لعملية اتخاذ القرار فى الدولة . وقد يكون حياد الدولة أمرا يثير الجدل ؛ والحدود بين الدولة والحكومة والنظام غالبا ما تتسم بالغموض من الناحيتين النظرية والعملية وفى أذهان المواطنين العاديين أيضا . ولكن لما كان المجتمع المدنى قد تزامن فى تطوره مع تطور الدولة القومية ، فقد زادت نقاط الاتفاق بينهما على نقاط الخلاف ، فلم يستقل أحدهما عن الآخر تمام الاستقلال، وإنما إلى حد ما . لذا فإن افتراض الصلة بين الدولة والمجتمع

من منظور « نقطة الصفر » قد يؤدى إلى التشتيت المضل . فقوة الدولة لا تعنى بالضرورة ضعف المجتمع المدنى أو العكس ، إذ نجد أن أشد الديمقراطيات الغربية استقرارا هى الحالات التى تبدو فيها قوة المجتمع المدنى وقوة الدولة واضحة . أما فى العالم العربى ، فالحالة الأكثر شيوعا هى ضعف المجتمع المدنى والدولة معا ، كما سنرى .

لابد للصلة بين المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى أن تكون واضحة . فالديمقراطية هى مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته من خلال الإدارة السلمية للجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة ، من ثم فإن الأساس المعيارى « للمجتمع المدنى » هو نفس الأساس المعيارى « للديمقراطية » . وإذا نحينا نمط الديمقراطية المباشرة فى « أثينا » أو « مجلس المدينة » جانبا ، نجد أن أعضاء المجتمع المدنى هم أفضل قنوات المشاركة الشعبية فى الحكم . بعبارة أخرى ، فإن هذا هو جوهر مفهوم المجتمع المدنى كما استخدمه منظرو « العقد الاجتماعى » وحتى هيجل وماركوس ودى توكفيل وجرامتشى[٦] . وكل مافعله مستخدمو المفهوم من المحدثين هو تنقيته أو توسيع نطاق مظاهره فى المجتمعات المعقدة المعاصرة .

ويرى بعض المراقبين أن تأخر التحول الديمقراطى فى العالم العربى يرجع إلى غياب أو توقف نمو « المجتمع المدنى » وما يستتبعه من « ثقافة سياسية » ، بل يذهب بعض المستشرقين والعنصريين إلى حد رفض إمكانية تطور المجتمع المدنى العربى، وبالتالى إنكار أى مستقبل للتحول الديمقراطى الحقيقى به. وإذا أمعنا النظر فى هذه الإدعاءات فى ضوء الواقع العربى سواء قبل العصر الحديث

(٦) انظر عرضا عن كيفية استخدام مفهوم « المجتمع المدنى » لدى اوروم :

Orum, A.M., **Introduction to Political Sociology,** Englewood Cliffs, New Jersey, 1987, pp. 24-26; Redhead, B. (ed.), **Plato to Nato: Studies in Political Thought,** London, BBC Books, 1984.

أو فى الوقت الراهن نجد غير ذلك . فعلى الرغم مما نلاحظه من تشوه وتلكؤ ، فإن الوطن العربى يمر اليوم بعمليتى بناء للمجتمع المدنى والتحول الديمقراطى والصلة بين العمليتين واحدة فى جوهرها . ففى الوقت الذى تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتتبلور ، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدنى التى تسعى بدورها إلى ترسيخ دعائم المشاركة فى الحكم .

٢ - المؤسسات المدنية العربية التقليدية

إن المجتمع ما قبل الحديث فيما يعرف اليوم بالوطن العربى كان قائما على سلطة سياسية[٧] ، تستمد شرعيتها من مزيج من الغلبة العسكرية والمصادر الدينية . إلا أن الحياة العامة سرعان ما كان يشغلها العلماء والتجار وطوائف الحرفيين والمتصوفة وقيادات الملل والنحل[٨] . أما خارج هذه البؤرة المركزية ، فكان هذا المجال العام يحتله الفلاحون والبدو . وظهرت السلطة السياسية فى أجلى صورها فى البؤرة المركزية الأولى لهذا المجال العام . أما خارج البؤرة الأولى فكان ظهور التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية يتفاوت بصورة ملحوظة . ونادرا ما كانت محسوسة فى معظم الحالات ، وكانت التجمعات الأخرى ، وخاصة القبائل ، شبه مستقلة أو مستقلة تماما عن السلطة المركزية إن لم تكن منشقة عليها[٩] .

(٧) انظر رزق ، مصر المدنية ، القاهرة طيبة ، ١٩٩٣ ؛

Halpern, M., **The Politics of Social Change in the Middle East and the Arab World,** Princeton, 1962.

(٨) Harik, 1., "The origin of the Arab system", in Luciani, G., **The Arab State.** pp. 1-28.

(٩) لمزيد من الاطلاع على هذا الطراز التقليدى من الحكم ، انظر مقدمة ابن خلدون « المجتمع والدولة فى المغرب العربى » ، بغداد، المثنى ، ١٩٨٠ ؛

Hermassi, A. **Society and State in Arab Maghreb** :

مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ .

وحتى فى البؤرة المركزيـة الأولى التى كانت غالبا مـا تنحصر داخل أسوار المدينة ، فقـد كانت هناك جماعات متبـاينة تتعايش وتتفـاعل على قدر كبير من الاستقلاليـة فيما بينها ، فكـانت الطوائف والمذاهب الدينيـة والأقليات العـرقية تديـر معظم شئونها الداخليـة من خلال زعماء منتخبين أو معينين . وكـان يسند لهــؤلاء الزعماء أمـر السـلطة السيـاسية والإداريـة داخـل جماعتهـم الخاصـة ، وكان هنـاك بلا شك بعض التـوتر داخل كل جماعة ، إلا أنـه كان خفيفـا . وقد يكون هناك قـدر من التوتر أيضـا فيما بين فئتين أو أكثر من هــذه الجماعات ، إلا أنه كان غالبا مايتم حله داخليـا ؛ أو ربما بتدخل مباشر من جـانب السلطة السياسية المركزية(١٠) .

وكـان يتم الحفاظ على هـذا التـوازن فى إدارة المجتمع من خلال عـدد من الآليات ، كـالتدرج الطبقـى المحدد ، والاستقلاليـة النسبية فى المهـنة والسكن والموارد (ومعظمها مـن الأوقاف أو الحبوس) . وكـان التكافل الاجتماعـى يقوم على أسـاس المهنة والـدين والمذهب. وكانت السلطـة المركزيـة تجمع الضرائب وتقيم العدل بالشريعـة وتحافظ على النظام العام والدفاع ؛ وكـانت ترعى الفنون والعلوم أحيـانا . أما الخدمات الاجتماعيـة والمهام الاقتصاديـة المباشرة فلم تكن من الالتزامـات المتوقعة من « الـدولة » ؛ بل كانت تترك فى الغـالب للجماعات المحليـة ، وبهذا فإن المجتمع العربى التقليـدى لم يعرف مـرادفات المؤسسـات المدنية وحسب، بل إنـه عاش بها . فكان الأفراد يعتمـدون على هذه المؤسسات فى تحديد هويتهم والوفاء بكثير من احتياجاتهم الأساسية . وكانوا محصنين نسبيا من التعامل المباشر مع السلطة السياسية(١١) . وفى هذا التوازن التقليـدى ، كان المجال العام الذى تتفـاعل فيها المؤسسات المدنية يتطابق مع المسـاحة المكانية التى كانوا يعيشون فيها ويعملون (انظر الشكل ١) .

---

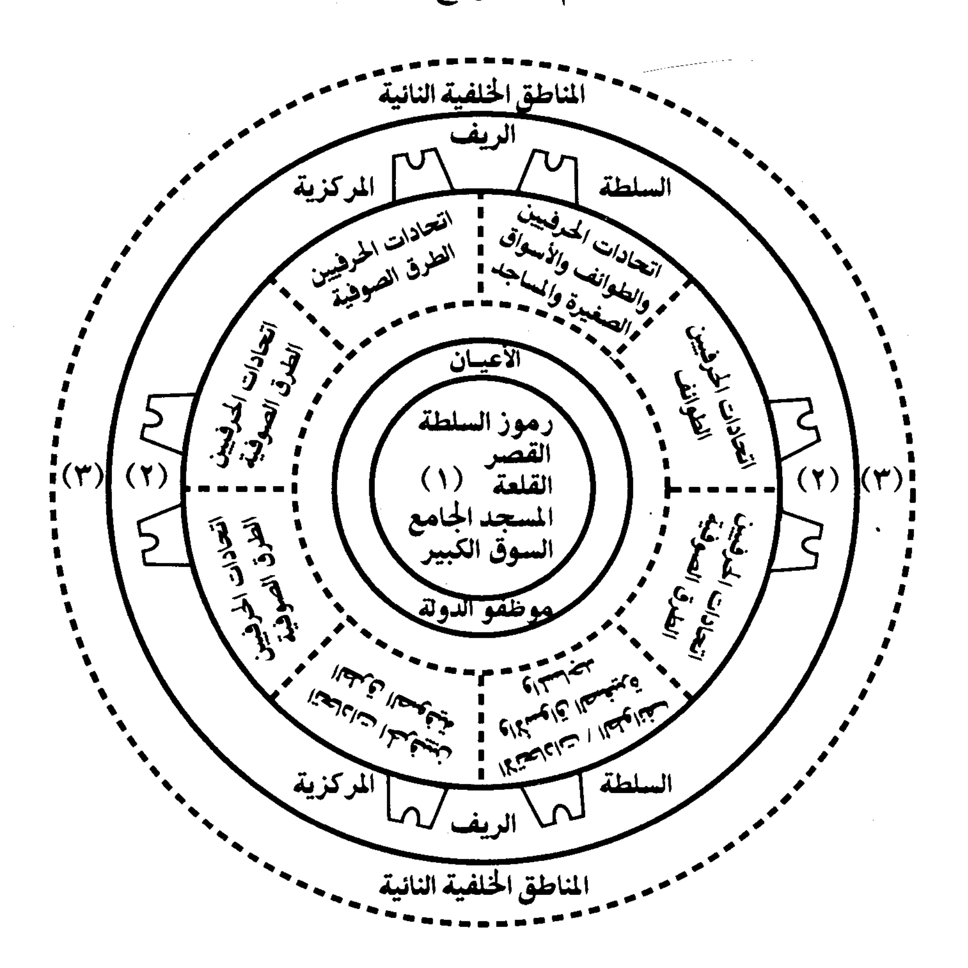
(١٠) رزق ، المرجع السابق ، ص ٤٠ – ٤٨ ، ٩٠ – ٩١ .

(١١) المرجع السابق ، ص ١٤١ – ١٤٢ .

رسم توضيحى (١)

التكوينات المدنية العربية التقليدية

(المجال العام يتداخل مع المجال المادى)



وكان هـذا التوازن فى الحكم تتخلله من حين لآخـر « فتن » و « نكبات » . ويشير قـاموس المفـردات السيـاسية العـربيـة بمصطلح « الفتنة » إلى القـلاقل الداخلية الحادة التى كان يصحبهـا فى العادة صراع مسلح . فى حين كان يقصد بمصطلح « النكبـة » التعـرض للغـزو من جـانب قـوة أجنبيـة (غير مسلمـة) تصحبه فى العادة عمليات سلب ونهب وتدمير و إبادة[١٢] . وكان ينجم عن كل من « الفتن » و « النكبات » خلل فى هذا التوازن التقليدى فى الحكم لفترة تطول أو تقصر ، ولكن غالبـا ما كـان يتم لم شتات التـوازن من جديـد ليعود قـويا كما كـان. وكـان هـذا هـو الحال فى معظم القـرون الاثنى عشرة الأولى من التـاريخ العربى الإسلامى .

وشهد القـرنان الأخيران حـركة تفكـك مستمر للتـوازن التقليدى فى إدارة الدولة والمجتمع ومـا يصحبه من تكافل اجتماعى اقتصـادى ، وكان ذلك نتيجة مباشرة للتغلغل الغربى فى المجتمعات العربيـة الإسلامية ودمجها قسرا فى النظام العالمى الناشىء وقتئذ . وكان لابد لمعظـم المؤسسات المدنية التقليدية أن تتآكل لتحل مؤسسات أخـرى جديدة مكانها . وكان من بين هـذه المؤسسات البديلة « الدولة » العربية الجديدة .

٣ - الدولة العربية الجديدة : التمدد والانكماش

ولدت الـدول العربيـة الجديدة على يـد القوى الاستعماريـة الغربيـة[١٣]. وكانت تحمل فى ثناياها العديـد من التشوهات بَدءا من المشكلات المفتعلة على الحدود المصطنعـة، وانتهـاء بالضعـف الداخلى لمؤسسـاتها. وقـد واجهت هـذه الدول منذ نشـأتها مشكلات وتحديات هائلة من الـداخل والخارج على السواء. فلا هى استفادت ممـا فى تراثهـا من حكمة المؤسسـات المدنية التقليـدية (قبل الحديثـة) ولا هى سمحت بمساحـة عـامـة كافيـة للمـؤسسات الحديثـة لكى

(١٢) عن الاستخدام السياسى العربى لمصطلحى «فتنة» و «نكبة» انظر سعد الدين إبراهيم، العرب وأزمة الخليج ، القاهرة ، ابن خلدون - سعاد الصباح ، ١٩٩٢ ، ص ١٢ .

(١٣) إبراهيم ، المجتمع والدولة ؛ Harik, pp. 19-24.

تنمو وتزدهـر. ونتيجة لذلك، وجدت الدول العربيـة الجديدة نفسها تحارب على جبهات داخلية وخارجية عديدة .

وبـالطبع مر الـوطن العربى ببعض من العمليـات التى صاحبت ظهـور الدولـة الحديثة والمجتمع المدنى فى الغرب ، ومنهـا إختفاء التوازنات التقليـدية من ناحية والمعدل السريع للزيادة السكانية والتحول الحضرى من ناحية أخرى. أمـا عمليات التحـول الـرأسمالى والتصنيع فتأخـرت كثيرا ، لذا فإن المؤسسـات الاجتماعية والاقتصاديـة الحديثة التى هى بمثابة العمود الفقرى للـدولة الحديثة والمجتمع المدنى لم تقم بصورة متوالية أو متكافئة ومتسقة، شأن الحال فى الغرب.

(أ) النمـو المشــوه للدولة :

شهد الـوطن العربى ظاهـرة نمو اجتماعى - اقتصادى ملحـوظ فى العقود الثلاثة التى أعقبـت الحرب العالمية الثانية ، وهى الفترة التـى ولدت فيها معظم الدول العربيـة المستقلة . إلا أن هذا النمو كـان مشوها أو بطيئا ممـا أدى إلى بناء اجتماعى - اقتصادى مشوه . ويتضح تأثير هذا التشوه على نمو المجتمع المدنى العربى ، كما سنرى فى الفقرات التالية .

بدأ العديد من الدول العربيـة التى نالت استقلالها حديثا فى الخمسينيات والستينيات خططا طموحة للتوسع التعليمى والصناعى . ونتيجة لذلك ، نمت طبقتان جـديدتان نمـوا مطردا ، وهما الطبقة المتوسطـة الحديثة والطبقة العـاملة الجديدة . وفى ذلك كان التخطيط المركزى والسيطـرة على السياسات الاجتماعية والاقتصـادية هما السمـة الغـالبة على معظم الـدول العـربية ، إلا أن العقـدين التـاليين (السبعينيات والثمانينيـات) شهدا مـزيجا من السيـاسات الاجتماعيـة والاقتصادية المتقطعة والمشوشة . وقد أدت الطفرة النفطية الأولى فى السبعينيات إلى إغراء العديد من الدول الفقيرة ذات الكثافة السكانية بتبنى ما يعرف بسياسة « الانفتاح » الاقتصادى الليبرالى دون تخطيط للسيطرة على تداعيات السياسات الاجتماعية والاقتصـادية التى سـادت فى العقود السـابقة . فكـانـت هناك ثـلاثة

قطاعات رسمية تعمل ، أو بالأحرى تتضارب بصورة غير متكافئة ، وهى القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المشترك . إضافة إلى ذلك ، ظهر قطاع « سرى » غير رسمى متنام ، وسادت معايير شديدة التباين للكفاءة والمهارة والرواتب فى الاقتصاد والدولة والمجتمع الوطنى الواحد . لذا فقد كانت الآثار المشوهة الناتجة عن ذلك أمرا محتوما . فازدادت حدة ضغوط التضخم ، واختلت موازين العدالة ، وتصاعدت حدة الديون الخارجية فى معظم الدول العربية[١٤] .

من ناحية التدرج الطبقى ، نمت فى السبعينيات والثمانينيات تكوينان اجتماعيان طفيليان ، هما طبقة «حديثى الثراء» و «طبقة البروليتاريا الهلامية»[*]. تحكمت الطبقة الأولى فى جزء متزايد من إجمالى الناتج القومى دون إضافة الكثير إلى الثروة القومية ، ونزعت إلى الإسراف فى الاستهلاك وهروب رأس المال . أما الطبقة الأخرى - البروليتاريا الهلامية - فقد تضخم حجمها إلى درجة كبيرة وكانت بمثابة إضافة إلى البطالة السافرة والمقنعة التى عانت حرمانا شديدا . وأصبحت تمثل أحزمة الفقر التى تحيط بالمدن الكبرى قنابل موقوتة تنذر بالانفجار فى أى لحظة ، وفى الوقت نفسه ، عانت الطبقة المتوسطة الحديثة والطبقة العاملة الجديدة من أصحاب الرواتب والأجور الثابتة معاناة شديدة من آثار التضخم ، كما ازداد اغتراب هاتين الطبقتين عن الأنظمة الحاكمة فى بلادهما ومن ناحية أخرى ، أصبح من اليسير على الساسة المعارضين أن يتلاعبوا « بالبروليتاريا الهلامية » الحضرية[١٥] .

---

(١٤) Beblawi, H., "The Rentier State in the Arab World", Luciani, G., **The Arab State**, pp. 85-98; Leca, J., "Social structure and Poltical stablitiy: Comparative evidence From Algeria, Syria and Iraq", pp. 150-188.

(*) تستخدم لهذان التكوينان أسماء أخرى - مثل « الأغنياء الجدد » و « البروليتاريا الرثة » .

(١٥) إبراهيم ، المجتمع والدولة ، ص ٣٤٢ - ٣٦٩ .

(ب) الدولة وإدارة الصراع :

ازداد مأزق الدولة فى العالم العربى تعقيدا بسبب الصراعات الإقليمية والداخلية القديمة التى بقيت دون حل، مضافا إليها ما استجد من صراعات ومن الأمور التى تتصل ببحثنا هذا عن المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى ذلك الفشل الذريع الذى منيت به النخب الحاكمة فيما بعد الاستقلال فى إدارة الصراعات .

ومن بين المشكلات القديمة الباقية الصراعات المؤجلة ، كالصراع العربى الإسرائيلى ، والصراع العراقى الإيرانى ، والصراع الليبى التشادى ، والصراعات القائمة فى كل من لبنان ، والسودان ، والصومال ، والصحراء المغربية ، والصراع العراقى الكويتى . ومن هذه الصراعات ما يزيد عمره عن أربعين عاما (كالصراع العربى الإسرائيلى) ؛ وما يعد أقصر نسبيا (كالصراع العراقى الإيرانى والعراقى الكويتى) ، ومنها ما دخل فى طور الصراعات المسلحة التى ظلت تشب وتخبو لعشرات السنين (كالصراع العربى الإسرائيلى والصراع الدائر فى السودان) ، إلا أنها كلها باهظة التكاليف سواء على المستوى المادى أو البشرى ، إذ تأتى منطقة الشرق الأوسط فى المرتبة الأولى فى العالم الثالث فى شراء واستهلاك الأسلحة بمتوسط ١٠٠ مليار دولار سنويا خلال العقدين السابقين ويبلغ مجموع الإنفاق على الدفاع ضعف ذلك المبلغ وهكذا يتم إنفاق - أو تبديد - ما يقرب من ٤٠٠ مليار دولار على الأغراض العسكرية دون التوصل إلى إقرار تسوية لمعظم الصراعات المذكورة ، ويشمل ذلك ٢٣٠٠ مليار هى مجموع الإهدار الناتج عن الصراعات فى المنطقة ، كما يتضح من الجدول (١) وتقدر أعداد القتلى والجرحى والمعوقين والمشردين بحوالى١٣ مليون خلال نفس الفترة (انظر الجدول ١) . وبانتشار أسلحة الدمار الشامل (كالأسلحة

جدول (١)

تكاليف الصراعات المسلحة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٩٤٨ - ١٩٩٢)

نمط الصراع	الفترة	الخسائر البشرية	التكاليف (مليار دولار بأسعار ١٩٩٠)	أعداد المشردين
(أ) صراع بين دول :				
عربى/إسرائيلى	٤٨-١٩٩٠	١٦٠,٠٠٠	٣٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
عراقى/إيرانى	٨٠-١٩٨٨	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
حرب الخليج	٩٠-١٩٩٢	١٢٠,٠٠٠	٦٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠
أخرى	٤٥-١٩٩١	٢٠,٠٠٠	٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠
إجمالى فرعى		٦٠٠,٠٠٠	١,٣٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
(ب) صراعات داخلية:				
السودان	٥٦-١٩٩١	٥٠٠,٠٠٠	٢٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
العراق	٦٠-١٩٩١	٣٠٠,٠٠٠	٢٠	١,٠٠٠,٠٠٠
لبنان	٥٨-١٩٩٠	١٥٠,٠٠٠	٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠
اليمن (ش)	٦٢-١٩٧٢	١٠٠,٠٠٠	٥	٥٠٠,٠٠٠
سوريا	٧٥-١٩٨٥	٣٠,٠٠٠	٠,٥٠٠	١٥٠,٠٠٠
المغرب (الصحراء)	٧٦-١٩٩١	٢٠,٠٠٠	٣	١٠٠,٠٠٠
اليمن (ج)	٨٦-١٩٨٧	١٠٠,٠٠٠	٠,٢٠٠	٥٠,٠٠٠
الصومال	٨٩-١٩٩٢	١١٠,٠٠٠	٠,٣٠٠	٥٠٠,٠٠٠
أخرى	٤٥-١٩٩١	٣٠,٠٠٠	١	٣٠٠,٠٠٠
إجمالى فرعى		١,٢٥٠,٠٠٠	١٠٠٠	٧,٦٠٠,٠٠٠
إجمالى كلى (كل الصراعات المسلحة)		١,٨٥٠,٠٠٠	٢٣٠٠	١٣,٦٠٠,٠٠٠

المصدر : Files of the Arab Data Unit (ADU), Ibn-Khaldoum Center for Developmental Studies.

النووية والكيماوية) ، فإن التكاليف البشرية والمادية لهذه الصراعات المؤجلة ستصل فى التسعينيات إلى آفاق فلكية ، إن لم يتم التوصل إلى حلها[١٦] .

ومما يذكر أيضا أن الصراعات المسلحة الداخلية فى دول المنطقة فاقت الصراعات بين الدول من حيث الخسائر البشرية وإبادة السكان ، فتم تدمير مجتمعات محلية كليا أو جزئيا فى بعض الحالات ، وكان عدد من هذه المجتمعات المحلية تجمعات عرقية أو مراكز لأقليات . وتشير الخسائر الفادحة من الناحية الاقتصادية وحدها إلى ما كان يمكن تحقيقه من إنجازات تنموية بهذه الموارد الهائلة ، أى أن « التنمية » كانت ضحية رئيسية من ضحايا هذه الصراعات الممتدة ، إلا أن الضرر الأكبر الذى أصاب تنمية المجتمع المدنى كان يتمثل فى الانقسامات النفسية والاجتماعية والسياسية التى نجمت عن الصراعات المسلحة الداخلية الممتدة . فقد أجبرت الأفراد والجماعات على التقوقع . فأصبح للولاء التقليدى للجماعات العرقية والدينية والقبلية أولوية على الولاء للمؤسسات الحديثة الخاصة بالمجتمع المدنى بل للدولة نفسها[١٧] .

إن الفشل الذريع للدول العربية الجديدة فى إدارة الصراع الداخلى والخارجى كان سببا ونتيجة فى آن معا لتقويض شرعية العديد منها منذ مولدها من جانب قطاعات عريضة من « مواطنيها » الجدد أنفسهم (كلبنان والعراق والأردن واليمن الجنوبية)[١٨] ، إلا أن هذا الفشل يرجع فى معظمه إلى الشك فى شرعية النظم السلطوية الحاكمة فى الدول العربية الجديدة . لقد كان يبدو أن مسألة شرعية « الدولة » تعد أمرا يمكن حله بمرور الوقت ؛ أما شرعية النظام الحاكم فكان أمرها يزداد سوءاً بمرور الزمن ، من ثم فقد زادت الضغوط الرامية

---

(١٦) إبراهيم ، مسألة الأقليات فى العالم العربى ، القاهرة ابن خلدون - سعاد الصباح ، ١٩٩٢ ، ص ١٧-١٨ . وانظر لنفس المؤلف :

"Minorities and State Building in the Arab World" Reseorch Submitited to Annual American Sociological Meeting, Pittsburg, August, 1992.

(١٧) إبراهيم ، مسألة الأقليات فى الوطن العربى ، ص ٢٤٣-٢٤٤ .

(١٨) إبراهيم ، المجتمع والدولة .

إلى المزيد من المشاركة السياسية ، خاصة فى السنوات العشر الأخيرة . وتتخذ هذه الضغوط إما صورة إضطرابات عشوائية تقوم بها طبقة البروليتاريا الهلامية أو تتخذ شكل ضغوط أكثر تنظيما وشدة من جانب المجتمع المدنى[١٩] .

٤ - المجتمع المدنى الجديد : الولادة المتعسرة

رغم الطبيعة التسلطية التى ميزت الحكم فى العديد من الدول العربية معظم تاريخها منذ الاستقلال ، إلا أن البذور الجنينية للمجتمع المدنى الحديث ظهرت فيها جميعا تقريبا . فبعض المؤسسات المدنية الجديدة ، وخاصة فى الجزء الشمالى من الوطن العربى ، تعود فى تاريخها إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ؛ لكنها ازدادت عددا وازدهرت فى فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٨ - ١٩٣٩) . وكانت الطبقة المتوسطة الوليدة بمثابة العمود الفقرى لهذه التنظيمات المدنية . وفى ظل الحكم الاستعمارى لعب عدد من هذه التنظيمات دورا سياسيا صريحا يهدف إلى تحرير بلادها . ومن بين صفوف هذه التنظيمات ظهر زعماء الاستقلال .

(أ) توقف نمو المجتمع المدنى الوليد (الخمسينيات والستينيات) :

بعد سنوات قليلة من الاستقلال ، شهدت عدة دول عربية موجة من السياسات الراديكالية من خلال انقلابات عسكرية شعبية - فى سوريا ومصر والعراق والسودان واليمن والجزائر وليبيا وموريتانيا والصومال ، وقامت هذه الأنظمة « الراديكالية » بإنهاء التجارب الليبرالية الوجيزة التى مرت بها بعض مجتمعاتهم قبيل الاستقلال وبعده مباشرا . وأصبح حكم الحزب الواحد أو حكم العصبة الحاكمة هو النمط السائد للحكم فيها ، وأضفت على نفسها صفة «شعبوية» بتبنى شعارات وسياسات تخدم الطبقات الدنيا ، وأضفت أنظمة الحكم «الشعبوية» الجديدة على الدولة دورا اجتماعيا واقتصاديا توسعيا . وتمت صياغة « عقد اجتماعى » صريح أو ضمنى كان على الدولة بمقتضاه أن

(١٩) المرجع السابق .

تقوم بتنفيذ التنمية وضمان العدالة الاجتماعية والوفاء بالاحتياجات الأساسية لمواطنيها وترسيخ دعائم الاستقلال السياسى ، وتحقيق طموحات قومية أخرى (كالوحدة العربية وتحرير فلسطين) . وفى المقابل ، كان على شعوبها أن تكف عن المطالبة بالمشاركة السياسية الليبرالية ، ولو إلى حين . وتم استغلال الأيديولوجيات القومية والاشتراكية والوحدوية للدعاية لهذا العقد الاجتماعى وللتعبئة السياسية تأييدا للنظم الحاكمة . وتراوح رد فعل الأغلبية بين القبول والإذعان . وكان وكان لهذا العقد الاجتماعى «الشعبوى» التبادلى فى بادىء الأمر جاذبية خاصة ، حتى أن الأنظمة الملكية العربية التقليدية تبنت هذا التوجه جزئيا من الستينيات ، كما حدث بالأردن والسعودية ودول الخليج والمغرب[٢٠] .

ومهما كان للعقد الاجتماعى الشعبوى من انجازات فى البداية ، إلا أن سلبياته لم تقتصر على الأحزاب السياسية القائمة على الساحة وحسب ، بل على سائر مؤسسات المجتمع المدنى أيضا . فتعرضت هذه الأحزاب والمؤسسات إما للحظر التام من خلال ترسانة من القوانين والأحكام ، أو تم ضمها بالكامل إلى الحزب الأوحد الممسك بزمام السلطة[٢١] . بعبارة أخرى ، فقدت مؤسسات المجتمع المدنى كل أو معظم استقلاليتها فى ظل الحكم الشعبوى ، ونتيجة لذلك ، اندثر العديد من هذه المؤسسات بسبب كبر سن أعضائها وفقدان الاهتمام بها بين جيل الشباب ، وتحول بعضها إلى مجرد تنظيمات قائمة على الورق فقط ، بينما تكيفت قلة قليلة منها مع المعادلة الشعبوية الجديدة وكافحت فى سبيل الاحتفاظ بنشاطها بالحذر السياسى .

(٢٠) للاطلاع على رد فعل الملكيات العربية تجاه الأيديولوجيات الراديكالية ، انظر :
Hudson, M., **Arab Politics: The Search for Legitimacy,** New Haven, 1980.

(٢١) لمزيد من المعلومات انظر مناقشات « مؤتمر المنظمات المدنية العربية » ، القاهرة ، ٣١ أكتوبر - ٣ نوفمبر ١٩٨٩ ؛ والأبحاث المقدمة فى سمينار عن « المجتمع المدنى العربى » ، بيروت ، ٢١-٢٤ يناير ١٩٩٣ ونشرت فيها بعد تحت نفس العنوان ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣ .

أدت هزيمة نظم الحكم الشعبوية على يد إسرائيل عام ١٩٦٧ وما تلاها من انتكاسات متوالية بلغت ذروتها فى أزمة الخليج فى عامى ١٩٩٠ - ١٩٩١ إلى تهاوى الثقة فى العقد الاجتماعى الشعبوى ، وإلى التآكل المستمر لشرعية معظم الأنظمة العربية . ولشدة تشبث هذه الأنظمة الشعبوية بالسلطة لجأ العديد منها إلى تصعيد سياسته القمعية ، وتورط بعضها الآخر فى مغامرات خارجية ؛ بينما لجأ بعض ثالث منها إلى كليهما معا . هذا فى حين لجأ بعضها إلى مراجعة رمزية أو جادة لنظم حكمه .

(ب) سوء الإدارة وتقهقر الدولة :

يبدو أن الدور التوسعى للدولة العربية بلغ منتهاه فى السبعينيات (فى كل من الدول الفقيرة والغنية على السواء) . ومنذ ذلك الحين ، أدت مسيرة الأحداث الاجتماعية والسياسية داخليا وإقليميا ودوليا إلى إجبار الدولة على التراجع عن العديد من وظائفها الاجتماعية والاقتصادية التى ادعتها فى الخمسينيات والستينيات. وتميز هذا التقهقر فى دور الدولة بالتخبط ، مما ترتب عليه قدر كبير من الضعف البنيانى واللحظى مما كان يمكن تجنبه أو الحد منه لو كان المجتمع المدنى فيها أفضل حالا . إلا أن بعضا من المجال العام الذى انسحبت منه الدولة ملأته إما الحركات الإسلامية المتطرفة (كما حدث فى مصر والجزائر) أو الحركات الانفصالية (كما هو الحال فى كل من السودان والصومال والعراق) .

وإذا استخدمنا تصنيفا يجمع بين المتغيرات التى تؤثر على قوة الدولة والمجتمع المدنى ، كما هو موضح فى الجدول (٢) ، نجد أن معظم الدول العربية تأرجحت بين الخلايا (ب) و (جـ) و (د) . ولم تستقر أى منها فى الخلية (أ) ، أى فى نمط « الدولة القوية والمجتمع المدنى القوى » . وبعض

الدول كالصومال والسودان والعراق تندرج فى الوقت الراهن تحت الظروف التى وردت فى الخلية (د) ، أى فى أقصى درجات المزج بين ضعف الدولة وضعف المجتمع المدنى .

جـدول (٢)



المجتمع المدنى	الدولة العربية قوية (+)	الدولة العربية ضعيفة (-)
قوى (+)	(أ) إدارة الصراع من خلال مشاركة سياسية مقبولة وإجماع ديمقراطى	(ب) حكم مفروض من خلال جماعات ضغط تسيطر على الدولة على حساب الجماعات الأخرى (أولى سنوات الاستقلال)
ضعيف (-)	(جـ) حكم تفرضه دولة مستقلة ونخبة أوتوقراطية (قمة الشعبوية فى الخمسينيات والستينيات)	(د) تفكك أو حكم تفرضه ظروف أقلية أو دولية أو دكتاتورية (السبعينيات والثمانينيات وأوائل التسعينيات)

(جـ) إنعاش المجتمع المدنى العربى :

فى تراجع دور الدولة العربية (أى فى السبعينيات والثمانينيات) ، انتعشت بعض المؤسسات المدنية السابقة للحقبة الشعبوية ؛ ونشأت مؤسسات جديدة . ومن بين هذه المؤسسات منظمات حقوق الإنسان . ففى أعقاب الغزو الإسرائيلى للبنان (١٩٨٢) وهو ما يعد أحد أشد الانتكاسات بعد هزيمة ١٩٦٧، ظهرت مثل هذه المؤسسات على مستوى الوطن العربى كله أو على مستوى الأقطار[٢٢]. كما تكاثرت مئات من التنظيمات التطوعية الخاصة وهيئات تنمية المجتمعات المحلية فى العقدين الماضيين . ويقدر نمو عدد الهيئات غير الحكومية العربية من أقل من ٢٠,٠٠٠ فى منتصف الستينيات إلى حوالى ٧٠,٠٠٠ فى أواخر الثمانينيات[٢٣]. وهناك عدة عوامل دعمت هذا النمو الكمى المشهود للتنظيمات المدنية العربية فى العقدين الماضيين، ومن بينها :

١ - تزايد احتياجات الأفراد والجماعات المحلية والتى لم تلبها الدولة العربية : فبالنسبة للطبقتين الدنيا والمتوسطة الصغيرة ، كانت هذه الاحتياجات فى أساسها خدمات اجتماعية واقتصادية لم تعد الدولة قادرة - أو مستعدة - على الوفاء بها ، كالإسكان والرعاية الصحية وزيادة الدخل وتحسين نوعية التعليم والموارد الغذائية وما إلى ذلك . وبالنسبة للطبقتين المتوسطة والعليا ، كانت الاحتياجات المتزايدة تتمثل فى المطالبة بالتعددية السياسية والثقافية وحرية التعبير .

٢ - اتساع نطاق التعليم بين السكان العرب : مهما كانت أخطاء نظم الحكم الشعبوية ،إلا أن من إنجازاتها التى لا تنكر نشر التعليم المجانى المكثف

(٢٢) لمزيد من الاطلاع على نشأة المنظمة العربية لحقوق الإنسان والتنظيمات المدنية المماثلة فى الثمانينيات ، انظر : سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى ، ص ٩-١٢ .

(٢٣) تم استقاء هذه التقديرات من أبحاث الدول فى « مؤتمر المنظمات المدنية العربية » .

ورغم افتقار هذا التوسع التعليمى إلى جودة الكيف ، إلا أنه أدى إلى رفع مستويات الوعى والتوقعات والمهارات التنظيمية . وكانت لهذه السمات أهمية كبرى فى بناء المؤسسات العامة والخاصة.

٣ - زيادة الموارد المالية الفردية : كانت سنوات السبعينيات وأوائل الثمانينيات تتميز بظهور طفرة مالية لدى كثرة من الأفراد فى الدول العربية ، بسبب الزيادة الهائلة فى عوائد النفط وما صاحبها من تحرك القوى البشرية بين الدول العربية بمعدلات غير مسبوقة ؛ وظهور بدايات سياسة التحول الاقتصادى الليبرالى فى الهياكل الاقتصادية التى كانت تحت سيطرة الدولة فى الدول «الاشتراكية» سابقا . وهكذا ، بينما أساءت الحكومات إدارة الموارد المالية العامة أو بددتها ، نجد أن العديد من الأفراد وجهوا جزءا من ثرواتهم الخاصة الى تنظيمات حديثة النشأة . فشهد الوطن العربى لأول مرة ظهور المؤسسات الخاصة (Founcmation) على غرار مثيلاتها الأمريكية (من قبيل مؤسسات فورد وروكفلر وكارنيجى) ومنها مؤسسات صباغ وشومان والحريرى .

٤ - نمو هامش الحرية : فقد اتسعت هوامش الحريات تدريجيا ، وإن ببطء ، فى العديد من الأقطار العربية ، مما يرجع فى جزء منه إلى إنهاك الدولة أو عجزها عن السيطرة على المجتمع . لكنه كان يرجع أيضا إلى نمو ذخيرة المواطنين من إستراتيجيات مراوغة الدولة . فالسفر إلى الخارج ووسائل الإعلام الغربية والحسابات المصرفية للأفراد من العرب فى دول أجنبية من مظاهر نمو هذا الهامش . والحقيقة أن العديد من التنظيمات المدنية العربية كانت قد بزغت فكرتها أو تأسست فى الخارج قبل أن تقوم بنقل أنشطتها إلى بلادها الأصلية (مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، التى أعلنت فى قبرص فى ١/ ١١/ ١٩٨٣).

(د) بعض خصائص المجتمع المدنى العربى :

١ - **الأحزاب السياسية فى المجتمع المدنى** : تعد الأحزاب السياسية جزءا من التكاثر السريع للتنظيمات المدنية العربية خلال العقدين الماضيين . ففى حين تمكنت بعض الأحزاب القديمة التى ترجع إلى ما قبل الاستقلال من البقاء رغم الحكم الاستبدادى (كحزب الاستقلال بالمغرب ، وحزبى الأمة والاتحاد بالسودان) ، فإن معظم الأحزاب الأخرى لم تتمكن من النجاة من المرحلة الشعبية فى السياسة العربية ، ولكن مع زيادة هامش الحريات ، عادت بعض الأحزاب السياسية القديمة إلى النشاط منذ أواخر السبعينيات (كحزبى الوفد ومصر الفتاة فى مصر) . والأهم من ذلك ظهور أحزاب جديدة بمجرد أن سمح القانون بذلك ، ومنها ٤٦ حزبا بالجزائر ، و ٤٣ حزبا باليمن ، و ٢٣ بالأردن و ١٩ بالمغرب ، و ١٣ بمصر ، و ١١ بتونس ، و ٦ بموريتانيا ... إلخ[٢٤] .

إلا أن هذه الطفرة العددية فى التنظيمات المدنية العربية لا تعنى أنها جميعا على نفس القدر من الفعالية ، فالحقيقة أن غالبيتها تعد أصغر حجما من أن تكون لها شأن فى الحياة العامة ببلادها ، بما فى ذلك كثير من الأحزاب السياسية . وتعد مصر مثالا على ذلك . فإذا كانت مصر تضم ثلث التنظيمات المدنية العربية البالغ عددها سبعون ألفا ، فإن معظم التنظيمات غير الحكومية المصرية البالغ عددها عشرون ألفا إما تفتقر إلى الفعالية أو على قدر ضئيل منها . وطبقا لدراسة ميدانية حديثة ، اتضح أن مالا يزيد عن ٤٠٪ من التنظيمات غير الحكومية المصرية تعتبر نشيطة أو ذات فعالية[٢٥] .

(٢٤) لمزيد من الاطلاع ، انظر : سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدنى .

(٢٥) **Grass-roots Participation and Development in Egypt,** A Study by Ibn-Khaldoun Center, commissioned by UNICEF, UNDP and UNFPA, Cairo, 1993.

وينطبق ذلك أيضا على الأحزاب السياسية العربية . فقد كشفت الانتخابات النيابية الأخيرة فى اليمن (أبريل ١٩٩٣) وفى المغرب (يونيو ١٩٩٣) وفى الأردن (نوفمبر ١٩٩٣) عن النخبوية السياسية وضآلة القواعد الشعبية لمعظم الأحزاب فى جذب أو الحصول على أصوات انتخابية ذات شأن . فلم يفز بمقاعد برلمانية باليمن سوى سبعة أحزاب من مجموع ٤٣ حزبا ؛ وحصل ثلاثة منها فقط على مايزيد عن ٨٠٪ من هذه المقاعد . وفى المغرب ، لم يظهر من الأحزاب التسعة عشر على لوحة النتائج سوى تسعة فقط حصل أربعة منها على ٧٥٪ من المقاعد المتنافس حولها[٢٦] ، وفى الأردن ، تنافس عشرون حزباً فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة ، ولكن أربعة منها فقط هى التى فازت بأى مقاعد ، بينما فاز مرشحون مستقلون عن الأحزاب بأكثر من ثلثى المقاعد .

٢ - **النقابات المهنية** : لعل النقابات المهنية هى أنشط التنظيمات المدنية فى العالم العربى فى الوقت الراهن ، ويرجع ذلك فى جزء منه إلى أنها تحصل لأعضائها على مكاسب تشبه ما تحصل عليه الاتحادات العمالية ، وفى جزء آخر إلى المستوى العالى من التعليم والوعى السياسى. ونظرا لما تتمتع به هذه النقابات المهنية العربية من استقلالية نسبية فى مواردها المالية ، فقد أصبحت لها الريادة فى حركة المجتمع المدنى فى بلادها . ففى بلد كالسودان ، تمكنت هذه النقابات من خلع النظام العسكرى الحالكم مرتين (١٩٦٤ و ١٩٨٥) . وفى كل من مصر والمغرب وتونس ، تحولت إلى جماعات ضغط قوية إبان السبعينيات والثمانينيات .

وهناك عاملان آخران يساعدان أيضا على دعم النفوذ الاجتماعى والمعنوى للنقابات المهنية . **أولا** : أن هذه النقابات المهنية تعد أشد تنظيما على الصعيد

(٢٦) **المجتمع المدنى** ، نشرة شهرية تصدر عن مركز ابن خلدون ، القاهرة ، أعداد مايو ، يونيو ، يوليو ١٩٩٣ .

العربى القومى باعتبارها اتحادات ؛ وأنها على اتصال أوثق بنظيراتها على المستوى الدولى ، مما أمدها بقدر أكبر من النفوذ ومزيد من الحماية المعنوية من خارج بلادها ولعل أبرز مثل على ذلك هو اتحاد المحامين العرب . ثانيا ، إن النقابات المهنية العربية تحتل عضويا وإستراتيجيا مكان القلب فى المؤسسات الإنتاجية والخدمية ، بما فى ذلك المؤسسات التى تديرها الدولة. فلا يسهل حلها أو عزلها من قبل النخبة الحاكمة . لذا فهى عندما تتخذ قرارا بالاضراب مثلا (وهو ماحدث بالفعل فى السودان عام ١٩٨٥) ، يمكن لها أن تصيب المجتمع والدولة بالشلل التام . ومن بين أشد هذه النقابات المهنية نفوذا وتأثيرا نقابات الأطباء والمهندسين والمعلمين . وانضمت اتحادات رجال الأعمال ومؤخرا إلى صفوف النقابات المؤثرة[٢٧] ، هذا ناهيك عن النقابات والاتحادات العمالية .

٣ - السياسة بالتفويض : فى الأقطار العربية التى لاتزال الأحزاب السياسية محظورة أو خاضعة مشددة فيها ، نجد بعضا من الهيئات المدنية قد قامت بوظائف الأحزاب ؛ فى مناقشة القضايا العامة مثلا وصياغة بدائل السياسة العامة وممارسة الضغوط على مراكز صنع القرار . فقامت بهذه المهام مثلا جمعية خريجى الجامعات بالكويت ، ومنتدى الجسرة الثقافى بقطر ، وجمعية المهن الاجتماعية بالإمارات العربية المتحدة .

وربما تحولت لهذه الأسباب بعض المؤسسات المدنية العربية (غير الأحزاب السياسية نفسها) فى الآونة الأخيرة إلى ساحات للأنشطة السياسية المكثفة . فانتخاباتها تنافسية للغاية وتتسم عامة بالنزاهة ، ويتابعها الرأى العام الوطنى عن قرب. وقد لوحظ ذلك فى كل من مصر والأردن والكويت وتونس والمغرب فى الثمانينيات وأوائل التسعينيات . ففى مصر مثلا بدأ الإخوان المسلمون فى الآونة الأخيرة ورغم حظر قيام حزب سياسى لهم فى الهيمنة التدريجية من خلال

(٢٧) لمزيد من الاطلاع ، انظر : سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدنى .

الانتخابات على مجالس إدارات بعض النقابات المهنية الهامة ، كنقابات الأطباء والمهندسين والمحامين[٢٨] .

٤ - الكوينات التقليدية فى زى حديث : لايزال هناك عدد لا يستهان به من التكوينات المدنية العربية متأثرة ببقايا التكوينات التقليدية لمجتمعاتها . وأصدق مثال على ذلك إقامة ما يعد تنظيما مدنيا حديثا فى ظاهره فى مركز حضرى ، إلا أن معظم أعضائه أو كلهم ينتمون إلى قبيلة واحدة أو قرية واحدة أو طائفة دينية واحدة . وقد يضم هذا التنظيم كل مظاهر الحداثة من توثيق فى السجلات الرسمية والحصول على التصاريح والوضع القانونى والانتخابات ومجالس الإدارات واللجان وما إلى ذلك ، لكنها تدار فى الحقيقة بنفس الأساليب التقليدية التى وصفناها فى الجزء الأول من مقالنا هذا .

إلا أن هذه الملحوظة لا ينبغى أن تقلل من أهمية هذا النمط من التنظيمات المدنية . فإذا كان مؤسسوها قد أنشأوها على طراز حديثة بهدف دعم ولاءاتهم « التقليدية » أو لأداء مهام تقليدية ، فإن ذلك فى حد ذاته يعد دليلا على الإدراك الشديد للحاجة إلى التوفيق بين التقليدية والحداثة فى فترة التحول المجتمعى . وحين يتم تأسيس هذا النوع من التنظيمات فى مراكز حضرية كبرى، فإنه يدعم مكانة الزعماء التقليديين ، لكنه فى نفس الوقت يساعد الأقارب والأتباع على إثبات وجودهم فى بيئة جديدة ، دون إحساس بغربة نفسية .

على أية حال ، فإن هذا النمط التنظيمى له وظيفة كامنة تتمثل فى حماية كل من المجتمع المدنى الحديث والدولة . وبدونه ، يصبح من المحتم على القادمين الجدد إلى المدن العربية من الأرياف والبوادى أن يصبحوا جزءا من البروليتاريا الهلامية الحضرية غير المنظمة ، التى سبقت الإشارة إليها فى الجزء

(٢٨) لمزيد من الحقائق والأرقام والتحليلات انظر : المجتمع المدنى ، عدد أكتوبر ١٩٩٢ .
(CSDT) **Newsletter**, October 1992 .

الثانى من هذا المقال . وتعد البروليتاريا الهلامية الحضرية هى أسرع الكيانات الاجتماعية الاقتصادية نموا فى الوطن العربى فى العقدين الماضيين . فهى تمثل أشد التكوينات قابلية للانفجار والغوغائية السياسية ، وكانت البروليتاريا الهلامية هى القوة البشرية التى حركت القلاقل الحضرية فى مصر (١٩٧٧ و ١٩٨٦ و ١٩٩٢) ، وفى تونس (١٩٧٦ و ١٩٨٧) ، وفى المغرب (١٩٧٤ و ١٩٨١ و ١٩٨٧) ، وفى الأردن (١٩٨٨) ، وفى الجزائر (١٩٨٨) ، حتى إن اشتركت معها أو قادتها جماعات سياسية أكثر تنظيماً .

٥ - المجتمع المدنى والأزمات: إن تطور المجتمع المدنى ككثير من الأبعاد الأخرى للتطور فى الوطن العربى لا يتسم بالاتساق أو التساوى فى كل البلاد العربية ، ولكن طالما وجدت الكيانات المدنية وتضامنت فيما بينها نسبيا ، فإن أصوات التذمر المطالبة بالتحول الديمقراطى تصبح محسوسة أو مسموعة ، كما سنرى فيما بعد . ولكن الأهم من ذلك كما تبين فى الآونة الأخيرة أن الأقطار العربية التى تعرضت لأزمات عنيفة ، نجد أن وجود التنظيمات المدنية أو غيابها فيها يصنع فارقا كبيرا فى الطريقة التى تصمد بها الدولة أمام أزمة من الأزمات . وتعد كل من لبنان والكويت والصومال مثالا على ذلك . ففى هذه الأقطار جميعا ، نرى أن الدولة اختفت أو كادت فى ظل ما مر بها من كوارث وظروف قاهرة . ففى كل من لبنان والصومال ، كان ذلك بسبب الصراع الداخلى الممتد إلى جانب عدة عوامل إقليمية ودولية أخرى ؛ وفى الكويت ، حدث ذلك بسبب الغزو العراقى الخاطف . ورغم ما بين حالتى لبنان والكويت من اختلاف ، إلا أنهما كانتا تشتركان فى وجود كيانات مدنية متطورة إلى حد كبير فى كل منهما - حوالى ٦٠٠ و ٢٠٠ جمعية ورابطةعلى التوالى . وبينما تدهور الحال بالعديد من هذه التنظيمات إلى درجة أصبحت فيها فى حالة عجز تام فى ظل ما مر

بالبلاد من ظروف ، إلا أن أعداداً منها ظلت على نشاطها إبان الأزمة . وكانت هذه التنظيمات المدنية النشطة هى التى قدمت المدد والتأييد المعنوى لبقاء العديد من المواطنين اللبنانيين والكويتيين سواء فى الداخل أو فى الخارج . وحتى التنظيمات اللبنانية غير الحكومية القائمة على أسس تجاوزت حدود الطائفية وقدمت يد العون فى مناسبات عديدة . كما ظهرت فى ذروة السنوات الست عشرة من الصراع المدنى فى لبنان عدة تنظيمات جديدة فى الأحياء الحضرية والقرى .

وفى الكويت كانت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية هى التى تحولت إلى نقاط ارتكاز لأداء العديد من المهام التى كانت تقوم بها الدولة فيما سبق ، كتوزيع حصص الطعام والرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم وإدارة شبكة اتصالات غير رسمية . أما التنظيمات المدنية الأخرى التى لم تتمكن من العمل فى العلن خوفا من بطش سلطات الاحتلال ، فقد استعانت بالجمعيات التعاونية والمساجد ، البعيدة إلى حد ما عن الشبهات ، فى تقديم العون .

بعكس ذلك تماماً فى الصومال، حيث لم يكن هناك تنظيمات مدنية تقريبا . فطوال سنوات الحكم العسكرى الشعبوى لزياد برى ، كان العديد من الصوماليين الذين يعيشون بعيدا عن قراهم أو قبائلهم يعتمدون على الدولة فى إيجاد فرص العمل والخدمات ، وعندما انهار جهاز الدولة تماما عام ١٩٩١ ، وجدوا أنفسهم دون قاعدة يركنون إليها أو غطاء يحميهم . وباتساع نطاق الصراع الداخلى الناجم وطول أمده ، تعرض نسيج الكيانات البدائية الصومالية للتمزق الشديد ، وسرعان ما تحلل كيانها . فلم تكن المجاعة التى ألمت بالصومال كله عام ١٩٩٢ ترجع إلى القتال الدائر وحسب ، أو حتى إلى نقص الإمدادات الغذائية (التى وصل الكثير منها من متبرعين من الخارج) ؛ بل إلى

صعوبة التوزيع . ولو كانت هناك تنظيمات مدنية شبيهة بتلك التى وجدت فى كل من لبنان والكويت ، لكان من الممكن تجنب أو خفض نسبة كثير من حالات الموت جوعا ومن الأمراض والوفيات . إن الصومال يمثل مأساة وحالة درامية ، لا من حيث تراجع الدولة وحسب ، بل من حيث التحلل الكلى لها دون مجتمع مدنى يكون بمثابة « شبكة أمان » تجمع أشلاءها .

٥ - الأنظمة الحاكمة والمجتمع المدنى والتحول الديمقراطى

حين لم تعد النخب العربية الشعبوية الحاكمة قادرة على احترام « العقد الاجتماعى » القديم ، أو على تهدئة الكيانات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة بما لديها من لغة مستهلكة من الخطاب السياسى . أو على صياغة عقد اجتماعى مشترك جديد (خشية أن يطاح بها من موقع السلطة) ، لجأت هذه النخب الحاكمة إما إلى القمع التعسفى فى الداخل أو إلى مغامرات أشد خطورة فى الخارج . فمنذ عام ١٩٨٠ ، قام نظام صدام حسين فى العراق بالخيارين معا ، وبلغ الذروة فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ بغزوه للكويت ، مما أدى إلى إشعال ما عرف « بأزمة الخليج » . وكان من المتوقع إبان الأزمة أن تكون زيادة عملية المشاركة فى الحكم فى الوطن العربى من بين محصلاتها . وكانت هذه النبوءة قائمة على افتراض أن الأزمة كانت أزمة سياسية عربية داخلية بقدر ما هى أزمة إقليمية ودولية . والحقيقة أن المشاركة فى الحكم تحققت بالفعل فى عدد من الدول العربية ، إلا أن هذا التوجه كان قد بدأ بالفعل منذ ما قبل الأزمة . وكل ما فعلته الأزمة هو أن عجلت به . وترجع سرعة بعض الأقطار عن غيرها فى ذلك التوجه إلى العديد من العوامل الداخلية والخارجية . ومن بين العوامل الداخلية ، الحجم النسبى للمجتمع المدنى ، ودرجة نضجه فى كل قطر . فتنظيمات المجتمع المدنى هى التى نظمت حركات الاحتجاج التى أعقبتها تطورات فى التحول الديمقراطى . بينما انتكست مسيرة الديمقراطية فى بعض

الأقطار ؛ وفى البعض الآخر لا يزال الاحتجاج مستمرا لكنه لم يؤد إلى نتيجة بعد . ونقدم فيما يلى صورة لهذه الظروف النمطية الثلاثة للتطور السياسى العربى الراهن[٢٩] .

(أ) التحول الديمقراطى - بدايات الزمجرة :

فى السنوات القلائل التى سبقت أزمة الخليج مباشرة ، كانت بعض الأنظمة العربية الحاكمة تحس بالفعل بفقدانها المتزايد للشرعية فى الداخل . وتكرر التعبير عن هذه الحالة فى مواجهات عنيفة بين أنظمة الحكم وبين واحد أو أكثر من الكيانات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى . فقامت الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة الجديدة بالاشتباك مع نظم الحكم فى معارك سلمية حول الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والديمقراطية . وعلى الصعيد العربى وفى داخل عدد من الأقطار العربية ، جاءت هذه القضية فى صورة إقامة منظمات لحقوق الإنسان وتنظيمات مهنية أكثر استقلالية ، مما أدى إلى بعث الحياة فى المجتمع المدنى الذى كان قد توقف عن النمو فى بعض هذه الأقطار ، منذ مجيىء الأنظمة التسلطية الشعبوية إلى مقاعد الحكم .

خلال السنوات الأخيرة ظهرت مستويات متباينة من المطالب المدنية فى مواجهة أنظمة الحكم العربية على اختلافها . فعلى مستوى من المستويات ، كانت ثمة مطالب بزيادة « التحول الليبرالى » كحرية الصحافة وحرية تكوين التنظيمات وحق السفر إلى الخارج . وقامت كل نظم الحكم تقريبا بتقديم تنازلات من جانبها استجابة لهذه المطالب . وعلى مستوى أعلى ، كانت هناك مطالبة « بالتحول الديمقراطى » الجاد والصريح - مثل تقنين تشكيل الأحزاب

(٢٩) معظم فقرات الجزء الخامس أعيدت صياغتها من بحث سابق للمؤلف بعنوان :
"Crises, elites and Democratization in the Arab World", in **Middle East Journal,** 47/2, pp. 292-305.

السياسية ، وحق استخدام الإعلام الجماهيرى بالتساوى ، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة ، إلا أن أيا من نظم الحكم لم يستجب تماما لكل هذه المطالب فى الثمانينيات .

وتبينت الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة النشاط السياسى الإسلامى لتحدى النخب الحاكمة . أما الطبقة العاملة الحديثة فكانت تميل إلى الإضرابات أو التباطؤ فى العمل أو عمليات التخريب الصناعى . ولجأت البروليتاريا الهلامية الحضرية إلى « سياسة الشارع » كالمظاهرات والشغب وحركات العصيان والسلب والنهب . وأيا ما كان الكيان الاجتماعى الذى بدأ المواجهة ، وأيا ماكانت طريقة تعبيره عن سخطه ، كانت الكيانات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التى تعانى نفس القدر من الاغتراب تنضم إليه لإعلان مطالبها الخاصة. وحدثت هذه الظواهر خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات فى معظم أقطار المنطقة : فى الجزائر عام ١٩٨٨ ؛ وفى مصر أعوام ١٩٧٧ و ١٩٨١ و ١٩٨٦ ؛ وفى الأردن عام ١٩٨٩ ؛ وفى الكويت عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ؛ وفى موريتانيا عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٨ ؛ وفى المغرب أعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٨ و ١٩٩٠ ؛ وفى الصومال من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠؛ وفى اليمن الجنوبية من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ ؛ وفى السودان عام ١٩٨٥ ؛ وفى تونس عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٨ . وكانت ردود أفعال الطبقة الحاكمة فى هذه الدول تجاه تزايد التعبير عن السخط تتمثل فى بذل الوعود بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية . والحقيقة أن بعضا من هذه النظم الحاكمة بدأ فى الوفاء بهذه الوعود قبل اندلاع أزمة الخليج ؛ بينما استغلت نظم أخرى فرصة الأزمة لتنكث بوعودها أو تماطل فى الوفاء بها .

فباشرت كل من الجزائر والأردن واليمن عمليات تحول ديمقراطى قبل أزمة الخليج . وأجرت جميعها انتخابات قومية أو بلدية بين عامى ١٩٨٧ و ١٩٩٠ دون أية شكاوى تذكر عن نزاهتها . مما زاد من مصداقية العملية الأداء الجيد الذى

حققه المرشحون الإسلاميون المناهضون لنظم الحكم ، وحصولهم على عدد من المقاعد ، أعلى مما كان متوقع لهم . ومما زاد من حيرة المراقبين الغربيين المناصرين لقضية التحول الديمقراطى فى العالم الثالث أن الأشخاص الذين تم انتخابهم ديمقراطيا فى الدول الثلاث جميعا كانوا يؤيدون صدام حسين (الديكتاتور) فى أزمة الخليج .

كان تأييد صدام حسين مفارقة تدعو للتأمل . فهؤلاء الأعضاء المنتخبون الجدد من المعارضة ، كانوا يعربون عن سخطهم لأعلى حكامهم وحسب ، بل على النظام العربى برمته ، وخاصة على « النظام العالمى الجديد » الذى كثر الحديث عنه . ورغم أن صدام حسين لم يكن أقل استبدادا عن بعض الحكام الآخرين من العرب على كلا جانبى الأزمة ، إلا أنه استطاع أن يستفيد من هذا السخط خارج العراق . وترجع قدرته على ذلك إلى أن الثروة النفطية العراقية لم تكن موضع زهو وبذخ من جانب المواطنين العراقيين أثناء سفرهم أو تجوالهم فى الدول العربية الفقيرة ، بالصورة التى كان عليها الحال بالنسبة للمواطنين الخليجيين . وكان حديث الولايات المتحدة ودول الغرب عن الشرعية «الدولية» لا يلقى تصديقا من جانب العديد من العرب ؛ إذ كان يمثل ازدواجية فى المعايير ، وخاصة تجاه القضية الفلسطينية .

وفى عام ١٩٨٧ ، وقبل سنوات قليلة من أزمة الخليج ، شهدت القيادة التونسية سلميا من الحبيب بورقيبة إلى زين العابدين بن على ، ولو أن ذلك حدث من خلال نوع من الانقلاب الدستورى . ووعدت القيادة الجديدة الأحزاب السياسية العلمانية بإجراء إصلاح سياسى ، إلا أنها استمرت فى إنكار الشرعية على « حزب النهضة الإسلامى » . ووقعت سلسلة من المواجهات الدامية بين النظام الحاكم وبين أتباع حزب النهضة فى أواخر عام ١٩٨٩ وأوائل عام ١٩٩٠ . وأدت أزمة الخليج التى اعتبرتها كل الأحزاب السياسية التونسية

حدثاً قوميا إلى تجميد هذه المواجهات قرابة عام ، إلا أنها استؤنفت فيما بعد . وظلت بعض الأحزاب السياسية الأخرى تنظر بازدراء إلى الحزب الدستورى الديمقراطى الحاكم ، ولو أن خشيتهم من التوجه الإسلامى جعلتهم يرون فى الأمر الواقع أفضل الشرين .

لم يتحقق فى عامى ١٩٩٠ - ١٩٩١ أى تقدم يذكر فى التحول الديمقراطى المحدود الذى بدأ فى كل من مصر والمغرب قبل عدة سنوات من أزمة الخليج . فرغم وقوف الحكومة المغربية إلى جانب الكويت والتحالف الذى قادته الولايات المتحدة إبان الأزمة ، إلا أن المعارضة أدانت التدخل الأجنبى وعبأت الرأى العام المغربى ضده . وكانت أكبر مظاهرة تأييدا للعراق قد نظمت بالمغرب . وأتاحت الأزمة الفرصة للمعارضة لكى تعرض قدرتها على التعبئة ، وهى حقيقة لم تفت على النظام . فكان رد فعله الفورى هو تجميد المشاركة العسكرية المغربية فى أزمة الخليج . وبعد عام من الأزمة ، أعلن الملك الحسن بدء إصلاحات سياسية ، وقد أوفى بوعده كما سنر ى فيما بعد .

وفى مصر ، كان الخلاف بين الصفوة الحاكمة والجماهير حول الأزمة أقل حدة . والحقيقة أن النظام الحاكم تمكن من الدعوة إلى إجراء انتخابات برلمانية فى أكتوبر ١٩٩٠ ، وكأنه يريد أن يثبت أن الحياة فى مصر كانت منتظمة تماما رغم الأزمة . وإذا كان حزبا المعارضة الرئيسيان وهما الوفد وتحالف العمل الإسلامى قد قاطعا الانتخابات ، فإن تصرفهما هذا كان يرجع إلى أسباب لا صلة لها بأزمة الخليج ، ولكن لرفض الحكومة تقديم ضمانات قضائية على نزاهة التنافس الانتخابى ، إلا أن ثقة النظام المصرى قد اهتزت على أثر حادثتين ، هما اغتيال رفعت المحجوب الرئيس السابق لمجلس الشعب والذى يفترض أن الجماعات الإسلامية هى التى نفذته ، وتظاهر آلاف من طلاب الجامعات المصرية ضد ما وصف بالتدمير المنظم للعراق . وأسفر الصدام بين الطلبة وقوات الشرطة عن مصرع أربعة أشخاص على الأقل وإصابة أعداد كبيرة واعتقال المئات .

وفى كل من **جيبوتى وموريتانيا والصومال** ، تم الإبقاء على الصراعات القبلية والعرقية تحت سيطرة مشددة فى أثناء أزمة الخليج . وفى الدول التى تورطت فى الأزمة بصورة مباشرة أو كانت قريبة من قلب الأزمة - العراق وسوريا والدول الست المطلة على الخليج العربى وخليج عمان - تذرعت النخب الحاكمة بعذر « شرعى » لوقف أنشطة التحول الديمقراطى ، لو لديها نية على ذلك أصلا . واستغرق الأمر عاما كاملا بعد الأزمة حتى أبدت النخب العربية الحاكمة رغبتها الجادة فى توسيع المشاركة « السياسية الحقيقية » . ولو أن الوعود كانت قد انتزعت منهم انتزاعا فى بعض الحالات - كما هو الحال فى الكويتوالسعودية.. وخلال عام ١٩٩١، أضحى واضحا أنه لابد من التحرك.

لو كان ثمة جانب إيجابى بين الجوانب السلبية العديدة لأزمة الخليج فهو التعبئة السياسية غير المسبوقة للجماهير العربية . فلم يكن التعبير عن تأييد هذا الجانب العربى أو ذاك على جانبى الأزمة يتفق دائما مع المواقف الرسمية للأنظمة الحاكمة . وكانت نتيجة ذلك كسر جدار الخوف من النخب الحاكمة لدى كثير من الجماهير العربية . وتعد العراق حالة درامية فى هذا السياق ، حيث ثار الشيعة فى الجنوب والأكراد فى الشمال على نظام صدام حسين . وشجعتهم على ذلك الهزيمة الساحقة التى منى بها العراق وتوقع الحصول على مساعدة الحلفاء المنتصرين . وحتى النخب الحاكمة فى الخليج على الجانب المنتصر واجهت مطالب متصاعدة من المثقفين بزيادة المشاركة السياسية .

(ب) التحول الديمقراطى ـ حالات التقدم :

اتسم التحول الديمقراطى فى عدد من الأقطار العربية بالتباطؤ والتردد منذ أزمة الخليج ؛ ومنى بانتكاسة فى دول أخرى . ونقدم فيما يلى صورة عن الوطن العربى فى أواخر عام ١٩٩٣ .

فى موريتانيا أعيد نظام العددية الحزبية عام ١٩٩١ ، وفى انتخابات يناير ١٩٩٢ الرئاسية ، فاز معاوية ولد طايع بأكثر من ٦١٪ من الأصوات ، وهزم ثلاثة مرشحين آخرين . وفى انتخابات مارس ١٩٩٢ البرلمانية ، فاز حزب الرئيس ولد طايع بأغلبية ، وحصل على ٥٢ مقعدا من مجموع ٧٩ . وقاطع عدد من أحزاب المعارضة الرئيسية الانتخابات وسط اتهامات بالتلاعب، ولكن ما هو أخطر من هذه الاتهامات كان نمط التصويت فى هاتين الحالتين من الانتخابات. فقد حشد ولد طايع وحزبه الحاكم قواهما وحصلا على تأييد الموريتانيين من العرب والمتعربين فى المناطق الريفية والشمالية من البلاد ، بينما اجتذب خصومهما تأييد الموريتانيين من السود بالعاصمة والمناطق الجنوبية من البلاد . ومن الممكن لهذا الانقسام العرقى الشديد الوضوح أن يهدد الديمقراطية الموريتانية الوليدة بل البلاد بأسرها إن لم يتم احتواؤه[٣٠] .

وفى اليمن ، وبعد توحيد شطريها الشمالى والجنوبى فى مارس ١٩٩٠ ، أعرب النظام الحاكم المكون من ائتلاف من الحزبين الحاكمين فى شطرى اليمن السابقين عن عزمه إقرار نظام التعددية الحزبية فى إطار نظام ديمقراطى كامل . وتم تحديد فترة فاصلة لا تزيد مدتها عن ثلاثين شهرا تنتهى بانتخابات برلمانية فى جمهورية اليمن الموحدة ذات التعددية السياسية . وهددت أزمة الخليج هذا الالتزام ، إلا أن النظام الحاكم كان يبدو عازما على احترامه . وفى ربيع عام ١٩٩٢ ، كان المناخ الديمقراطى فى حالة ازدهار . فشهدت البلاد قيام ٤٦ حزبا وتنظيما سياسيا تعمل على الساحة السياسية ، بينما تضاعفت أعداد الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية عدة مرات . وبنهاية عام ١٩٩٢ ، كان هناك حوالى ٩٣ مطبوعا ؛ كان ربعها أو أقل مطبوعات رسمية (حكومية)

(٣٠) لمزيد من الحقائق والأرقام والتحليلات ، انظر : المجتمع المدنى ، عددى فبراير وأبريل ١٩٩٢ . (CSDT) **Newsletter,** February and April 1992 .

أو شبه رسمية (تنتمى إلى الحزبين الحاكمين) وقد أصيب المراقبون الذين زاروا اليمن عام ١٩٩٢ بالدهشة إزاء المناخ المفتوح وحرية التعبير عن الرأى والنقد دون خوف من عقاب[٣١] .

كانت هناك بعض المخاوف المبررة إزاء مستقبل التحول الديمقراطى فى اليمن . فكان هناك العديد من الأطراف على الساحة السياسية يمكن أن يصيبوا الدولة بالانقسام . فكانت حوادث العنف المتزايدة والموجهة بصورة خاصة ضد الشخصيات القيادية فى الحزب الاشتراكى اليمنى الذى يعد أحد حزبى الائتلاف الحاكم تهدد التجربة بأسرها ، حيث لم يتم إلقاء القبض على أى من مرتكبى هذه الحوادث من جانب السلطة التى كان معظم أعضائها من حزب المؤتمر الشعبى ، وهو الشريك الآخر فى الائتلاف الحاكم . وكانت خطورة الموقف وراء قرار النظام الحاكم بتأجيل الانتخابات التى كان مقررا عقدها فى نوفمبر ١٩٩٢ ، إلى ربيع ١٩٩٣ .

ولكن النظام أوفى بوعوده ؛ وعقدت أولى الانتخابات البرلمانية فى ٢٧ أبريل ١٩٩٣ ، وحققت نجاحا مشهودا .ورغم عدم حصول أى حزب على أغلبية المقاعد ؛ إلا أن كل الأحزاب الرئيسية تم تمثيلها بصورة معقولة . وشارك فى السباق الانتخابى خمسون امرأة فازت اثنتان منهن . وعكست النتائج العامة لهذه الانتخابات بأمانة ما تحظى به اليمن من تعددية اجتماعية اقتصادية[٣٢] .

وفى الأردن استأنف الملك حسين مسيرة بلاده الديمقراطية بعد حرب الخليج بفترة وجيزة . ففى مارس ١٩٩٢ ، قام العاهل الهاشمى بإنهاء قانون الطوارىء الذى ظل ساريا منذ حرب يونيو ١٩٦٧ . وتلى ذلك فى يوليو إعادة إقرار نظام تعدد الأحزاب بعد توقف دام خمس وثلاثين سنة . وفى سبتمبر

(٣١) انظر : المجتمع المدنى ، عدد أبريل ١٩٩٢ . (CSDT) **Newsletter,** April 1992

(٣٢) لمزيد من الحقائق والأرقام والتحليلات ، انظر : المجتمع المدنى ، عددى مايو ويونيو ١٩٩٣ . (CSDT) **Newsletter,** May and June 1993 .

١٩٩٢ ، وصدق البرلمان على قانون جديد للطباعة والنشر ، رفعت بمقتضاه القيود السابقة على الصحافة والمطبوعات . وكان هذا الإجراءان معا مؤشرين على استئناف التحول الديمقراطى بالأردن على المسار الذى كان قد بدأ فى نوفمبر ١٩٨٩ بانتخاب برلمان جديد . وبدأ الملك حسين تجربة فى التحول الديمقراطى التدريجى يمكن أن تكون مثالا يحتذى فى الوطن العربى . ويبدو أنه أدرك أن بقاء نظامه على المدى البعيد يجب أن يقوم على قاعدة عريضة من التأييد . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن ما سمح به من خطوات حتى الآن يعد ضروريا للغاية . وقد عقدت الانتخابات البرلمانية فى موعدها المقرر فعلاً (نوفمبر ١٩٩٣) طبقاً لنظام التعدد الحزبى . وفازت القوى المعتدلة والمؤيدة للنظام بأغلبية المقاعد ، وتقهقر التيار الإسلامى قليلاً ، حيث انخفض عدد نوابه من ٢٣ إلى ستة عشر . ولكن الجميع شهدوا بنزاهة الانتخابات الأردنية[٣٣] .

وفى **المملكة العربية السعودية** ، وفى ذروة أزمة الخليج ، نظمت مجموعة صغيرة من النساء السعوديات مظاهرة فى موكب سيارات احتجاجا على ممارسات التفرقة التى تحظر عليهن قيادة السيارات . وتم تداول المنشورات والرسائل المطبوعة على شرائط الكاسيت سرا ، تنتقد الأسرة الحاكمة لعجزها عن الدفاع عن البلاد وركونها إلى «غير المسلمين» فى أداء هذه المهمة ، رغم النفقات العسكرية الهائلة التى أنفقت فى العقدين الماضيين . وفى النهاية أعلن الملك فهد بدء الإصلاحات السياسية التى طال انتظارها فى مارس ١٩٩٢ - أى بعد عام كامل من الحرب. ورغم تواضع هذه الإصلاحات إذا قيست بمعايير الغرب أو حتى ببعض معايير العالم الثالث ، إلا أنها تمثل خطوة مشهودة فى التطور السياسى للمملكة . وتقترب هذه الإصلاحات من إقرار دستور ، حيث تقدم صياغة للنظام الأساسى للحكم فى البلاد ونظام للحكم

(٣٣) لمزيد من الاطلاع ، انظر : سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدنى ، عددى مايو ويونيو ١٩٩٣ .
(CSDT) Newsletter, May and June 1993 .

المحلى فى الأقاليم ومجلسا استشاريا وطنيا . ويعد هذا البند الأخير أهم هذه الإجراءات[٣٤] .

يتكون المجلس من ستين عضوا يختارهم الملك ومهمته ، تنفيذ المهام التى توكل عادة إلى البرلمان فى النظم الأخرى ، فيما عدا سن القوانين . بعبارة أخرى ، يحق للمجلس أن يجرى المناقشات والمداولات والمشاورات حول الشئون العامة ؛ ويحق له أن يستجوب أعضاء السلطة التنفيذية ؛ ويمكن له أن يتقدم باقتراحات بقوانين وسياسات جديدة لمجلس الوزراء ، الذى يرفع التوصيات بدوره إلى الملك . والسلطة مخولة للملك فى سن القوانين فى إطار الشريعة .

وفى سبتمبر ١٩٩٢ ، أصدر الملك فهد مرسوما بأسماء رئيس المجلس ، ثم بعد ذلك بعدة شهور أصدر مرسوماً آخر باسم أعضائه . وتعتبر هذه الإجراءات فى نظر كثير من المثقفين السعوديين أقل مما ينبغى ومتأخرة للغاية . لذا فقد تقدموا فى صيف ١٩٩٢ بعرائض تدعو إلى إصلاحات أكثر وأعمق . وتم تسرب هذه العرائض ونشرت فى الصحف العربية خارج المملكة . فقامت العناصر الموالية للنظام حينئذ بحملة على نفقتهم الخاصة من خلال إعلانات مدفوعة بنفس هذه الصحف يعنفون فيها أصحاب العرائض ويثنون على الملك لتوجهاته التدريجية الحكيمة نحو الإصلاح السياسى . وحتى هذه الممارسات المتمثلة فى « سياسة العرائض » تعد جديدة على السعوديين . ومما يدل على وجود هامش من التسامح السياسى فى هذه المملكة المحافظة أنه لم يتم إلقاء القبض على أى من نقاد النظام أو استجوابه أو اعتقاله[٣٥] .

(٣٤) لمزيد من الحقائق والأرقام والتحليلات ، انظر :
المجتمع المدنى ، عدد مارس ١٩٩٢ . (CSDT) Newsletter, March 1992.

(٣٥) أحدث الأمثلة على هذا النمط إقامة « المنظمة السعودية لحقوق الإنسان » فى أبريل ١٩٩٣ . ونظرا لغضب الحكومة السعودية وعجزها عن معاقبة مؤسسيها خوفا من الرأى العام فى الخارج والداخل ، فقد قامت الحكومة بتعبئة وسائل إعلامها ومؤسستها الدينية بقيادة الشيخ بن باز للحملة على على المنظمة . انظر :
المجتمع المدنى ، عدد مارس ١٩٩٣ . (CSDT) Newsletter, March 1993.

وفى لبنان والكويت فإن للتجربة الديمقراطية البرلمانية تاريخا أطول نسبيا. إلا أن لبنان لم يتمكن من إجراء انتخابات برلمانية منذ عام ١٩٧٢ نظرا لما ألم به من صراعات وتهديدات خارجية . ويرجع الفضل إلى اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩ ، وللجهود الإقليمية والدولية ، ولبعض الاستقرار الداخلى ، فى إجراء أول انتخابات برلمانية منذ عشرين عاما فى أغسطس وسبتمبر ١٩٩٢ . وكانت هذه الانتخابات تقوم على الصيغة التى أقرها اتفاق الطائف عن المساواة بين المسلمين والمسيحيين ، ولو أن المقاعد البرلمانية البالغ عددها ١٢٨ مقعدا لاتزال مخصصة لكل الجماعات الطائفية على اختلافها .

قاطع معظم المسيحيون المارنة الانتخابات بسبب فشل سوريا فى إعادة نشر قواتها فى سبتمبر ١٩٩٢ بمقتضى اتفاق الطائف . إلا أن الحكومة اللبنانية، بإيعاز من سوريا ، تجاهلت الاعتراضات المارنة وواصلت برنامجها ، بإجراء ثلاث جولات من الانتخابات . ورغم أن المقاطعة التى قادها المارنة أفقدت البرلمان الجديد بعضا من شرعية تفويضه ، إلا أن المنطق الذى استندت إليه المقاطعة المارونية كان موضع تفهم تام من جانب كثرة من المسلمين بل وتعاطفهم . وكان أداء القوى الإسلامية – شيعية وسنية على السواء – مذهلا فى الانتخابات . وكان ينطوى على حملة هائلة من التبعية السياسية . ومنى قدامى زعماء الشيعة ، ومنهم كامل الأسعد ، بهزيمة مذهلة . وقام الرئيس إلياس الهراوى فى أكتوبر ١٩٩٢ بتعيين حكومة جديدة برئاسة قادم جديد إلى الساحة السياسية اللبنانية ، وهو رجل الأعمال الملياردير رفيق الحريرى . ورغم العقبات والتحديات الضخمة التى تقف فى طريق إعادة بناء البلاد بعد مايقرب من سبعة عشر عاما من الحرب الأهلية ، فإن الديمقراطية اللبنانية تعود إلى الحياة تدريجيا[٣٦] .

(٣٦) انظر : **المجتمع المدنى**، عدد أكتوبر ١٩٩٢ .
(CSDT) **Newsletter,** October 1992 .

وفى الكويت ، استؤنفت الحياة البرلمانية بحملة انتخابية ساخنة فى صيف وخريف ١٩٩٢ . وفى أكتوبر ، أجريت الانتخابات دون شكوى من أية عوائق تقريبا . وفازت فيها عدة وجوه جديدة بمقاعد فى المجلس الوطنى ، بينما فازت المعارضة بأغلبية واضحة ، وحصلت القوى الإسلامية الشيعية والسنية بما لا يقل عن ٥٠ مقعدا . وتكمن أهمية الانتخابات الكويتية فى أنها كانت الأولى بعد الغزو والاحتلال العراقى ، والأولى أيضا بعد تعطيل البرلمان عام ١٩٨٦ . والذى كان قد تم انتخابه طبقا لدستور ١٩٦٢ . وكان البرلمان الجديد بمثابة انتصار للقوى الديمقراطية التى لم تقبل تعطيل الحياة النيابية ولا التلاعب بالدستور عام ١٩٨٦ . وكان فشل النظام فى تفادى الغزو العراقى وما تكشف من أوجه العجز فيه قبل الأزمة وبعدها عاملا مساعدا على الحصول على تنازلات من العائلة الملكية(*) . ومن هذ التنازلات تعيين مجلس الوزراء ، وبه ستة أعضاء برلمانيين منتخبين[٣٧] .

أما العراق، تلك الدولة التى امتدت الشمولية فيها ثلاثة عقود من السنين، فقد خرجت من أزمة الخليج فى حال مأساوية . فنظرا لأن العراق هو الذى أشعل الأزمة ومنى بهزيمة أليمة من جانب التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة ، فقد أصيب نظام صدام حسين بضعف بالغ . وتمكنت أحزاب المعارضة الكردية بالمنطقة الشمالية الخاضعة لحماية الغرب من إقامة كيانا ديمقراطيا منتخباً فى مايو ١٩٩٢ . وتعرض النظام العراقى لتحديات داخلية من جانب الأكراد فى الشمال ، والشيعة فى الجنوب ، ومن محاولات انقلابية فى

(*) كان من بين المطالب التى رضخت لها الصفوة الحاكمة فى أثناء أزمة الخليج عزل عدد من أعضاء الحكومة ممن اعتبروا مسئولين عن الانهيار السريع للدفاعات الكويتية فى مواجهة الغزو العراقى . كما كانت هذه الصفوة تعانى ضغوطا تمثلت فى وعد الأمير جابر الأحمد الصباح بإجراء انتخابات برلمانية حرة وإعادة دستور ١٩٦٢ .

(٣٧) انظر : (CSDT) **Newsletter,** November 1992, Jaunary 1993 .

الوسط ، إلا أن النظام تشبث بالسلطة تشبثا عنيدا فى بغداد والمنطقة الوسطى من البلاد . وتمكن الأكراد بفضل الحماية الدولية لهم من إدارة «المناطق المحررة» الخاصة بهم ، والتفاوض مع بغداد حول إمكانية إقرار تسوية نهائية تتعلق بالحكم الذاتى . وكان إحجام صدام حسين عن الوفاء بهذه المطالب الأساسية للأكراد عاملا ساعد زعماء الأكراد على تعبئة سائر جماعات المعارضة العراقية فى صيف وخريف ١٩٩٢ للمطالبة بتشكيل جبهة وطنية موحدة تقوم بخلع نظامه. ولقيت هذه الجهود مساندة من جانب الولايات المتحدة وسائر القوى الغربية ، التى أعلنت فى صيف ١٩٩٢ قيام منطقة « حظر طيران » فى الجنوب بهدف تخفيف الضغط العسكرى عن المتمردين الشيعة ، الذين قد يحاولون محاكاة الأكراد فى الشمال فى إقامة نوع من الحكم المؤقت[٣٨] .

ووقعت تطورات أحدث قصص النجاح فى التحول الديمقراطى العربى بالمغرب . فرغم أن أحدث انتخابات برلمانية مغربية (٢٥ يونيو ١٩٩٣) تعد الخامسة منذ الاستقلال ، إلا أنها جذبت الانتباه لدرجة كبيرة . فقد أجريت بعد أكثر من عام من الجدل المفتوح والمكثف بين القوى السياسية المغربية الرئيسية وماتلاه من إصلاح دستورى وإدارى . وعقدت الانتخابات تحت إشراف قضائى . وشارك فيها أكثر من ١١ حزبا سياسيا بالإضافة إلى حوالى مائتى مرشح مستقل لانتخاب ٢٢٢ نائبا . ولم تسجل أية انتهاكات خطيرة فى مجرى الانتخابات . ولم يلاحظ المراقبون الدوليون أية تجاوزات ذات شأن . ولم يحصل أى حزب بمفرده على أغلبية مطلقة من المقاعد البرلمانية . وكان فوز حزبى المعارضة، وهما الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية وحزب الاستقلال ، على الترتيبين الأول والثانى من حيث عدد المقاعد(٤٨ و ٤٣ على التوالى) دليلا على نزاهة الانتخابات[٣٩] .

(٣٨) انظر : (CSDT) **Newsletter**, April 1992, October 1992, January 1993.

(٣٩) انظر: (CSDT) **Newsletter**, October 1992, July 1993 .

كما كانت لهذه الممارسة المغربية فى طريق التحول الديمقراطى أهمية أخرى. **أولا** : لأنها جاءت بعد عام ونصف العام تقريبا من إجهاض تجربة التحول الديمقراطى فى الدول الجارة الجزائر . ولطالما تنافست هاتان الدولتان المتشابهتان فى الحجم السكانى والأهمية على الصعيد العربى بشمال أفريقيا على الزعامة الإقليمية فى « المغرب العربى الكبير » . ومما لاشك فيه أن الممارسة الديمقراطية الناجحة بالمغرب ستحسم السباق لصالحها ولسنوات عديدة قادمة . **ثانيا** : تعد الانتخابات المغربية والحوار الوطنى الذى سبقها نموذجا للنزوع نحو مفهوم « تداول السلطة » فى الانتقال من الحكم الأوتوقراطى إلى الحكم الديمقراطى بأدنى حد من زعزعة الاستقرار الاجتماعى السياسى . **ثالثا** : كانت الانتخابات المغربية ، كنظيراتها اليمنية ، أكثر من مجرد تعبير عن التعددية السياسية . فكانت بمثابة تجسيد للتعدد الاجتماعى الثقافى أيضا . فقد فازت أحزاب البربر بعدد معقول من المقاعد (٤٧ من مجموع ٢٢٢) . كما اشتركت ثلاث نساء مغربيات فى السباق على المقاعد ؛ وفازت اثنتان منهن ولأول مرة فى التاريخ البرلمانى للبلاد . ولأول مرة أيضا ، كانت نسبة الناخبات تكاد تساوى نسبة الناخبين (حوالى ٦٠٪) . وظهرت اتجاهات مماثلة بين الشباب ، حيث فاقت نسبة الناخبين بين الفئات العمرية من ٢٢ إلى ٢٤ حد ٦٠٪[٤٠] .

(جـ) التحول الديمقراطى ـ حالات التراجع :

رغم ما تحقق من تقدم فى عملية التحول الديمقراطى العربى فى أعقاب أزمة الخليج ، إلا أن هناك أيضا بعض حالات الانتكاس الكبرى . ومن هذه الحالات الأخيرة ماحدث **بالجزائر** . كما عانت كل من مصر وتونس أيضا بعض اللحظات العصيبة فى عمليات التحول الديمقراطى بها . ففى عام ١٩٨٨ ،

(٤٠) انظر : (CSDT) **Newsletter**, July 1993 .

كـان يبـدو أن الجزائر تمثل حـالة جـادة وواعـدة فى طـريق التحـول من الحكم الأوتوقراطى إلى الحكم الـديمقراطى . وبعد مايقرب من ثـلاثين عاما من حكم الحزب الواحد ، وهو جبهـة التحرير الوطنية ، وفى أعقاب حركـة التمرد الواسعة النطـاق فى صيف ١٩٨٨ بـدأ نظـام الـرئيس الشـاذلى بن جـديـد سلسلـة من الإصـلاحـات السياسيـة . فتم إقـرار نظـام التعـددية عـام ١٩٨٩ ، وأجـريت بمقتضاه الانتخـابات البلـدية فى ربيع ١٩٩٠ ، أى قبيل انـدلاع أزمة الخليج فى أغسطس . ومن بين الأحزاب العـديدة المتنافسـة فى هذه الانتخابـات ، ظهرت جبهة الخلاص الإسلامية (FIS) ، كأكبر تهديد يواجه جبهـة التحرير الوطنية ، بفوزها على حوالى ٥٠٪ من المجـالس البلديـة . وتم تحديد مـوعد الانتخـابات البرلمانية على المستوى الوطنى فى صيف ١٩٩١ . وفى الفترة الفاصلة ، تضاعفت أعداد الأحزاب السياسية إلى أكثر من ٥٠ حزبا .

إلا أن الانقسامـات الداخليـة فى جبهة التحريـر الوطنيـة ، وإصرار جبهة الخلاص الإسلاميـة على تعديـل قوانين الانتخـابات ، ولجوءهـا إلى المواجهات العسكرية مع الحكومة أدى إلى اعتقال زعمائها وتأجيل الانتخابات لعدة أشهر .

وحين أجـريت الانتخـابـات فى نهايـة الأمـر فى ديسمبر ١٩٩١ ، حققت جبهة الخلاص الإسـلامية فـوزا ساحقـا فى الجولة الأولى . ففـازت هذه الجبهـة بأكثر من ٣٠٠ مقعدا من مجموع ٥٩٩ مقعدا ، مقـارنة بما لايزيد عن ٢٥ مقعدا فازت بها جبهة القـوى الاشتراكية العلمانية المعارضة ، التى تستمـد تأييدها من البربر ، و ١٦ مقعـدا فقط فازت بها جبهة التحـرير الـوطنية (الحزب الحاكم). وتم تحديد منتصـف يناير ١٩٩٢ مـوعدا لجولـة انتخابيـة حاسمـة حول ٢٥٠ مقعدا لم يحسم أمرها[٤١] .

(٤١) لمزيد من المعلومات منذ عام ١٩٨٨ وعن الأحداث حتى يناير ١٩٩٢ ، انظر :
(CSDT) **Newsletter**, January and February 1992 .

وبالانتصار الحاسم الـذى حققتـه جبهة الخلاص الإسـلاميـة فى الجولـة الأولى ، كـانت قد حصلت بـالفعل على أغلبيـة تمكنهـا من تشكيل الحكومـة ، حتى دون الفوز بمزيد من المقاعد فى الجولة الثانية . ورأت العديد من القوى فى البـلاد – وهى الجيش والبربـر والجماعات النسـائيـة المنظمـة وجبهة التحـريـر الوطنية – فى ذلك الأمر مـاينذر بسوء العاقبة . وكان مما عزز مخاوفهم توقع قيام جبهة الخلاص الإسـلامية بتغيير بنية الحيـاة الاجتماعية الثقافيـة للجزائر . وقبل عقد الجولة الثانية من الانتخابات بأيام قلائل ، أعلن الرئيس الشاذلى بن جديد استقالته ، وتـولى الجيش مقاليد السلطة ، وأعلن قيـام «مجلس رئاسى مؤقت» ، يقـوم بتعيين رئيس مؤقـت للدولـة وهو محمـد بـوضياف ؛ وكـان ذلك انقـلابا واضحا . وبإجهـاض التجربـة الديمقـراطية فى الجزائر ، شهـدت البلاد حملـة اعتقالات واسعة لزعماء جبهة الخلاص الإسلامية ، ومواجهات عنيفة بين أنصار جبهـة الخلاص الإسـلاميـة والحكومـة . وفى نهايـة الأمـر ، تم اغتيـال الـرئيس بـوضياف فى يـونيـو ١٩٩٢ . وهكـذا يسدل ستـار من الغمـوض على مستقبل الديمقراطية الجزائرية فى الوقت الراهن[٤٢] .

وفى تونس ، كـان نظـام التعـددية الحزبيـة قـائما منـذ تـولى الـرئيس زين العابـدين بن على للسلطة عام ١٩٨٨ ، إلا أن الحزب الحاكم استمـر فى احتكار السلطـة رغم التشدق بـالـديمقراطيـة والحوار مع أحـزاب المعـارضة العلمانيـة الأخـرى . وفى الوقـت نفسه ، اتبع النظـام الشـدة فى عزل وقمـع أنصار حـزب النهضـة وغيرهم من الإسـلاميين . وفى هــذا الصـدد ، سجلت منظمـة العفـو الـدولية ومـراقبة الشرق الأوسط ، انتهـاكات فـاضحة لحقـوق الإنسان هنـاك .

(٤٢) انظر : (CSDT) **Newsletter**, July and August 1992 . ؛ مجلة المصور القـاهرية ، أول يوليـو ١٩٩٣ وفيها أدلى الـرئيس الجزائرى على كافى بقـوله لمجموعة من المثقفين المصريين بأن « مستقبل الجزائر أهم كثيرا من الديمقراطية » .

فلم يقتصر الأمر على تجاهل النظام الحاكم لمثل هذه الانتقادات ، بل إنه سعى إلى عرقلة نشاطات الرابطة التونسية لحقوق الإنسان عن طريق حظر الجمع بين عضوية هذه المنظمة والعضوية فى أى حزب سياسى . وفى يوليو ١٩٩٢ ، وجدت الرابطة أن استمرارها فى ممارسة نشاطها قد أصبح مستحيلا ؛ لذا فقد حلت نفسها . وكان حلها انتكاسة خطيرة لا لعملية التحول الديمقراطى وحسب ، بل لتطور المجتمع المدنى بأسره فى تونس(٤٣) . وقد اضطرت الحكومة التونسية ، فى مواجهة الانتقادات الخارجية والداخلية ، إلى تراجع جزئى فى هذا الصدد .

وفى مصر ، واصلت حكومة مبارك تباهيها بالتغيير فى طريق التحول الديمقراطى للنظام . واستمرت الصحافة فى التمتع بهامش معقول من الحرية ، وتم تأسيس ثلاثة أحزاب جديدة بحكم قضائى منذ أزمة الخليج ؛ وأهمها هو الحزب الديمقراطى الناصرى الذى تأسس فى أبريل ١٩٩٢(٤٤) . وفيما عدا ذلك لم يحدث مايجعل النظام أكثر مشاركة . واندلعت بعض نوبات المواجهة العنيفة مع الجماعات الإسلامية فى عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢ واستمرت خلال ١٩٩٣ . وكان اغتيال المفكر العلمانى المعروف **فرج فودة** ، والصراع الطائفى فى أسيوط ، والاعتداء على السائحين الأجانب ، من بين التطورات التى تنذر بالسوء(٤٥) .

ولم يختلف رد فعل النظام تجاه العنف والصراع عن ذى قبل : أى إحكام الإجراءات الأمنية وسن مزيد من القوانين المضادة للإرهاب . والوضع فى الوقت الحاضر يشبه الموقف فى الجزائر – أى حرب استنزاف محدودة بين النظام وبين

(٤٣) انظر : (CSDT) **Newsletter**, September 1992 .
(٤٤) انظر : (CSDT) **Newsletter**, May 1992 .
(٤٥) تقدم نشرة المجتمع المدنى متابعة شهرية لتفاصيل هذه المواجهات منذ عدد يونيو ١٩٩٢ .

الإسلاميين . ولكن فى ظل توفر هامش أكبر من الحرية فى مصر ، تواصل بعض العناصر المعتدلة من الإخوان المسلمين مسيرتها السلمية نحو اكتساب مزيد من النفوذ داخل التنظيمات الرئيسية للمجتمع المدنى ، كالاتحادات المهنية . فحققوا من خلال الانتخابات الديمقراطية سيطرتهم على مجالس إدارات نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين . وفى الحالة الأخيرة – أى فى نقابة المحامين – كانت نتيجة الانتخابات مذهلة بحق ، إذ تعد هذه النقابة « حصن الليبرالية » فى مصر(٤٦) .

وفى كل من **العراق والسودان وسوريا** ، لم تطرأ على الأساليب التسلطية لنظم الحكم أية تغييرات تذكر . فأجرت سوريا مثلا استفتاء رئاسيا فى أوائل ١٩٩٢ وكانت النتيجة كالعادة « أربع تسعات » – حيث وافق ٩٩,٩٩٪ من الناخبين على تولى الرئيس حافظ الأسد للرئاسة لمدة ست سنوات أخرى . وبنجاح الأسد فى تحسين علاقاته بمصر وبالغرب وبدول النفط العربية الغنية إبان أزمة الخليج ، لم يعد يواجه أية ضغوط إقليمية أو دولية ذات شأن لكى يغير أساليبه . ونظرا لزيادة ما يعانيه منافسه البعثى فى العراق من ضعف وعزلة ، ومشاركته فى محادثات السلام بالشرق الأوسط التى قربت بينه وبين واشنطن **مؤقتا** ، والمساعدات التى حصل عليها من دول الخليج ، والاكتشافات النفطية الجديدة فى سوريا نفسها والتى ملأت خزائنه ، تمكن الأسد من أن يقدم لجبهته الداخلية صورة قوية عن نظامه .

ويشيع أن الأسد قد يبدأ فى اتخاذ بعض الإجراءات الديمقراطية استعدادا لتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل ، ولكن ليست هناك دلائل واضحة تؤكد هذه الشائعة . وتقوم هذه المقولة على أساس الشبه مع الرئيس المصرى الراحل

(٤٦) انظر : المجتمع المدنى، عدد أكتوبر ١٩٩٢ (CSDT) **Newsletter**, October 1992

أنور السادات . فقد أرفق السادات انفتاحه على الغرب وبدء المفاوضات مع إسرائيل بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، ونذر يسير من الحريات السياسية الجديدة .

وفى ليبيا ، اشتبك نظام معمر القذافى مع الغرب بسبب تفجير طائرة لشركة بان آم فوق بلدة لوكربى باسكتلنده. وقد أتاحت عقوبات الأمم المتحدة والمواجهات مع الولايات المتحدة وبريطانيا الفرصة للنظام لكى يعبىء الرأى العام الليبى وراء القذافى . فنال النظام التأييد الداخلى عن طريق حشد المؤتمرات الجماهيرية والمسيرات والمظاهرات . وصور القذافى ليبيا على أنها دولة عربية أخرى (بعد العراق) مستهدفة للتدمير على يد الغرب فيما سماه « بانتقام الغرب من الأمة العربية » والذى تعد حكاية طائرة « بان آم » مجرد ذريعة يتعلل بها . وقد اختارت المعارضة المنقسمة اللجوء إلى الصمت النسبى سواء فى الداخل أو فى الخارج .

وفى السودان ، حيث انتكس التحول الديمقراطى على أثر الإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطيا عام ١٩٨٩ ، تمكن النظام العسكرى بقيادة عمر البشير من الخروج من عزلته الداخلية والإقليمية والدولية منذ أزمة الخليج . وسرعان ما امتدت الجسور إلى كل من ليبيا وإيران اللتين استجابتا له بالمساعدات المالية والعسكرية ، لأسباب تتعلق بكل منهما . ويستعين النظام السودانى بمساندة الجبهة الإسلامية فى الضغط على المتمردين فى الجنوب . ونظرا لفقدان متمردى الجنوب لملاذهم فى أثيوبيا بانهيار حكومة مانجستو عام ١٩٩١ ومعاناتهم انقساما داخليا خطيرا ، فقد تلقوا عدة ضربات عسكرية على يد القوات الحكومية . وحين تعزز موقف النظام السودانى بهذه الانتصارات ، شدد قبضته على الجبهة الداخلية وتشجع لتصعيد نزاع قديم على الحدود مع

مصر حول بلدة حلايب الصغيرة . ومعظم أجنحة المعارضة السودانية الشمالية المسموعة تعمل فى الوقت الراهن من القاهرة ولندن ، إلا أن الأمل ضعيف فى إمكانية الإطاحة بالقيادة العسكرية الإسلامية فى السودان فى المستقبل المنظور . ولكن من المتوقع أن يكون للتحول الديمقراطى السريع فى الدولتين الجارتين أثيوبيا وإريتريا أثر فى السودان[٤٧] .

٥ - الخلاصة

تلعب تنظيمات المجتمع المدنى أدوارا متزايدة الأهمية على الساحة السياسية فى عدد من الأقطار العربية . كما تتصاعد عملية تسييس التنظيمات المهنية وجماعات المصالح المنظمة المحايدة اسما . وجذبت انتخابات الغرفة التجارية الكويتية فى ربيع ١٩٩٢ - والتى تعد بمثابة تدريب على الانتخابات البرلمانية التى كان مقرر إجراؤها فى خريف نفس العام - مزيدا من الاهتمام العام . وكما سبق الذكر ، فقد زاد إنغماس نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين المصريين فى السياسة وخاصة مع سيطرة الإخوان المسلمين على الانتخابات فى كل منها عام ١٩٩٢ .

ويحدث نفس الشىء تقريبا فى الأردن حيث استعان الإسلاميون بتنظيمات المجتمع المدنى كساحات للخطاب السياسى . فمن خلالها تعلموا فنون تعبئة الرأى العام والخطاب وأصول اجتذاب دوائر أوسع نطاقا من دوائرهم الخاصة ، إذا ما أرادوا الفوز فى الانتخابات وحسن الأداء فى المناصب والنجاح فى الانتخابات مرات أخرى . وقد تعلم الإخوان المسلمين بمصر هذا الدرس حين فشلوا فى الفوز بالانتخابات للمرة الثانية فى نقابة الصيادلة عام ١٩٩٢ ، وهو مايعد أول هزيمة لهم خلال عشر سنوات . وتبين حالة نقابة الصيادلة أن مسيرة

---

(٤٧) انظر: **(CSDT) Newsletter**, June 1993, "Special Report on Eritrea", P.3 .
المجتمع المدنى ، ملف خاص عن أرتيريا ، عدد يونيو ١٩٩٣ .

الإسلاميين يمكن أن تنتكس لافى النقابات المهنية وحسب ، بل أيضا فى السباقات السياسية على المستوى الأشمل . وفى إربد بالأردن ، حدثت مثل هذه الانتكاسات بعد عامين من اكتساح الإسلاميين للانتخابات عام ١٩٩٠ وللانتخابات البرلمانية عام ١٩٩١ . ثم حدثت لهم إنتكاسة أخرى فى الانتخابات البرلمانية فى نوفمبر ١٩٩٣ .

إن الموجة العالمية من التحول الديمقراطى تساعد على انفتاح الحكومات العربية ، وكذلك الدور البارز الذى يلعبه أنصار حقوق الإنسان على المستويين الدولى والعربى، كمنظمة العفو الدولية ومراقبة الشرق الأوسط والمنظمات العربية لحقوق الإنسان . وهذه المنظمات تجعل من الصعب على النخب العربية الحاكمة أن تمارس البواعث القهرية المتأصلة فيها . وهكذا فإذا كانت أزمة الخليج لم تسفر على اندلاع « ثورة ديمقراطية » فى الوطن العربى ، فقد أسهمت بكل تأكيد فى تآكل النزعة التسلطية للأنظمة الحاكمة العربية .

والخلاصة أن هناك عمليتان محليتان برزتا على السطح فى الوطن العربى فى السنوات الأخيرة ، وهما التحول الديمقراطى وتصاعد المد الإسلامى . ورغم ما يبدو بينهما لأول وهلة من تنافر ، فإنهما يتماسان على الحواف عن طريق عدد من الجماعات الإسلامية المعتدلة التى تؤكد أنها على استعداد للمشاركة فى السياسة بصورتها المألوفة . وستلقى عملية دمج هؤلاء الإسلاميين المعتدلين فى المجرى الرئيسى للحياف الوطنية العربية دعما كبيرا إذا ما تم السماح للمجتمع المدنى بالتطور بصورة طبيعية . إلا أن هذا التطور لا يزال مقيدا إلى حد كبير فى عدة دول عربية ، مثله فى ذلك مثل التحول الديمقراطى نفسه . وفى الحالات القصوى ، كالعراق ، فإن تشكيل تنظيم ما داخل البلاد أو الانضمام إليه خارجها دون تصريح كتابى من الحكومة يمكن أن يعرض المواطن لما لايقل عن عقوبة الإعدام . وحتى فى الدول ذات التاريخ الأعرق مع التنظيمات المدنية ،

كمصر وتونس على سبيل المثال ، نجد أن التصريح الحكومى ليس مطلوبا وحسب ، بل أن السلطات تحتفظ لنفسها بحق مراقبة مثل هذا التنظيم وحله وقتما شاءت .

وغنى عن القول أن هناك فى العالم العربى وفى غيره متطلبات أخرى للتحول الديمقراطى السلس والسليم ، والتى لم يتطرق إليها هذا البحث ، ومن هذه المتطلبات النمو الاقتصادى المطرد ، حتى وإن كان متواضعا ؛ والعدالة الاجتماعية . وبدون هذين المطلبين ، فإن الطريق إلى الديمقراطية يكون وعرًا تماما ، وتزيد فيه احتمالات الانتكاس . كما أن البطالة ، وخاصة بين الشباب ، والتفاوت الشديد فى الدخل ، عادة ما يؤدى بالكثيرين إلى التعصب والعنف . وتساعد مثل هذه الأوضاع على الغوغائية من ناحية ، وتغرى العسكريين على التدخل وإعاقة عملية التحول الديمقراطى من ناحية أخرى . وهكذا ، فإن ثالوث المجتمع المدنى والنمو الاقتصادى والعدالة الاجتماعية ينبغى أن يسير جنبا إلى جنب . فكل منها يؤازر الآخر ويعزز إمكانات التحول الديمقراطى فى الوطن العربى .

ومما يساعد أيضا تعزيز إمكانات مثل هذا التحول الديمقراطى ، التطورات الإقليمية الإيجابية ، وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى . فأى تعطيل أو انتكاسة لمسيرة السلام لن تفيد إلا المستبدين والمتطرفين الدينيين سواء من الإسلاميين أو اليهود . ومن الغريب أن قرار الحكومة الإسرائيلية فى ديسمبر ١٩٩٢ باستبعاد أربعمائة فلسطينى بتهمة الاشتراك فى جماعات إسلامية وجد مقاومة فى المحاكم الإسرائيلية وفى الإعلام سواء من جانب الجماعات الفلسطينية أو الإسرائيلية . وقد تعاونت منظمات حقوق الإنسان على الجانبين فى سبيل إعادة المبعدين . وهذا أمر متواضع لكنه هام للأمور لما يمكن أن يطرأ على المنطقة . وستكون نهاية الصراع العربى الإسرائيلى بمثابة حجر الزاوية

على الطريق إلى التحول الديمقراطى . وسيكون هذا التحول بدوره أفضل ضمان للسلام الدائم ، ولعل اتفاق « غزة - أريحا » بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (سبتمبر ١٩٩٣) يكون علامة فارقة فى تطور المنطقة كلها ، خاصة وأن الاتفاق يوصى بولادة عدة مؤسسات ديمقراطية للكيان الفلسطينى المنتظر .

□○□○□

مقدمة المؤلف

يتناول هذا الكتاب أهم تطور سياسى عالمى فى أواخر القرن العشرين ، ألا وهو تحول بعض دول العالم من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية . ويُعَدُّ هذا الكتاب محاولة لتغير أسباب وكيفية هذه الموجة من التحول إلى الديمقراطية بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٩٠ وما ترتب عليها من نتائج سريعة .

ويتقاسم الكتاب كُلاً من النظرية والتاريخ ، إلا إنه لا يعد نظرية ولا تاريخا . بل هو شىء بينهما ؛ فهو عمل تفسيرى فى المقام الأول . وتتميز النظرية القيمة بالدقة والصرامة وتلقى الضوء على العلاقة بين عدد من متغيرات مفهومية . وما من نظرية يمكن أن تُفَسِّر حدثا ما أو مجموعة من الأحداث تغيرا متكاملاً . أما العمل التفسيرى فيتسم بالتعقيد والكثافة وعدم الصرامة ولا يمكن أن يحظى بالرضا التام . وبالتالى فهو لايحقق نجاحه بصرامته بل بشموليته . ويقدم العمل التاريخى وصفا زمنيا وتحليلا مقنعا لسلسلة من الأحداث ، ويبين العلة فى سببية الأحداث ، وهو ما لا تقدمه هذه الدراسة أيضا . فهى لاتركز على المسار العام للتحول الديمقراطى فى السبعينيات والثمانينيات ، ولا تقدم وصفا للتحولات الديمقراطية فى دول بعينها . بل تحاول أن تفسر وتحلل مجموعة معينة من التحولات التى طرأت على بعض أنظمة الحكم فى فترة محدودة من الزمن . ولا تعد هذه الدراسة إذا استخدمنا لغة العلوم الاجتماعية عملا يدرس الحالة الجماعية ولا الفردية . لذا فربما لا تحظى برضا المنظرين ولا المؤرخين ؛ فهى لاتقدم ما يقدره الأولون من تعميمات ولا ما يفضله الآخرون من عمق .

وهكذا فإن هذه الدراسة تختلف عن العديد من الدراسات الأخرى التى قدمتها والتى حاولت فيها أن أقدم أفكار عامة أو نظريات عن العلاقات بين أشياء متباينة كالسلطة السياسية والحرفية العسكرية ، والمشاركة السياسية وبناء المؤسسات السياسية ، والمُثل السياسية والسلوك السياسى . وقدمت هذه العلاقات باعتبارها حقائق غير محددة بزمن معين . أما فى هذا الكتاب فتقتصر التعميمات على نوعية غير مترابطة من أحداث السبعينيات والثمانينيات .

ومن النقاط الأساسية فى هذا الكتاب أن التحولات الديمقراطية فى الموجة الثالثة كانت تختلف عن نظيراتها فى الموجتين السابقتين . وكنت أميل وقت تدوينى لهذا العمل إلى تقديم حقائق لاترتبط بزمن محدد من قبيل القول بأن « الإحلال أعنف من التحول » . لذا كان لزاما علىَّ أن أتجنب زمن المضارع غير المحدد بزمن معين وأن ألتزم الزمن الماضى ، أى « كان الإحلال أعنف من التحول » . وقد فعلت ذلك إلا فى حالات نادرة . وفى بعض الحالات كانت عالمية الفكرة واضحة لدرجة عجزتُ معها عن مقاومة إغراءات صياغتها فى قالب زمنى غير محدد . كما لم يكن هناك من الأفكار ما ينطبق على كل حالات الموجة الثالثة . لذا فقد يصادف عبارات من قبيل « يميل إلى ... » أو « بصورة عامة » أو « دائما تقريبا » وما إلى ذلك من عبارات دالَّة متفرقة فى أرجاء النص . وأصبحت العبارة المذكورة فى صيغتها النهائية على النحو التالى « كان الإحلال عادة أكثر عنفاً من التحول » .

تم تدوين هذا الكتاب فى عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ حين كانت الأحداث التى يتناولها لاتزال جارية . لذا فإن الكتاب يعانى مشكلة المعاصرة ويجب أن ينظر اليه باعتباره دراسة تجريبية وتفسيرا لهذه التحولات فى نظم الحكم . واستفدت فيه مما كتبه المؤرخون وعلماء السياسة وغيرهم ممن دونوا أعمالا تفصيلية عن أحداث معينة . كما اعتمدت فية على التقارير الصحفية التى

تناولت هذه الأحداث . وقرب نهاية الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى سيصبح من الممكن أن نكتب تفسيرا مرضيا عن هذه الظاهرة .

وكانت دراستى السابقة عن التغيير السياسى بعنوان النظام السياسى فى المجتمعات المتغيرة تركز على مشكلة الاستقرار السياسى . وكان هدفى فيها أن أقدم نظرية عامة فى العلوم الاجتماعية عن أسباب وكيفية تحقيق النظام والظروف التى يمكن أن يتحقق فيها . أما الكتاب الذى بين أيدينا فيركز على التحول الديمقراطى ؛ وقد قمت بتدوينه لإيمانى بالديمقراطية فى حد ذاتها وبنتائجها الإيجابية على الحرية الفردية والاستقرار الداخلى والسلام العالمى . وحاولت قدر جهدى أن أنأى فيه عن إيماناتى الشخصية .

وكان الدافع المباشر لتدوين هذا العمل الدعوة التى وجهت إلىَّ لإلقاء محاضرات بجامعة أوكلاهوما فى نوفمبر ١٩٨٩ ؛ وفيها قدمت الموضوعات الرئيسية للكتاب بصورة عامة ، وأتممت معظم المتن فى أواخر ١٩٨٩ وخلال ١٩٩٠ ، ولم أحاول أن أضيف إلى تحليلاتى أية أحداث جرت بعد عام ١٩٩٠ .

صامويل هانتنجتون

كامبريدج ، ماستشوستس

فبراير ١٩٩١

الباب الأول
بداية الموجة الثالثة

بدأت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى فى العالم الحديث بعد خمس وعشرين دقيقة من منتصف ليلة الخميس ٢٥ أبريل ١٩٧٤ فى لشبونة بالبرتغال حين قامت الإذاعة ببث أغنية « مدينة البحر » . وكانت هذه الأغنية بمثابة إشارة انطلاق للوحدات العسكرية حول لشبونة لتنفيذ خطة انقلاب عسكرى وضعت بعناية على يد الضباط الشبان الذين قادوا حركة القوات البحرية . وتم الانقلاب بفعالية ونجاح بعد مقاومة ضعيفة من قوات الشرطة . فاحتلت الوحدات العسكرية مبانى الوزارات والمحطات الإذاعية ومكتب البريد والمطارات والاتصالات الهاتفية . وفى الصباح احتشدت الجماهير فى الطرقات لتحية الجنود . وفى المساء كان الدكتاتور المخلوع مارشيلو كاتيانو قد استسلم للقادة العسكريين الجُدُد للبرتغال . وفى اليوم التالى لترحيله إلى منفاه . وهكذا ماتت دكتاتورية ولدت فى انقلاب عسكرى مماثل فى عام ١٩٢٦ وقاده مَدَنِىٌّ صارم هو أنطونيو سالازار لمدة خمسة وثلاثين عاما[1] .

كان انقلاب ٢٥ أبريل بداية قاسية لحركة عالمية نحو الديمقراطية ، لأن الانقلابات العسكرية عادة ما تقوم بخلع النظم الديمقراطية ولا تأتى بها . فكان بداية مفاجئة لأن إقامة نظام ديمقراطى كان بعيدا تماما عن أذهان زعماء

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن تخطيط وتنفيذ انقلاب ٢٥ أبريل انظر :
Robert Harvey, **Portugal : Birth Of a Demacracy** (London, 1978), pp. 14-20.

الانقلاب ، ناهيك عن إطلاق شرارة حركة عالمية نحو الديمقراطية . ولم يكن موت الدكتاتورية نذيرا بمولد الديمقراطية بالضرورة ؛ لكنه أطلق قوى شعبية واجتماعية وسياسية عديدة من عقالها بعد أن كانت مقيدة فى ظل الدكتاتورية . وظلت البرتغال فى حالة فوضى لثمانية عشر شهرا بعد الانقلاب . إذ انقسم ضباط البحرية إلى شراذم متنافرة بين محافِظَة ومعتدلة وماركسية . وجاءت ست حكومات واحدة تلو الأخرى ، كل بسلطات أقل من سابقتها . وجرت محاولات انقلابات أخرى وانقلابات مضادة ؛ وقام العمال والفلاحون بإضرابات ومظاهرات واعتصامات فى المصانع والمزارع ووسائل الإعلام . وفازت الأحزاب المعتدلة بالانتخابات القومية فى ذكرى قيام الانقلاب فى عام ١٩٧٥ ؛ ولكن فى خريف ذلك العام لاحت بشائر الحرب الأهلية بين الشمال المحافظ و الجنوب الراديكالى .

كان الاضطراب الثورى فى البرتغال يبدو صدى لروسيا ١٩١٧ حيث كان موقف كايتانو مماثلا لموقف نيكولاس الثانى ، وكان انقلاب أبريل يشبه ثورة فبراير ، وكان تآلف الفئات المهيمنة على القوات البحرية تشبه البلاشفة ؛ وكان انتشار الفوضى الاقتصادية والاضطراب الشعبى عنصرين مشتركيْن فى كلتا الحالتين . وفى سبتمبر ١٩٧٤ التقى ماريو سواريز وزير خارجية الحكومة المؤقتة وزعيم الحزب الاشتراكى البرتغالى بهنرى كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة فى واشنطن . وفى هذا اللقاء قام كيسنجر بتوبيخ سواريز وغيره من العناصر المعتدلة لعدم اتخاذ موقف حاسم لاستئصال شأفة الدكتاتورية الماركسية اللينينية . فقال لسواريز :

« أنا أدرك مدى إخلاصك ، لكنك ساذج مثل كيرينسكى » .

فرد عليه سواريز قائلا :

« بالطبع أنا لا أود أن أكون مخلصا وساذجا مثل كيرينسكى » .

فقال له كيسنجر :

« ولا كيرينسكى كان يود ذلك أيضا »(٢) .

إلا أن البرتغال كانت تختلف عن روسيا ، فقد فاز أنصار كيرينسكى وانتصرت الديمقراطية . واستمر سواريز رئيسا للوزراء ثم تولى رئاسة البلاد . وكان لينين الثورة البرتغالية ضابطا قليل الكلام نصيرا للديمقراطية يسمى أنطونيو رومالو إينيز الذى قام فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧٥ بسحق العناصر اليسارية الراديكالية بالجيش وأمن مستقبل الديمقراطية فى البرتغال .

كان التحرك نحو الديمقراطية بالبرتغال فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ عنيفا إلا أنه لم يكن فريدا فى نوعه . فقد حدثت اضطربات ديمقراطية أقل شهرة فى أماكن أخرى . ففى عام ١٩٧٣ قام زعماء حكومة إميليو ميديتشى فى البرازيل بوضع خطة لما عرف « بإزالة الضغوط » السياسية ؛ وفى عام ١٩٧٤ ألزم إرنستو جايزل حكومته الجديدة ببدء عملية انفتاح سياسى . وفى أسبانيا وجه كارلوس آرياس دكتاتورية فرانكو بحذر شديد باتجاه تحررى بينما كانت البلاد تنتظر موت الدكتاتور . وفى اليونان كانت التوترات تتراكم فى ظل نظام ضباط الجيش مما أدى فى النهاية إلى سقوطه فى منتصف عام ١٩٧٤ ، وفى أواخر نفس العام صعدت أول حكومة منتخبة بصورة ديمقراطية فى الموجة الجديدة من المراحل الانتقالية . وفى السنوات الخمس عشرة التالية أصبحت هذه الموجة الديمقراطية عالمية فى مداها ؛ حيث تحولت ثلاثون دولة من الشمولية إلى الديمقراطية ، وتأثر عدد آخر مماثل من الدول بهذه الموجة .

---

(٢) وردت هذه العبارة فى :

Tad Szulc, "Lisbon and Washington : Behind the Portuguese Revolution", **Foreign Policy** 21 (Winter 1975-76), p.3.

معنى الديمقراطية

إن أول خطوة على طريق تناول موضوع التحول إلى الديمقراطية بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ هى إيضاح معنى الديمقراطية والتحول إليها . إن مفهوم الديمقراطية يرجع فى الأصل إلى الفلاسفة الإغريق . إلا أن الاستخدام الحديث له يرجع إلى الاضطرابات الثورية التى حدثت فى المجتمعات الغربية فى نهاية القرن الثامن عشر . وفى منتصف القرن العشرين ظهرت ثلاثة اتجاهات عامة فى الجدل الذى دار حول معنى الديمقراطية . وتم تعريفها باعتبارها شكلا من أشكال الحكم من حيث مصادر السلطة اللازمة للحكم والأغراض التى تؤديها الحكومة والإجراءات المتبعة لتكوين الحكومة . وتبرز أمامنا مشكلات عدم الدقة والغموض عندما يتم تحديد الديمقراطية من حيث مصدر السلطة أو الأغراض ، وسنستخدم تعريفا إجرائيا فى هذه الدراسة[٣]. ففى سائر أنظمة الحكم يتحول الناس إلى زعماء بحكم المولد أو القدر أو الثراء أو بالعنف أو الاختيار أو التعليم أو التعيين أو الاختبار . والإجراء المحورى فى الديمقراطية هو اختيار القادة من خلال الانتخاب التنافسى من قِبَل القوم الذين يحكمونهم . وأهم صيغة حديثة لمفهوم الديمقراطية قدمها جوزيف شومبيتر عام ١٩٤٢ . ففى دراسته الرائدة بعنوان « الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية » قام الكاتب بتحديد أوجه الضعف فيما أسماه « بالنظرية الكلاسيكية للديمقراطية » والتى كانت تُعرِّف الديمقراطية بأنها « إرادة الشعب » (المصدر) و « المصلحة العامة » (الغرض) . وبتقويض لدعائم هذا الاتجاه قام شومبيتر بتطوير ما أسماه « نظرية أخرى للديمقراطية » . وقال : إن « النهج الديمقراطى هى اتخاذ

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه المصاعب ، انظر :
Samuel Huntington,"The Modest Meaning of Democracy, **Demacrocy in the Americas,** ed. Robert Pastor, New York, 1989", p.p11-18.

التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التى يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات »[٤] .

استمر الجدال لفترة بعد الحرب العالمية الثانية بين من أصروا على تعريف الديمقراطية بالمصدر أو الغرض وبين عدد متزايد من المنظرين المؤمنين بمفهوم إجرائى للديمقراطية بالمعنى الذى قال به شومبيتر . وانتهى الجدل فى السبعينيات وانتصر شومبيتر . وزاد تركيز أصحاب النظريات على التفرقة بين التعريفات العقلانية واليوتوبية والمثالية للديمقراطية من ناحية ، وبين التعريفات التجريبية والتوصيفية والمؤسساتية والإجرائية من ناحية أخرى ، واستنتجوا أن النوع الأخير من التعريفات هو وحده الذى قدم الدقة التحليلية والمرجعية التجريبية التى تجعل للمفهوم فائدة . وتهاوت المناقشات الكاسحة للديمقراطية من حيث النظرية المعيارية بصورة حادة ، ولو فى المناقشات العلمية الأمريكية وحدها على الأقل ، لتحل محلها جهود تهدف إلى فهم طبيعة المؤسسات الديمقراطية وكيفية توظيفها وأسباب نموها وسقوطها . وكان الجهد يتركز على نزع السمة الغوغائية المظهرية عن الديمقراطية وإضفاء أحكام الفطرة السليمة عليها[٥] .

وباتباع هذه الدراسة للنهج الذى رسمه شومبيتر فإنها تحدد مدى ديمقراطية أى نظام سياسى فى القرن العشرين من خلال مدى اختيار أقوى صناع القرار الجماعى فى انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس المرشحون فيها

(٤) Joseph Schumpeter, **Capitalism, Socialism and Democracy,** 2nd ed. (New York, 1947), chap. 21 and p.269.

(٥) انظر :
Robert Dahl, **Polyarchy: Participation and Opposition** (New Haven, 1971), p.10.

على أصوات الناخبين التى يحق لكل بالغ من أبناء الشعب أن يشارك فيها بصوته . وبهذا التعريف فإن الديمقراطية تشمل بُعْدَيْن ـ هما التنافس والمشاركة وكان روبرت دال يرى أنهما حيويان للديمقراطية الواقعية أو الحكم الجماعى . كما أنها تتضمن وجود الحريات المدنية والسياسية كحرية الكلام والنشر والاجتماع والتنظيم والتى ينبغى توافرها للنقاش السياسى وإدارة الحملات الانتخابية .

يقدم هذا التعريف الإجرائى للديمقراطية عددا من العلامات المميزة التى تسمح بالحكم على مدى ديمقراطية الأنظمة السياسية وبالمقارنة بين النظم وتحليل مدى تحول الأنظمة إلى الديمقراطية أو عنها . فالنظام السياسى الذى يحرم قطاعا من مجتمعه من المشاركة فى التصويت كنظام جنوب أفريقيا الذى حرم ٧٠ ٪ من السكان وهم السود ، وكما فعل النظام – فى سوازيلاند مع ٥٠٪ من سكانه وهم الإناث ، أو كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية مع ١٠٪ من سكانها من زنوج الجنوب ـ لايعد نظاما ديمقراطيا . وكذلك يعد النظام الذى يقضى بإبعاد المعارضة عن الانتخابات أو إرهابها أو فرض الرقابة على صحفها أو مصادرتها أو بالتلاعب فى الأصوات أو التزوير فيها . وفشل الحزب السياسى المعارض الكبير فى الفوز فى الانتخابات فى أى مجتمع يثير تساؤلات عن درجة التنافس المسموح بها من جانب النظام . وفى أواخر الثمانينيات ازداد معيار حرية الانتخابات ونزاهتها فى العملية الديمقراطية فائدة من خلال تزايد الرقابة على الانتخابات بالاستعانة بمراقبين دوليين . وفى عام ١٩٩٠ بلغ الأمر حد قبول أول انتخابات تجرى فى أى بلد يتحول إلى الديمقراطية واعتبارها انتخابات شرعية إذا ما خضعت لرقابة فريق محايد من المراقبين الدوليين وإذا ما أدلى المراقبون بشهاداتهم بوفاء الانتخابات بأدنى معايير النزاهة والحيدة .

ويتفق الاتجاه الإجرائى نحو الديمقراطية مع المعانى الفطرية السليمة للكلمة . فنعلم جميعا أن الانقلابات العسكرية والرقابة والانتخابات الزائفة والإكراه والتخويف تجاه المعارضة واعتقال المعارضين السياسيين وحظر الاجتماعات السياسية لا تتفق والديمقراطية . كما نعلم أيضا أن المراقبين السياسيين الواعين يستطيعون تطبيق الشروط الإجرائية الخاصة بالديمقراطية على النظم السياسية العالمية القائمة والخروج بقائمة من الدول التى تطبق الديمقراطية والدول التى لاتطبقها والدول التى تتبع سبيلا وسطا بينهما . ونعلم أيضا أننا يمكن أن نصدر أحكاما عن مدى تغير الحكومات مع الوقت وأنه لا أحد يجادل فى أن كلا من البرازيل والأرجنتين وأورجواى كانت أكثر ديمقراطية فى عام ١٩٨٦ عما كانت عليه عام ١٩٧٦ . ولن يمكن أبدا أن يتم تحديد الأنظمة السياسية فى أُطُر فكرية محبوكة ، وعلى أى نظام تصنيفى أن يقبل وجود حالات غامضة وأخرى بين بين وثالثة مختلطة . فنجد على سبيل المثال أن نظام كومينتانج فى تايوان يجمع بين عدة عناصر من الشمولية والديمقراطية والاستبداد . كما يمكن للحكومات ذات الأصول الديمقراطية أن تقضى على الديمقراطية بإلغاء الإجراءات الديمقراطية أو الحد منها لدرجة قصوى ، كما هو الحال فى كوريا وتركيا فى أواخر الخمسينيات وفى الفيليبين عام ١٩٧٢ . ولكن مع كل المشكلات الناجمة عن تصنيف الأنظمة من حيث درجة الديمقراطية الإجرائية فإن هذا التصنيف يظل مهمة سهلة نسبيا .

وإذا كان الانتخاب الشعبى لقمة صناع القرار هو جوهر العملية الديمقراطية فإن النقطة ذات الأهمية الكبرى فى عملية التحول إلى الديمقراطية هى تغيير حكومة لم يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية واستبدال أخرى يتم اختيارها فى انتخابات حرة وعلنية ونزيهة بها . وفى كل الأحوال فإن عملية التحول إلى الديمقراطية قبل الانتخابات وبعدها هى عملية معقدة فى العادة

وتستغرق وقتا . فهى تشتمل على إسقاط النظام غير الديمقراطى وإقامة بديل ديمقراطى ثم تدعيم أسس البنية الديمقراطية . أما التحول الليبرالى فهو بدء مرحلى لنظام شمولى يفتقر إلى اختيار القادة الحكوميين من خلال انتخابات تنافسية حرة . وقد تقوم أنظمة الحكم المتجهة نحو الليبرالية بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفتح قضايا معينة للنقاش العلنى ، وبتخفيف حدة الرقابة وإجراء انتخابات لمناصب ذات سلطات بسيطة والسماح بتجديد بعض جوانب حياة المجتمع المدنى واتخاذ خطوات أخرى باتجاه الديمقراطية دون التنازل عن مناصب اتخاذ القرار على القمة لاختبار الانتخابات . وقد يؤدى التحول الليبرالى إلى التحول التام إلى الديمقراطية وقد لايؤدى إلى ذلك .

ولاتزال ثمة نقاط إضافية تحتاج إلى إيضاح فى تعريف الديمقراطية . أولها أن تعريف الديمقراطية بأنها انتخابات يعد تعريف محدودا . فيرى البعض أن الديمقراطية ينبغى أن تكون لها دلالات أكثر مثالية وشمولا . فيرون أن الديمقراطية تعنى « حرية ومساواة وأخوة وسيطرة فعالة » من جانب المواطن على السياسة ووجود حكومة مسئولة وسياسة نزيهة ومنفتحة ومتأنية ، والمساواة فى المشاركة والسلطة والعديد من القيم المدنية الأخرى ، وكلها أشياء طيبة ويمكن للناس إن شاءوا أن يعرفوا الديمقراطية من هذا المنطلق . ولكن ذلك يثير كل المشكلات التى تصاحب تعريفات الديمقراطية بالمصدر أو بالغرض . فالمعايير المشوشة لا تفرز تحليلا مفيدا . وتُعَدُّ الانتخابات الحرة المفتوحة النزيهة جوهر الديمقراطية وركنها الأول . وقد تتسم الحكومات التى تفرزها الانتخابات بالعجز أو الفساد أو قصر النظر أو اللامسئولية أو الإغراق فى خدمة مصالح خاصة أو العجز عن تَبَنِّى سياسات تخدم الصالح العام . وهى سمات قد تجعل هذه الحكومات مرفوضة لكنها لا تنزع عنها سمة الديمقراطية . فالديمقراطية

مبدأ عام لكنه ليس المبدأ الأوحد ، والعلاقة بين الديمقراطية وسائر المبادىء العامة تتسم بالتميز الشديد عن سائر خصائص النظم السياسية .

ثانيا : يمكن للمجتمع أن يختار قادتة السياسيين بالطرق الديمقراطية ، لكن هؤلاء القادة السياسيين قد لا يمارسون سلطة حقيقية .فقد يتحولون إلى مجرد دُمًى تحركها جماعة أخرى . وطالما أن صناع القرار الجماعى لم يتم اختيارهم من خلال الانتخابات فإن النظام السياسى لا يعد ديمقراطيا . وينبغى القول إن مفهوم الديمقراطية يفرض قيودا ضمنية على السلطة . ففى النظم الديمقراطية لا يمارس صناع القرار المنتخبين سلطة مطلقة. بل يقتسمون السلطة مع جماعات أخرى فى المجتمع . إذا ما تحول هؤلاء القادة المنتخَبون بطرق ديمقراطية إلى مجرد واجهه لممارسة سلطة أكبر كثيرا من جانب جماعة لم يتم اختيارها بصورة ديمقراطية ، إذن فمثل هذا النظام السياسى ليس ديمقراطيا . وقد يتسائل البعض مثلا عما إذا كانت الحكومات المنتخبة فى اليابان فى أواخر العشرينيات وفى جواتيمالا فى أواخر الثمانينات قد خضعت للجيش إلى درجة لا تعد معها حكومات ديمقراطية . إلا أنه من اليسير على النقاد سواء من اليمين أو من اليسار أن يدعوا أن المسئولين المنتخَبين ما هم سوى « أدوات » فى يد جماعة أخرى أو أنهم يمارسون سلطتهم تحت ضغوط وقيود قاسية من جماعة أخرى . ومثل هذة الادعاءات مألوفة فى الغالب وقد تكون على قدر من الصحة . إلا أنها لا ينبغى أن يصدر الحكم على صحتها إلا بعد أن يثبت ذلك . وقد يكون هذا أمرا عسيرا لكنه ليس مستحيلا.

والقضية الثالثة تتعلق بالاستقرار أو الهشاشة التى يتميز بها النظام السياسى الديمقراطى . ويمكن للمرء أن يضم إلى تعريف الديمقراطية مفهوم الاستقرار أو الهيكلية المؤسساتية . ويشير ذلك إلى الدرجة التى ينتظر من النظام السياسى أن يظل قائما عندها . ويعد الاستقرار بُعْدًا محوريا فى تحليل أى نظام

سياسى . وقد يكون النظام السياسى ديمقراطيا لكنه قد يكون مستقرا أو غير مستقر . والنظم التى يمكن تصنيفها على أنها ديمقراطية قد تتفاوت من حيث درجة الاستقرار تفاوتاً كبيراً . ففى إحصائية قام بها « بيت الحريات » (Freedom House) فى بداية ١٩٨٤ تم تصنيف كل من نيوزيلندة ونيجيريا على أنها دولة « حرة » . ولكن رغم التساوى بينهما إلا أن انقلابا عسكريا قام فى نيجيريا عشية أعياد الميلاد فى عام ١٩٨٤ وأنهى الديمقراطية النيجيرية . فقد تتم إقامة نظم ديمقراطية أو غير ديمقراطية لكنها قد تدوم وقد لاتدوم . إذ يختلف استقرار النظام عن طبيعة النظام(٦) . والديمقراطية شىء ، أما الاستقرار فشىء آخر .

رابعا : هناك قضية تتعلق بمدى إمكانية معاملة الديمقراطية واللاديمقراطية على أنها متغير ثنائى أم متغير متصل . يرجح العديد من المحللين الاختيار الأخير وقاموا بوضع معايير للديمقراطية تتضمن مؤشرات نزاهة الانتخابات والقيود المفروضة على الأحزاب وحرية الصحافة ومعايير أخرى . ولهذا الاتجاه مزاياه فى عدة أغراض منها تحديد اختلافات درجة الديمقراطية بين الدول (الولايات المتحدة والسويد وفرنسا واليابان) أو التفاوت فى درجة الشمولية فى الدول غير الديمقراطية . ويفيد الاتجاه الذى يتبنى المتغير الثنائى أهداف هذه الدراسة التى بين أيدينا ، لأن اهتمامنا هاهنا يَنْصبُّ على الانتقال من النظام غير الديمقراطى إلى النظام الديمقراطى . وحتى حين يلجأ المحللون إلى استخدام معايير مختلفة بعض الشىء فإن أحكامهم على

(٦) لمزيد من التفاصيل حول مشكلات الإستقرار والديمقراطية ، انظر :
Kenneth Bollen, "Political Democracy: Conceptual and Measurement Traps", **Studies in Comparative International Devlopment** 25 (Spring 1990), pp. 15-17.

مدى ديمقراطية أى نظام سياسى ترتبط ببعضها إلى درجة كبيرة(٧) . وبالتالى فإن هذه الدراسة ستركز على المتغير الثنائى فى دراسة الديمقراطية مع الأخذ فى الاعتبار أن هناك حالات وسطا (كاليونان بين ١٩١٥ و ١٩٣٦ ؛ وتايلاند منذ عام ١٩٨٠ ؛ والسنغال منذ عام ١٩٧٤)يمكن اعتبارها « أشباه ديمقراطيات».

خامسا : أن النظم غير الديمقراطية ليس لديها تنافس انتخابى أو مشاركة واسعة فى عملية التصويت . ولاتشترك هذة النظم إلا فى تلك السمات السلبية تقريبا. وتشمل هذه النوعية النظم الملكية المطلقة ، والنظم الملكية البيروقراطية ، وحكومات الأقليات، وحكومات النبالة الارستقراطية ، والنظم الدستورية ذات الأصوات الانتخابية المحدودة ، والنظم الاستبدادية الفردية والنظم الفاشية والشيوعية والدكتاتوريات العسكرية وما إلى ذلك من أشكال الحكم . وقد سادت بعض هذة الأنماط بصورة أكبر فى حقب تاريخية سابقة ، وبعضها حديث نسبيا . فظهرت فى القرن العشرين نظم شمولية بعد بدء التحول إلى الديمقراطية وسعت إلى تعبئة مواطنيها لخدمة أهداف النظام . ويميز علماء الاجتماع بين هذة النظم وبين النظم الشمولية غير الديمقراطية التقليدية . فتتميز النظم الأولى بالحزب الواحد بزعامة فرد واحد غالبا وبوجود جهاز أمْنِى سِرِّى قوى وأيديولوجيا محكمة ترسم صورة لمجتمع مثالى تلزم الحركة الشمولية نفسها بتحقيقها وبوجود تنظيمات جكومية لفرض السيطرة والاختراق . ومن ناحية أخرى فالنظام الشمولى التقليدى يتميز بوجود زعيم أوحد أو مجموعة

(٧) انظر : Inkeles, "On Measuring Democracy", p. 5 ويرى بولن أن هناك أنماطا متغيرة ومعايير متصلة، وأن الديمقراطية تتفاوت من حيث درجتها كالتصنيع تماما. لكن هذا ليس صحيحا، إذ يمكن للدول كما يتضح من أحداث ٨٩-١٩٩٠ فى أوربا الشرقية أن تتحول بسرعة من اللاديمقراطية إلى الديمقراطية . بينما لاتستطيع الدول أن تتحول من اللاتصنيع إلى التصنيع بنفس السرعة .

صغيرة من القادة وبوجود حزب ضعيف أوعدم وجود أحزاب وبغياب أى حشد جماعى وربما كانت بها « عقلية» ولكن ليس لها أيديولوجيا ؛ وتتميز أيضا بوجود حكومة محدودة وتعـددية سياسية محدودة غير مسئولة وبدون أية مساع لإعادة بناء المجتمع أو الطبيعة الإنسانية(٨) وهذا الخط الفاصل بين الشمولية والمطلقية له خطورته فى فهم سياسات القرن العشرين.

موجات التحول إلى الديمقراطية

إن النظم السياسية ذات السمات الديمقراطية لاتقتصر على العصور الحديثة. ففى العديد من بقاع العالم كان يتم انتخاب زعماء القبائل ، وفى بعض المناطق عاشت المؤسسات الديمقراطية طويلا على مستوى القرية . كما كان مفهوم الديمقراطية مألوفا بالطبع فى العالم القديم. ولكن كانت ديمقراطية الإغريق والرومان تستبعد النساء والعبيد وفئات أخرى من الناس كالأجانب من المشاركة فى الحياة السياسية . وكانت مسئولية الكيانات الحاكمة أمام الشعب محدودة أيضا .

إن الديمقراطية الحديثة ليست مجرد ديمقراطية القرية والقبيلة والدويلة ؛ بل هى ديمقراطية الدولة الأمة ويرتبط ظهورها بتطور الدولة الأمة . وحدث أول تحرك غربى نحو الديمقراطية فى النصف الأول من القرن السابع عشر . وكانت الأفكار الديمقراطية والحركات الديمقراطية سمة هامة - رغم أنها لم تكن محورية - من سمات الثورة الإنجليزية . فكانت« تنظيمات كونيتيكت الأساسية»

(٨) انظر: Juan Linz, "Totalitarian and Authoritarian Regimes", in **Macropolitical Theory**, ed.Fred Greenstein and Nelson Polsby,Vol.3 of **Handbook of Political Science** (Reading, Mass., 1975), pp. 175ff.

التى تبناها المواطنون فى هارتفورد والمدن المجاورة لها فى ١٤ يناير ١٦٣٨ هى « أول دستور مكتوب للديمقراطية الحديثة »(٩) . إلا أن الانتفاضات البيوريتانية المتزمتة لم تترك تراثاً من المؤسسات الديمقراطية سواء فى انجلترا أو أميريكا. فظلت الحكومات فى كلا البلدين ولمدة تزيد عن قرن من الزمان بعد ١٦٦٠ تميل إلى زيادة الانغلاق وانخفاض الحياة النيابية عما كانت عليه قبل ذلك. وفى عام ١٧٥٠ لم يعرف الغرب أية مؤسسات ديمقراطية على المستوى القومى. وفى عام ١٩٠٠ وُجِدَت هذه المؤسسات فى العديد من الدول . وفى أواخر القرن العشرين وجدت المؤسسات الديمقراطية فى عدد أكبر من الدول . وقد ظهرت هذة المؤسسات فى موجات من التحول الديمقراطى .

وموجة التحول الديمقراطى عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطى إلى النظام الديمقراطى تحدث فى فترة زمنية محددة وتفوق فى عددها حركات الانتقال فى الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية . كما تشمل الموجة عادة تحولا ليبراليا أو تحولا ديمقراطيا جزئيا فى النظام السياسي ولا يتحول إلى الديمقراطية تحولاً تامًّا . وقد حدثت ثلاث موجات من التحول إلى الديمقراطية فى العالم الحديث (١٠). وكان لكل من هذة الموجات أثرها فى عدد صغير نسبيا من الدول ؛ وفى كل موجة كانت تحدث بعض حركات الانتقال باتجاه اللاديمقراطية . كما لم تكن كل حركات التحول إلى الديمقراطية تحدث فى أثناء موجات ديمقراطية ؛ فالتاريخ لا يتصف بوحدة الاتجاه . فكانت كلٌّ من الموجتين الأوليين من التحول إلى الديمقراطية تليها موجة مضادة عادت فيها

(٩) G.P. Gooch, **English Democratic Ideas in the Seventeenth Century**, 2nd. (New York,1959), p. 71.

(١٠) للاطلاع على تقسيم مماثل لظهور السياسات الديمقراطية انظر : Robert Dahl, **Democracy and its Critics** (New Haven, 1989), chaps. 1,2,17.

الدول إلى الحكم اللاديمقراطى . وأنـه لمن العسف أن نحاول تحديد لحظة محددة حدث فيها تحول نظام ما إلى الديمقـراطية ؛ كما يصعب أيضا تحديد لحظة معينة لبـداية مـوجة مـن التحول إلى الـديمقراطيـة أو عنهـا . ولكن من المفيد لنـا أن نتعسف ونحدد تواريخ موجات التحولات السياسية كما يلى :

الموجة الطويلة الأولى من التحـول إلى الديمقراطية	١٨٢٨ - ١٩٢٦
الموجة المضـادة الأولى	١٩٢٢ - ١٩٤٢
الموجة القصيرة الثانية من التحول إلى الديمقراطية	١٩٤٣ - ١٩٦٢
الموجة المضادة الثـانية	١٩٥٨ - ١٩٧٥
الموجة الثالثة من التحـول إلى الديمقراطية	١٩٧٤ -

الموجـة الطويلـة الأولى من التحول إلى الديمقراطية : تكمن جـذور الموجة الأولى فى الثورتين الفرنسيـة والأميريكية. إلا أن الظهور الفعلى للمؤسسات الديمقـراطية القوميـة يُعَدُّ ظاهرة خـاصة بالقـرن التاسع عشر . يحدد جونـاثان سنشاين معيارين رئيسيين مقبولين لظهور أرقـى درجات الديمقراطية فى النظم السيـاسيـة فى القـرن التـاسع عشر : (١) ٥٠٪ من الـذكـور البـالغين لهم حق التصويت،؛ (٢) وجـود مسئول واحـد ينبغى عليه إمـا أن يحصل على أغلبية فى بـرلمان منتخب أو يتم اختيـاره فى انتخابـات شعبيـة دورية. واذا اتخذنـا هـذين المعيارين وطبقنـاهما يمكن القول بأن الـولايات المتحدة بدأت أول مـوجة من التحول إلى الديمقراطيـة حوالى عام ١٨٢٨ [11] . وقفز عدد الـولايات الجديدة

(١١) Jonathan Sunshine, "Economic Causes and Consequences of Democracy", pp. 48-58.

ويرى سنشـاين أن المعيار الدستـورى كان يتـوفر فى الولايـات المتحدة الأمريكيـة عام ١٨٤٠ . فى حين أن والتر دين بورنهام يرى أن ذلك كان فى عام ١٨٢٨ . انظر :
William Chambers,"Party Development and the American Mainstream", in **The American Party Systems**, ed. William Chambers and Walter Dean Burnham (New york, 1967), pp. 12-13.

التى كان يحق التصـويت فيها للذكـور إلى ما يـزيد على ٥٠٪ من نسبة الـذكور البيض الذين أدلـوا بأصواتهم بالفعل فى انتخـابات الرئاسـة لعام ١٨٢٨ . وفى العقود التاليـة توسعت الدول الأخرى فى إعطـاء حق التصويت وخفضت نسبة التصـويت الجماعى وأدخلت نظـام الاقتراع السرى وفوضت البرلمانـات فى حق مساءلـة رئيس الوزارة والحكـومات . وقامت سـويسرا والممتلكات الإنجليـزية عبر البحار وفرنسا وبريطانيا العظمـى وعدة دويلات أوربية أخرى بالتحول إلى الـديمقراطيـة قبل نهايـة القرن . وقبيـل الحرب العالميـة الأولى عـرفت إيطاليـا والأرجنتين نظما ديمقـراطيـة فى قليـل أو كثير . وفى أعقـاب تلك الحرب تحولت أيرلندا المستقلـة حديثا وأيسلندا إلى الديمقراطيـة ، ثم حدث تحول جماعى نحو الديمقراطية فى الدول التى خلفت امبراطوريات آل رومانوف وآل ها بسبرج وآل هو هنتسولـرن . وفى أوائل ثلاثينات القرن العشرين وبعـد انتهاء الموجة الأولى تحركت أسبانيـا وشيلى نحو الديمقـراطية . أى أنـه فى غضون مائة عـام أقامت ثلاثـون دولة أو يـزيد الحد الأولى مـن المؤسسات الـديمقراطيـة القوميـة. وكان توكفيل قـد تنبأ بذلك فى ثـلاثينيات القـرن التاسع عشر . وفى عـام ١٩٢٠ قام جيمس بـرايس بمراجعـة تاريخ هـذه الحركـة وتنبأ بانتشـار المد الديمقـراطى باعتباره « اتجاها طبيعيا يرجع إلى قانون عام يحكم تطور المجتمعات » [12] .

الموجـة المضـادة الأولى : كان اتجاه الديمقـراطية يتوقف تـدريجيا ويتخذ مسارا عكسيا كما تـوقع برايس . فكان التطور السيـاسى السائد فى العشرينيات والثلاثينات هو التحول عن الديمقـراطية والعودة إلى الحكم الشمولى التقليدى أو اتخاذ أشكال جـديدة من المطلقية قائمـة على قاعدة جماهيرية عـريضة وعلى مزيـد من القهر والـوحشية . وقد حـدثت هذه الـردة فى دول كانت قـد أقامت أشكالا ديمقـراطية قبيل الحرب العـالمية الأولى أو بعـدها مباشرة حيـث كانت

(١٢) James Bryce, Modern Democracies, vol. 1 (New york, 1921), p. 24.

الديمقراطية جديدة وفى بعض الحالات كانت الأمم نفسها وليدة . ولم تعان الردة بعد ١٩٢٠ سوى دولة واحدة - هى اليونان - من بين الدول الاثنتى عشر التى أقامت مؤسسات ديمقراطية قبل ١٩١٠ . بدأت أول موجة مضادة فى عام ١٩٢٢ بالزحف إلى روما وقمع موسولينى للديمقراطية الهشة والفاسدة فى إيطاليا . وفى غضون عقد أطاحت الانقلابات العسكرية بالمؤسسات الديمقراطية الوليدة فى لتوانيا وبولنده ولاتفيا واستونيا . وفى دول كيوغوسلافيا وبلغاريا والتى لم تعرف أى شكل من أشكال الديمقراطية الحقيقية سادت أنماط جديدة من الدكتاتورية الصارمة . وجاء غزو هتلر للسلطة عام ١٩٣٣ ليضع نهاية للديمقراطية فى ألمانيا ، وعمل على القضاء على الديمقراطية فى النمسا فى العام التالى ، وفى النهاية قضى على الديمقراطية التشيكية فى عام ١٩٣٨ . أما الديمقراطية اليونانية التى زعزعها الشقاق القومى فى ١٩١٥ فقد دُفِنَت تماما عام ١٩٣٦ . وخضعت البرتغال لانقلاب عسكرى فى عام ١٩٢٦ أدى إلى قيام دكتاتورية سالازار التى دامت طويلا . واستولى الجيش على أزمة الحكم فى البرازيل والأرجنتين عام ١٩٣٠ . وتحولت أورجواى إلى الشمولية عام ١٩٣٣. وأدى انقلاب عسكرى فى عام ١٩٣٦ إلى نشوب حرب أهلية وموت الجمهورية الإسبانية عام ١٩٣٩ . وتم استئصال شأفة الديمقراطية التى ظهرت باليابان فى العشرينيات على يد الجيش الذى تولى السلطة فى أوائل الثلاثينات .

كانت هذه التغيرات فى نظم الحكم تعكس قيام الأيديولوجيات الشيوعية والفاشية والعسكرية . ففى فرنسا وبريطانيا وغيرهما حيث بقيت المؤسسات الديمقراطية قائمة حققت الحركات المناوئة للديمقراطية مزيداً من القوة بسبب حالة الاغتراب التى سادت العشرينيات وحالة الكساد التى سادت الثلاثينات. وأدت الحرب إلى إطلاق حركات يمينية ويسارية تهدف إلى القضاء على الديمقراطية .

الموجة القصيرة الثانية من التحول إلى الديمقراطية : حدثت الموجة القصيرة الثانية من التحول الديمقراطى بدءا من الحرب العالمية الثانية. وأدى احتلال الحلفاء إلى دفع عملية إنشاء مؤسسات ديمقراطية فى ألمانيا الغربية وإيطاليا والنمسا واليابان وكوريا ، بينما أطفأ الضغط السوفيتى شعلة الديمقراطية الوليدة فى كل من تشيكوسلوفاكيا والمجر. وفى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات تحركت كل من تركيا واليونان باتجاه الديمقراطية. وفى أميريكا اللاتينية ارتدت أورجواى إلى الديمقراطية إبان الحرب، وتحولت كل من البرازيل وكوستاريكا إلى الديمقراطية فى أواخر الأربعينيات. وفى أربع دول أخرى فى أميريكا اللاتينية هى الأرجنتين وكولومبيا وبيرو وفنزويلا أدت الانتخابات إلى قيام حكومات منتخبة شعبيا فى عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦. ولكن هذه الدول الأربع لم تدم فيها الممارسات الديمقراطية حيث حلت الدكتاتورية محلها فى أوائل الخمسينيات. وفى أوائل الخمسينيات عادت الأرجنتين وبيرو إلى ديمقراطية محدودة غير مستقرة نتيجة للنزاع بين الجيش وحركتى أبريستا وبيرونيستا الشعبيتين. وفى أواخر الخمسينيات أيضا جرت مفاوضات بين النخب الحاكمة فى كل من كولومبيا وفنزويلا لوضع ترتيبات لإنهاء الدكتاتوريات العسكرية فى هاتين الدولتين وإدخال المؤسسات الديمقراطية الدائمة.

وفى الوقت نفسه أفرزت بداية نهاية الحكم الاستعمارى الغربى عددا من الدول الجديدة. وفى العديد منها لم تبذل جهود حقيقية لإقامة مؤسسات ديمقراطية. وكانت الديمقراطية واهنة فى بعضها. ففى باكستان مثلا لم تمسك المؤسسات الديمقراطية بزمام الحكم أبدا وتم إلغاؤها رسميا عام ١٩٥٨. ونالت ماليزيا إستقلالها فى عام ١٩٥٧ واحتفظت بنظامها « شبه الديمقراطى » إلا فى فترات وجيزة - بين عامى ١٩٦٩ و ١٩٧١ - من حكم الطوارىء. وكان بأندونيسيا شكل مضطرب من الديمقراطية البرلمانية من عام ١٩٥٠ إلى عام

١٩٥٧ . وفى عدة دول جديدة - كالهند وسريلانكا والفيلبين وإسرائيل - بقيت المؤسسات الديمقراطية لعقد أو أكثر من السنين ، وفى عام ١٩٦٠ بدأت أكبر دولة أفريقية حياتها بالنظام الديمقراطى.

الموجة المضادة الثانية: فى أوائل الستينيات كانت الموجة الثانية من التحول الديمقراطى قد استنفذت طاقتها. وفى أواخر الخمسينيات كان التطور السياسى والتحولات فى الأنظمة تتخذ سمة شمولية واضحة (١٣) . وكان التغير فى أشد صوره عنفا فى أمريكا اللاتينية. فبدأ التحول إلى النظام الشمولى فى بيرو فى عام ١٩٦٢ عندما تدخل الجيش لتغيير نتائج الانتخابات . وفى العام التالى تم انتخاب شخص مدنى مقبول لدى الجيش رئيسا للبلاد ، إلا أنه تم خَلْعُه بانقلاب عسكرى عام ١٩٦٨ . وفى عام ١٩٦٤ أطاحت الانقلابات العسكرية بالحكومات المدنية فى البرازيل وبوليفيا ، وتَلَتْهُما الأرجنتين فى عام ١٩٦٦ وإكوادور عام ١٩٧٢ . وفى عام ١٩٧٣ تولت أنظمة عسكرية زمام الحكم فى كل من أورجواى وشيلى.وكانت الحكومات العسكرية بالبرازيل والأرجنتين وشيلى وأورجواى أمثلة على نوع جديد من النظم السياسية يطلق عليه اسم « الشمولية البيروقراطية » (١٤).

وفى آسيا قام الجيش بفرض الأحكام العرفية فى باكستان عام ١٩٥٨ . وفى أواخر الخمسينيات بدأ سينجمان رى فى تقويض دعائم الممارسات الديمقراطية فى كوريا ، وتمت الإطاحة بالنظام الذى خلَّفه عام ١٩٦٠ فى انقلاب عسكرى

(١٣) Rupert Emerson,"The Erosion of Democracy", **Journal of Asian Studies** 20 (November 1960),pp. 1-8.

(١٤) انظر : Guillermo O'Donnell, **Modernization and Bureaucratic Authoritarianism** (Berkeley, 1973).

عام ١٩٦١ . وحصل هذا النظام « شبه الشمولى » الجديد على الشرعية بانتخابات أجريت عام ١٩٦٣ إلا أنه تحول إلى نظام شمولى شامل صارم فى عام ١٩٧٣ . وفى عام ١٩٥٧ استبدل سوكارنو بالديمقراطية البرلمانية ديمقراطية موجهة فى أندونيسيا ، وفى عام ١٩٦٥ قام الجيش الأندونيسى بإنهاء الديمقراطية الموجهة وتولى السلطة فى البلاد. وفى عام ١٩٧٢ أعلن الرئيس فرديناند ماركوس الأحكام العرفية فى الفيلبين، وفى عام ١٩٧٥ عطلت إنديراغاندى الممارسات الديمقراطية وأعلنت حالة الطوارىء فى الهند. وفى تايوان كان نظام كوومينتانج غير الديمقراطى قد تسامح مع المنشقين الليبراليين فى الخمسينيات، إلا أن هؤلاء المنشقين تعرضوا للسحق فى «العصور المظلمة» فى الستينيات وتم إسكات كل صوت سياسى معارض(١٥)

وفى منطقة البحر المتوسط خضعت الديمقراطية اليونانية لانقلاب «ملكى» فى عام ١٩٦٥ ولانقلاب عسكرى فى عام ١٩٦٧ . وقام الجيش التركى بالإطاحة بالحكومة المدنية فى البلاد فى عام ١٩٦١ وتدخل من جديد فى «نصف انقلاب» فى عام ١٩٧١، وسمح بعودة حكومة منتخبة عام ١٩٧٣ ثم تولى السلطة كاملة فى عام ١٩٨٠ .

وفى الستينيات نالت عدة مستعمرات بريطانية غير أفريقية استقلالها وأنشأت نظما ديمقراطية دامت لفترات غير قصيرة. ومنها جامايكا وترينداد وتوباجو عام ١٩٦٢، ومالطة عام ١٩٦٤، وباربادوس عام ١٩٦٦، وجزر موريشيوس عام ١٩٦٨ . إلا أن غالبيةالدول الجديدة التى نالت استقلالها كانت فى أفريقيا، وأهمها نيجيريا التى بدأت كديمقراطية لكنها خضعت لانقلاب عسكرى عام ١٩٦٦ . والدولة الأفريقية الوحيدة التى أبقت على الممارسات

(١٥) Tun-Jen Cheng,"Democratizing the Quassi-leninist Regime in Taiwan", **World Politics** 41 (July 1989), pp. 479-80.

الديمقراطية بها هى بوتسوانا. وهناك ثلاث وثلاثون دولة أفريقية أخرى نالت استقلالها بين ١٩٥٦ و ١٩٧٠ وأصبحت شمولية بمجرد حصولها على الاستقلال أو بعده بقليل. وأدى إنهاء الاستعمار فى أفريقيا إلى قيام أكبر عدد من الحكومات الشمولية المستقلة فى التاريخ.

كان التحول العالمى عن الديمقراطية فى الستينيات والسبعينيات ظاهرة هامة. ففى عام ١٩٦٢ كانت هناك ثلاث عشرة حكومة فى العالم ناتجة عن انقلابات عسكرية ، وفى عام ١٩٧٥ ارتفع العدد إلى ٨٣ حكومة. وفى تقدير آخر تحول ثلث عدد ٣٢ ديمقراطية قائمة فى العالم فى عام ١٩٥٨ إلى النظام الشمولى فى أواسط السبعينيات (١٦) . وفى عام ١٩٦٠ كانت تِسْع حكومات من عشر دول أمريكية جنوبية قد جاءت إلى الحكم عن طريق انتخابات ديمقراطية ، وفى عام ١٩٧٣ انخفض العدد إلى حكومتين فقط فى فنزويلا وكولومبيا. وزادت حدة هذه الموجة من التحول عن الديمقراطية لأنها كانت تشمل دُوَلًا أبقت على النظم الديمقراطية لربع قرن أو يزيد كشيلى وأورجواى والهند والفيلبين. وأدت هذه التحولات إلى إثارة نظرية الشمولية البيروقراطية لكى تقدم تفسيرا للتغيرات التى تحدث بأمريكا اللاتينية. كما أفرزت حالة تشاؤم عريضة فيما يتعلق بإمكانية تطبيق الديمقراطية فى الدول النامية وأفرزت حالة قلق على استمرارية الديمقراطية فى الدول المتقدمة التى طبقتها لسنوات طويلة(١٧) .

---

(١٦) S.E. Finer, The Man on Horseback : The Role of the Military in Politics, 2nd ed (Harmondsworth, 1976), p. 223.

(١٧) ورد وصف موجز للتحول من التركيز على الديمقراطية إلى التركيز على الاستقرار وتناقضات التنمية وأزماتها فى :

Samuel Huntington,"The Goals of Development", in **Understanding Political Development**, ed. Myron Weiner and Samuel Huntington (Boston, 1987), pp. 3ff.

الموجة الثالثة من التحول إلى الديمقراطية: تجاوزت جدلية التاريخ النظريات الاجتماعية مرة أخرى. ففى السنوات الخمس عشرة التى تلت نهاية دكتاتورية البرتغال فى عام ١٩٧٤ حَلَّت النظم الديمقراطية محل النظم الشمولية فى حوالى ثلاثين دولة بأوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفى دول أخرى ظهرت حركات ليبرالية كبرى فى النظم الشمولية. وفى دول غيرها حصلت الحركات الداعية إلى الديمقراطية على أرضية جديدة وشرعية فى الوجود. ورغم وجود بعض المقاومة والانتكاسات كما حدث بالصين عام ١٩٨٩ إلا أن التحرك باتجاه الديمقراطية يبدو وقد اتخذ سمة المد العالمى وحقق انتصارا تلو للآخر.

وظهر هذا المد واضحا فى جنوب أوربا أولا. فبعد ثلاثة أشهر من انقلاب البرتغال إنهار النظام العسكرى الذى حكم اليونان منذ عام ١٩٦٧ وتولت الحكم حكومة مدنية بقيادة كونستانتين كارامنليس. وفى نوفمبر ١٩٧٤ حصل كرامنليس وحزبه على أغلبية فى انتخابات حامية، وفى الشهر التالى أعطت الجماهير صوتها ضد عودة الملكية. وفى عام ٢٠ نوفمبر ١٩٧٥ أى قبل خمسة أيام من هزيمة إيانيس للماركسيين اللسينيين فى البرتغال أنهى موت الجنرال فرانكو حكمه الذى دام ستة وثلاثين عاما فى أسبانيا. وفى الأشهر الثمانية عشر التالية قام الملك الجديد خوان كارلوس بمساعدة رئيس وزرائه أدولفو سواريز بتأمين التأييد البرلمانى والشعبى لقانون للإصلاح السياسى أدى إلى انتخاب مجلس جديد قام بوضع مسودة دستور جديد تم التصديق عليه فى استفتاء عام أُجْرِىَ فى ديسمبر ١٩٧٨، وأجريت بمقتضاه انتخابات برلمانية جديدة فى مارس ١٩٧٩.

وفى أواخر السبعينيات تحركت موجة التحول الديمقراطى نحو أمريكا اللاتينية. ففى عام ١٩٧٧ أعلن القادة العسكريون فى إكوادور عن رغبتهم فى الانسحاب من الحياة السياسية، وتم وضع مسودة دستور جديد فى عام ١٩٧٨،

وأدت الانتخابات التى أجريت فى عام ١٩٧٩ إلى قيام حكومة مدنية. وحدث انسحاب عسكرى مماثل فى بيرو وأدى إلى انتخاب مجلس انتخابى فى عام ١٩٧٨ وإلى وضع دستور جديد فى عام ١٩٧٩ وإلى انتخاب رئيس مدنى فى عام ١٩٨٠. وفى بوليفيا أدى انسحاب الجيش من اساحة السياسية إلى بدء أربع سنوات مضطربة من الانقلابات وإلى اجهاض الانتخابات بدءا من عام ١٩٧٨، إلا أن الانتخابات النهائية أدت إلى اختيار رئس مدنى فى عام ١٩٨٢. وفى نفس ذلك العام أدت هزيمة الأرجنتين فى حربهاضد بريطانيا إلى تقويض دعائم الحكومة العسكرية بها وإلى اجراء انتخابات فى عام ١٩٨٣ لانتخاب رئيس وحكومة مدنية. وأدت المفاوضات التى جرت بين قادة الجيش والقادة السياسيين فى أورجواى إلى انتخاب رئيس مدنى فى نوفمبر ١٩٨٤. وبعد شهرين وصلت عملية «الانفتاح» (abertura) التى كانت قد بدأت بالبرازيل عام ١٩٧٤ إلى نقطة حاسمة بانتخاب أول رئيس مدنى للبلاد منذ عام ١٩٦٤. وفى الوقت نفسه، كان الجيش يرفع الانسحاب من الحياة السياسية أيضا فى أميريكا الوسطى. فأقامت هندوراس رئيسا مدنيا فى يناير ١٩٨٢، وأدلى شعب سلفادور بصوته لخوزيه نابليون دوارته لصبح رئيسا فى انتخابات ساخنة أجريت فى مايو ١٩٨٤، وقامت جواتيمالا بانتخاب مجلس انتخابى فى عام ١٩٨٤ ورئيس مدنى فى عام ١٩٨٥.

وظهرت الحركة الديمقراطية فى آسيا أيضا. ففى عام ١٩٧٧ عادت الهند التى تعد الديمقراطية الأولى فى العالم الثالث والتى ظلت تحت حكم قانون الطوارىء مدة عام ونصف إلى الطريق الديمقراطى من جديد. وفى عام ١٩٨٠ تولى الجيش التركى أزمة الحكم فى تركيا للمرة الثالثة استجابة لحركات العنف والإرهاب التى اجتاحت البلاد، وفى عام ١٩١٣ انسحب الجيش وأدت الانتخابات إلى اختيار حكومة مدنية، وفى نفس العام أدى اغتيال بينيو أكينو فى

الفيلبين إلى تحريك عجلة الأحداث فى فبراير ١٩٨٦ وإلى إنهاء دكتاتورية ماركوس وإعادة الديمقراطية إلى البلاد. وفى ١٩٨٧ سلمت الحكومة العسكرية فى كوريا مرشحها للرئاسة إلى حملة انتخابية ساخنة وأجريت انتخابات نزيهه فاز فيها هذا المرشح. وفى العام التالى حققت المعارضة سيطرة على البرلمان الكورى. وفى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ خففت الحكومة فى تايوان القيود المفروضة على النشاط السياسى فى البلاد ووعدت بإقامة نظام سياسى ديمقراطى. وفى عام ١٩٨٨ انتهى الحكم العسكرى فى باكستان وفازت المعارضة التى تقودها امرأة بالانتخابات وسيطرت على الحكم.

وفى نهاية العقد اجتاحت موجة التحول الديمقراطى العالم الشيوعى. فبدأت المجر فى عام ١٩٨٨ حركة الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية. وفى انتخابات البرلمان القومى فى الاتحاد السوفيتى لعام ١٩٨٩ هزم العديد من قادة الحزب الشيوعى. وفى أوائل عام ١٩٩٠ تطورت أنظمة التعددية الحزبية فى جمهوريات البلطيق، وتخلى الحزب الشيوعى السوفيتى عن دوره القيادى. وفى عام ١٩٨٩ إجتاحت حركة تضامن البولندية الانتخابات التى أجريت لاختيار برلمان وطنى وجاءت إلى الحكم بحكومة غير شيوعية. وفى ١٩٩٠ تم انتخاب زعيم حركة تضامن - ليخ فاونسا - رئيسا للبلاد ليحل محل الجنرال الشيوعى ياروزيلسكى. وفى الشهور الأخيرة من عام ١٩٨٩ تداعت الأنظمة الشيوعية فى ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا، وأجريت انتخابات تنافسية فى تلك الدول فى عام ١٩٩٠. وفى بلغاريا بدأ النظام الشيوعى فى التحرك صوب الليبرالية، وظهرت حركات شعبية تدعو للديمقراطية فى منغوليا. وفى عام ١٩٩٠ أجريت انتخابات شبه نزيهة فى هاتين الدولتين.

وفى نفس الوقت فى العالم الغربى فاز الحزب الحاكم فى المكسيك ولأول مرة بانتخابات رئاسية أجريت عام ١٩٨٨، وصَوَّت شعب شيلى فى عام ١٩٨٨ فى

استفتاء على إنهاء سيطرة الجنرال بينوشيه الصارمة على السلطة ، وفى العام التالى تم انتخاب رئيس مدنى . وأدى التدخل العسكرى الأميريكى إلى وضع نهاية للدكتاتورية الماركسية فى جريناده عام ١٩٨٣ ولدكتاتورية الجنرال نورييجا العسكرية فى بنما عام ١٩٨٩ . وفى فبراير ١٩٩٠ منى النظام الماركسى فى نيكارجوا بهزيمة إنتخابية ، وفى ديسمبر ١٩٩٠ تم انتخاب حكومة ديمقراطية فى هاييتى .

كما شهدت السبعينيات وأوائل الثمانينيات آخر مراحل الاستعمارية الأوربية . فأدت نهاية الامبراطورية البرتغالية إلى قيام خمس حكومات غير ديمقراطية . وفى عام ١٩٧٥ نالت بابواغينيا الجديدة استقلالها وقامت بها حكومة سياسية ديمقراطية . وأدى زوال الامبراطورية البريطانية عن بقايا مستعمراتها إلى قيام عشر دول جديدة احتفظت كلها تقريبا بمؤسسات ديمقراطية ولو أن هذه المؤسسات كان ينبغى إعادتها فى جريناده عن طريق تدخل عسكرى خارجى . ونالت ناميبيا استقلالها عام ١٩٩٠ وتولت السلطة فيها حكومة منتخبة فى انتخابات جرت تحت إشراف دولى .

أما فى أفريقيا والشرق الأوسط فكان التحرك باتجاه الديمقراطية محدودا فى الثمانينيات . فعادت نيجيريا إلى الحكم الديمقراطى المدنى فى عام ١٩٧٩ إلا أن انقلاباً عسكريًّا جديدا تولى مقاليد الأمور بها فى بداية عام ١٩٨٤ . وفى عام ١٩٩٠ حدث قدر من التحول الليبرالى فى السنغال وتونس ومصر والجزائر والأردن . وفى عام ١٩٧٨ بدأت حكومة جنوب أفريقيا عملية بطيئة للحد من التمييز العنصرى ، وتوسعت فى عملية المشاركة السياسية بالنسبة للأقليات غير البيضاء ، ولكن ليس بالنسبة للأغلبية الساحقة من السود من سكان البلاد . وبعد انتخاب ديكليرك رئيسا تم استئناف العملية فى عام ١٩٩٠ بمفاوضات جرت بين الحكومة وبين المجلس الوطنى الأفريقى . وفى عام ١٩٩٠ حدثت

تحركات ديمقراطية فى نيبال وألبانيا ودول أخرى كانت تجاربها السابقة مع الديمقراطية متواضعة أو منعدمة .

ويمكن القول بصورة عامة إن التحرك باتجاه الديمقراطية كان ظاهرة عالمية . ففى خلال خمسة عشر عاما تحركت الموجة الديمقراطية عبر جنوب أوربا واجتاحت أميريكا اللاتينية وتحركت صوب آسيا وزعزعت الدكتاتورية فى المعسكر السوفيتى . وفى عام ١٩٧٤ كانت هناك ثمانى دول من عشر لاتزال بها حكومات غير ديمقراطية . وفى عام ١٩٩٠ كانت هناك تِسْع دول منها تضم حكومات منتخبة ديمقراطيا . وفى عام ١٩٧٣ وطبقا لتقديرات «دار الحريات» كان ٣٢٪ من سكان العالم يعيشون فى دول حرة ، وفى عام ١٩٧٦ ونتيجة لحكم قانون الطوارىء فى الهند انخفضت النسبة إلى أقل من ٢٠٪ . وفى عام ١٩٩٠ كانت نسبة ٣٩٪ من سكان العالم تعيش فى مجتمعات حرة .

إن موجات التحول الديمقراطى والموجات المضادة توحى بوجود نمط «خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الوراء» . فيبين العمود الأخير من الجدول (١) مدى تشاؤمية المستقبل الذى ينتظر الديمقراطية. ففى مجرى الموجتين المضادتين كانت نسبة ١٩,٧٪ و ٢٤,٦٪ من دول العالم ديمقراطية . وفى ذروة الموجتين الديمقراطيتين كانت الديمقراطية سائدة فى ٤٥,٣٪ و ٣٢,٤٪ من دول العالم. وفى عام ١٩٠٠ كان مايقرب من ٤٥٪ من دول العالم المستقلة تحظى بنظم ديمقراطية ، وهى نفس النسبة التى كانت عام ١٩٢٢ . وهناك فارق بالطبع بين ديمقراطية جريناده وديمقراطية الصين ، إذ تتفاوت النسب بصورة كبيرة .وبين عامى ١٩٧٣ و ١٩٩٠ انخفض عدد الدول ذات النظام الشمولى لأول مرة ، ولكن من عام ١٩٩٠ لم تكن الموجة الديمقراطية الثالثة قد زادت نسبة الدول الديمقراطية فى العالم إلى مايتجاوز الذروة السابقة قبل ذلك بستين عاما .

جدول (١)

التحول الديمقراطى فى العالم الحديث

السنة	الدول الديمقراطية	الدول غير الديمقراطية	إجمالى الدول	النسبة المئوية لإجمالى الدول الديمقراطية
١٩٢٢	٢٩	٣٥	٦٤	٤٥,٣
١٩٤٢	١٢	٤٩	٦١	١٩,٧
١٩٦٢	٣٦	٧٥	١١١	٣٢,٤
١٩٧٣	٣٠	٩٢	١٢٢	٢٤,٦
١٩٩٠	٥٨	٧١	١٢٩	٤٥,٠

قضايا التحول الديمقراطى

إن المحكمة العليا تتبع تقارير عن نتائج الانتخابات ، ويسعى علماء الاجتماع دائما للحاق بالتاريخ ووضع نظريات تفسر أسباب مايحدث . فحاولوا تفسير التحول عن الديمقراطية فى الستينيات والسبعينيات بالإشارة إلى عدم ملائمة الديمقراطية للدول الفقيرة ومزايا النظام الشمولى بالنسبة للاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى والأسباب التى تؤدى بالنمو الاقتصادى إلى إفراز شكل جديد من الشمولية البيروقراطية . وقد بدأ التحول نحو الديمقراطية وقت صياغة هذه النظريات . لذا فقد حَوَّلَ علماء الاجتماع اتجاههم وبدأوا فى الكتابة عن شروط التحول الديمقراطى وإجراءاته ومشكلات ترسيخ دعائم الأنظمة

الديمقراطية . وأدت هذه الدراسات إلى توسيع نطاق المعارف المتاحة عن عمليات التحول إلى الديمقراطية وفهم هذه العمليات(١٨) .

وفى أواسط الثمانينيات أدت التحولات الديمقراطية كذلك إلى إفراز موجة من التفاؤل بالنسبة لمستقبل الديمقراطية . وكانت الشيوعية تعد « فشلا ذريعا » بتعبير زبجنيو بريجينسكى . ورأى آخرون أن « نفاد البدائل القابلة للتطبيق » يعنى « انتصار الليبرالية الاقتصادية والسياسية ». ورأى آخرون أن « الديمقراطية قد انتصرت » وقال البعض إن « التفاؤل بشأن الديمقراطية له أسباب أكبر مما للتشاؤم الذى ران فى عام ١٩٧٥ »(١٩) . وهكذا يتضح التناقض بين النظرتين فيما بين أواسط السبعينيات وأواخر الثمانينيات فيما يتعلق بمستقبل الديمقراطية.

ما أن بدأ هذا التأرجح فى الآراء حتى ثارت قضايا جوهرية تتعلق بالصلة بين الديمقراطية السياسية وتطور التاريخ . وكانت القضايا الكبرى تتعلق بمدى الديمقراطية واستمراريتها . فهل هناك اتجاه طويل المدى وعالمى نحو توسع الأنظمة السياسية الديمقراطية فى أرجاء العالم؟ أم أن الديمقراطية السياسية شكل محدود من الحكم - له بعض الاستثناءات - وقاصر على

---

(١٨) وتشمل الكتابات المتعددة المؤلفين ما يلى:

Juan Linz and Alfred Stepan, eds., **The Breakdown of Democratic Regimes** (Baltimore, 1978); Guillermo O'Donnell, **Transitions from Authoritarian Rule**, 4 vols. (Baltimore, 1986); and Larry Diamond and Seymour Martin Lipdset, eds., **Democracy in Developing Countries**, 4 vols. (Colo., 1988-89).

ويعكس كتاب لينز وستيبان الانتقال من الموجة الثانية إلى الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى باشتمالة على دراسات تتناول ظهور الديمقراطية وانهيارها .

(١٩) Francis Fukuyama, "The end of history" **The National Interest** 16 (Summer 1989), p.3; Charles Krauthammer,"Democracy Has Won", **Washington Post National Weekly Edition,** April 3-9, 1989, p . 24.

المجتمعات الغنية أو الغربية دون غيرها ؟ أم هل تعد الديمقراطية السياسية شيئا مؤقتا ونمطا للحكم يُتَدَاول تبادليا مع عدد كبير من أنماط الحكم الاستبدادى ؟ وهل هذه القضايا هامة ؟ قد يرى البعض أنها غير هامة على أساس عدم وجود فارق لدى أى شعب بين الحكم الديمقراطى ونظيره غير الديمقراطى فى دولة ما . وهناك كَمٌّ هائل من الكتابات الأكاديمية مثلا ترى أن الكثير من السياسات العامة يتم صياغته فى ضوء مستوى النمو الاقتصادى أكثر منه فى ضوء طبيعة النظام فى الدولة . فالفساد والعجز وسيطرة فئة محددة ومحدودة ذات مصالح خاصة كلها أمور قائمة فى كل المجتمعات بصرف النظر عن شكل الحكم بها . بل أن أحد أوسع الكتب انتشارا عن السياسات المقارنة يبدأ بدعوى أن « أهم فارق سياسى بين الدول يتعلق لا بشكل الحكم فيها بل بدرجة الحكم فيها »[٢٠] .

هناك قدر من الحق فى هذه الآراء . فشكل الحكم لايمثل أهم شىء فى بلد من البلدان ولا يعد الشىء الهام الوحيد . فالفارق بين النظام والفوضى يتسم بأهمية أكبر من الفارق بين الديمقراطية والدكتاتورية . إلا أن هذا الفارق له خطورته لعدة أسباب ، أولها : أن الديمقراطية السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بالحرية الفردية . فيمكن للديمقراطية أن تنتهك حرية الفرد وهو مايحدث بالفعل، وقد تقدم دولة شمولية منظمة ما درجة عالية من الأمن والنظام لمواطنيها . ولكن فى النهاية تجد أن الصلة بين وجود الديمقراطية ووجود الحرية الفردية وثيقة تماما . كما أن تأثير السياسة الديمقراطية على المدى البعيد هو توسيع نطاق الحرية الفردية وتعميقها . فالحرية هى الهدف الأمثل للديمقراطية . وإذا كان اهتمام المرء مُنْصبًّا على الحرية كهدف اجتماعى فيجب أن يولى اهتمامه أيضا إلى مصير الديمقراطية .

(٢٠) Samuel Huntington, **Political Order in Changing Societies,** (New Haven, 1968), p.1.

ثانيا: أن الاستقرار السياسى وشكل الحكم شيئان مختلفان كما سبقت الإشارة ، لكنهما مرتبطان أيضا . فغالبا ماتتسم الديمقراطيات بصعوبة القياد إلا أنها غالبا ما لا تتصف بالعنف . وتميل الديمقراطيات فى العالم الحديث إلى عدم الخضوع للعنف المدنى بالقدر الذى نراه فى الأنظمة غير الديمقراطية . وتستخدم الحكومات الديمقراطية قدرا أقل من العنف ضد مواطنيها عما تستخدمه النظم الاستبدادية . كما تقدم الديمقراطيات قنوات مقبولة للتعبير عن الرأى المعارض فى إطار النظام القائم . وبالتالى فإن كُلًّا من الحكومة والمعارضة لاتجد دافعا يدفعها للجوء إلى العنف ضد الأخرى . كما تسهم الديمقراطية فى ترسيخ الاستقرار عن طريق تقديم الفرص لتغيير القادة السياسيين وتبديل السياسات العامة . ونادرا مايتم التغيير فى الديمقراطيات بصورة جذرية بين يوم وليلة ، بل يتسم فيها بالاعتدال والقيمة . وتتصف الديمقراطيات بدرجة أكبر كثيرا من الحصانة ضد الاضطرابات الثورية الكبرى عن النظم الشمولية . فلا يمكن للثورة أن تنجح ضد حكومة « جاءت إلى السلطة عبر شكل ما من أشكال الصوت الشعبى وتحتفظ بشرعية دستورية ولو ظاهرية » كما ذكر شى جيفارا ذات مرة[٢١] .

ثالثا : إن انتشار الديمقراطية له تأثيراته على العلاقات الدولية . فمن الناحية التاريخية خاضت الديمقراطيات حروبا لاتقل عما خاضته النظم الاستبدادية . وخاضت الأنظمة الشمولية حروبا ضد الديمقراطيات وكذلك ضد أنظمة شمولية أخرى . أما الديمقراطيات فلم تَخُضْ حروبا ضد بعضها البعض منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٩٠ إلا فى حالات ضئيلة

(٢١) Che Guevara, **Guerrilla Warfare** (New York, 1961), p.2.

للغاية [٢٢] . وطالما استمرت هذه الظاهرة فان انتشار الديمقراطية معناه توسيع نطاق السلام فى العالم . وبناء على تجارب سابقة فإن العالم اذا سادته الديمقراطية خلى من العنف الدولى . واذا تحول كل من الإتحاد السوفيتى والصين على وجه الخصوص إلى الديمقراطية كغيرهما من القوى الكبرى ازدادت احتمالات انخفاض العنف بين الدول .

من ناحية أخرى فإن العالم المنقسم هو عالم يسودة العنف . وقد أدى تطور الاتصالات والاقتصاد إلى زيادة التفاعل بين الدول . ويذكر أن ابراهام لنكولن قال ذات مرة عام ١٨٥٨ أن « البيت المنقسم على نفسه لاقدرة له على التحمل. وهذه الحكومة لاتستطيع ان تحتمل أن تكون نصف عبيد ونصف أحرار » . والعالم فى نهايات القرن العشرين لايعد بيتا واحدا ، بل إنه فى سبيله إلى التكامل الوثيق . والاعتماد المتبادل هو الاتجاه السائد فى عصرنا . فإلى متى يمكن أن يستمر العالم فى الحياه ونصفه ديمقراطى ونصفه الآخر استبدادى ؟ .

أخيرا فإن مستقبل الديمقراطية فى العالم له أهمية خاصة بالنسبة للأميريكيين . فالولايات المتحدة هى الدولة الديمقراطية الأولى فى العالم الحديث وهويتها كأمة لاتنفصل عن التزامها بالقيم التحررية والديمقراطية . وقد تغير الدول الأخرى نظمها السياسية وتستمر فى وجودها كدول . أما الولايات المتحدة فلا تملك هذا الاختيار . لذا فإن الأميريكيين يولون أهمية خاصة لتنمية البيئة العالمية الصالحة للديمقراطية .

إذن فمستقبل الحرية والاستقرار والسلام والولايات المتحدة يتوقف على مستقبل الديمقراطية .

□○□○□

---

(٢٢) نشرت كتابات عديدة عن طبيعة هذه الظاهرة ومداها وأسبابها المحتملة . انظر :
Dean Babst,"A Force for Peace", **Industrial Research** 14 (April 1972), pp . 55-58; R.J. Rummel,"Libertarnism and International Violence", **Journal of Conflict Resolution** 27 (March 1983), pp . 27-71.

الباب الثانى

الأسباب

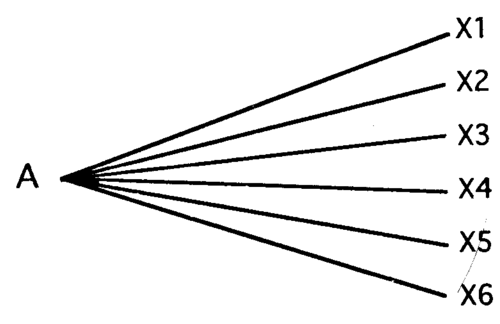
تفسير ظاهرة الموجات

إن التحول الديمقراطى والموجات المضادة تعد جوانب من ظاهرة أشمل فى السياسة . ففى بعض عصور التاريخ تحدث مثل هذه الأحداث فى وقت واحد فى عدد من الدول أو النظم السياسية . ففى عام ١٨٤٨ نشبت الثورات فى دول أوربية عدة . وفى عام ١٩٦٨ اجتاحت المظاهرات الطلابية العديد من الدول فى عدة قارات . وغالبا ما قامت الانقلابات العسكرية فى عدة دول فى أميريكا اللاتينية وأفريقيا فى وقت واحد . وتؤدى الانتخابات فى الدول الديمقراطية إلى تحول باتجاه اليسار فى عقد ثم إلى تحول نحو اليمين فى العقد التالى . وانتشرت موجة التحول الديمقراطى الطويلة فى القرن التاسع عشر لمدة تكفى لتمييزها عن الموجات الديمقراطية والمضادة التالية . وحدثت كل موجة من هذه الموجات فى فترة زمنية قصيرة نسبيا . والمشكلة هى تحديد الأسباب المحتملة للموجات كنظيراتها فى السياسة .

فلنفترض عالما من ست دول مرقمة من ١ إلى ٦ . ولنفترض أيضا حدوث حدث مماثل كالتحول الديمقراطى (×) فى كل دولة منها فى فترة زمنية قصيرة نسبيا . فما الذى يمكن أن يؤدى إلى هذه التحولات ؟ ثمة تفسيرات عديدة .

السبب الواحد : يمكن القول بأن هذه التحولات الستة لها سبب واحد (A) يقع بمعزل عن الأحداث الجارية فى أية دولة من الدول الست . وقد يكون هذا السبب مثلا قيام قوة عظمى جديدة أوتغيير كبير آخر فى توزيع القوة فى

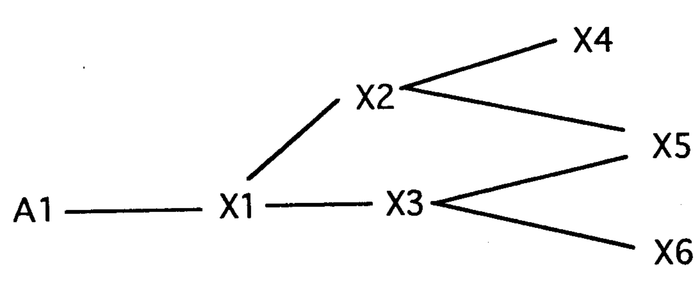
العالم . وقد تكون حربا كبرى أو حدثا هـاما يؤثر على المجتمعات الأخرى . فقد أقامت عدة دول فى أمريكـا اللاتينية مثلا نظما ديمقراطية أو أجـرت انتخابات قـومية جـديـدة فى عـامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ . وتشير الـدلائل إلى أن تطور هـذه التحولات كان نتيجـة لسبب واحد (A) أى انتصار الحلفـاء فى الحرب العالميـة الثانيـــة .



التطور المتوازى : وقـد يؤدى إلى هـذه التحولات (x) تطـورات فى نفس هذا السبب المستقل (A2,A1 إلخ) فى كل من الـدول الست فى وقت واحد . وترى بعض النظريات مثلا أن أية دولة يمكن أن تنمـو فيها الديمقراطية عندما تمر ببعض مـراحل التطور الاقتصـادى وتحقق مستوى محددا من النـاتج الإجمالى القـومى بـالنسبة للفـرد أو مستـوى محددا من محو الأمية . وفى هـذه الحالـة فإن التقدم الديمقراطى فى داخل كل دولة يَنْجُـم عن شىء يميز هذه الدولة ، ولكن قد تكـون الأسباب متشابهة وفى وقت واحـد فى الدول الأخرى وتـؤدى إلى نتائج متشـــابهة .

A1 ———— X1
A2 ———— X2
A3 ———— X3
A4 ———— X4
A5 ———— X5
A6 ———— X6

كرات الثلج : وقديكـون من الأسباب الهامة لحدوث (x) فى دولـة واحدة هو حدوث (x) فى دولة أخرى . فإذا حدثت هذه الأحداث بصورة متزامنة تماما فإن هذا الافتراض يصبح مستحيلا . والتزامن التام نادرا الحدوث على أية حال . ويتم تناقل أخبار الأحـداث السياسية الهامة فى وقت واحد تقريبـا حول العالم . وبـالتـالى فإن حـدوث (x) فى دولة مـا يمكن أن يطلق شرارة حـدث ممـاثل فى الوقت نفسه تقريبا فى دولة أخرى .



العلاج السائد : وقـد تتفاوت أسبـاب الحدث (x) بصـورة كبيرة بين دول وأخرى . إلا أن هـذه الأسباب المختلفـة قد تعجل بـايجاد رد فعل مشترك اذا ما كـانت النخب فى مختلف الـدول تشترك معـا فى الإيمان بفعـــاليـة رد فعل ، أى العلاج السائد لروح العصر . وهو ما يشبه تناول ستة أفراد لأقراص الأسبرين فى وقت واحـد لعلاج ست علل صحيـة مختلفـة ، كذلك قـد تشترك ست دول فى عمليـة تحول فى نظـامهـا فى وقت واحـد بغـرض معـالجة ست مجمـوعـات من المشكلات تختلف تماما فيما بينهـا : كالتضخم فى دولة ، وانهيار القـانون والنظام فى دولة ثانية ، والكساد الاقتصادى المزمن فى ثالثة ، والهزيمة العسكرية فى رابعة وهكذا . وفى هذه الحالة نجد أن الأسبـاب الفردية المحددة (c3,b2,a1 إلخ) للتغيير السياسى تسير وفقـا لعدد من المعتقـدات السياسيـة المشتركة (z) لكى تؤدى إلى ردود أفعال متشابهة تجاه (x) .

A1 ———— Z ———— X1

B2 ———— Z ———— X2

C3 ———— Z ———— X3

D4 ———— Z ———— X4

E5 ———— Z ———— X5

F6 ———— Z ———— X6

ولا تُعَدُّ هذه التغيرات الأربعة للموجات السياسية كاملة ولا شاملة وليست متناقضة بالضرورة . فقد تسير العوامل الأربعة معا فى موقف ما . فهى نماذج تفسيرية تؤخذ فى الاعتبار فى محاولة تفسير الموجات السياسية .

تغير موجات التحول الديمقراطى

إن العنصر المتغير لهذه الدراسة ليس الديمقراطية ، بل التحول إلى الديمقراطية . والهدف فيها هو تفسير أسباب تحول بعض الدول الشمولية إلى الديمقراطية فى فترة زمنية محددة . فالتركيز مُنْصَبٌّ على تغيير النظم لا وجود النظم . من ثم فإن هذه الدراسة تختلف عن نظيراتها التى تتناول سمات المجتمعات ذات النظم الديمقراطية واللاديمقراطية . وهناك عدد من الدراسات أوضحت وجود صلات قوية بين مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية وبين وجود المؤسسات الديمقراطية . وكما يرى البعض فإن التفسير الوراثى يختلف عن التفسيرالوظيفى[١] . فكل الدول الغنية تقريبا ديمقراطية وكل الديمقراطيات غنية . ومثل هذا الربط لا يقول شيئا عن العلية ، وإذا توفر الغِنَى للديمقراطيات لمدة زمنية طويلة قبل أن تصبح ديمقراطية (كما هو الحال

(١) Dankwart Rustow, "Transition to Democracy", **Comparative Politics** 2 (April 1970), pp 337ff.

بالنسبة لمعظم دول شمال أوربا) إذن فإن الغنى فى حد ذاته لايعد تفسيرا كافيا لتحولها من السياسة غير الديمقراطية إلى السياسة الديمقراطية . وهناك أيضا ربط تاريخى وثيق بين البروتستانتية والديمقراطية ، الا أن هناك العديد من الدول البروتستانتية غير ديمقراطية وظلت كذلك لمدة قرن أو يزيد قبل أن تتحول إلى الديمقراطية .

إنها مسألة معقدة لأن التغير فى المتغير المستقل قد يتخذ شكل ثبات المتغير المستقل . فثلاث سنوات من الركود الاقتصادى فى ظل نظام شمولى قد لا تؤدى إلى انهياره ، لكن خمس سنوات من الركود قد تؤدى إلى انهياره . فالتأثير التراكمى للمتغير المستقل قد يؤدى بمرور الوقت إلى حدوث تغيير فى المتغير التابع. أو يمكن القول إن «التغير الاجتماعى والدولى قد يستمر لمدة طويلة ولا يبدأ فى إحداث تغيير فى النظام السياسى حين يحدث خلل قصير المدى»[٢]. وأكبر احتمال أن يكون للتغيير بهذا المعنى تأثيرات سياسية إذا ما اشتمل على متغيرات مستقلة من قبيل وجود تيارات اقتصادية أو اجتماعية معينة دون غيرها.

والمتغير التابع لايتسم بالدينامية وحسب بل بالتعقيد أيضا . فيفترض الناس أحيانا أن الإطاحة بالدكتاتورية تؤدى إلى قيام الديمقراطية . والحقيقة أن الأنظمة غير الديمقراطية قد تحل محلها أنظمة أخرى غير ديمقراطية . كما أن العوامل المسئولة عن إزالة نظام غير ديمقراطى قد تختلف عن العوامل التى تؤدى إلى قيام نظام ديمقراطى . وقد يؤدى الفشل الاقتصادى لأى نظام شمولى إلى تقويض ذلك النظام ، الا أن النجاح الاقتصادى لأى نظام شمولى قد يؤدى إلى وضع أسس نظام ديمقراطى . والظروف التى تسهم فى إقامة نظام ديمقراطى قد لاتسهم فى ترسيخ دعائمه واستقراره على المدى البعيد . ويشتمل

(٢) Gabriel Almond,"Approaches to Developmental Causation", in **Crisis, Choices and Change**, ed. Gabriel Almond (Boston, 1973). p. 28.

التحول الديمقراطى على أبسط مستوياته على مايلى : (١) إزالة نظام شمولى ، (٢) اقامة نظام ديمقراطى، (٣) ترسيخ دعائم النظام الديمقراطى . وقد تكون الأسباب المختلفة والمتناقضة مسئولة عن كل من التطورات الثلاثة المذكورة .

وهناك مشكلات تنجم عن تحليل المتغير المستقل والأسباب المحتملة للتحول الديمقراطى أيضا . ومن أشد هذه المشكلات تطرفا خطر الحشو الفارغ بلا معنى . فالنُخب السياسية تطيح بالأنظمة الشمولية وتقسيم أنظمة ديمقراطية. فلماذا تفعل النخب السياسية ذلك ؟ يفترض أنها تتصرف وفقا لمصالحها وقيمها وأهدافها كما يتراءى لها . فإن أرادت الديمقراطية فإنها تقيمها . أو يمكن القول إن إقامة الديمقراطية يتطلب توصل النخب السياسية إلى « إجماع إجرائى على قواعد اللعبة »[٣] . والتركيز هاهنا يَنْصَبُّ على ماقد يعد أهم متغير تفسيرى ، وهو معتقدات النخب السياسية وسلوكياتها . وهو متغير قوى إلا أنه غير كاف . ويمكن إقامة الديمقراطية حتى إن لم يقبلها الشعب . لذا فقد لا يكون من العبث القول بأن الديمقراطية تقوم إذا ما أرادها الشعب .

إن الفارق بين المتغيرات المستقلة والتابعة يتضح إلى أقصى حد إذا ما تباينت فى ترتيبها ، وإذا تم اللجوء إلى المتغير الاقتصادى لتفسير أحد المتغيرات السياسية . وينحو التراث الفكرى الماركسى بأكمله هذا المنحى . وتتوافر البيانات الاقتصادية والاحصاءات الخاصة بالعديد من الموضوعات لعدد كبير من المجتمعات وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية ، أما بالنسبة للمجتمعات الغربية فمنذ القرن التاسع عشر . ولا مفر من أن يلجأ المحللون إلى هذه البيانات للوقوف على الصلات السببية بين العوامل الاقتصادية وبين التحول إلى الديمقراطية . وقد تستفيد هذه الجهود من النظريات الموضوعة وقد لا تستفيد .

(٣) Dankwart Rustow,"Transition to Democracy", p. 337.

يتحدث علماء الاجتماع أحيانا عن مشكلة التحديد الصارم ، أى وجود وفرة من النظريات المحكمة التى تفسر حدثا ما وما يعقبه من مشكلات . ولا يمثل ذلك مشكلة إلا بالنسبة للمهتمين بالنظريات التقديرية . ولا وجود لهذه المشكلة بالنسبة للمُعْنِيين بتفسير الأحداث . ولكل شىء فى السياسة أسباب عديدة . فلماذا يفوز هذا المرشح دون غيره فى الانتخابات ؟ فيحتاج تفسير نتيجة الانتخابات على بساطتها إلى عدد من المتغيرات والنظريات الكامنة وراء هذه المتغيرات . ووقوع الحدث تاريخيا يجب تحديده نظريا بصورة صارمة ودقيقة . وهذ هو الحال بالنسبة للتحول الديمقراطى .

هناك العديد من النظريات والمتغيرات المستقلة الرامية إلى تفسير عملية التحول الديمقراطى . ومن بين المتغيرات التى يقال إنها تسهم فى إقامة الديمقراطية والتحول الديمقراطى ما يلى :

مستوى عال من الثراء الاقتصادى .

التوزيع المتساوى نسبيا للدخل والثروات .

وجود إقتصاد السوق .

النمو الاقتصادى والتحديث الاجتماعى .

وجود ارستقراطية إقطاعية فى مرحلة ما من تاريخ المجتمع .

غياب الإقطاع فى المجتمع .

وجود برجوازية قوية (فبدون برجوازية لاقيام للديمقراطية) .

وجود طبقة متوسطة قوية .

ارتفاع نسبة التعليم وإنخفاض الأمية .

وجود ثقافة تقوم على الوسيلة لا الهدف .

البروتستانتية .

- وجود التعددية الاجتماعية والفئات الوسيطة القوية .

تطور روح التنافس السياسى قبل التوسع فى المشاركة السياسية .

وجود هياكل ديمقراطية للسلطة داخل فئات المجتمع وخاصة القريبة الصلة منها إلى السياسة .

انخفاض مستوى العنف المدنى .

انخفاض مستوى الاستقطاب السياسى والتطرف السياسى .

وجود زعماء سياسيين ملتزمين ومؤمنين بالديمقراطية .

المرور بتجربة الخضوع للاستعمار البريطانى .

رسوخ تراث التسامح والتفاهم .

الخضوع لاحتلال قوة أجنبية ديمقراطية .

التأثر بإحدى القوى الأجنبية الديمقراطية .

رغبة النخبة فى محاكاة الدول الديمقراطية .

رسوخ فكرة إحترام القانون وحقوق الأفراد .

التجانس الطائفى (سواء عرقيا أو عنصريا أو دينيا) .

التعددية الطائفية (سواء عرقيا أو عنصريا أو دينيا) .

وجود إجماع حول المبادىء السياسية والاجتماعية .

غياب الاجماع حول المبادىء السياسية والاجتماعية .

وتتسم النظريات التى تربط بين هذه العوامل وبين الديمقراطية والتحول الديمقراطى بالأحكام والدقة الظاهرية دائما . إلا أن كل متغير ونظرية يحتمل أن يكون لها ارتباط بحالات قليلة فقط . ففى نصف القرن التالى لعام ١٩٤٠

حدث التحول الديمقراطى فى الهند وكوستاريكا وفنزويلا وتركيا والبرازيل وبتسوانا واليونان واليابان . ولا شك أن هناك متغيرات مشتركة ما تجمع بين هذه التحولات فى هذه الدول لكنها تفشل ويثبت أنها مجرد هراء . فأسباب التحول الديمقراطى تختلف بصورة جذرية من مكان إلى آخر ومن فترة زمنية إلى فترة أخرى . وقد نخرج من تعددية النظريات وتباين التجارب بصدق هذه النقاط :

١ - ليس هناك عامل واحد كاف لتفسير نمو الديمقراطية فى كل الدول أو فى دولة واحدة .

٢ - لا يحتاج نمو الديمقراطية فى كل الدول إلى عامل واحد بعينه .

٣ - إن التحول الديمقراطى فى كل دولة هو نتيجة لمجموعة من الأسباب.

٤ - تتفاوت مجموعة الأسباب المؤدية إلى الديمقراطية من دولة إلى أخرى .

٥ - إن مجموعة الأسباب المسئولة عن قيام موجة من التحول الديمقراطى تختلف عن مجموعة الأسباب المسئولة عن الموجات الأخرى .

٦ - إن الأسباب المسئولة عن التغيرات المبدئية للنظام الحاكم فى ظل موجة من التحول الديمقراطى قد تختلف عن الأسباب المسئولة عن التغيرات اللاحقة التى تطرأ على النظام فى تلك الموجة .

وفى ضوء الاختلاف بين المجتمعات التى تحكمها حكومات ديمقراطية خرج أحد الباحثين باستنتاج فحواه أن « المرء لكى يستطيع أن يفسر التحول الديمقراطى ينبغى عليه أن يمعن النظر فى الاستراتيجيات المتاحة لمن يسعون إلى القيام بثورة ديمقراطية »[٤]. وتلقى هذه المقولة الضوء على الدور الحيوى الذى

---

(٤) Myron Weiner, "Empirical Democratic Theory", PS 20 (Fall 1987), p. 863.

تلعبه القيادة السياسية والمهارة السياسية فى إقامة الديمقراطية . إلا أنها لا ينبغى أن تؤدى إلى الرفض التام لسائر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأشمل فى تفسير التطور الديمقراطى . فهناك سلسلة من الأسباب والعوامل الدولية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية تعمل جميعا ولو بسُبل شتى على تسهيل إقامة الديمقراطية أو دعم الشمولية .

هكذا تتفاوت أسباب التحول الديمقراطى وأهميتها بمرور الوقت . فالنمو الاقتصادى والتصنيع والتحول الحضرى وظهور البرجوازية والطبقة المتوسطة ونمو الطبقة العاملة والانخفاض التدريجى فى التفاوت الاقتصادى لعبت جميعا دورا ما فى التحرك نحو التحول الديمقراطى فى دول شمال أوربا فى القرن التاسع عشر . وشهدت هذه الدول تكَوُّن الروح الفكرية الجماعية على يد لوك وبنثام وميل ومونتسكيو وروسو والمثل الخاصة بالثورة الفرنسية . وفى الدول التى استوطنها الإنجليز – الولايات المتحدة واستراليا وكندا ونيوزيلنده – كانت عدة عوامل من هذه العوامل قائمة وساندتها فرص اقتصادية كبيرة مع ضعف النظم التى كانت قائمة فيها والمساواة فى توزيع الموارد . كما يمكن القول بأن البروتستانتية شجعت على التحول إلى الديمقراطية ؛ فكان ثلثا الدول التى أقامت مؤسسات ديمقراطية قبل عام ١٩٠٠ تدين بالبروتستانتية .

إن انتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطوريات بعد الحرب كان له تأثير هام على التحول إلى الديمقراطية . ونجحت دول الحافة الأوربية – فنلندا وآيسلنده وآيرلندا – فى تدعيم أسس النظم الديمقراطية نسبيا؛ بينما فشلت الدول الوسطى التى خلفت آل رومانوف وإمبراطوريات ها بسبرج وهو هنتسولرن فى ذلك . موجز القول أن العوامل المسئولة عن أولى موجات التحول الديمقراطى كانت تتمثل فى النمو الاقتصادى والتطور الاجتماعى ، والبيئة الاقتصادية والاجتماعية للدول التى استوطنها الإنجليز ، وانتصار الحلفاء

الغربيين فى الحرب العالمية الأولى وما نجم عن ذلك من انهيار الإمبراطوريات القارية الكبرى .

وكانت العوامل السياسية والعسكرية واضحة فى ثانية موجات التحول الديمقراطى ، فمعظم الدول التى انتقلت إلى الديمقراطية فى تلك الموجة تندرج تحت ثلاث نوعيات ، **أولها** : أن الحلفاء المنتصرين فرضوا الديمقراطية على عدد من الدول : ألمانيا الغربية وإيطاليا واليابان وجزء كبير من أستراليا وكوريا الجنوبية . **ثانيا** : تحركت عدة دول أخرى باتجاه الديمقراطية لأن الحلفاء الغربيين كانوا قد انتصروا فى الحرب . وتشمل هذه النوعية اليونان وتركيا والبرازيل والأرجنتين وبيرو وإكوادور وفنزويلا وكولومبيا[5] . **ثالثا** : ضعف الدول الغربية نتيجة للحرب وارتفاع حدة النزعة القومية فى مستعمراتهم وراء البحار مما أدى بهم إلى البدء فى الجلاء عنها . وقد بدأت عدة دول جديدة بداية ديمقراطية بينما أبقت عدة دول أقل عددا بالمؤسسات الديمقراطية لفترة من الزمن . وهكذا فإن انتصار الديمقراطيات الغربية القائمة فى الحرب العالمية الثانية والجلاء عن المستعمرات بعد الحرب كانت عوامل مسئولة عن الموجة الثانية . وقد كانت هذه الأحداث منفصلة من الناحية التاريخية . أما الموجة الثالثة فقد نتجت عن مزيج مختلف من الأسباب .

* * *

(٥) لمزيد من المعلومات عن تأثير انتصار الحلفاء على عملية التحول الديمقراطى ببعض دول أميريكا اللاتينية انظر :

Cynthia McClintock, "Peru: Precarious Regimes, Authoritarian and Democratic", in **Democracy in Developing Countries: Latin America.** ed. Larry Diamond, Juan Linz, Seymour martin Lipset (Colo., 1989), p.344.

تفسير أسباب الموجة الثالثة

إن تفسير التحولات الديمقراطية فى الموجة الثالثة يحتاج إلى الإجابة عن سؤالين : أولهما عن سبب تحول ما يقرب من ثلاثين دولة شمولية إلى النظم السياسية الديمقراطية دون ما يقرب من مائة دولة أخرى لها نفس الظروف ؛ والآخر يتعلق بسبب حدوث تغيرات النظم فى هذه الدول فى السبعينيات والثمانينيات دون أية حقبة أخرى . أما بالنسبة للسؤال الأول فإن تحول الدول من النظام الشمولى أو عدم تحولها يتوقف على طبيعة نظمها الشمولية . والحقيقة أن النظم التى تحركت باتجاه الديمقراطية فى الموجة الثالثة كانت تتفاوت فيما بينها . فكانت تشمل نظما أحادية الأحزاب ونظما عسكرية ودكتاتوريات فردية وحكومة أقلية عنصرية فى جنوب أفريقيا . وفى داخل كل نوع من أنواع أنظمة الحكم لم تتحول بعض الدول إلى الديمقراطية فى السنوات الخمس عشرة التى تلت ١٩٧٤ ، ومنها الصين وفيتنام ضمن الدول ذات الحزب الواحد ؛ وبورما وأندونيسيا ضمن النظم العسكرية ؛ والعراق وكوبا من بين الدكتاتوريات الفردية . إذن فطبيعة النظام الشمولى لا تفسر أسباب تحول بعض الأنظمة إلى الديمقراطية وعدم تحول البعض الآخر .

وهناك اتجاه مختلف يركز فى اجابته على هذا التساؤل على تواريخ تغير الأنظمة فى تلك الدول. ففى «النمط الساخر» ترددت الدول ذهابا وإيابا بين الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية . وكان هذا النمط سائدا بصورة خاصة فى أمريكا اللاتينية بما فيها الأرجنتين والبرازيل وبيرو وبوليفيا والإكوادور ، إلا أنه كان ينطبق أيضا على دول أخرى كتركيا ونيجيريا . فكانت هذه الدول تميل إلى التأرجح بين حكومات ديمقراطية شعبية وبين أنظمة عسكرية محافظة . وفى ظل النظام الديمقراطى يبلغ التطرف والفساد والفوضى مستويات غير مقبولة ويطيح الجيش بها مما يريح الجماهير . ولكن التحالف

الذى يُدَعِّم النظام العسكرى ينحل ويفشل النظام العسكرى فى التعامل مع المشكلات الاقتصادية للبلاد تعاملا فعالا ؛ ثم ينسحب الجيش من جديد من حلبة الحكم أو يجبر على الخروج منها بناء على مطلب شعبى . وفى هذه الدول يمثل تغيير النظام نفس الوظيفة التى يؤديها تغيير الأحزاب فى نظام ديمقراطى مستقر . والدولة لا تتأرجح بين النظم السياسية الديمقراطية والشمولية ؛ فالتأرجح بين الديمقراطية والشمولية هو هو النظام السياسى للدولة .

والنمط الثانى لتغير الأنظمة هو نمط « المحاولة الثانية » فالدولة ذات النظام الشمولى تتحول إلى دولة ديمقراطية ، فيفشل النظام الديمقراطى إما لافتقار البلاد إلى القواعد الاجتماعية التى تقوم عليها الديمقراطية ، أو يتبع قادة النظام الديمقراطى الجديد سياسات مغالية تؤدى إلى رد فعل عنيف أو تؤدى كارثة ما (كساد اقتصادى أو حرب) إلى تقويض دعائم النظام . حينئذ تعتلى السلطة حكومة شمولية وتستمر لفترة تطول أو تقصر . وفى النهاية تبذل جهود ثانية أكثر نجاحا لإقامة الديمقراطية نظرا لتعلم القادة من التجارب الفاشلة السابقة مع الديمقراطية . فأقامت عدة دول كألمانيا وإيطاليا والنمسا و اليابان وفنزويلا وكولومبيا نظما ديمقراطية مستقرة فى الموجة الثانية بعد المرور بانتكاسات فى محاولاتهم السابقة . ويمكن أن تندرج كل من أسبانيا والبرتغال واليونان وكوريا وتشيكوسلوفاكيا وبولنده فى هذه الفئة من نمط « المحاولة الثانية» لو استقرَّت نظمهم الديمقراطية فى الموجة الثالثة .

والنمط الثالث هو « الديمقراطية المتقطعة » ، وتندرج تحته دول تقوم بها أنظمة ديمقراطية وتظل قائمة لفترة طويلة من الوقت . وبمرور الوقت ينمو الاضطراب ويزداد عدم الاستقرار أو الاستقطاب أو أية ظروف مشابهة لتؤدى فى النهاية إلى تعطيل العملية الديمقراطية . ففى السبعينيات تعطلت الديمقراطية فى الهند والفيلبين على يد مسئولين تم انتخابهم بطريقة ديمقراطية ، وفى

أورجواى على يد زعماء منتخبين بالتعاون مع الجيش ، وفى شيلى على يد قادة عسكريين أطاحوا بالنظام المنتخب . وكانت التجارب الطويلة التى خاضتها تلك الدول مع الديمقراطية تجعل من المستحيل على الزعماء السياسيين الذين قاموا بتعطيل الديمقراطية أن يستغنوا كلية عن الممارسات الديمقراطية . وفى الحالات الأربع جميعا كانوا يشعرون بالاضطرار إلى الاستسلام لنوع ما من التصويت الشعبى الذى فقدوه .

والنمط الرابع من التغيير يشتمل على « الانتقال المباشر » من نظام شمولى مستقر إلى نظام ديمقراطى مستقر إما من خلال التطور التدريجى بمرور الوقت أو الإحلال المفاجىء . ويجسد هذا النمط عمليات الانتقال التى تمَّتْ فى الموجة الأولى . وإذا ما رسخت دعائم الديمقراطية فى كل من رومانيا وبلغاريا وتايوان والمكسيك وجواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراجوا فإنها ستكون شبيهة بهذا النمط .

وأخيرا هناك « نمط جلاء الاستعمار » ، حيث تفرض دولة ديمقراطية على مستعمراتها المؤسسات الديمقراطية . وتستقل المستعمرة وتحتفظ بالمؤسسات الديمقراطية قائمة . وتعد غينيا الجديدة مثالا على الموجة الثالثة . وينطبق هذا النمط فى نظر البعض بالمستعمرات البريطانية فى المقام الأول ، تلك المستعمرات التى نالت استقلالها فى الموجة الثانية[٦] .

أما المستعمرات التى نالت استقلالها فى الموجة الثالثة فكانت صغيرة ومعزولة فى معظمها . وكانت تضم انتيجوا وباربدره وبليز ورومينيكا وكيريباتى وسان كرستوفر وجزر سليمان وتوفالو وغيرها . وكانت هذه الدول باستثناء بعض

(٦) Weiner,"Empirical Democratic Theory", p. 862.

المستعمرات القليلة الباقية (كهونج كونج وجبل طارق وجزر فوكلاند) هى آخر مواريث الإمبراطورية البريطانية فى التحول الديمقراطى . ونظرا لصغر حجمها فقد استُبْعِدَت من دول الموجة الثالثة فى هذه الدراسة .

وإذا كنا نرمز للنظم الشمولية المستقرة برمز (ش) والنظم الديمقراطية المستقرة برمز (د) وللنظم شبة الشمولية أو الشمولية غير المستقرة أو الشمولية قصيرة الأجل برمز (ش ش) والنظم شبه الديمقراطية أو الديمقراطيات غير المستقرة أو الديمقراطيات قصيرة الأجل برمز (ش د) فإن هذه الأنماط الخمسة من تطور الأنظمة يمكن ايجازها على النحو التالى :

١ - الساخر : ش ش - ش د - ش ش - ش د - ش ش - ش د .

٢ - المحاولة الثانية : ش - ش د - ش ش - د .

٣ - الديمقراطية المتقطعة : ش - د - ش ش - د .

٤ - الانتقال المباشر : ش - د .

٥ - جلاء الاستعمار : د / ش ش - د .

وتشمل دول الموجة الثالثة كل الأنماط الخمسة الخاصة بتغير الأنظمة . ومع ذلك نجد أن ٢٣ دولة من مجموع ٢٩ دولة تحولت إلى الديمقراطية بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ كانت لها تجارب سابقة مع الديمقراطية . وفى بعض الحالات كانت هذه التجارب قديمة زمنيا ؛ وفى بعض الحالات الأخرى كانت قصيرة الأجل ؛ وفى حالات ثالثة كانت قديمة زمنيا وقصيرة الأجل فى آن معا . لكنها كانت موجودة على أية حال . أما الدول التى كانت بها أنظمة شمولية فى عام ١٩٧٤ ولم تتحول إلى الديمقراطية فى عام ١٩٩٠ فلم تكن لمعظمها تجارب سابقة مع الديمقراطية . وبالتالى فمن المؤشرات الجيدة على احتمال تحول دولة شمولية ما إلى دولة ديمقراطية فى عام ١٩٧٤ يتمثل فيما إذا كانت قد شهدت

الديمقراطية ذات يوم . هذا على الرغم من أن عام ١٩٨٩ شهد دخول الموجة الثالثة مرحلة ثانية حيث بدأت فى التأثير على دول لم تكن لها تجارب ديمقراطية سابقة ومنها رومانيا وبلغاريا والاتحاد السوفيتى وتايوان والمكسيك ، مما أثار تساؤلا خطيرا يتعلق بمدى تجاوز المرحلة الثالثة لكل من المرحلتين الأولى والثانية . وهل تتحول الدول التى لم تكن لها تجارب ديمقراطية سابقة فى الماضى إلى ديمقراطيات مستقرة فى المستقبل ؟

يبدو أن توالى عمليات الانتقال خلال عقد ونصف من السنين لا يحتمل أن تكون مصادفة . ويمكن أن نفترض أن هذه العمليات التحولية قد نتجت فى بعض منها عن أسباب مشتركة أثرت على دول عديدة ، وبتطورات متوازية داخل عدة دول ، وبتأثير من عمليات انتقالية مبكرة أثرت على العمليات اللاحقة . إلا أن التجارب الديمقراطية السابقة لا تفسر سبب التحول إلى الديمقراطية فى هذه الدول فى السبعينيات والثمانينيات . يعزو البعض ما حدث فى الثمانينيات من تحولات إلى الديمقراطية إلى شعور « بالشوق إلى الحرية » لدى شعوب عانت قمع حكامها المستبدين . وقد يميز هذا الشوق بين الدول التى تحولت إلى الديمقراطية وتلك التى لم تتحول ، لكنه لا يفسر سبب التحول إلى الديمقراطية فى هذا التوقيت بالذات . وكما يتضح من الأحداث التى وقعت فى الأعوام ١٩٥٣ و ١٩٥٦ و ١٩٦٨ و ٨٠ - ١٩٨١ كان سكان أوربا الشرقية يشتاقون إلى الحرية منذ عشرات السنين ؛ لكنهم لم يحصلوا عليها إلا عام ١٩٨٩ . فلماذا فى هذا التوقيت دون ما قبله ؟ وفى دول أخرى قد لا تكون الشعوب قد تاقت إلى الحرية فى تاريخها السابق لكنها شعرت بهذا الشوق فى السبعينيات والثمانينيات . والمشكلة هى تفسير أسباب ظهور هذه الرغبة فى ذلك التوقيت بعينه . ولابد من البحث عن تطورات أخرى ساعدت على ذلك .

إن السؤال الذى يظل قائما هو : ما هى المتغيرات المستقلة التى ظهرت فى الستينيات والسبعينيات وأفرزت المتغير التابع ، أى التغيرات الديمقراطية التى حدثت فى السبعينيات والثمانينيات ؟ ثمة خمسة تغيرات من هذا النوع يبدو أنها قد لعبت دورا هاما فى ظهور تحولات الموجة الثالثة فى دول معينة ، وهى :

١ - مشكلة شرعية النظم الشمولية فى عالم حازت فيه مبادىء الديمقراطية قبولا لدى الجميع ، واعتماد هذه الأنظمة على شرعية الأداء وانهيار هذه الشرعية تحت وطأة الهزائم العسكرية والفشل الاقتصادى وأزمات النفط التى شهدتها الأعوام ٧٣ - ١٩٧٤ و ٧٨ - ١٩٧٩ .

٢ - النمو الاقتصادى العالمى غير المسبوق فى الستينيات والذى ارتفعت على أثره مستويات المعيشة والتعليم والطبقة المتوسطة الحضرية فى عدة دول .

٣ - التغيرات الحاسمة فى عقائد وأنشطة الكنيسة الكاثوليكية والتى ظهرت على أثر مجلس الفاتيكان الثانى فى ٦٣ - ١٩٦٥ وتحول الكنائس القومية عن الدفاع عن الأمر الواقع إلى معاداة النَّزْعَة الاستبدادية وموالاة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

٤ - التغيرات التى طرأت على سياسات عناصر خارجية ومنها توجه المجموعة الأوربية فى أواخر الستينيات إلى توسيع نطاق عضويتها ، والتحول الهائل فى السياسة الأميركية بدءا من عام ١٩٧٤ إلى دعم حقوق الإنسان والديمقراطية فى الدول الأخرى ، والتغيير الجذرى الذى أحدثه جورباتشوف فى أواخر الثمانينيات فى السياسة السوفيتية باتجاه الحفاظ على الإمبراطورية السوفيتية .

٥ - « كرات الثلج » أو تداعى الأحداث الذى دعمته وسائل الاتصال الدولية الجديدة والتحولات المبكرة التى شهدتها الموجة الثالثة ، مما دفع بنماذج للجهود المتوالية الرامية إلى تغيير الأنظمة فى الدول الأخرى .

تدهور الشرعية ومأزق الأداء

يعد مفهوم الشرعية مفهوما غامضا يحاول المحللون تفاديه قدر المستطاع . إلا أنه على درجة كبيرة من الأهمية لفهم المشكلات التى تواجه الأنظمة الشمولية فى أواخر القرن العشرين . يقول روسو : « إن القَوِىَّ لا يمكن أن يظل قويا بدرجة تكفى لبقائه فى موقع السيادة إلى الأبد إلا إذا حوَّل القوة إلى (حق) الزعماء المستبدين فى الحكم و (واجب) شعوبهم بالطاعة » .

كانت التقاليد والدين والحق الإلهى للملوك وإذعان الشعوب من عوامل إضفاء الشرعية على الحكم الاستبدادى . أما فى عصر زادت فيه الشعوب تعليما وتواصلا فقد فقدت هذه الأسس المنطقية التقليدية مغزاها ، وأصبح الاستبداد يجد مبرراته فى النزعة القومية والأيديولوجيا . وتتوقف فعالية النَّزْعَة القومية كأساس للحكم غير الديمقراطى على وجود عدو يقف فى مواجهة الطموحات الوطنية لشعب من الشعوب . كما تعد النزعة القومية قوة شعبية ويمكن أن تضفى الشرعية على الحكم الديمقراطى والشمولى على السواء . وتعد الماركسية هى المبرر الأيديولوجى الأول للحكم الشمولى فى العصر الحديث . فهى تقدم أساسا منطقيًا للدكتاتورية والحكم الاستبدادى ذى الحزب الواحد بزعامة نخبة بيروقراطية صغيرة خالدة . إلا أن معظم النظم الشمولية الشيوعية فى نهايات القرن العشرين ليست نظما شيوعية . وقد واجه هذان النوعان – النظم الشمولية والشيوعية وغير الشيوعية – مشكلات كبرى تتعلق بإقامة شرعيتها والحفاظ عليها .

أدى انتصار الحلفاء الغربيين فى الحرب العالمية الثانية إلى قيام الموجة الثانية من التحول الديمقراطى عمليا . كما أدى إلى إحداث تغير هائل فى المناخ الفكرى السياسى . فأصبح الناس فى معظم الدول يتقبلون منطق الديمقراطية وأفكارها بل يطبقونه كذلك . فظهرت نزعة ديمقراطية عالمية . وحتى من كانت

تصرفاتهم تَنُمُّ عن معاداة الديمقراطية أصبحوا يبررون تصرفاتهم بمبادىء ديمقراطية . وكادت الدعاوى المعادية للديمقراطية والمعلنة فى الاختفاء من الخطاب الشعبى فى معظم دول العالم . وورد بتقرير لليونسكو فى عام ١٩٥١ أنه « لأول مرة فى تاريخ العالم لا تخرج عقائد ونظريات تعادى الديمقراطية نصا . وغالبا ما يتجه الاتهام بمعاداة الديمقراطية إلى الآخر ، إلا أن الساسة والمنظرين السياسيين يتفقون على التركيز على العنصر الديمقراطى فى المؤسسات التى يدافعون عن وجودها والنظريات التى يتبنونها » (٧) .

يرتكز انتشار المعايير الديمقراطية فى معظمه على الالتزام بهذه المعايير من جانب أكبر وأقوى دولة فى العالم . وارتبط المصدر البديل للشرعية – أى الماركسية – بثانى أكبر قوة ، ولو أن الشيوعيين عادة ما يركزون على قوة المبادىء الديمقراطية من خلال التأكيد على العناصر الديمقراطية فى أيديولوجيتهم والاستعانة بالخطاب الديمقراطى والحط من قدر الحزب اللينينى الطليعى ودكتاتورية البروليتاريا .

كما واجه العديد من الأنظمة الاستبدادية فى السبعينيات مشكلات تتعلق بالشرعية بسبب التجارب السابقة لبلادهم مع الديمقراطية . فاضطر الزعماء الشموليون إلى تبرير وجود أنظمتهم بمنطق ديمقراطى وادعاء بأن أنظمتهم ديمقراطية حقيقية أو ستصبح كذلك فى المستقبل حين يتعرضون لمشكلات تواجه مجتمعاتهم . وتتفاوت مشكلات الشرعية حسب طبيعة النظام . فالأنظمة ذات الحزب الواحد كانت نتاج التطور السياسى المحلى ، كما هو الحال فى الدول الشيوعية الثورية كالمكسيك والصين اللتين كانت بهما قاعدة من الشرعية أكثر رسوخا وأمانا . وفى دول كدول أوربا الشرقية حيث تم فرض نظام الحزب الواحد

(٧) Richard Mckeon, ed. **Democracy in a World of Tensions,** (Chicago, 1951), p. 522.

من قِبَل عنصر خارجى تمكنت أنظمة الحكم من الاستفادة من الأيديولوجيا لكنها لم تستفد بالنزعة القومية التى كانت دوما بمثابة مصدر لعدم الاستقرار . وبمرور الوقت وجدت الحكومات الشيوعية صعوبة فى استثارة الأيديولوجيا الشيوعية لدعم شرعيتها . فتدهورت جاذبية الأيديولوجيا بركود بيروقراطية الدولة وما صَاحبَه من فوارق اجتماعية واقتصادية . كما أصبحت الأيديولوجيا الشيوعية أكبر عقبة فى طريق النمو الاقتصادى وعاملا يحبط مساعى النظام لنَيْل الشرعية على أساس من قوة الأداء الاقتصادى . كانت الماركسية فى بادىء الأمر تضفى شرعية أيديولوجية على الأنظمة الحاكمة ، لكنها حين اعتراها الوهن لم تَعُدْ تستطيع نيل شرعيتها على أسس تتصل بالأداء الاقتصادى .

وهكذا فإن شرعية معظم نظم الحكم آخذة فى التدهور بمرور الوقت بوجود الاختيارات وعدم تحقيق الوعود وزيادة الإحباط . وفى معظم الحالات نجد أن التحالف الذى يساند النظام آخذ فى التحلل مع الوقت . إلا أن النظم الديمقراطية تجدِّد نفسها عن طريق الانتخابات التى تتيح لتحالف جديد فرصة تولى السلطة بسياسات جديدة ووعود جديدة للمستقبل . ونفس هذا التجدد الذاتى يُعَدُّ مشكلة كبرى بالنسبة للأنظمة الشمولية ، ويسهم غياب آليات تتعلق بالتجدد الذاتى فى تآكل شرعية هذه الأنظمة . وتزداد هذه المشكلة سوءا بالطبع فى الدكتاتوريات الفردية حيث يستحيل عليها أن تجدد ذاتها نظرا لطبيعة النظام .

هناك حالات نادرة استطاعت فيها الأنظمة الشمولية أن تجدد نفسها بإقامة آليات خاصة لإحلال قياداتها العليا . ففى كل من المكسيك والبرازيل كان مبدأ عدم قدرة الرئيس على تحديد من يخلفه مبدأ راسخا . وكانت فوائد مثل هذا النظام الخاص بالخلافة الروتينية ذات شقين . **أولا** : كانت تشجع الشخصيات الرئيسية فى داخل المؤسسة الشمولية على تعليق الآمال على المرة

القادمة فى تولى منصب القمة أو منصب قيادى رفيع ما . ومن ثم فقد هدأت دوافع الرغبة فى الإطاحة بالنظام القائم . ثانيا : أفسحت الخلافة الروتينية فى القيادة العليا المجال لإحداث تغيرات فى السياسات المتبعة . ففى المكسيك تعاقب الرؤساء اليمينيين واليساريين لعشرات من السنين . وحدث ما يشبه ذلك فى البرازيل حيث كان ثمة تحالفين غير متماسكين فى بنيتهما – جماعة السوربون والقوميون – وكانا يتنافسان على السلطة داخل الجيش . فاعتلت جماعة السوربون السلطة بعد انقلاب ١٩٦٤ ؛ وتم عزلها حين تولى الرئاسة الجنرال أرتور كوستا إيسيلفا عام ١٩٦٧ ؛ ثم عادت إلى السلطة مرة أخرى مع جيزيل عام ١٩٧٤ . وكانت مثل هذه الآليات تُمكِّن مثل هذه الأنظمة من تفادى بعض الجوانب السلبية فى النزعة الشمولية وأتاحت الوسائل اللازمة لتجديد شرعيتها ولو بصورة محدودة . وكان كل رئيس جديد يقدم وعودا جديدة لمجرد أنه يختلف عن سابقه . ومن ١٩٢٩ وإلى ١٩٨٩ كان بالمكسيك نظام شمولى فريد فى استقراره ولا يحتاج إلا لأقل قدر من السياسة القمعية لأن شرعيته كانت تدعمها أيديولوجيته الثورية والتغيير المنتظم لقياداته السياسية . وكانت الأنظمة الشيوعية المحلية تتمتع بالسمة الأولى دون الأخيرة ؛ أما البرازيل فكانت تحظى بالسمة الأخيرة دون الأولى .

إن مشكلة شرعية الأنظمة العسكرية والدكتاتوريات الفردية فى السبعينيات – وخاصة ما نشأ منها إبان الموجة المضادة الثانية – تطورت عبر ثلاث مراحل . فكان إحلال النظام الديمقراطى بنظام شمولى دائما ما يلقى ارتياحا كبيرا وقبولا ساحقا لدى الجماهير . وفى هذه المرحلة الأولى كان النظام الجديد يستفيد من « الشرعية السلبية » المستقاة من فشل النظام الديمقراطى ومن الاختلافات الواضحة بينه وبين النظام الديمقراطى . وكانت الأنظمة الجديدة تبرر نفسها على أساس أنها تكافح الشيوعية ، والشقاق الداخلى ، والحد

من الفوضى الاجتماعية ، وإعادة إقرار القانون والنظام والقضاء على الفساد ودعم القيم الوطنية ووحدة الهدف والتماسك . فكان عقداء اليونان فى عام ١٩٦٧ مثلا يستقون شرعيتهم من خلال رفع شعار « أيديولوجيا الدولة المعادية للشيوعية » ؛ وكان النظام العسكرى فى البرازيل يستمد شرعيته فى سنواته الأولى من شعارات « المعاداة » : « معاداة الشيوعية » و « معاداة الفوضى » و « ومعاداة الهدم » [٨] .

وانهارت الشرعية السلبية مع الوقت . ففى بعض الحالات كما حدث فى بيرو والفيليبين وعَد قادة الأنظمة الشمولية بإجراء إصلاحات اقتصادية وإجتماعية . وفى معظم الحالات الأخرى وعدوا بالنمو الاقتصادى والتنمية ولكن دون تنفيذ . فمحاولة إقامة الشرعية على الادعاء والأداء أدت إلى ظهورها ما قد يسمى « بمأزق الأداء » . أما فى الديمقراطية فإن شرعية الحكام تتوقف فى العادة على مدى وفائهم باحتياجات فئات معينة من الناخبين ، أى على أدائهم. إلا أن شرعية النظام تعتمد على الإجراءات ، وعلى قدرة الناخبين على اختيار حكامهم عن طريق الانتخاب . وحين يتولون المنصب يفشلون فى الآداء ويفقدون مالهم من شرعية وينهزمون فى الانتخابات ، وتتولى زمام الحكم مجموعة مختلفة من الحكام . ويؤدى فقدان الحكام لشرعية الأداء إلى إعادة التأكيد على الشرعية الإجرائية للنظام . وفى النظم الشمولية لايمكن التفرقة بين شرعية الحاكم وشرعية النظام . فقد أدى الأداء الضعيف إلى تفويض دعائم شرعية الحكام وشرعية النظام فى آن معا .

فى تحليل لثمانى أزمات كبرى شهدها التطور السياسى ابتداء من قانون الإصلاح البريطانى لعام ١٨٣٢ وحتى إصلاحات كارديناس الاقتصادية فى

(٨) Harry Psomiades, "Greece : From the Colonels' Rule to Democracy", in **From Dictatorship to Democracy**, ed. John Herz (Conn., 1982), p. 251

الثلاثينيات تبين أن كل حالة كانت تتميز « بتدهور مكونات الأداء الاقتصادى (الكساد ، البطالة ، نقص الأغذية ، المجاعة) » [٩]. كما لعب الأداء الاقتصادى الضعيف دورا رئيسيا فى إفراز ما شهدته الأنظمة الشمولية من أزمات فى السبعينيات . فسرعان ما فترت حملة الإصلاح الاقتصادى فى الفيلبين وتوقفت وطواها النسيان فى بيرو . وإنهارت قدرة العديد من الحكومات الشمولية على استمداد الشرعية من النمو الاقتصادى بفعل زيادة أسعار النفط فى السبعينيات وبفعل السياسات التى اتبعتها تلك الحكومات نفسها .

كانت طفرة أسعار النفط فى عامى ٧٣ - ١٩٧٤ نذيرا بركود اقتصادى عالمى . فقد أثارت تساؤلات حول إمكانية السيطرة على الديمقراطية فى أوربا وأميريكا الشمالية واليابان ، ودمرت جهود النظم الشمولية فى العالم الثالث للاستعانة بالأداء الاقتصادى فى دعم شرعيتها . وتعرضت دول كالفيلبين وأسبانيا والبرتغال واليونان والبرازيل وأورجواى لضربات موجعة بصورة خاصة نظرا لاعتمادها الشديد على استيراد البترول . وزاد الموقف تدهورا تحت وطأة الارتفاع الثانى فى أسعار النفط فى عام ١٩٧٩ . ففى ألمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا وكندا والولايات المتحدة طردت الأحزاب التى كانت فى السلطة . وفى العالم الثالث زاد ضعف قدرة ماتبقى من النظم الشمولية على تعزيز شرعيتها بناء على الأداء الاقتصادى . كما يعود الفضل إلى الطفرات التى شهدتها أسعار النفط وما تلاها من نتائج اقتصادية فى إضعاف النزعة الشمولية فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات . وأدت السياسات التى اتبعتها الأنظمة الشمولية فى تعاملها مع أزمات النفط والديون إلى زيادة تدهور الوضع الاقتصادى وتفاقم حدة

(٩) Gabriel Almond, "Crisis, Choices and Change", in **Crisis, Choices and Change**, ed. Gabriel Almond (Boston, 1973). p. 628.

الركود والكساد والتضخم وانخفاض معدلات النمو وزيادة الديون . بل إلى تقويض دعائم شرعية هذه الأنظمة إلا فى حالات نادرة . وكانت الفيلبين خير مثال على هذا التدهور (١٠) . وفى الأرجنتين أدت السياسة الاقتصادية التى تبناها ما تينيز دى هوز بين ١٩٧٨ و ١٩٨٠ إلى خلق طفرة زائفة (١١) . وفى أورجواى عانى النظام العسكرى الحاكم ثانى أكبر حجم ديون خارجية فى أميريكا اللاتينية مما أدى إلى كساد استمر أربعة أعوام انخفضت فيها الرواتب إلى النصف عما كانت عليه قبل عشر سنوات . وفى البرتغال أدى ارتفاع النفقات الهائلة للحرب ، إضافة إلى زيادة أسعار النفط وسوء الإدارة الاقتصادية إلى نتائج اقتصادية تعسة (١٢) .

أما اليونان فقد شهدت نموا اقتصاديا هاما – ولو أنه غير متوازن – فى ظل النظام العسكرى الذى تولى الحكم فى عام ١٩٦٧ . بينما ظهرت على الجماعة التى تولت السلطة فى نهاية عام ١٩٧٣ « أعراض العجز عن التعامل مع المشكلات الملحة التى واجهت البلاد ... فاستمر التضخم مطلق العنان وتأثرت البلاد بصورة خاصة بأزمة النفط التى أعقبت حرب أكتوبر ١٩٧٣ » (١٣) . وفى بيرو أخفقت الجهود التى بذلها النظام العسكرى لدفع النمو الاقتصادى إخفاقا ذريعا . وتدهورت الإنتاجية فى مجالى الصناعة والزراعة

---

(١٠) Arthur Zich, "The Marcos Era", Wilson Quarterly 10 (Summer 1986), p. 126.

(١١) Edward Schumacher, "Argentina and Democracy", **Foreign Affairs** 62 (Summer 1984), p. 1077.

(١٢) Thomas Bruneau, "Discovering Democracy", **Wilson Quarterly** 9 (New Year's 1985), pp. 68-69.

(١٣) Richard Clogg, **A short History of Modern Greece,** 2nd ed. (Cambridge 1986), p. 198.

وانهارت الأجور وارتفعت معدلات البطالة وحقق التضخم قفزات كبيرة وارتفعت ديون بيرو العامة إلى أرقام فلكية » . وحتى البرازيل عانت مشكلات الأداء الاقتصادى . فازدادت المشكلات الاقتصادية حدة مع بدء النظام فى التحول تدريجيا نحو الديمقراطية ، و « كان هناك تدهور ملحوظ فى قدرة الحكومة على تحقيق النمو الاقتصادى وعلى بذل الوعود بمستقبل أفضل للمواطنين » . وبحلول عام ١٩٨٢ كانت نسبة كبيرة من سكان البرازيل يرجعون هذه الأزمات الساحقة إلى فشل السياسات الحكومية (١٤) .

كانت الأنظمة الشيوعية معزولة نسبيا عن طفرات أسعار النفط وما أعقبها من تطورات فى الاقتصاد العالمى ، ولو أن كلا من بولنده والمجر عانت من ديون ضخمة . وكان الأداء الاقتصادى بهذه الأنظمة ناجما فى ضعفه عن سياسة الهيمنة التى فرضها الاتحاد السوفيتى عليها بعد الحرب العالمية الثانية . وكانت هذه الدول قد شهدت معدلات نمو اقتصادى سريعة فى الخمسينيات ، وأعقبتها حالة تباطؤ فى الستينيا ت، وركود فى السبعينيات والثمانينيات . إلا أن هذا الركود فى حد ذاته لم يكن كافيا لإفراز حركة باتجاه الديمقراطية إلا حين سمح الاتحاد السوفيتى بذلك . فكانت السياسة فى أوربا الشرقية خاضعة لسيطرة محكمة وكان الدعم السوفيتى يزيد من تعود هذه الأنظمة على سوء الأداء الاقتصادى .

وأسهم الفشل العسكرى فى سقوط أو إضعاف مالا يقل عن خمسة أنظمة شمولية بين ١٩٧٤ و ١٩٨٩ . وزاد سخط الجيش فى اثنين من الأنظمة الدكتاتورية الفردية لأنه كان يحارب حركات تمرد لا أمل فى هزيمتها . فكان العجز الواضح الذى منيت به الحكومة والجيش البرتغالى فى الانتصار فى الحروب الاستعمارية سببا أساسيا فى قيام حركة القوات البحرية وإنقلاب أبريل وفى الفيلبين قامت حركة مماثلة فى صفوف الجيش ضد الفساد والفشل الذى

استشرى فى الفيلبين فى ظل ماركوس . وكانت النفقات الهائلة للحرب الأفغانية وعجز الجيش السوفيتى عن الخروج بنتيجة قد أسهمت بدور كبير فى عملية التحول الليبرالى التى أتى بها جورباتشوف . وفى كل من اليونان والأرجنتين أدت الصراعات التى خلقتها الأنظمة العسكرية إلى هزيمة تلك الأنظمة وسقوطها .

كما انهارت أسس شرعية النظم الشمولية حين كانت تنكص عن وعودها . فكان الغرض منها ينتفى بمجرد انتهائه . وكان ذلك مدعاة لانخفاض تأييد الجماهير لها خاصة حين نضيف إلى ذلك ما تتحمله الجماهير من تكاليف إضافية (كافتقاد الحرية) . وزادت حدة الصراعات والشكوك داخل الأنظمة حول الأهداف الجديدة التى ينبغى عليها أن تتبناها . ففى الأرجنتين فى عامى ١٩٨٠ و ١٩٨١ على سبيل المثال كان الاقتصاد فى حالة تدهور حاد . وفى الوقت نفسه كان النظام قد قضى على عصابات مونتونيرو وأعاد النظام (دون القانون) فى البلاد . وكان هذا سببا فى إزالة سبب رئيسى لتأييد الجماهير للنظام، حيث كان قد جاء إلى الحكم لهذا الغرض وحده . وفى البرازيل فى عام ١٩٧٤ « اضطر النظام إما إلى البدء فى عملية ترسيخ طويلة المدى لدعائم سلطته أو البدء فى عملية تحول ليبرالى »[١٥] . وكان فى أورجواى موقف مماثل بعد أن قضت الحكومة العسكرية على جماعة (توباراموس) . وهكذا نرى أن الأنظمة الشمولية تفقد شرعيتها سواء أحسنت الأداء أو أساءت لأن شرعيتها تقوم على معايير الأداء والغرض .

---

(١٤) Jane S. Jaquette and Abraham Lowenthal, "The Peruvian Experiment in Retrospect", **World Politics** 39 (January 1987), p. 284.

(١٥) Virgilio Beltran, "Politcal Transition in Argentina", **Armed Forces and Society** 13 (Winter 1987), pp. 214-216.

وفى مواجهة تآكل شرعيتها نجد أن الأنظمة الشمولية تتصرف بواحدة من طرق خمس . أولا : يمكن أن ترفض الاعتراف بضعفها المتزايد على أمل استعادة قوتها فى السلطة . ثانيا : قد يحاول النظام أن يبقى فى السلطة بزيادة القمع وكبت الحريات ، وهو ما يتطلب فى الغالب تحولا فى مسار النظام وقيادته كما حدث باليونان فى عام ١٩٧٣ ، وفى الأرجنتين عام ١٩٨١ ، وفى الصين عام ١٩٨٩ . فإذا ما اتفق القادة على مثل هذا التوجه فقد يستطيعون إرجاء النتائج المترتبة على تدهور شرعيتهم .

والخيار الثالث : يتمثل فى إثارة نزاع خارجى والسعى لاستعادة الشرعية بالدق على النزعة الوطنية . ففى ربيع عام ١٩٧٤ قام نظام يوانيدس بتنظيم انقلاب أطاح بمكاريوس فى قبرص ، وأقام حكومة تساند الوحدة مع اليونان . فقام الأتراك بغزو قبرص ، وحاول ايونيدس أن يستدرج الجيش والشعب اليونانى للحرب ضد تركيا ، إلا أن اليونان كانت غير قادرة عسكريا على مواجهة تركيا ورفض قادتها العسكريون ذلك . وبالتالى تعرض النظام العسكرى للإهانة نتيجة لإضراب القادة العسكريين . وفى الأرجنتين بلغت شرعية النظام العسكرى درجة متدنية فى عام ١٩٨٢ نتيجة لما منى به من فشل اقتصادى ، وحاول الجنرال ليوبولدو غاليتيرى أن يسترد التأييد لحكومته بغزوه لجزر فوكلاند . ولو كان قد أحرز النصر لتحول إلى بطل قومى فى تاريخ الأرجنتين . وكان فشله واسترداد بريطانيا للجزيرة سببا فى التعجيل بإقامة النظام الديمقراطى فى العام التالى .

تواجه جهود القادة الشموليين لدعم شرعيتهم المفقودة عن طريق الدخول فى حرب خارجية عقبة كؤود . فالقوات المسلحة لأى نظام عسكرى تتدخل فى السياسة وقد تفتقر إلى بنية قياديَّة فعَّالة (كما كان الحال بالأرجنتين) وتزداد اصطباغا بالصبغة السياسية مع طول بقاء النظام فى السلطة (وهو السبب الذى يدعو الزعماء العسكريين إلى الرغبة فى إنهاء النظام العسكرى) . وفى

الدكتاتورية الفردية كنظام الشاه فى إيران أو ماركوس فى الفيلبين قد لا يكون للجيش دخل بالسياسة إلا أن السياسة هى التى تتغلغل فى الجيش لأن الخوف الأكبر الذى يساور الدكتاتور هو وقوع انقلاب عسكرى . وبالتالى يحظى غير الأكفاء والمقربون بالحظوة فى التعيين فى المناصب العليا . وهكذا فإن كلا من النظم العسكرية والدكتاتوريات الفردية يحتمل أن يكون لديها جيوش ذات كفاءة متواضعة من ناحية الأداء العسكرى . وكما تشير التجربتان اليونانية والأرجنتينية فإن إثارة حرب وخوض غمارها يعد استراتيجية عالية الخطورة .

والخيار الرابع: يتمثل فى محاولة إقامة صورة باهتة من الشرعية الديمقراطية للنظام الشمولى . فنجد أن معظم النظم الشمولية القائمة فى أوائل السبعينيات – باستثناء النظم القائمة أيديولوجيا على نظام الحزب الواحد – كانت تزعم أنها ستقيم الديمقراطية فى الوقت المناسب . ومع تدهور شرعيتهم فى الأداء تزداد الضغوط عليهم للوفاء بوعودهم فتنشأ لديهم دوافع السعى إلى استرداد شرعية نظمهم من خلال الانتخابات . وكان الزعماء فى بعض الحالات يؤمنون على ما يبدو بقدرتهم على الفوز فى الانتخابات . إلا أن هذا لم يكن ليحدث أبدا خاصة إذا ما استطاعت المعارضة تحقيق أدنى قدر من الوحدة . وهكذا أفسحت ورطة الأداء المجال لمأزق الانتخابات . فهل ينبغى لهم أن يجروا انتخابات ؟ وإذا فعلوا فهل عليهم أن يتلاعبوا بها ؟ وإن فعلوا فهل يفوزون بالشرعية ؟ وإذا لم يتلاعبوا بالانتخابات فهل يخسرونها ؟

خامسا : يمكن للزعماء الشموليين أن يبادروا بوضع حد للحكم الشمولى ويقيمون نظاما ديمقراطيا . وغالبا ما حدث ذلك ، إلا أنه كان دائما يتطلب تغييرا فى القيادة داخل النظام الشمولى . وعادة ما يؤدى تدهور الشرعية إلى إثارة الشكوك فى أذهان القادة الشموليين وأجنحة القيادة حول اختيار رد الفعل المناسب . فيؤدى التردد والشقاق والتذبذب فى السلوك إلى تفاقم تدهور شرعية الأنظمة وتشجيع الجماعات السياسية على التفكير فى خلفاء لهم . ولا يحتاج

النظام التالى لهم إلى العمل بالديمقراطية . ففى عامى ٧٨ و ١٩٧٩ تحولت كل من إيران ونيكاراجوا من دكتاتورية فردية تؤمن بالتحديث إلى الأصولية الإسلامية واللينينية الماركسية على التوالى . وبدخول الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى مرحلة العمل فى أواسط السبعينيات حدثت تحولات عديدة كذلك إلى أنظمة ماركسية بأفريقيا والعالم الثالث . وتحولت البرتغال إلى الديمقراطية بعد صراع مرير ؛ وتحولت مستعمراتها بعد الجلاء إلى الماركسية . وبين أواسط الستينيات وأوائل الثمانينيات زاد إجمالى نظم العالم الثالث الماركسية عددا من ستة إلى سبعة عشر نظاما . وكانت هذه الأنظمة تقوم على قواعد ضيقة ، ولم تحقق أى نجاح اقتصادى أو استقرار سياسى حقيقى . وفى أوائل الستينيات كان كل من ساسة أمريكا اللاتينية وقادة الولايات المتحدة يرون ضرورة الاختيار بين الإصلاح أو الثورة – جون كيندى أو فيدل كاسترو . وباستثناءات طفيفة لم يتحقق فى أمريكا اللاتينية لا الإصلاح ولا الثورة ، بل ازداد القهر على شكل أنظمة عسكرية شمولية بيروقراطية .

وغالبا ما تثير الدكتاتوريات اليمينية نمو الحركات الثورية اليسارية كما حدث فى كل من الفيلبين والسلفادور . إلا أن نجاح عمليات القمع التى قام بها القادة فى النظم العسكرية فى أمريكا الجنوبية أدى إلى القضاء على العديد من المتطرفين الثوريين ، وإلى تنشيط اهتمام الجماعات الماركسية والاشتراكية بفضائل الديمقراطية . وفى الثمانينيات أصبح اليسار فى أمريكا الجنوبية يرى فى « الديمقراطية الإجرائية » معيارا قيما فى حد ذاتها وترتيبا سياسيا يقدم الحماية فى مواجهة إرهاب الدولة وأملا فى إحراز تقدم انتخابى باتجاه الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية »[١٦] . وكان انهيار النظم الشيوعية فى أوربا الشرقية

---

(١٦) Juan Linz and Alfred Stepan, "Political Crafting of Democratic Consolidation or Destruction", in **Democracy in the Americas,** ed. Robert Pastor (New York, 1989), p. 47.

سببا فى ضعف إمكانية إحلال الماركسية كبديل عن الأنظمة الشمولية الأخرى. وهكذا فإذا كانت للأنظمة الشمولية صور عدة – حكومات عسكرية، نظم ذات حزب واحد ، طغيان فردى ، ملكية مطلقة ، حكومات أقلية عنصرية، دكتاتورية دينية – فى الثمانينيات إلا أنها لم تمثل بدائل لأحدها عن الآخر . وأصبحت الديمقراطية خارج أفريقيا وعدة دول أخرى ينظر إليها باعتبارها البديل الأوحد للنظام الشمولى مهما كانت صورته .

النمو الاقتصادى والأزمة الاقتصادية

إن العلاقة بين النمو الاقتصادى من ناحية والديمقراطية والتحول من ناحية أخرى هى علاقة معقدة ، وقد تتفاوت من فترة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر . وللعوامل الاقتصادية دور هام وتأثير كبير فى عملية التحول إلى الديمقراطية إلا أنها ليست هى العوامل الحاسمة . وثمة صلة بين مستوى النمو الاقتصادى وبين الديمقراطية ، ولكن ليس ثمة مستوى أو نمط من النمو الاقتصادى يعد ضروريا أو كافيا لتحقيق التحول إلى الديمقراطية .

أثرت العوامل الاقتصادية على الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى بثلاث طرق . أولا : أدت الطفرة التى شهدتها أسعار النفط – كما سبقت الإشارة – فى بعض الدول والقيود الماركسية فى دول أخرى إلى انتكاسات اقتصادية أضعفت الأنظمة الشمولية . ثانيا : حققت دول عديدة مستويات عالية من النمو الاقتصادى فى أوائل السبعينيات مما مَهَّدَ الطريق لقيام الديمقراطية ويَسرَّ الانتقال إليها . ثالثا : أدى النمو الاقتصادى الشديد السرعة إلى زعزعة الأنظمة الشمولية فى عدد من الدول ، فأجبرها إلى القيام إما بالتحول الليبرالى أو تكثيف حدة القمع . موجز القول إن النمو الاقتصادى مهد السبيل لقيام الديمقراطية ؛ وأدت الأزمات الناجمة إما عن النمو السريع أو عن الركود الاقتصادى إلى إضعاف النزعة الشمولية . ولم تظهر العوامل الثلاثة جميعا فى كل

دولة ، ولكن ليس هناك دولة من دول العالم الثالث استطاعت الإفلات منها جميعا ؛ وقدمت الحافز الاقتصادى للتحول إلى الديمقراطية فى السبعينيات والثمانينيات .

النمو الاقتصادى : كان منظرو القرن الثامن عشر السياسيون يرون أن الدول الغنية يحتمل أن تتحول إلى ملكيات ، بينما تتحول الدول الفقيرة إلى جمهوريات أو ديمقراطيات . وكان هذا الافتراض معقولا بالنسبة للمجتمعات الزراعية . إلا أن التصنيع قَلَب العلاقة بين مستوى الثراء وشكل الحكومة ، وظهرت الصلة بين الثراء والديمقراطية فى القرن التاسع عشر ، وظلت هذه الصلة وثيقة منذ ذلك الحين . فمعظم الدول الغنية ديمقراطية ومعظم الدول الديمقراطية – باستثناء الهند – غنية . ولقيت هذه العلاقة اهتماما من جانب سيمور مارتن ليبست فى عام ١٩٥٩ وركزت عليها عدة دراسات لاحقة[١٧].وفى عام ١٩٨٥ على سبيل المثال اكتشف البعض أن « مستوى النمو الاقتصادى له تأثير واضح على الديمقراطية السياسية حتى إذا ما أخذت العوامل غير الاقتصادية فى الاعتبار ... فإجمالى الناتج القومى هو المتغير السائد فى هذه العلاقة »[١٨] . وفى عام ١٩٨٩ قام البنك الدولى بتصنيف أربع وعشرين دولة ضمن « الدول ذات الدخول المرتفعة » حيث يتراوح دخل الفرد فيها بين ٦٠١٠ دولارات (أسبانيا) و ٢١٣٣٠ دولارا (سويسرا) ، وثلاثه من هذه الفئة دول بترولية (الكويت والسعودية والإمارات) وغير ديمقراطية . وبقية الدول الواحدة والعشرين الأخرى ذات الدخول المرتفعة –عدا سنغافورة–

(١٧) Seymour Martin Lipset, Political Man (New York, 1960), pp. 45-76.

(١٨) Kenneth Bollen and Robert Jackman, "Economic and noneconomic Determinants of Political Democracy in the 1960s", **Research in Political Sociology** (1985), p.p 38 -39 .

كانت ديمقراطية . وعلى الجانب المناقض ، قام البنك الدولى بتصنيف ٤٢ دولة ضمن « الدول الفقيرة » ذات الدخل الفردى الذى يتراوح بين ١٣٠ دولارا (أثيوبيا) و ٤٥٠ دولارا (ليبريا) ، منها دولتان فقط (الهند وسريلانكا) لهما تجارب ديمقراطية مطولة . ومن بين الدول الثلاث والخمسين ذات « الدخل المتوسط » والتى تتراوح بين السنغال (إجمالى الناتج القومى للفرد الواحد ٢٥٠ دولارا) وبين عمان (إجمالى الناتج القومى للفرد الواحد ٥٨١٠ دولارا) ، كانت هناك ٢٣ دولة ديمقراطية ، و ٢٥ دولة غير ديمقراطية ، وخمس دول يمكن تصنيفها فى عام ١٩٨٩ فى طور التحول من اللاديمقراطية إلى الديمقراطية .

إن الربط بين الثراء والديمقراطية يوحى بأن التحول إلى الديمقراطية يحدث فى المقام الأول بدول عند المستويات الوسطى من النمو الاقتصادى . والتحول إلى الديمقراطية غير وارد فى الدول الفقيرة ؛ أما فى الدول الغنية فقد حدث بالفعل . وفيما بينهما ثمة منطقة انتقالية سياسية ؛ والدول التى تدخل فى عداد هذه الطبقة الاقتصادية يحتمل أن تتحول إلى الديمقراطية ، ومعظم الدول التى تنتقل إلى الديمقراطية تنتمى إلى هذه الطبقة . وبنمو الدول اقتصاديا فإنها تتحول إلى هذه الطبقة - أو تدخل هذه المنطقة - ومآلها إلى التحول الديمقراطى. ففى الموجة الأولى من التحول الديمقراطى فى القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ظهرت الديمقراطية بصورة عامة فى دول شمال أوربا حين كان إجمالى ناتجها القومى بالنسبة للفرد يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ دولار بأسعار عام ١٩٦٠ . وفى العشرينيات والثلاثينيات أدت مجموعة من العوامل منها : الأزمات الاقتصادية إلى إطلاق أول موجة مضادة للنزعة الشمولية . إلا أن النمو الاقتصادى استمر بصورة عامة ، وبالتالى تحرك مستوى الدخل فى المنطقة الانتقالية إلى أعلى[١٩] .

(١٩) Jonathan Sunshine, "Economic Causes And Consequences of Democracy" (Ph.D. diss., Columbia University, 1972), pp. 109-110,134-40.

كانت سنوات الخمسينيات والستينيات تتسم بنمو اقتصادى عالمى ملحوظ ، خاصة فيما بين الدول الأقل تقدما . ففيما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٥ ارتفع إجمالى الناتج القومى بالنسبة للفرد فى الدول النامية بمعدل متوسط ٤ , ٣٪ فى السنة ، وهو معدل « تجاوز كلا من الهدف الرسمى والتوقعات الخاصة »[٢٠] . وكان هذا المعدل غير مسبوق فى التاريخ سواء بالنسبة للدول النامية أو المتقدمة . وفى الستينيات كان المتوسط السنوى لنمو إجمالى الناتج القومى يتجاوز ٥٪ أى حوالى ضعف المعدلات فى الدول الأوربية فى أعلى مراحل نموها الاقتصادى . وبالطبع كانت هذه المعدلات تتفاوت من دولة إلى أخرى ؛ فكانت عالية فى جنوب أوربا وشرق آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ؛ بينما كانت متدنية فى جنوب آسيا وفى أفريقيا . إلا أن طفرة ما بعد الحرب العالمية الثانية فى النمو الاقتصادى والتى دامت حتى جاءت صدمة النفط لعامى ٧٣ - ١٩٧٤ ، وحَرَّكت العديد من الدول إلى المنطقة الانتقالية وخلقت بينها الظروف الاقتصادية الموائمة لنمو الديمقراطية . وكانت موجة التحول إلى الديمقراطية والتى بدأت عام ١٩٧٤ من نواتج النمو الاقتصادى فى العقدين السابقين .

وفى السبعينيات كانت بؤرة المنطقة الانتقالية الاقتصادية قد تحركت إلى أعلى عما كانت عليه عند مستوى ما قبل الحرب ، أى من مستوى ٣٠٠ - ٥٠٠ دولار إلى مستوى ٥٠٠ - ١٠٠٠ دولار (بأسعار ١٩٦٠) . وحدثت التحولات الديمقراطية فى نصف الدول التى انتقلت إلى الديمقراطية فى الموجة الثالثة - وإجمالى عددها ٢١ دولة - فى حدود هذه المنطقة ؛ وحدثت فى أربع دول منها فى نطاق مستوى ٣٠٠ - ٥٠٠ دولار ؛ وفى دولتين (هما اليونان وأسبانيا) بإجمالى

(٢٠) David Morawetz, **Twenty-five Years of Economic Development : 1950 to 1975** (Washington: World Bank, 1977), p. 12.

ناتج قومى فردى يتجاوز الألف دولار بقليل (بأسعار عام ١٩٦٠) ؛ وفى ست دول (هى الهنـد وباكستـان والسلفادور وهندوراس وبوليفيا والفيليبن) ذات ناتج قومى فردى يقل عن ٣٠٠ دولار بأسعار عام ١٩٦٠ . فكان التفاوت بين مستوى النمو الاقتصادى فى الهند (٨٧ دولارا) واليونان (١٢٩١ دولارا) كبيرا ، إلَّا أن حوالى ثلثى التحولات كانت تحدث فى دول تقع بين مستوى ٣٠٠ دولار و ١٣٠٠ دولار فى إجمالى نـاتجها القـومى بالنسبة للفرد وقت انتقالها . وكـانت احتمالات التحول تـزيد فى الـدول التى كـانت عند المستويات المتـوسطـة ، والمتوسطة العليا من النمو الاقتصادى . وتركزت كما هو متوقع فى نطـاق منطقة الدخل التى تعلو نظريتها التى كانت تتركز فيها قبل الحرب العالمية الثانيــة .

وتتضح المنطقة الانتقالية للموجة الثالثة فى البيانات الواردة فى جـدول (٢). وتم تصنيف الدول طبقا لإجمالى نـاتجها القومى بالنسبـة للفرد فى عام ١٩٧٦ كما ورد فى تقارير البنك الـدولى ، وما إذا كانت تضم أنظمة سياسيـة ديمقراطية فى عام ١٩٧٤ أم لا ، ومـا إذا كانـت قد تحولت إلى الـديمقراطيـة أو الليبرالية بين ١٩٧٤ و ١٩٨٩ ، ومـا إذا كـانت فى خـلال هـذه السنـوات تضم أنظمـة غير ديمقراطية [٢١]. وتشير هذه الأرقـام إلى أن دول الموجة الثالثة كـانت تتفاوت إلى درجة كبيرة فى مستوى نموها الاقتصادى ، حيث كان إجمالى الناتج القومى للفرد فى الهند يقل عن ٢٥٠ دولارا وفى كل من تشيكوسلوفاكيا وألمانية الشرقية ما يزيد عن ٣٠٠٠ دولار . إلا أن ٢٧ دولة من مجمـوع ٣١ دولة تحولت إلى الديمقـراطية

(٢١) كان ينبغى ترتيب الـدول اقتصاديا بناء على إجمالى الناتج القـومى للفرد فى كل منها فى عام ١٩٧٤ حين بدأت الموجـة الثالثة . إلا أن البيانات المتـوفرة عن ذلك العام محدودة للغــاية .

جدول (٢)

النمو الاقتصادى والتحول الديمقراطى فى الموجة الثالثة

(١) إجمالى الناتج القومى للفرد (بالدولار)	(٢) ديمقراطية ١٩٧٤	(٣) تحولت إلى الديمقراطية أو الليبرالية بين ١٩٧٤-١٩٨٩	(٤) غير ديمقراطية	(٥) إجمالى	(٦) النسبة المئوية للدول التى تحولت إلى الديمقراطية أو الليبرالية (*)
أقل من ٢٥٠	١	٢(**)	٣١	٣٤	٦
٢٥٠ - ١٠٠٠	٣	١١	٢٧(***)	٤١	٢٩
١٠٠٠ - ٣٠٠٠	٥	١٦	٥	٢٦	٧٦
أكثر من ٣٠٠٠	١٨	٢	٣	٢٣	٤٠
إجمـــالى	٢٧	٣١	٦٦	١٢٤	٣٢

(*) فى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٩ مع استبعاد الدول التى كانت ديمقراطية بالفعل فى عام ١٩٧٤ .

(**) وتشمل الهند التى حادت عن الديموقراطية فى عام ١٩٧٥ ، ثم تحولت إلى الديمقراطية فى عام ١٩٧٧ .

(***) وتشمل نيجيريا التى تحولت إلى الديمقراطية عام ١٩٨٠ ، ثم عادت إلى الحكم العسكرى فى ١٩٨٤ ، والسودان التى اتبعت نهجا مماثلا فى ١٩٨٦ و ١٩٨٩ .

أو الليبرالية كـانت فى نطاق الـدخل المتوسـط - فلا هى فقيرة ولا غنيـة ، وكان نصف دول الموجـة الثـالثة لهـا ناتج قومـى للـفرد فى عام ١٩٧٦ يتراوح بين ١٠٠٠ دولار و ٣٠٠٠ دولار . وكان ثلاثة أرباع الدولـة التى كانت عند هـذا المسـتوى من النمـو الاقتصادى فى عام ١٩٧٦ ، والتى كانت بها حكومات غير ديمقراطيـة فى عام ١٩٧٤ قـد تحولت إلى الديمقراطيـة أو الليبرالية لـدرجة هامة فى عام ١٩٨٩ .

ليس معنى هذا أن التحول إلى الديمقـراطية يحدده النمو الاقتصادى بهذه البساطة . فمن الـواضح أنه لا يحدده . ففى عام ١٩٧٦ كانت تشيكوسلـوفاكيا وألمانيا الشرقية على مستوى عال من الشراء الاقتصادى « يؤهلهما » لأن تكونا قد تحولتا إلى الديمقراطية بالفعل ؛ وكان كل من الاتحاد السوفيتى وبلغاريا وبولنده والمجر على درجـة عليا من المنطقـة الانتقالية بإجمالى نـاتـج قومى للفـرد يتجاوز الألفى دولار . إلا أن السياسة والقوى الخارجية كبحت جماح تحرك كل منها نحو الديمقراطية حتى نهاية الثمانينات . وكـانت الدول الأوربية الرئيسية التى كانت تقل فى مستوى ديمقراطيتها عما « ينبغى » أن تكون عليه هى : أسبانيا والبرتغال وبولنده وتشيكوسلوفاكيا [٢٢] . وفى البيئـة الأيبيريـة الأقل تقيـدا أمكن للنمـو السيـاسى أن يلحـق بـالنمـو الاقتصـادى فى أواسط السبعينيـات ؛ ولم يحدث ذلك فى دول شرق أوربا إلى أن خفّت القيود السـوفيتية بعد ذلك بخمس عشرة سـنة .

وهنـاك خمس دول ذات ناتج قـومى للفـرد بين ١٠٠٠ و ٣٠٠٠ دولار لم تتحـول إلى الديمقـراطيـة بحلول عـام ١٩٩٠ . كـانت كل من العراق وإيـران منتجـة للنفط وذات كثـافـة سكـانيـة عـاليـة . وكـان بلبنـان شكل محدود من

---

(٢٢) Philips Cutright, "National Political Development", **American Sociological Review-28** (April 1963), pp. 253-64.

الديمقـراطية الطـائفية ، إلا أنها تفككت بنشـوب الحرب الأهلية بعـد منتصف السبعينيات . ويوغـوسلافيا التى كانـت أكثر ليبرالية من سائر الـدول الشيوعية بأوربا الشرقية تأثـرت بطفرة التحـولات الـديمقراطية فى الدول المجـاورة لهـا عام ١٩٨٩ ، ولو أن ولايتيها الغنيتين سلوفينيا وكرواتيا كانتا قد بدأتا فى التحرك باتجاه الديمقراطية . ودولة سنغـافورة الصغيرة التى تعد أغنى دول العالم الثالث غير المنتجـة للنفط ظلت طـوال الثمانينيـات فى ظل حكم ملكهـا الفيلسـوف الصـارم . فسيطـرت فيهـا السياسـة على الاقتصـاد كما هـو الحال فى المعسكـر السـوفيتى .

ويمكن أن نجد منطقـة انتقالية مـوازية فى تحليل اقتصادى قـام به ميتشل سيلغسون الـذى يرى أن البدايات التى جعلـت الديمقراطية ممكنـة فى أميريكا اللاتينية كانت إجمالى الناتج القومى للـفرد والذى كان عند مستوى ٢٥٠ دولار (بأسعـار ١٩٥٧) ومحو الأمية . فكـانت هناك ثـلاث دول فقط هى الأرجنتين وشيلى وكوستاريكا هى التى كانت تتجـاوز هذه البدايات فى ١٩٥٧ . وبحلول الثمانينيـات كـانت هنـاك سبع دول أخـرى هى البرازيل وبيرو وإكـوادور والسلفادور ونيكاراجوا وجواتيمالا وهندوراس بلغت أو تجاوزت هذه البدايات. ولم يبق عند مستـوى أدنى من هذه البـدايات سوى دولـة بوليفيـا من بين الدول الإحدى عشرة التى تشملها هـذه الدراسة - وهكذا كانت القاعـدة الاقتصادية اللازمـة لقيام الديمقـراطية فى طور الظهـور فى أميريكا اللاتينيـة . إلا أن هذا لم يكن يضمن قيـام الديمقـراطية ، إلا أن التحـول إلى الديمقـراطية بحلـول عام ١٩٩٠ كـان قـد حـدث أو كـاد فى كل هـذه الـدول . ويشير البعض إلى أن الدكتـاتوريـات الفرديـة من الطراز العتيـق فى أميريكا الـلاتينية (بـاراجواى)

كانت تميل إلى البقاء لمدة أطول من الأنظمة الشمولية البيروقراطية من الطراز الجديد (البرازيل)[٢٣] . فيبدو أن قابلية النظام الشمولى للبقاء كانت وظيفة ترجع إلى طبيعة المجتمع منه إلى طبيعة النظام .

ونتساءل الآن عن السبب فى التحول إلى الديمقراطية مع النمو الاقتصادى ، وحركة الدول نحو مستويات الدخل المتوسطة العليا . تشير الدلائل إلى أن الثراء وحده قد لايمثل عاملا حاسما . فكانت كل من العراق وإيران داخل المنطقة الانتقالية إلا أنها لم تتحول إلى الديمقراطية . وهناك ثلاث دول منتجة للنفط وذات كثافة سكانية صغيرة (السعودية وليبيا والكويت) وغير ديمقراطية رغم أن إجمالى الناتج القومى للفرد فى كل منها لعام ١٩٧٦ كان يتجاوز ٤٠٠٠ دولار ، أى على درجة متقدمة بين الدول الغنية ، مما يوحى بأن النمو الاقتصادى ذا القاعدة العريضة ، والذى يشمل درجة عالية من التصنيع قد يسهم فى التحول إلى الديمقراطية ؛ أما الثراء الناتج عن مبيعات النفط (أو غيره من الموارد الطبيعية) لا يؤدى إلى ذلك التحول . فالعائدات النفطية تتراكم لدى الدولة ، وبالتالى فهى تزيد من قوة بيروقراطية الدولة ، وبما أنها تحد من الحاجة إلى فرض الضرائب أو تستبعدها تماما فهى تحد كذلك من احتياج الحكومة إلى استجداء الضرائب من رعاياها . وكلما انخفض مستوى الضرائب كلما قلت الأسباب لدى الجماهير للمطالبة

(٢٣) Mitchell Seligson, "Democratization in Latin America", and "Development, Democratization and Decay", in **Authoritarians and Democrats**, ed. Malloy and Seligson, pp. 6-11, 173-77.

بالحياة النيابية[٢٤] . فكانت عبارة « لاضرائب بلا حياة نيابية » بمثابة مطلب سياسى ؛ أما عبارة « لا حياة نيابية بدون ضرائب » فكانت واقعا سياسيا .

وعلى نقيض أنماط الدول النفطية أدت عمليات التنمية الاقتصادية القائمة على التصنيع إلى قيام اقتصاد جديد يتسم بالتنوع والتعقيد والتداخل ، ويصعب على الأنظمة الشمولية أن تسيطر عليه . وأدى النمو الاقتصادى إلى إيجاد موارد جديدة للثروة والسلطة خارج نطاق الدولة ، وظهرت الحاجة إلى تحويل عملية اتخاذ القرار . ويبدو أن النمو الاقتصادى قد أوجد تغيرات فى البنية والقيم الاجتماعية مما أدى بدوره إلى تشجيع التحول إلى الديمقراطية . أولا : يقال إن المستوى الاقتصادى داخل المجتمع نفسه يشكل « القيم والتوجهات لدى مواطنيه » ، فيشجع على نمو أحاسيس الثقة المتبادلة وإشباع احتياجات المعيشة والتنافس مما يتصل بدوره بوجود المؤسسات الديمقراطية[٢٥] . ثانيا : إن النمو الاقتصادى يرفع مستويات التعليم فى المجتمع . ففيما بين ١٩٦٠ و ١٩٨١ زادت أعداد طلاب المدارس الثانوية

(٢٤) للاطلاع على تحليل مفصل لمختلف تأثيرات العوائد النفطية وتحويلات العاملين على التنمية الاقتصادية والسياسية بالسعودية واليمن الشمالية انظر :

Kiren Aziz Chaudhry, "The Price of Wealth : Business and State in Labor Remittance and Oil Economics", (Ph.D. diss., Harvard Universty, 1990).

(٢٥) Alex Lnkeles Larry Diamond, "Personal Development and National Development: A Cross National Perspective", in **The Quality of Life : Comparative Studies**. ed. Alexander Szalai (London, 1980), p. 83.

زيادة ملحوظة فى الدول النامية (٢٦). ويميل الأفراد الذين حصلوا على درجات تعليمية عالية إلى سمات الثقة والرضا والتنافس وهى السمات التى تلازم الديمقراطية. ثالثا : يتيح النمو الاقتصادى موارد أكبر كثيرا يمكن توزيعها بين فئات المجتمع ، وبالتالى ييسِّر عملية التكيف والتعايش . رابعا : كان النمو الاقتصادى فى الستينيات والسبعينيات يتطلب فتح المجتمعات للتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية والتقنية والسياحة والاتصالات . فأدى اندماج أية دولة فى الاقتصاد العالمى إلى إيجاد موارد غير حكومية للثروة والنفوذ ، وإلى فتح المجتمع للتأثر بالفكر الديمقراطى السائد فى العالم الصناعى . أما الدول التى شاءت أن تفتح اقتصادياتها على العالم بهدف دفع نموها الاقتصادى قدما ولكن مع الحفاظ على انغلاق النظام السياسى - كالصين - فقد واجهت صراعا لا حل له . فالحاكم المطلق والتنمية كانا مزيجا مستحيلا ، أما الانفتاح على المؤثرات الخارجية والتنمية فمزيج حتمى .

وأخيرا فالتنمية الاقتصادية تؤدى إلى دفع عملية اتساع الطبقة المتوسطة قدما ، فهناك نسبة كبيرة من قطاعات المجتمع تتكون من رجال الأعمال والمهنيين وأصحاب المحلات والمدرسين والموظفين الحكومية والمديرين والفنيين وصغار الموظفين . وتعتمد الديمقراطية فى جزء منها على حكم الأغلبية ، ويصعب قيام الديمقراطية فى بيئة تتسع فيها الهوة بين الطبقات حيث تواجه أغلبية فقيرة أقلية ثرية تحتل مقاعد الحكم . وقد يمكن للديمقراطية أن تنهض فى مجتمع زراعى فقير نسبيا كالولايات المتحدة فى بدايات القرن التاسع عشر ، أو كوستاريكا فى القرن العشرين ، حيث تتميز ملكية الأراضى الزراعية بقدر من المساواة . أما الطبقة المتوسطة الحقيقية فتُعَدُّ نتاجا للتصنيع والنمو

(٢٦) Lipset, Seong and Torres, "Social Requisites of Democracy", pp. 25-26; World Bank, **World Development Report** 1984. (New York, 1984), pp. 266-67.

الاقتصادى . ولا تعد الطبقة المتوسطة فى مراحلها المبكرة قوة دافعة للديمقراطية بالضرورة . فهناك أوقات خضعت فيها فئات الطبقة المتوسطة فى أمريكا اللاتينية وغيرها للانقلابات العسكرية التى كانت تقوم للإطاحة بالحكومات الراديكالية ، والحد من النفوذ السياسى للتنظيمات العمالية والزراعية ، بل كانت الطبقة المتوسطة فى بعض الأحيان تؤيد هذه الانقلابات . ومع استمرار عملية التحديث قَلَّ تأثير الحركات الراديكالية الريفية على العملية السياسية ، وزادت الطبقة المتوسطة الحضرية من حيث الحجم مقارنة بالطبقة العمالية الصناعية ، وبالتالى قَلَّتْ المخاطر المحتملة التى كانت الديمقراطية تمثلها بالنسبة لفئات الطبقة المتوسطة ، وزادت ثقة هذه الفئات فى قدرتها على إحراز تقدم فى مصالحها من خلال العملية الانتخابية .

إن حركات التحول إلى الديمقراطية فى الموجة الثالثة لم تكن بقيادة أصحاب الأراضى أو الفلاحين أو (فيما عدا فى بولنده) عمال الصناعة . فأنشط أنصار التحول إلى الديمقراطية فى أى بلد كانوا دائما من بين جماعات الطبقة المتوسطة الحضرية . ففى الأرجنتين على سبيل المثال كان الاختيار فى الستينيات والسبعينيات بين حكومة بيرونيستا المنتخَبة التى تعتمد على نصرة الطبقة العمالية، وبين نظام عسكرى قائم على انقلاب عسكرى تؤيده الطبقة المتوسطة. ولكن بحلول الثمانينيات كانت الطبقة المتوسطة قد زادت لدرجة تكفى لكى تمثل العنصر الجوهرى فى انتصار الحزب الراديكالى بزعامة راؤول الفونسين ولكى تحث مرشحى بيرونيستا على أخذ مصالحها فى الاعتبار . وفى البرازيل أيدت الطبقة المتوسطة انقلاب ١٩٦٤ تأييدا ساحقا . ولكن فى أواسط السبعينيات « كانت القطاعات التى حققت أكبر استفادة من سنوات « المعجزة

الاقتصادية» هى التى نادت بأعلى صوت بإعادة الحكم الديمقراطى : أى سكان المدن الكبرى والطبقة المتوسطة [٢٧] .

وفى الفيلبين ، كان المهَنيُّون ورجال الأعمال من الطبقة المتوسطة يمثلون الأغلبية فى المظاهرات التى تناهض حكم ماركوس عام ١٩٨٤ . وفى العام التالى كانت غالبية الفئات التى شاركت فى حملة أكينو « من الأطباء والمحامين غير السياسيين من الطبقة المتوسطة ممن تطوعوا لخدمة مرشحى المعارضة وجماعات « الحركة الوطنية المؤيدة للانتخابات الحرة » [٢٨] . وفى أسبانيا كان النمو الاقتصادى « قد أدى إلى قيام أمة من الطبقات المتوسطة الحديثة » مما مهد الساحة لإعادة النظام السياسى إلى مشاركة المجتمع [٢٩] . وفى تايوان كانت «العناصر النشطة فى الدعوة إلى التغيير السياسى من مثقفى الطبقة المتوسطة الحديثة الظهور ممن ترعرعوا فى ظل النمو الاقتصادى السريع» [٣٠] . وفى كوريا لم تتحول الحركة المنادية بالديمقراطية فى الثمانينيات إلى تهديد خطير للنظام الشمولى إلا بعد ظهور « طبقة متوسطة حضرية مزدهرة » فى الثمانينيات ، وانضم مهنيُّو الطبقة المتوسطة إلى الطلبة فى المطالبة بإنهاء الحكم الشمولى والتحول إلى

(٢٧) Scott Mainwaring, "The Transition to Democracy in Brazil", **Journal of International Studies and World Affairs** 28 (September 1986), p. 152.

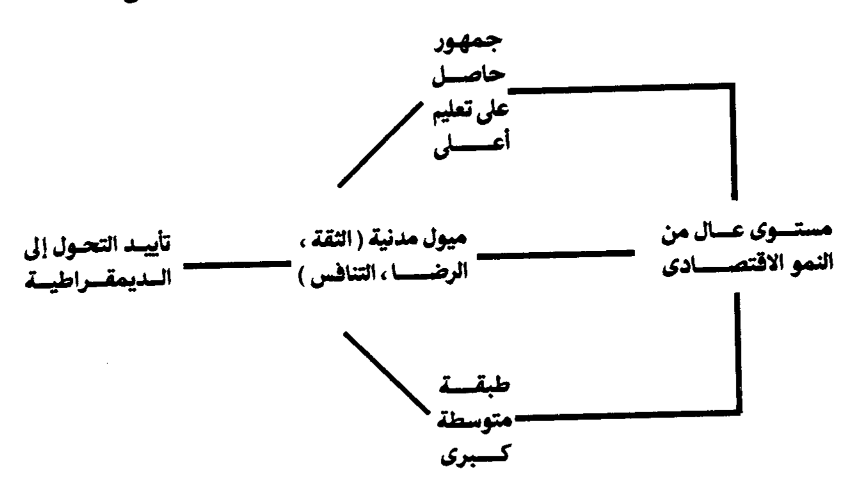
(٢٨) **New York Times,** October 8, 1984, p. A3.

(٢٩) Nancy Bermeo, "Redemocratization and Transition Elections : A Comparison of Spain and Portugal", **Comparative Politics** 19 (January 1987), p. 222.

(٣٠) بحث تم اعداده لمؤتمر عن التحول الديمقراطى فى الصين فى ٩-١٠ يناير ١٩٨٩ ، ص ٢٠ .
Tun Jen Cheng, "Democratizing the Kmt Regime in Taiwan.

الديمقراطية فى عام ١٩٨٧ [٣١] . وفى العديد من الدول ومنها أسبانيا والبرازيل وبيرو وإكوادور والفيلبين لعبت فئة رجال الأعمال والتى سبق أن أيدت قيام الأنظمة الشمولية أدوارا حيوية فى دفع عمليات التحول إلى الديمقراطية [٣٢] . وعلى النقيض من ذلك ، فحيثما كانت الطبقة المتوسطة الحضرية أصغر حجما أو أكثر ضعفا - كما هو الحال فى الصين والسودان وبلغاريا ورومانيا وبورما - فإما كان التحول إلى الديمقراطية فاشلا أو افتقرت الديمقراطية إلى الاستقرار .

وهكذا نجد أن عمليات التنمية الاقتصادية التى أفرزت الحكم الشمولى فى الستينيات هى التى قَدَّمت الحافز للتحول إلى الديمقراطية فى الثمانينيات . ونجد الصلات الممكنة والسببية التى أدت إلى هذه النتيجة فى الشكل (٢) .



الشكل (٢) النمو الاقتصادى باعتباره أحد عوامل التحول إلى الديمقراطية

(٣١) **The Economist,** June 20, 1987, p. 39; April 15,1989, p. 24.

(٣٢) Bermeo, **Comparative Politics** 19, 219f .

التنمية السريعة :

وهكـذا فإن انتقـال الدول إلى معـدلات الدخل المتـوسط لمنطقة التحـول الاقتصـادى أدى إلى إحـداث تغييرات فى التركيبـات الاجتماعيـة والمعتقـدات وثقافة المجتمع مما أدى إلى قيام الديمقـراطية . كما أفرزت المعدلات العالية جدا للنمو الاقتصادى فى بعض الدول حالة سخط على الحكـومة الشمولية القائمة . وفى العقديـن اللذين سبقـا التحولات التى شهدتها كـل من أسبانيـا والبرتغال واليونان فى منتصف السبعينيات مرت هذه الدول الثلاث نموا اقتصاديا هائلا . وفيما بين ١٩١٣ و ١٩٥٠ كـان معدل النمـو السنوى للفـرد فى المتـوسط سالبـا فى أسبانيـا ويقل عن ١٪ فى اليونان والبرتغـال . وفيما بين ١٩٥٠ و١٩٧٣ كانت المعدلات ٢,٥٪ فى أسبانيا و ٣,٥٪ فى البرتغـال و ٢,٦٪ فى اليونان . وكانت معـدلات النمـو فى هـذه الـدول الثـلاث فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٣ بين ٦,٨ مقـارنة نسبة ٤ – ٥٪ فى دول أوربية غربيـة أخرى ؛ وازداد إجمالى الناتج القومى للفـرد بصـورة أسـرع فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ منه بـالنسبـة إلى كل الـدول الأخـرى المشاركة فـى « منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية » (OECD) فيما عدا اليابان (٣٣) .

إن النمو الاقتصادى السريع يؤدى إلى الإسراع بقيام قاعدة اقتصادية تقوم عليها الديمقراطيـة . كما أنه يزيد التوقعات والتفـاوت الطبقى ويخلق إحباطات وجوانب سلبيـة فى النسيج الاجتماعى مما يثير عملية التعبئـة السياسية والمطـالبة بالمشـاركة السيـاسية . ففـى اليونـان مثلا أفـرز النمو الاقتصـادى المتفاوت فى الخمسينيات والستينيات « وعيا متـزايدا بالعملية السياسية وإحبـاطا وسخطا »

(٣٣) Alan Williams, **Southern Europe Transformed** (London, 1984), pp. 2-9.

مما أدى إلى « قلاقل اجتماعية وتعبئة سياسية » (٣٤) . وكانت هذه الضغوط سببا هامـا فى قيام انقلاب ١٩٦٧ الذى كـان من بين أهدافه كبح هـــذه الضغوط . إلا أن النمـوالاقتصـادى استمر فى ظل النظـام العسكـرى حتى عـام ١٩٧٣ . واتبع النظـام سيـاستين متضادتين فى الـوقت نفســه . « فحـاول إيقاف عمليـة التحـول الـديمقـراطى وتحويل اتجاههـا ؛ لكنه فى ذات الـوقت التـزم بـالنمـو الاقتصـادى السريع وبعمليــة التحـديث » (٣٥) . فـزاد الإحبــاط الاجتماعى والسخط السياسى . وفى نهاية عام ١١٩٧٣ أضافت طفرة أسعار النفط مصدرا آخر للسخط ، وكان على النظام الحاكم إمـا أن يتحول إلى الليبرالية أو يضاعف من عمليات القمع . وتحول بابـا دوبولوس إلى الليبرالية ؛ فتظاهـر طلبة الجامعة التقنية الأهلية وطـالبوا بالمزيد . فأطلقت عليهم النيران وقـام المتشددون فى ظل حكومة إيوانيدس بطرد بابا دوبـولوس ليسقطوا أنفسهم بعد أقل من عام عندما شجعوا علي قيام مواجهة عسكرية فى قبرص .

وظهرت مثل هـذه التناقضات فى أسبـانيا على أثر فترة التنمية الاقتصـادية غير المسبوقـة فى الستينيات . وتمنـى قادة نظـام فرانكـو أن يؤدى هـذا النمو إلى سعادة الشعب ورضاه دون الاهتمام بالسياسة . إلا أن النمو الاقتصادى السريع أدى فى الواقع إلى زيادة الصراعـات الكبرى فى المجتمع الأسبانى ، وإلى احتدام التغيرات الثقافيـة والاجتماعية والسياسية التى زادت من الشك فى قـدرة النظام

(٣٤) P. Nikifor os Diamondouros, "Reqime Change and the Prospects for Democracy in Greece: 1974-1983", in **Transition from Authoritarian Rule: Southern Europe**, ed.Guillermo O`Donnell, Philippe Schmitter (Baltimore, 1986), p. 149.

(٣٥) Psomiades, "Greece", in **From Dictatorship to Democracy**, ed. Herz, p. 252.

على البقاء (٣٦) . وكانت المطالب السياسية التى نتجت عن النمو السريع قد فرضت على اقتصاد أعد القاعدة الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لقيام الديمقراطية . وفى الستينيات تنبأ رودو وزير التخطيط فى نظام فرانكو بتحول أسبانيا إلى الديمقراطية حين يصل إجمالى ناتجها القومى للفرد إلى مستوى ألفى دولار . وقد كان . وزادت سرعة التحول بموت فرانسكو عام ١٩٧٥ . ولولا وفاته وتعهُّد خوان كارلوس بإقامة ديمقراطية برلمانية لكان الاستقطاب قد أدى إلى احتدام العنف الاجتماعى ولكان قد أضفى على مستقبل الديمقراطية فى البلاد غلالة من الغموض . وهكذا توفرت فى أسبانيا المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لقيام الديمقراطية فى عام ١٩٧٥ ، فتمكنت القيادة الماهرة الملتزمة من التحول إلى الديمقراطية بصورة سلسة .

وفى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات مرت البرازيل بما يسمى « معجزتها الاقتصادية » فمن ١٩٦٨ وحتى ١٩٧٣ تزايد إجمالى الناتج القومى بمعدل متوسط يقترب من ١٠ ٪ فى السنة ، مما ضاعف من حدة التفاوت الشديد فى توزيع الدخل ، وأدى بالبعض إلى تصوير البرازيل على أنها نموذج مصغر للتنمية الرأسمالية التى تستفيد فيها الشركات متعددة الجنسيات وشركاؤها المحليون بينما يعانى فى ظلها العمال والفلاحون المحليون . كما أدت بأرنستو جيزيل الذى تولى الرئاسة عام ١٩٧٤ إلى القول بأن « البرازيل قد أحسنت إلا أن البرازيليين أساءوا » . وظهرت ضغوط النمو الاقتصادى السريع الذى أدى إلى الإطاحة بالنظام العسكرى فى اليونان وإلى التحول عن الدكتاتورية فى أسبانيا وفى البرازيل أيضا . إلا أن القادة العسكريين بالبرازيل

(٣٦) Kenneth Medhurst, "Spain`s Evolutionary Pathway from Dictatorship to Democracy", in **New Mediterranean Democracies,** ed. Pridham, pp. 30-31.

كانوا على وعى بهذه الضغوط وصمموا على تطويعها . ففى آخر سنوات نظامه بدأ الرئيس ميديتشى فى التفكير فى سبل لإزالة هذه الضغوط . وتولى الرئيس جيزيل وكبير مستشاريه الجنرال سيلفا هذه العملية وواصلها حتى عام ١٩٧٨ . واستمر الرئيس فيجويريدو فيها ووسع مداها فى سياسة انفتاحية أشمل . وتمكن الرئيسان من تفادى زيادة حدة الصراع الاجتماعى ومهدت سياساتهما الطريق لإقامة الديمقراطية .

كانت معدلات النمو التى حققتها كل من كوريا الجنوبية وتايوان من الستينيات وحتى الثمانينيات هى الأعلى فى العالم أو تكاد . فقد تحول المجتمعان فيهما اقتصاديا واجتماعيا على السواء . وقد زادت ضغوط المطالبة بالتحول إلى الديمقراطية فى هاتين الدولتين بصورة أبطأ مما كانت عليه فى المجتمعات الأوربية والأمريكية اللاتينية لسببين ، أولهما أن تقاليد الثقافة الكنفوشيوسية تؤكد على البناء الهرمى للسلطة والمجتمع وأدى الولاء إلى تأخير التعبير عن المطالب السياسية الملحة . والثانى : أن النمو الاقتصادى السريع فى كل من كوريا الجنوبية وتايوان – على عكس سائر المجتمعات – حدث فى سياق أنماط متساوية لتوزيع الدخل . وقد نجم ذلك عن عدة أسباب تشمل خطط الإصلاح الزراعى فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات وتحقيق مستويات عالية من محو الأمية والتعليم . وكان التفاوت الطبقى الذى ارتبط بالنمو السريع فى البرازيل غائبا فى هاتين الدولتين الآسيويتين . وفى الثمانينيات بلغت معدلات النمو الاقتصادى درجة اضطرت الحكومات فى كلا من البلدين عندها إلى البدء فى عمليات التحول إلى الديمقراطية تحت ضغوط زيادة المشاركة السياسية .

وقد أدى النمو الاقتصادى الفائق إلى ظهور تحديات للقادة الشموليين . فلم يُؤدِ بهم بالضرورة إلى تَبَنِّى الديمقراطية . فقد حقق إجمالى الناتج القومى

البرازيلى بين ١٩٦٠ و ١٩٧٥ نموا بمعدل سنوى متوسط يبلغ ٨ ٪ . وفى هذه السنوات نفسها زاد إجمالى الناتج القومى الإيرانى بمعدل ١٠ ٪ فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧ ، وفى الصين كذلك . وأدت هذه المعدلات فى النمو إلى ظهور ضغوط وقلاقل فى هذه الدول الشمولية الثلاث وزادت حدة التفاوت الطبقى والإحباط وإلى بدء تعبير طوائف من المجتمع عن مطالبها . وكانت ردود أفعال الدول الثلاث متفاوتة فيما بينها . فأعلن جيزيل سياسة الانفتاح ؛ وزاد نظام دنج من حدة القمع ؛ بينما أصيب الشاه بالتردد . فكانت نتائج هذه الخيارات هى الديمقراطية والقمع والثورة على التوالى فى هذه الدول .

موجز القول إن النمو الاقتصادى يؤدى على المدى البعيد إلى تهيئة القاعدة لقيام النظم الديمقراطية وعلى المدى القصير قد يؤدى النمو الاقتصادى السريع جدا والأزمات الاقتصادية على السواء إلى تقويض دعائم الحكم الشمولى . فإذا حدث النمو الاقتصادى دون وقوع أزمة اقتصادية تتطور الديمقراطية ببطء كما حدث فى أوربا فى القرن التاسع عشر . وإذا حدثت أزمة اقتصادية دون الانتقال إلى ثراء المنطقة الوسطى الانتقالية قد تسقط الأنظمة الشمولية ، إلا أن استبدال الأنظمة الديمقراطية القصيرة العهد بها له مشكلات جمة . وفى الموجة الثالثة ، كان مزج مستويات النمو الاقتصادى والأزمة الاقتصادية القصيرة العهد أو الفشل التام بمثابة المعادلة الاقتصادية الأرجح للانتقال من الحكم الشمولى إلى الديمقراطى (٣٧) .

* * *

(٣٧) للاطلاع على تحليل مماثل انظر :
Lipset, Seomour and Torres, "Social Requisites of Democracy", pp. 18-19.

التغيرات الدينية

ثمة تطوران دينيان عَجَّلا بعملية التحول إلى الديمقراطية فى السبعينيات والثمانينيات . وثمة صلة وثيقة بين المسيحية والديمقراطية . فقد تطورت الديمقراطية الحديثة أولا وبشدة فى دول مسيحية . واعتبارا من ١٩٨٨ كانت الكاثوليكية والبروتستانتية هما المذهبان السائدان فى ٣٩ دولة من مجموع ٤٦ دولة ديمقراطية . وتمثل هذه الدول التسع والثلاثون نسبة ٥٧ ٪ من مجموع ٦٨ دولة كانت فى أغلبها مسيحية غربية . فى حين كانت ست دول أو ١٢ ٪ من مجموع ٥٨ دولة ذات ديانات سائدة أخرى تُعَدُّ ديمقراطية . وتُعَدُّ الديمقراطية أمرا نادرا بين الدول التى تدين بالإسلام أو البوذية أو الكونفوشيوسية (٣٨) .

لكن هذه الصلة لا تبرر السببية ، ولو أن المسيحية الغربية تؤكد على حرية الفرد والفصل بين الكنيسة والدولة . ويلعب زعماء الكنيسة البروتستانتية والكاثوليكية دورا محوريا فى الصراع ضد الدول القمعية . ويبدو من المعقول أن نفترض أن انتشار المسيحية ساعد على تطور الديمقراطية .

انتشرت المسيحية فى عدد قليل من الدول فى الستينيات والسبعينيات . وأبرز مثال هو كوريا الجنوبية . كان بكوريا فى بادىء الأمر نظام مدنى شبه ديمقراطى بقيادة سنجمان رى فى الخمسينيات ، ونظام عسكرى شبه ديمقراطى بزعامة بارك شونج هى فى الستينيات ، تَلَتْه دكتاتوريات عسكرية بقيادة بارك والجنرال شون دو هوان فى السبعينيات والثمانينيات ، وحدث التحول إلى

(٣٨) تم تصنيف الدول دينيا حسب المعلومات التى وردت فى :
The Stateman`s Yearbook 1988-1989, ed. John Paxton (New York, 1988)
بينما تم حذف الدويلات والدول التى ليس لها دين رسمى من الإحصاءات .

الديمقـراطية فى ١٩٨٧ . ومع نهايـة الحرب العالمية الثـانية كـانت كوريـا دولة بوذية أساسا مع وجود طبقة كـونفوشيوسية . وربما كانت نسبة ١ ٪ من السكان من المسيحيين . وبحلـول منتصف الثمانينيـات كـا ن مـا يقـرب من ٢٥ ٪ من السكــان من المسيحيين - أربعـــة أخماسهم من البروتستــانــت والخمس من الكـاثوليك . وكـانت غالبيـة من تحولوا إلى المسيحيـة من الشباب ومن الطبقـة المتــوسطـة الحضريـــة . ونبع اعتنــاقهم للمسيحيـة من التغيرات الاجتماعيـــة والاقتصـادية العميقـة التى حدثت فى البـلاد (٣٩) . وقدمـت المسيحية قـاعدة عقائدية ثابتة لمعارضة القمع السياسى (٤٠) . فحلت الروح المسيحية المتقدة محل شمولية الكونفوشيوسية وسلبية البـوذية . وفى عام ١٩٧٤ قام خمسة من المطارنة بقيادة خمسـة آلاف من الكاثـوليك فى أول مظاهـرة ضد نظـام الأحكام العـرفية للرئيس بارك . وكـان عدد من قادة حركات المعـارضة من المسيحيين ومن كهنة البروتستانت والكاثوليك . وفى أوائل الثمانينيـات كانت الكنائس قد تحولت إلى « منتديات رئيسيـة لمعارضة النظام ». وفى صراعها مع الحكومـة كانت الكنائس والكاتدرائيات تمثل القــاعدة لأنشطة حقوق الإنســان والعــدالة الاجتماعية. « فأضفيت الصبغة السيـاسية على القساوسة الكـاثوليك والجمعية الكاثـوليكية لشباب العمال الكاثوليك والبعثة الصناعية الحضرية وقساوسة البروتستانتية ممن بدأوا فى آداء دور هـام فى الحركة المعاديـة للحكومة . وكـانت كاتدرائيـة ميونخ دونج فى سـول بـؤرة رمزيـة للمنشقين السيـاسيين » (٤١). وهكذا قلبت كـوريا نظريـة ويبر التى تربط النمو الاقتصـادى بانتشار المسيحيـة ، وكانت الكنائس

---

(٣٩) Henry Scott Stokes, "Korea`s Church Militant", New York **Times Magazine,** November 28, 1972, p. 68.

(٤٠) Quoted in James Fallows, "Korea Is Not Japan", **Atlantic Monthly** 262 (October 1988), p. 30.

(٤١) Henry Scott Stokes, "Korsea`s Church Militant", p. 105; **Washington Post,** March 30, 1986, p. A 19.

المسيحية وزعماؤها بمثـابة قوة رئيسية دفعت بـالتحول إلى الديمقراطيـة قدما فى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ .

وكـان التطـور الثـانى والأهم والـذى قـام بـه الـدين لـدفع التحـول إلى الديمقـراطية يتمثل فى تلـك التغيرات البعيدة المدى والتى طـرأت على العقيدة والزعامة والمشاركة الشعبية وتـدخل الكنيسة الكاثوليكية على مستوى العالم وفى العـديد من دولـه . وقد ارتبطت البروتستـانتية والـديمقراطيـة تاريخيـا ببعضهما البعض بصورة وثيقة . فقـد بزغ أول نبض ديمقراطى فى العالم الغـربى مع الثورة البيورتيـانية فى القرن السـابع عشر . وكانت البروتستـانتية هى مذهب الغـالبية السـاحقـة من الـدول التى تحولت إلى الـديمقـراطية فى أول مـوجـات التحـول الديمقـراطى فى القرن التاسع عشر . أما دول الموجـة الثانية بعد الحرب العـالمية الثانية فكانوا يدينون بعقائد شتى . ولكن فى الستينيات وجدت علاقة هامة بين هـذين المتغيرين . فتبين إحدى الـدراسات أنـه فى ٩٩ دولة « كلما زادت نسبـة البروتستانتية ارتفع مستوى الديمقراطية » . أما الكاثوليكية فقد ارتبطت بغياب الديمقراطية أو ضعفها . ويرى البعض أن الكاثوليكية تتناقض مع الديمقراطية فى أوربا قبل الحرب العالمية الثانية وفى أمريكا اللاتينية (٤٢) .

عرضت ثلاثـة أسباب لتفسير هذه الصلة . فمن النـاحية العقائدية تـركز البروتستانتية على ضمير الفرد وعلاقته المباشرة بالله . وتركز الكاثوليكية على دور الكهانـة كوسيـط . ثانيـا كانت الكنـائس البروتستانتيـة نفسها منظمـة بصورة ديمقراطية وتـؤكد على سيادة رعايا الكنيسـة . أما الكنيسة الكاثـوليكية فكانت بمثابـة تنظيم شمـولى له تدرج هـرمى ثـابت . والدول الكـاثوليكيـة « تُعَدُّ دولا

---

(٤٢) Kenneth Bollen, "Political Democracy and the Timing of Development", **American Sociological Review,** vol. 44, no.4 (August 1979), p. 583; Lipset, Seong and Torres, "Social Requisites of Democracy", p. 29.

شمولية من الناحية الروحانية ؛ ولما كان الخط الفاصل بين ماهو روحاني وماهو دنيوى دقيقا للغاية أو ملتبسا فإن هذه الدول قلما تميل إلى البحث عن حلول للأمور الدنيوية »[٤٣] . ويرى البعض أيضا أن البروتستانتية تشجع المشروعات الاقتصادية ونمو البرجوازية والرأسمالية والثراء الاقتصادى مما ييسر ظهور المؤسسات الديمقراطية .

كانت هذه الآراء التى تربط بين الدين والديمقراطية أمرا مُسَلَّمًا به حتى الستينيات . ولكن لم يَعُدْ الأمر كذلك . فقد كانت السيادة فى الموجة الثالثة فى السبعينيات والثمانينيات للدول الكاثوليكية . بدأت الموجة بالبرتغال وأسبانيا ثم اكتسحت ست دول فى أمريكا الجنوبية والوسطى . ثم انتقلت إلى الفيلبين التى كانت أول دول شرق آسيوية تتحول إلى الديمقراطية ، ثم عادت إلى شيلى وتركت آثارها على المكسيك ، ثم ظهرت فى كل من بولندا والمجر الكاثوليكيتين اللتين كانتا أول دولتين شرق أوربيتين تتحولان إلى الديمقراطية . وهكذا فإن حوالى ثلاثة أرباع الدول التى تحولت إلى الديمقراطية بين ١٩٧٤ و ١٩٨٩ دولا كاثوليكية . فكيف نفسر ذلك ؟ أول إجابة بالطبع هى أن أكبر الدول البروتستانتية كانت قد تحولت إلى الديمقراطية بالفعل بحلول أوائل السبعينيات باستثناء ألمانيا الشرقية وجنوب أفريقيا وكوريا . ويبقى السؤال : لماذا الكاثوليكية بالذات ؟ من الناحية التاريخية تطورت الدول البروتستانتية اقتصاديا بصورة أسرع من الدول الكاثوليكية ، وحققت الرخاء الاقتصادى بمستويات مرتفعة . أما الدول الكاثوليكية فهى دول فقيرة . إلا أنها بدأت من

(٤٣) Pierre Elliot Trudeau, **Federalism and the French Canadians,** (New York, 1968), p. 108, quoted in Lipset, Seong and Torres, "Social Requisites of Democracy", p. 29.

الخمسينيات فى رفع معدلات نموها الاقتصادى بصورة تفوق ما تحقق فى الدول البروتستانتية . وكان ذلك بالطبع يرجع فى معظمه إلى أن هذه الدول كانت على مستوى متدن من النمو الاقتصادى أصلا . ومع ذلك فإن النمو الاقتصادى قد يسر التحول إلى الديمقراطية فى العديد من الدول الكاثوليكية[٤٤] .

ومن بين الأسباب التى ساعدت على طفرة الديمقراطية فى الدول الكاثوليكية أيضا التغيرات التى طرأت على الكنيسة الكاثوليكية . فكانت الكنيسة من الناحية التاريخية ترتبط فى جزيرة أيبريا وفى أمريكا اللاتينية وغيرهما بالنظم المحلية من حكم الأقلية الإقطاعية والحكومة الشمولية . وفى الستينيات تغيرت الكنيسة وبالتالى طرأت تغيرات اجتماعية قوية على المعارضة المعادية للنظم الدكتاتورية وخلعت عنها ما كانت تحظى به من شرعية قائمة على الدين وقدمت الحماية والدعم والموارد والقيادة لحركة المعارضة المطالبة بالديمقراطية . وقبل بدء أواسط الستينيات أصبحت الكنيسة تعارض الأنظمة الشمولية صراحة ؛ وفى بعض الدول كالبرازيل وشيلى والفيلبين وبولندا ودول أمريكا الوسطى لعبت دورا محوريا فى الجهود الرامية إلى تغيير مثل هذه الأنظمة الحاكمة . فكان تحول الكنيسة الكاثوليكية عن الرضا بالأمر الواقع وعن الشمولية إلى أن أصبحت قوة تسعى إلى التغيير والديمقراطية ظاهرة سياسية كبرى . وكان علماء الاجتماع فى الخمسينيات على حق فى رؤيتهم التى كانت ترى فى الكاثوليكية عقبة فى طريق الديمقراطية . وبعد عام ١٩٧٠ تحولت إلى قوة ساعية إلى الديمقراطية بسبب ما طرأ على الكنيسة الكاثوليكية من تحولات .

(٤٤) Inglehart, **American Political Science Review** 82, pp. 1226-28.

كانت هذه التحولات على مستويين ؛ فعلى المستوى العالمى حدث التحول على يد البابا جون الثالث والعشرين . وكانت التحولات نابعة من أسلوبه والتزامه ومن المبادىء التى كانت يعتنقها . والأهم من ذلك أن التحولات خرجت من مجلس الفاتيكان الثانى الذى كان هو الذى دعى إلى انعقاده بين ١٩٦٢ و ١٩٦٩ . أكد المجلس على الشرعية والحاجة للتغيير الاجتماعى ومساعدة الفقراء وحقوق الأفراد . وأكد على مسئولية قادة الكنيسة عن « إصدار أحكام أخلاقية حتى فيما يتعلق بالنظام السياسى كلما دعت الحاجة إلى مثل هذه الفتاوى »[٤٥] . وتأكدت هذه الأفكار وأحسنت صيغتها فى مؤتمرات مطارنة أميريكا اللاتينية بمدينة ميديلين عام ١٩٦٨ وبويبلا عام ١٩٧٩ وفى اللقاءات التى تمت بين المطارنة فى كل مكان .

وحدثت تحولات هامة أيضا وفى نفس الوقت فى المشاركة الشعبية ونشاط الكهنة إنطلاقا من الكنيسة . ففى أسبانيا فى الستينيات مثلا كما يقول خوان لينتز :

> « كان ظهور أجيال جديدة من القساوسة وزيادة الوعى بالظلم الاجتماعى وزيادة الاتصال بينهم وبين الطبقة العمالية التى كانت تقل فى تمسكها بالمسيحية ، وتعاطف رجال الدين مع الأقليات الثقافية واللغوية فى إقليم الباسك وقطلانية وتأثير مجلس الفاتيكان الثانى سببا

---

(٤٥) Quoted in Brian H. Smith, **The Church and Politics in Spain,** (Princeton, 1982), p. 284.

> فى افراز حركة نقد وقلاقل بين صفوف شباب المثقفين الكاثوليك والعلمانيين ورجال الدين والنزاع مع السلطة »[٤٦] .

كما شهدت البرازيل فى الستينيات والسبعينيات انتشارا سريعا « لجماعات القاعدة الكنيسية الشعبية فى أرجاء البلاد والتى بلغ تعدادها عام ١٩٧٤ أربعين ألفا وأسبغوا على الكنيسة البرازيلية شخصية جديدة . وفى الفيلبين وفى نفس الوقت ظهر « يسار مسيحى يضم القساوسة والدعاة وبعضهم من الماركسيين وبعض آخر أيدوا قيام ديمقراطية اجتماعية تعادى الإمبريالية والشيوعية على السواء . وفى أواخر السبعينيات تحولت الكنيسة فى الأرجنتين عن سمتها المحافظة ، حيث قام القساوسة بحشد حركة شبابية مكثفة أدت إلى « نهضة دينية غير عادية » . وفى كل من شيلى وبولندا « اتخذت الكنيسة صبغة سياسية »[٤٧] . وكانت هذه التيارات الجديدة بالإضافة إلى التيار القادم من الفاتيكان مدعاة لقيام كنيسة جديدة تعارض الحكم الشمولى .

وفى الدول غير الشيوعية اتجهت العلاقة بين الكنيسة والحكومات الشمولية إلى المرور بثلاث مراحل : القبول والتضارب والمعارضة . بداية كانت العناصر المحافظة فى النظام الكهنوتى هى السائدة فى العادة ، وكانت تجسد موقف الكنيسة التاريخى كشريك ومدافع عن السلام الاجتماعى . وكان قادة الكنيسة عادة يرحبون بقيام النظم الشمولية . ففى أسبانيا ساعدت

---

(٤٦) Juan Linz, "Religion and Politics in Spain", **Social Compass** 27, no. 2/3, (1980). p. 258.

(٤٧) Jackson Diehl, **Washington Post National Weekly Edition,** Jan. 5, 1987, p. 29.

الكنيسة نظام فرانسكو وفوزه وطالما ساندت حكومته . واتخذ مطارنة البرازيل موقفا مؤيدا ومتحمسا للحكومة العسكرية فى أعقاب انقلاب ١٩٦٤ مباشرة. وفى الأرجنتين وشيلى وغيرهما أسبغت الكنيسة شرعية مماثلة على الانقلابات العسكرية [٤٨] .

وعندما ثبتت النظم الشمولية أقدامها فى السلطة وزادت من سياستها القمعية تحولت إتجاهات الكنيسة . ففى كل من البرازيل والفيلبين وشيلى ودول أميريكا الوسطى وغيرها ظهر موقفان للمعارضة داخل الكنيسة موقف اشتراكى أو « شيوعى » يبشر بالعدالة الاجتماعية وبشرور الرأسمالية والحاجة الملحة لإعانة الفقراء ويضم فى طياته ملامح ماركسية . ولم يؤد هذا الاتجاه بالكنيسة إلى الديمقراطية ، إلا أنه فى دول أخرى عدا نيكاراجوا ساعد على حشد الكاثوليك لمعارضة الدكتاتورية القائمة . وفى معظم الدول أيضا نمِى اتجاه معتدل للمعارضة يضم قطاعا رئيسيا من الأساقفة ويؤكد على حقوق الإنسان والديمقراطية . ونتيجة لهذين التطورين كان الموقف العام للكنيسة يتحول عادة من التكيف إلى المناقضة .

وأحيانا فى معظم الدول ظهرت نقطة انشقاق فى العلاقة بين الدولة والكنيسة حين كان مؤتمر البطاركة القومى أو أحد زعماء الكنيسة يضع الكنيسة فى موقف مضاد للنظام الحاكم . فقد أدى الانتهاك الوحشى لحقوق الإنسان على يد النظام العسكرى فى شيلى بعد استيلائه على السلطة بفترة وجيزة إلى انكسار هذه العلاقة وإلى نشأة حركة « تضامن » فى يناير ١٩٧٦ . وفى البرازيل حدثت هذه القطيعة فى بدايات الحكومة العسكرية حين أصدر المؤتمر القومى لبطاركة البرازيل بيانا يشجب فيه سياسة الأمن القومى التى أعلنتها الحكومة بوصفها « بالفاشية » مما مهد الطريق لقيام معارضة كنيسة نشطة ذكرت أهالى البرازيل

(٤٨) Skidmore, **Politics of Military Rule,** pp. 78, 334.

بألمانيا النازية وأعلنت التناقض بين هذه السياسة وبين مبادىء المسيحية . وسرعان ما أكد كردينال ساو باولو على هذه القطعيةحين رفض المشاركة فى الاحتفال بعيد ميلاد رئيس البرازيل العسكرى [٤٩] . وفى أسبانيا جاءت هذه القطيعة فى وقت متأخر من حياة النظام حين انعقد مؤتمر للجمعية الوحيدة للأساقفة والبطاركة فى مدريد فى سبتمبر ١٩٧١ . و « قدم هذا المؤتمر درسا فى الديمقراطية للشعب الأسبانى » باتخاذه قرارات تؤكّد الحق فى حرية التعبير وتشكيل التنظيمات والاجتماعات وكل ما افتقده الشعب فى ظل حكم فرانكو . ونتيجة لهذا المؤتمر « فصلت الكنيسة نفسها صراحة عن الدولة » [٥٠] . وأعلنت الفاتيكان تأييدها التام لهذه التحولات . وفى الفيلبين وقعت القطيعة فى عام ١٩٧٩ عندما طالب الكردينال جايم سين بوضع حد للأحكام العرفية وبإجراء انتخابات جديدة لا يشارك فيها ماركوس . وفى الأرجنتين وقعت القطيعة فى عام ١٩٨١ بإصدار الكنيسة لوثيقة فى هذا الصدد . وفى جواتيمالا توقفت الكنيسة عن الدفاع عن النظام القائم وبدأت فى الدفاع عن العدالة الاجتماعية والإصلاح والديمقراطية حين أصدر الأساقفة سلسلة من الخطابات الكنيسة وبيانات الشجب الشعبية بين ١٩٨٣ و ١٩٨٦ للدعوة إلى احترام حقوق الإنسان و إجراء الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى والزراعى [٥١] . وفى السلفادور حدثت الوقيعة بين الكنيسة والدولة بعد عام ١٩٧٧ .

(٤٩) Ibid., p. 137.

(٥٠) Alfred Fierro Bardaji, "Political Positions and Opposition in the Spanish Catholic Church", Government and Opposition 11 (Spring 1976), pp. 200-01.

(٥١) Gordon L. Bowen, "Prospects for Liberalization by Way of Democratization in Guatemala", in Liberalization and Redemocratization in Latin America ed. George A. Lopez and Michael Stohi (New York, 1987), p. 38.

وفى كل هذه الحالات التى قام فيها زعماء الكنيسة بالتنديد بالنظام الحاكم ردت هذه الأنظمة بشن هجوم حاد على رجال الكنيسة الكاثوليكية ودعاتها وبياناتها وتنظيماتها وممتلكاتها . وتعرض القساوسة وعمال الكنيسة للاعتقال والتعذيب والقتل أحيانا . وبهذا ارتفعت صور الشهداء . وتمثلت النتيجة غالبا فى نشوب حرب سياسية واقتصادية وعقائدية بين الكنيسة والدولة ، حيث أصبحت الكنيسة العدو الأول للدولة الدكتاتورية[٥٢] . وتحولت الكنيسة فى الفيلبين وغيرها إلى المؤسسة الأولى فى شجب عمليات القمع وفى مناصرة حقوق الإنسان والدعوة إلى الديمقراطية . والاستثناء الغريب فى هذه الحركة الجماعية كان فى الكنيسة الكاثوليكية البولندية ، حيث احتكرت حركة تضامن بدءا من عام ١٩٨٠ دور المعارضة الرئيسية ولعبت الكنيسة دور الوسيط بين الحكومة والمعارضة ولعدة سنوات .

استخدمت الكنيسة عدة موارد فى حربها ضد النزعة الشمولية . فكانت تنظيمات الكنيسة ومنشآتها ملاذا وعونا لمعارضى النظام . وركزت المحطات الإذاعية والصحف والنشرات الخاصة بالكنيسة على قضية المعارضة . وكانت الكنيسة باعتبارها مؤسسة قومية وعامة تضم أعضاء فى كل أنحاء البلاد يمكن حشدهم[٥٣] . فكانت بمثابة آلة سياسية تضم الآلاف وتقيم التنظيمات وتقدم القيادات وتعقد المؤتمرات وتدعو إلى إجراء الانتخابات[٥٤] . كما كانت الكنيسة تنظيما ذا صبغة لا تقتصر على دولة معيَّنة . فقامت الكنيسة البرازيلية مثلا بحشد التأييد لها فى الخارج من خلال تعاطف الفاتيكان ورجال الدين فى أوربا والولايات المتحدة وغيرهم من دعاة حقوق الإنسان والعلمانيين خارج

---

(٥٢) Skidmore, Politics of Military Rule, p. 137.

(٥٣) Ibid.

(٥٤) Burton, Impossible Dream, p. 217.

البرازيل ، مما أدى إلى ظهور حركات الاحتجاج فى الصحافة والإعلام الأوربى والأميركى . وكان النقد الموَجَّه من هذه الأجهزة سببا فى قلق النظام العسكرى[٥٥] .

وبتولى جون بول الثانى للبابوية ، تحرك البابا والفاتيكان إلى مرحلة مركزية فى صراع الكنيسة ضد النزعة الشمولية . وفى مارس ١٩٧٩ أعلن البابا إدانته لمخالفات حقوق الإنسان وأعلن صراحة تحول الكنيسة إلى موقف المدافع عن الحرية التى « تعد الشرط والأساس الأول لكرامة الإنسان » . وجاءت زيارات البابا لتلعب دورا حاسما . فزار بولندا فى يونيو ١٩٧٩ وفى يونيو ١٩٨٣ وفى يونيو ١٩٨٧ ؛ وزار البرازيل فى يونيو ١٩٨٠ ؛ والفيلبين فى فبراير ١٩٨١ ؛ والأرجنتين فى يونيو ١٩٨٢ ؛ وجواتيمالا ونيكاراجوا والسلفادور وهاييتى فى مارس ١٩٨٣ ؛ وكوريا فى مايو ١٩٨٤ ؛ وشيلى فى أبريل ١٩٨٧ ؛ وباراجواى فى مايو ١٩٨٨ .

كان الغرض من هذه الزيارات العديدة دينيا كما قيل ، إلا أن نتائجها كانت سياسية بالدرجة الأولى . وفى حالات قليلة - كوريا والفيلبين - أعرب الأنصار المحليون الذين كانوا يشايعون التحول إلى الديمقراطية عن أسفهم على تجاهل البابا لقضيتهم . إلا أنه كان صريحا فى نصرته للكنائس المحلية فى نضالها ضد الحكومات الدكتاتورية ؛ وفى بعض هذه الدول أعلن تأييده للمعارضة ضد النظم الحاكمة[٥٦] . وكا أكبر تأثير له فى بولندا بالطبع ، حيث أدت زيارته فى عام ١٩٧٩ إلى تغيير « عقلية الخوف » « والخوف من بطش رجال الشرطة والدبابات ومن ضياع لقمة العيش وفرص الترقيات والفصل من الدراسة

---

(٥٥) Skidmore, **Politics of Military** Rule, p. 137.

(٥٦) انظر تقارير **New York Times** عن هذه الزيارات البابوية .

والفشل فى استخراج جـواز السفـر » . و «تعلم النـاس أنهم إن تـوقفـوا عن الخوف من النظام أصبح النظام عاجزا أمامهم » . فكـانت هذه الزيارة هى بداية النهاية بالنسبة للشيوعية فى أوربا الشرقية[٥٧] . وفى مقابلته لبينوشيه فى شيلى عام ١٩٨٧ أعرب البابا عن العلاقة بين الديمقراطية وبين زيارته[٥٨] .

أخيرا ، كان قادة الكنيسة وزعماء تنظيماتها يتدخلـون سياسيا فى اللحظات الحرجـة فى عملية الانتقـال إلى النظـام الديمقـراطى . ففى عـام ١٩٧٨ أدانت الكنيسـة فى جمهوريـة الدومينيكـان المسـاعى الراميـة إلى تعطيل فرز الأصـوات الانتخابية ومد فترة رئاسـة بيلا جير . وفى عام ١٩٨٩ أدان زعماء الكنيسة فى بنما ما قام بـه نورييجا من تزييـف فى الانتخابات ودعوا إلى عصيـان القوات البنمية للأوامر الصادرة لهم بسحـق مظاهرات المعارضة . وفى كوريـا أعرب الكردينال كيم فى حملة الديمقراطية فى عام ١٩٨٦ عن تأييده الصريح للحاجة إلى « إعادة النظر فى الدستور » وقال « علينا أن نسرع بتحقيق الديمقراطية فى كوريا »[٥٩] . وكان أشـد دور سياسى يلعبـه زعيم كنسى فى الفيلبين دون شك . فقـد تفاوض الكردينال سين حول الترتيبات التى جرت بين أكينـو وسلفادور لوريل للدخول فى إتحاد للمعارضة معا . وقبل إجـراء الانتخابات بشهر واحـد أرسل الكردينال رسالة إلى كل كنائس الفيلبين يدعـو فيهـا كل الكاثوليك إلى التصويت لصالح « من يجدون مبادىء الإنجيل للإنسـانية والحق والشرف واحترام حقوق الإنسان وحيـاتـه » . وكـان ذلك كفيـلا بإزالـة أى لبس فى أذهـان النـاس عمن كـان الكردينال يقصـده ؛ لكنه أتبع رسالة على أيـة حال برسالـة أخرى صريحة يعلن

(٥٧) **Times**, December 4, 1989, p. 74.

(٥٨) Feliccian Foy, ed., **1988 Catholic Almanac** (Huntington, Ind., 1987), p. 34 .

(٥٩) **New York Times,** March 10, 1986, p. A3 .

فيها تأييـده لأكينو . وبعد أن حـاول ماركـوس أن يزيف الانتخابـات وحدثت حركـة تمرد الجيش فى كـامب كـريم استخـدم التنظيم الكنسى ومحطـة الإذاعـة الكنيسة لحشـــد الجماهير لصـالح حـركة الجيش . وبعـد رحيل مـاركوس إلى هاواى تـزعم الكردينال الجماهير فى حشد لأداة صـــلاة شـكـر فى لـونتيا[٦٠] . وقد يكون الكـردينال سين قد لعب دورا حيويا فى القضـاء على نظام حاكم وفى تغيير فى القيـادة السياسيـة أكثـر من أى رجل دين كاثـوليكى آخـر منذ القـرن السابع عشر .

يمكن القـول بصـورة عامـة أنـه لـولا التحولات التى شهـدتها الكنيسـة الكاثوليكية والإجراءات التى ترتبت على المواجهة بين الكنيسة والنظام الشمولى لمـا كان التحــول الديمقراطيى فى الموجة الثـالثة قد حـدث إلا فى حـالات نادرة ولكـان هذا التحـول قد تأخـر زمنيا فى هـذه الحالات نفسها . فقـد أصبح الاختيـار بين الـديمقراطيـة والـدكتـاتـوريـة مجسدا فى الصراع بين الكـردينـال والدكتاتور فى دول بعـد دولة . وكانت الكاثوليكية تأتى فى المرتبـة الثانية مباشرة بعـد النمـو الاقتصـادى كقـوة دافعـة للتحـول الـديمقـراطى فى السبعينيـات والثمانينيات . ويمكن أن نزعم أن شعار الموجة الثالثة صليب مرسوم على علامة الدولار .

* * *

(٦٠) Rosalinda Pineda Ofrenco, "The Catholic Church in Philippine Politics" **Journal of Contemporary Asia** 17 no. 3 (1987), p. 329; **Times,** February 3, 1986, p. 34.

السياسات الجديدة للعناصر الخارجية

قد تتأثر الديمقراطية فى دولة ما بسلوكيات الحكومات والمؤسسات الخارجية والأجنبية . ففى ١٥ دولة من مجموع ٢٩ دولة ديمقراطية فى عام ١٩٧٠ كانت النظم الديمقراطية قد تأسست إما فى فترة الحكم الأجنبى أو باستقلال البلاد عن الحكم الأجنبى[٦١] . وقد تقوم عناصر أجنبية بالإطاحة بالنظم الديمقراطية أو تمنع الدول من التحول إلى الديمقراطية . ويمكن أن تعتبر العناصر الأجنبية سببا فى تعطيل تأثير النمو الاقتصادى والاجتماعى على التحول الديمقراطى وقد تعتبر سببا فى الإسراع به . وحين تبلغ دولة ما مستوى اجتماعيا واقتصاديا معيّنا فإنها تدخل منطقة انتقالية حيث يزداد احتمال تحركها نحو الديمقراطية . وقد يؤدى التأثير الأجنبى إلى بذل محاولات للتحول الديمقراطيى قبل بلوغ الدولة لتلك المنطقة ، وقد تعطل أو تمنع تحول الدول التى وصلت إلى مستوى النمو المذكور إلى الديمقراطية . وكانت العناصر الخارجية فى أوربا قبل عام ١٨٣٠ معادية للديمقراطية بصورة عامة ، وبالتالى فقد علقت التحول إليها . وفيما بين ١٨٣٠ و ١٩٣٠ كانت البيئة الخارجية محايدة فيما يتعلق بالتحول الديمقراطى ؛ وبالتالى فقد تسارعت خطى التحول الديمقراطى فى عدة دول حسب درجة نموها الاقتصادى والاجتماعى[٦٢] . وأقام انتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى مؤسسات ديمقراطية فى وسط وشرق أوربا فى

(٦١) وقد أضفت أيرلنده إلى الحالات الأربع عشرة التى وردت فى: Dahi, **Polyarchy**, p. 197 . تحليل « دال » .

(٦٢) Sunshine, "Economic Causes and Consequences of Democracy", pp. 134-40 .

دول لم تكن مستعدة اقتصاديا واجتماعيا (عدا تشيكوسلوفاكيا) لها ، وبالتالى فلم تعمر طويلا . وبعد الحرب العالمية الثانية حال التدخل السوفيتى دون إقامة مؤسسات ديمقراطية في كل من ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبولنده التى كانت مهيأة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية للتحول الديمقراطى . وأدى جلاء الاستعمار إلى نشأة دول جديدة عديدة تضم مؤسسات ديمقراطية على غرار المؤسسات القائمة فى الدولة الاستعمارية ، ولكن فى ظل ظروف اجتماعية واقتصادية شديدة العداء (كما هو الحال فى أفريقيا) أو فى مواجهة عقبات رئيسية فى طريق نمو الديمقراطية .

كانت العناصر الخارجية تساعد عمليات التحول الديمقراطى فى الموجة الثالثة لدرجة هامة . وفى أواخر الثمانينيات كانت المصادر الرئيسية للقوة والنفوذ فى العالم – وهى الفاتيكان والمجموعة الأوربية والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تساعد على دفع التحولات الليبرالية والديمقراطية . وفى كل من هذه الحالات كانت تصرفات هذه الكيانات الخارجية تعكس تغيرات هامة فى سياساتها . وفى غياب هذه التغيرات السياسية وتأثير هذه العوامل الخارجية كانت الموجة الثالثة ستصبح أكثر تحديدا مما هى عليه .

الكيانات الأوربية :

ترجع المجموعة الأوربية فى أصولها إلى معاهدة ١٩٥١ بين فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا والدول الثلاث الواطئة التى نشأت « مجموعة دول الفحم والصلب الأوربية » . وفى عام ١٩٥٧ أدت معاهدات روما إلى قيام « مجموعة الطاقة الذرية الأوربية » (يوراتوم) و « المجموعة الاقتصادية الأوربية بنفس هذه الدول الست الأعضاء . وفى ١٩٦٩ تكتلت هذه الهيئات الثلاث معا وشكلت « المجموعة الأوربية » . ونتيجة للفيتو الذى أعلنه ديجول على انضمام بريطانيا عام ١٩٦٣ بقيت عضوية المجموعات المتحدة قاصرة على الأعضاء

السنة الموقعين على معاهدة باريس . ولكن فى عام ١٩٧٠ حدث تحول فى مسار المجموعة وبدأت المباحثات مع النرويج والدنمارك وآيرلنده وبريطانيا . وفى عام ١٩٧٣ أصبحت هذه الدول الثلاث أعضاء فى المجموعة . وفى أواسط السبعينيات أصبح توسيع نطاق المجموعة بضم دول جنوب أوربا قضية محورية.

تزامن هذا التحول الذى طرأ على المجموعة مع عمليات التحول الديمقراطى فى أوربا المطلة على المتوسط وكان عاملا مساعدا عليها . ففى اليونان والبرتغال وأسبانيا سار التحول الديمقراطى والانضمام لعضوية المجموعة جنبا إلى جنب . وكان الانضمام إليها ذا أهمية اقتصادية كبرى لهذه الدول ، وبالتالى كانت الديمقراطية خطوة جوهرية للنمو الاقتصادى والرخاء . وفى الوقت نفسه كان الإضمام إلى المجموعة يدعم الالتزام بالديمقراطية ويمثل كابحا ضد العودة إلى الدكتاتورية . وحين تقدمت الحكومات الديمقراطية الجديدة بطلبات الانضمام لم يكن بوسع الأعضاء السابقين سوى الموافقة . وكان هناك إجماع عام على ضرورة توسع نطاق المجموعة[٦٣] .

ارتبطت اليونان بالمجموعة منذ عام ١٩٦٢ . وبانتهاء عهد الدكتاتورية العسكرية عام ١٩٧٤ سرعان ما تحركت القيادة اليونانية الجديدة إلى تطوير هذه العلاقة ، وفى يونيو ١٩٧٥ تقدمت بطلب الانضمام لعضوية كاملة . وكانت حكومة كرامنليس ومن أيدوا هده الخطوة يريدون دفع عملية التنمية الاقتصادية وضمان الوصول إلى سوق أوربا الغربية لتسويق منتجات البلاد

(٦٣) Frans A.M. Alting Von Geusau, "Shaping the Enlarged Community : A Survey", in **From Nine to Twelve: Europs`s Destiny** ? ed. J.S. Schneider (Alphen aan den Rinj : Sijthoff and Noordhoff, 1980), p. 218.

-وخاصة الزراعية - ولتقليص الاعتماد على الولايات المتحدة ولدعم الصلات مع دول أوربا الغربية لتحقيق التوازن أمام تركيا والدول السلافية[٦٤] .

وفى كل من أسبانيا والبرتغال كانت ثمة رغبة فى منتصف السبعينيات فى الانتماء لأوربا . وكانت السياحة والتجارة والاستثمارات قد جعلت الاقتصاد الأسبانى جزءا من أوربا . وكان أكثر من نصف تجارة البرتغال الخارجية تتم مع المجموعة . وكان خوان كارلوس يؤكد على النداء الوطنى لدمج أسبانيا « مع أوربا وفى أوربا » ؛ وكان الجنرال سبينولا يبرز أن مستقبل البرتغال يكمن فى أوربا .[٦٥] وكانت هذه المشاعر تزداد قوة بين أفراد الطبقات المتوسطة فى كلا البلدين ، ومثلت قاعدة للتحرك نحو الديمقراطية . وتقدمت البرتغال للانضمام للمجموعة فى مارس ١٩٧٧ وتلتها أسبانيا فى يونيو ١٩٧٧ . وكان قيام الديمقراطية فى كلا البلدين - كما هو الحال مع اليونان - على درجة من الأهمية فى ضمان الفوائد الاقتصادية التى تدرّها عضوية المجموعة ، وكانت العضوية تعد ضمانا لاستقرار الديمقراطية . وفى يناير ١٩٨١ أصبحت اليونان عضوا كاملا بالمجموعة ، وبعد خمس سنوات أصبحت البرتغال وأسبانيا عضوين جديدين .

كان تأثير المجموعة على التحول الديمقراطى بالبرتغال لا يقتصر على تقديم الحافز الاقتصادى والكابح السياسى . فقد أخذت حكومة ألمانيا الغربية والحزب الديمقراطى الاجتماعى المبادرة فى التدخل النشط فى الصراع مع

(٦٤) Susannah Verney, "Greece and the European Community", in **Political Change in Greece,** ed. Kevin Featherstone and Dimitrios Kasoudas (London, 1987), p. 259 .

(٦٥) Howard Wiarda, "The Significance for Latin America of the Spanish Democratic Transition", in **Spain in the 1980s,** ed. Robert B. Clark (Cambridge, 1987), p. 159.

الشيوعيين وقدما موارد كبيرة للحكومة البرتغالية والاشتراكيين البراتغاليين [٦٦] . وبذلك قدما نموذجا تحتذيه الولايات المتحدة للتدخل ، وإمداد القوى الديمقراطية بالمال . وإذا عرفنا كم الأموال التى كان السوفيت يمدون بها الشيوعيين (مابين ٤٥ و ١٠٠ مليون دولار) فى عام ١٩٧٥ لأدركنا أهمية التدخل الغربى بقيادة ألمانيا بالنسبة لتحول البرتغال إلى الديمقراطية .

تزامنت بدايات الموجة الثالثة مع انعقاد مؤتمر « الأمن والتعاون » فى أوربا وقانون هلسنكى الختامى وبدء ما عرف بعملية هلسنكى . وثمة ثلاثة عناصر فى هذه العملية أثرت على تطور حقوق الإنسان والديمقراطية فى أوربا الشرقية ، أولها : تبنت المؤتمرات الأولية وما تلاها العديد من المواثيق التى تضفى شرعية دولية على حقوق الإنسان والحريات ، وللرقابة الدولية على هذه الحقوق فى مختلف الدول . وكان « البيان الختامى » الذى وقع عليه رؤساء ٣٥ دول أوربية وأميريكية شمالية فى أغسطس ١٩٧٥ بمثابة واحد من عشرة مبادىء « احترام حقوق الإنسان وحرياتة الأساسية بما فيها حرية الفكر والضمير والدين » . وركز البند الثالث من الاتفاقية على مسئولية الحكومات عن دفع التدفق الحر للمعلومات وعن حقوق الأقليات وحرية التنقل ولم شمل العائلات . وفى يناير ١٩٨٩ تضمنت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوربى بنودا أكثر تفصيلا فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحرياتة الأساسية . كما نصت على إنشاء مؤتمر عن البعد الإنسانى عقد بباريس فى مايو - يونيو ١٩٨٩ ، وفى كوبنهاجن فى يونيو ١٩٩٠ . وقام الاجتماع الأخير بالتصديق على وثيقة تدعم دور القانون والديمقراطية والتعددية السياسية ، والحق فى تشكيل الأحزاب السياسية وإجراء الانتخابات الحرة والنزيهة . وعلى مدى خمسة عشر عاما انتقلت دول مؤتمر الأمن

(٦٦) بحث تم إعداده للإلقاء فى المؤتمر السنوى : Thomas Bruneau, "Portugal in 1970,s" للجمعية الأميريكية للعلوم السياسية ، واشنطن العاصمة ، ٢٨-٣١ أغسطس ١٩٨٠) ، ص ١٥-١٦ .

والتعاون الأوربى من مرحلة الالتزام بعدد محدود من حقوق الإنسان إلى دعم كل أبعاد الحريات والكيانات الديمقراطية .

ثانيا : تعرض بيان هلسنكى الختامى لهجوم من قبل العديد من الهيئات فى الولايات المتحدة باعتباره يضفى الشرعية على الحدود التى رسمها السوفيت فى أوربا الشرقية فى مقابل وعود تافهة من السوفيت بمراعاة بعض حقوق الإنسان . إلا أن المؤتمرات التالية للأمن والتعاون الأوربى والتى عقدت فى بلجراد (٧٧ - ١٩٧٨) ، ومدريد (٨٠ - ١٩٨٣) وفيينا (٨٦ - ١٩٨٩) منحت الولايات المتحدة وأوربا الغربية فرصة الضغط على الاتحاد السوفيتى ، وأوربا الشرقية للالتزام بمواثيق هلسنكى ، وجذب الانتباه لأية مخالفة لهذه المواثيق والمطالبة بتصحيحها .

كما تضمنت عملية هلسنكى إنشاء لجان أو مجموعات مراقبة داخل الدول لمراقبة تنفيذ بنود الاتفاقية وكان يورى أو رلوف وغيره من المنشقين السوفيت قد شكلوا أول مجموعة من هذا النوع فى مايو ١٩٧٦ وتلاه فى ذلك جماعة ميثاق ٧٧ التشيكوسلوفاكية وعدد آخر من اللجان فى سائر الدول . ورغم تعرض هذه الجماعات للاضطهاد والقمع من قبل حكوماتهم إلا أنها كانت تمثل جماعات ضغط محلية من أجل التحول إلى الليبرالية .

كان تأثير عملية هلسنكى فى أبعاده الثلاثة محدودا على التحول الديمقراطى فى أوربا الشرقية إلا أنه كان حقيقيا . فقد تبنت الحكومات الشيوعية مبادىء الغرب فيما يتصل بمستويات حقوق الإنسان ، وبالتالى فقد إنفتحت للنقد الدولى والمحلى حين خالفت هذه الحقوق . فكانت عملية هلسنكى باعثاً للإصلاحيين وسلاحا لهم فى محاولات فتح أبواب مجتمعاتهم . وفى حالتين على الأقل كان التأثير مباشرا تماما . ففى سبتمبر ١٩٨٩ استخدمت الحكومة الإصلاحية فى المجر التزامها بمبدأ حق الفرد فى الهجرة (والذى نص

عليه البيان الختامى لمؤتمر فيينا) لتبرير مخالفتها للاتفاقية التى عقدتها مع حكومة ألمانيا الشرقية حين تركت الألمان الشرقيين يخرجون إلى ألمانيا الغربية عبر أراضيها . وقد حركت هذه العملية سلسلة من الأحداث أدت إلى انهيار الشيوعية فى ألمانيا الشرقية . وفى أكتوبر ١٩٨٩ أثار مؤتمر للأمن الأوربى عقد فى بلغاريا عن البيئة مظاهرات فى صوفيا وتم إخمادها بوحشية بالغة من قبل الحكومة وبدأت الأحداث التى انتهت بطرد الكتاتور تودور جيفكوف فى الشهر التالى .

كانت المجموعة الأوربية تدفع بالتحول الديمقراطى قدما ، وكانت عضويتها دافعا للدول لكى تتحول إلى الديمقراطية . وكان مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى عملية ألزمت الحكومات الشيوعية بالتحول إلى الليبرالية وأضفت الشرعية على مساعى المنشقين فى الداخل والحكومات الأجنبية إلى هذا التحول . فهى لم تنشئ نظما ديمقراطية وإنما ساعدت على بدء الانفتاح السياسى فى أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى .

الولايات المتحدة : بدأت السياسة الأميركية الرامية إلى دفع حقوق الإنسان والديمقراطية قدما فى الدول الأخرى فى التحول فى بداية السبعينيات ، وتطورت إلى أربع مراحل بين ١٩٧٣ و ١٩٨٩ . ففى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات احتلت هذه الأهداف مكانة ثانوية فى السياسة الخارجية الأميركية. فقد كانت الحكومة والبلاد مشغولة بحرب فيتنام ؛ وكان نيكسون وكيسنجر يتخذون من السياسة الواقعية منهجا لهما فى السياسة الخارجية . وفى ١٩٧٣ ، بدأ المد يتجه وجهة أخرى . وجاءت مبادرة التحول من الكونجرس وبدأ بجلسات الاستماع الخمس عشرة التى أدارها النائب دونالد فاستر ولجنته الفرعية « للتنظيمات والحركات الدولية » فى النصف الأخير من عام ١٩٧٣ . وحث تقرير اللجنة الفرعية فى أوائل ١٩٧٤ على اتخاذ الولايات المتحدة للتدابير

التى من شأنها دفع حقوق الإنسان فى سياستها الخارجية ، وأوصى بعدد من الإجراءات فى سبيل هذا الهدف . وفى عام ١٩٧٤ أضاف الكونجرس التعديلات الخاصة بحقوق الإنسان إلى قانون المعونة الخارجية ، وقانون تبادل المساعدات ، وقانون الإصلاح التجارى . وبعد ثلاث سنوات قام بتعديل قانون المؤسسات المالية الدولية . ونصت هذه التعديلات على اشتراط عدم تقديم المساعدات للدول المتهمة بمخالفة حقوق الإنسان مالم ير الرئيس أسبابا تدعو إلى ذلك . وفى الأعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ظهر اهتمام الكونجرس جليا بحقوق الإنسان ورغبته فى تطبيق العقوبات الاقتصادية على الدول المخالفة لحقوق الإنسان .

وجاءت المرحلة الثانية من السياسة الأميركية مع إدارة كارتر عام ١٩٧٧ . فاتخذ كارتر من قضية حقوق الإنسان موضوعا رئيسيا فى حملته الانتخابية وأصبحت جانبا هاماً من جوانب سياسته الخارجية فى عامه الأول فى الرئاسة . فكانت الإجراءات الرئاسية والخطب والبيانات والتصريحات التى أدلى بها الرئيس ووزير خارجيته وسائر أعضاء الإدارة جميعها تؤكد على الدور الحيوى لحقوق الإنسان فى السياسة الخارجية الأميركية .

وجاءت إدارة الرئيس ريجان إلى البلاد عازمة على اتخاذ سياسة حقوق الإنسان تتميز عن سياسة سابقتها . ومن عناصر هذا التميز انتقاد اتجاه كارتر نحو حقوق الإنسان لأنها كانت تركز على حالات معينة من انتهاك حقوق الإنسان ، وليس على النظام السياسى الذى ينكر حقوق الإنسان . وهكذا بدأت إدارة ريجان بالحط من شأن مشكلات حقوق الإنسان فى النظم الشمولية بأميركا اللاتينية وآسيا وأكدت على الحاجة إلى مناهضة النظم الشيوعية . وفى نهاية ١٩٨١ وتحت ضغط من الكونجرس والتحولات الديمقراطية فى أميركا الجنوبية بدأت الإدارة فى تغيير اتجاهها ، وهو ماظهر واضحا فى خطاب ريجان

إلى البرلمان فى يونيو ١٩٨٢ . وفى ٨٣ و ١٩٨٤ دخلت السياسة الأمريكية مرحلتها الرابعة بتحرك الإدارة بصورة نشطة نحو دفع التحول الديمقراطى قدما فى كل من الدكتاتوريات الشيوعية وغير الشيوعية ورمزت لالتزامها هذا بإنشاء الصندوق القومى للديمقراطية . وفى النهاية اتبعت إدارتا كل من كارتر وريجان نهجين « أخلاقيين » متشابهين فى دعم حقوق الإنسان والديمقراطية فى الخارج (٦٧) .

واستخدمت الولايات المتحدة فى الموجة الثالثة عددا من الوسائل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية لتعزيز التحول إلى الديمقراطية. وشملت ما يلى :

١ - تصريحات للرؤساء ووزراء الخارجية وسائر المسئولين لدعم التحول الديمقراطى بصورة عامة وفى بعض الدول بصورة خاصة ؛ والتقديرات السنوية التى أعدتها وزارة الخارجية عن حقوق الإنسان فى الدول الأخرى ؛ ودفاع وكالة المخابرات الأميريكية عن الديمقراطية ، ودفاع صوت أمريكا وإذاعة أوربا الحرة وإذاعة الحرية كذلك .

٢ - الضغوط والمقاطعات الاقتصادية بما فى ذلك القيود التى فرضها الكونجرس على المعونة الأميريكية أو حظرها وعلى التجارة والاستثمارات فى خمس عشرة دولة ؛ وتجميد المعونات إداريا فى حالات أخرى ؛ والتصويت لغير صالح القروض التى تقدمها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف .

٣ - العمل الدبلوماسى ويشمل دعم التحول الديمقراطى بجيل جديد من الدعاة من السفراء الأمريكيين .

---

(٦٧) Tamar Jacoby, "The Reagan Turnaround on Human Rights", **Foreign Affairs** 64 (Summer 1986), pp. 1066-86.

٤ - تقديم العون المادى للقوى الديمقراطية ومنها عشرات الملايين من الدولارات قدمتها وكالة المخابرات الأميريكية للحزب الاشتراكى فى البرتغال عام ١٩٧٥ ، ومعونات مالية ضخمة لتضامن فى بولنده وعدة ملايين من وكالة التنمية الدولية والصندوق القومى للديمقراطية فى سبيل ضمان إجراء اقتراع نزيه على الجنرال بينوشيه فى شيلى عام ١٩٨٨ ، وتقديم المال لدعم التحول الديمقراطى فى نيجيريا عام ١٩٩٠ .

٥ - الإجراءات العسكرية وتشمل تجريد إدارة كارتر للسفن الحربية الأميريكية ونشرها على سواحل جمهورية الدومينيكان لضمان فرز نزيه لانتخابات ١٩٧٨ ، وغزو إدارة ريجان لجرينادة فى عام ١٩٨٣ والطلعات الجوية التى أمرت بها إدارة بوش دعما لأكينو فى الفيلبين ، وغزو بنما فى عام ١٩٨٩ ، وتقديم المعونات العسكرية للحكومات المنتخَبة ديمقراطيا فى الفيلبين والسلفادور فى حربها ضد المنشقين الماركسيين ؛ والدعم المالى للثوار ضد الحكومات غير الديمقراطية فى أفغانستان وأنجولا وكمبوديا ونيكاراجوا .

٦ - الدبلوماسية المتعددة الأطراف وتشمل الضغط على الاتحاد السوفيتى من جانب المسئول المعين من قبل كل من كارتر وريجان - ماكس كامبلمان - فى الجولة الثالثة من اتفاقيات هلسنكى فى محادثات مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى فى بلجراد ومدريد والمساعى الرامية لحشد المعارضة فى هيئات الأمم المتحدة ضد مخالفات حقوق الإنسان .

ولكن إلى أى مدى ساعدت هذه الإجراءات على التحول إلى الديمقراطية ؟ مما لاشك فيه أن أهم أثر تمثل فى جعل حقوق الإنسان والديمقراطية ضمن القضايا الرئيسية فى العلاقات الدولية . ففى عام ١٩٧٧ لاحظت الرابطة الدولية لحقوق الإنسان أن « حقوق الإنسان قد أصبحت لأول مرة موضوعا من موضوعات السياسة القومية فى عدة دول » و « محورا تدور حوله

المناقشات فى التنظيمات الدولية وحظيت باهتمام أكبر فى وسائل الإعلام العالمية» فقد غيرت حملة كارتر المناخ الدولى ، ووضعت حقوق الإنسان ضمن جدول أعمال العالم وفى ضميرة [٦٨] . كما ساعد دعم الرئيس ريجان « لمشروع الديمقراطية » فى السنة الأولى من إدارته ، وكذلك خطابه للبرلمان فى عام ١٩٨٢ وإنشاء الصندوق القومى للديمقراطية عام ١٩٨٤ ، ورسالته إلى الكونجرس فى مارس ١٩٨٦ ، بالإضافة إلى أنشطة الدبلوماسيين الأمريكيين فى عدد من الدول على الحفاظ على التحول الديمقراطى كمحور للشئون الدولية فى الثمانينيات ودعم المناخ الفكرى العالمى المؤيد للديمقراطية .

وكان الدور الأمريكى فى بعض الدول مباشرا وحاسما . فقام السفراء الأمريكيون أحيانا بعقد اتفاقية بين فئات المعارضة ولعبوا دور الوسيط بين هذه الجماعات وبين النظم الشمولية . وفى الأعوام ٨٠ و ٨٣ و١٩٨٤ تدخلت الولايات المتحدة للحيلولة دون قيام انقلابات عسكرية فى كل من هندوراس والسلفادور وبوليفيا . وفى عام ١٩٨٧ قام الرئيس ريجان ووزير خارجيته جورج شولتز بحث الرئيس الكورى على بدء حوار مع المعارضة وأصدرت وزارة الخارجية « تحذيرات مشددة » للجيش الكورى لعدم القيام بمحاولة انقلابية . وفى بيرو أوشك انقلاب عسكرى على الوقوع فى يناير ١٩٨٩ ؛ وأعلنت السفارة الأمريكية معارضة الولايات المتحدة لمثل هذا الانقلاب ، ولم يقع الانقلاب بالفعل [٦٩] . وفى العديد من المناسبات تدخلت الولايات المتحدة لضمان ديمقراطية الفيلبين ضد الانقلابات العسكرية . وقد تكون الإجراءات الأمريكية حاسمة أو قد لا تكون فى هذه الحالات وفى غيرها ، إلا أنها كانت

---

(٦٨) Quoted in Muravchik, **Uncertain Crusade**, p. 214.

(٦٩) Whitehead, "Bolivia`s Failed Democratization ", in **Transitions from Authoritarian Rule,** ed. O`Ddnnel; Schmitter and Whitehead, pp. 66, 223.

ـامة فى دعم التحول نحو الديمقراطية . والحقيقة أن الولايات المتحدة فى إدارة كل من كارتر وريجان وبوش قد تبنت صورة ديمقراطية من مبادىء بريجنيف ، لم تكن لتسمح بالإطاحة بالحكومات الديمقراطية فى مجال نفوذها .

كانت آثار جهود كارتر وريجان تتفاوت بدرجة هائلة من دولة إلى دولة ويحتاج الأمر إلى جهد غير عادي لتقويم هذا الأثر فى دولة واحدة . وثمة معياران فى هذا الشأن ؛ أولهما أحكام من كانت هذه السياسات قد صممت لصالحهم . ففى عام ١٩٨٦ مثلا قال الرئيس أوزفالدو أورتادو رئيس الإكوادور (٨١ - ١٩٨٤) : « التزمت الولايات المتحدة بالمؤسسات الديمقراطية لدرجة غير مسبوقة ؛ وبدون السياسات المناصرة للديمقراطية والتى أعلنها الرئيسان كارتر وريجان لما كانت بعض العمليات الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية قد بدأت أصلا أو لقيت ما لقيته من نجاح » وفى ديسمبر ١٩٨٤ وبعد أسبوع واحد من انتخابه ديمقراطيا رئيسا لأورجواى فى ١٩٧١ أعرب الرئيس خوليو سانجوينتى عن مشاعر مماثلة فى قوله : « كانت سياسات إدارة كارتر أهم مؤثر خارجى على العملية الديمقراطية فى أورجواى » . وفى الفيلبين قال الكردينال سين فى تعليقة على النضال الناجح ضد ماركوس : « لا فوز لأحد هاهنا دون عون من أمريكا» . وحتى الاتحاد السوفيتى شعر بالتأثيرات ؛ يقول رئيس فرع موسكو لمنظمة العفو الدولية فى عام ١٩٨٠ : « لا أدرى إن كان الرئيس كارتر سيدخل التاريخ الأمريكى أم لا ؛ لكنه دخل بالفعل التاريخ الروسى بهذه السياسة » [٧٠] .

---

(٧٠) يمكن العثور على هذه الاستشهادات فى المراجع التالية على التوالى :
Osvaldoh Hurtaado,"Changing Latin American Attitudes", in **Democracy in the Americas**, ed. Pastor, p. 101; Boston Globe, December 3, 1984, p. 2; Burton, **Impossible Dream,** p. 343; **New York Times,** August 1, 1980, p. A23 .

وجاء المعيار الثانى لقياس التأثير الأميريكى على التحول الديمقراطى ممن أرادوا الحفاظ على النظام الدكتاتورى . ففى أثناء إدارة كل من كارتر وريجان كان كبار الزعماء فى البرازيل والأرجنتين وشيلى وأورجواى والفيليبين والصين والاتحاد السوفيتى وبولنده – أى كل النظم الشمولية – يشكون مر الشكوى ، وفى بعض الحالات كانت شكواهم من « التدخل » الأميريكى فى سياساتهم الداخلية . وهكذا يتضح أن شكواهم كان لها ما يبررها .

ووجدت هذه الأحكام ما يعززها فى عدة دول من خلال أحكام بعض المراقبين الخبراء . ففى بيرو فى عام ١٩٧٧ حسب قول لويس أبو جاتاس :

> « تعززت عملية إعادة إقرار الديمقراطية بسياسات حقوق الإنسان التى أتبعتها إدارة كارتر وبالحاجة إلى تطوير شرعية خارجية من ناحية التفاوض حول الديون الخارجية . فقد تجمدت المفاوضات مع صندوق النقد الدولى منذ منتصف ١٩٧٦ وعجزت الحكومة العسكرية عن استئنافها بسبب تعنتها ورفضها اتخاذ « سياسة الصدمات » « التى كان الصندوق يوصى بها » .

وفى الإكوادور كانت الضغوط الأميريكية أحد عوامل ثلاثة حالت دون حدوث انتكاسة شمولية فى عام ١٩٧٨ ، وعندما أراد الرئيس فربيس كورديرو أن يقوم بتعليق انتخابات نصف المدة لعام ١٩٨٥ فإنه لم يعد جدولتها إلا تحت ضغط من الولايات المتحدة وسفارتها . « وفى عام ١٩٨٤ حين تم اختطاف رئيس بوليفيا من قبل قوات الأمن تم إطلاق سراحه بسبب المعارضة الشديدة من العمال والقطاعات العسكرية الموالية والسفارة الأميريكية » . وفى شيلى كان

استمرار الضغط الأميريكى عاملا ساعد على إجراء استفتاء حر ونزيه حول النظام بينوشيه فى عام ١٩٨٨ . وكان لإدارة ريجان تأثيرها الخاص فى تشجيع التحول الديمقراطى فى دول مثل شيلى والسلفادور وجواتيمالا وهندوراس لأن المؤسسات العسكرية فيها كانت ترى فى هذه الإدارة صديقا أصلا (٧١) .

كان أضخم جهد أميريكى معلن لدفع التحول الديمقراطى فى دولة أخرى يتمثل فى تمرير الكونجرس للفيتو الذى قدمه الرئيس ريجان على القانون المعادى للتفرقة العنصرية لعام ١٩٨٦ ، والذى يتم بمقتضاه فرض عقوبات على جنوب أفريقيا . ففى المناظرات التى دارت حول هذا الإجراء رأى مؤيدوه أن العقوبات سيكون لها تأثير هام على اقتصاد جنوب أفريقيا ، ويجبر النظام الحاكم بها على التحرك بسرعة لإنهاء التفرقة العنصرية . فى حين رأى معارضوه أن العقوبات من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد وتقضى على فرص العمل بالنسبة للسود وتزيد من تدهور مستوى حياتهم . وكان للعقوبات الأميريكية والعقوبات الأقل صرامة التى فرضتها المجموعة الأوروبية بعض الأثر الاقتصادى على جنوب أفريقيا فى الثمانينيات . ولا نعلم ما إذا كانت قد أثرت على سياسة التفرقة العنصرية إيجابيا أم لا . وكانت حركة إنهاء التفرقة العنصرية قد بدأت فى عام ١٩٧٩ كنتيجة مباشرة للتنمية الاقتصادية فى جنوب أفريقيا والحاجة إلى فتح مجالات عمل للعمالة الماهرة بين السود ، وإنشاء اتحادات تجارية قانونية لهم ، وتحسين الخدمات التعليمية المقدمة لهم والسماح بحرية حركة العماله وتوسيع نطاق القوة الشرائية لديهم . وكانت التفرقة العنصرية تتفق واقتصاد زراعى فقير نسبيا ؛ لكنه لم يكن يتناسب واقتصاد تجارى وصناعى حضرى معقد وغنى . وكما حدث فى دول أخرى أفرز النمو الاقتصادى تحولا

---

(٧١) Luis Abugattas, "Populism and After", in **Authoritarians and Democrats,** ed. Malloy and Seligson, p. 132 .

ليبراليا سياسيا . ولا شك أن العقوبات الأمريكية والأوربية فى أواسط الثمانينيات قد أثرت على شعور البيض فى جنوب أفريقيا بالعزلة وأضافت دوافع أخرى للتحرك نحو إنهاء التفرقة العنصرية . ولعلها أثرت على سرعة تلك الحركة وطبيعتها ، إلا أن تأثيرها كان ثانويا بالنسبة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى كانت تحدث داخل جنوب أفريقيا .

ليس ثمة تقويم محدد يمكن ذكره هاهنا للدور الأمريكي فى التحولات الديمقراطية فى الموجة الثالثة . ولكن يبدو على أى الأحوال أن الدعم الأميريكى كان ذا أهمية خطيرة فى عمليات التحول الديمقراطى فى جمهورية الدومينيكان وجرينادة والسلفادور وجواتيمالا وهندوراس وأورجواى وبيرو والإكوادور وبنما والفيلبين ، وأنه كان عاملا مساعدا فى التحول الديمقراطى فى البرتغال وشيلى وبولنده وكوريا وبوليفيا وتايوان . وكما هو الحال بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية كان غياب الولايات المتحدة عن هذه العملية معناه انخفاض وتأخر الانتقال إلى الديمقراطية .

الاتحاد السوفيتى :

كان التحول الديمقراطى فى أواخر الثمانينيات فى أوربا الشرقية ناتجا عن التحولات التى شهدها الاتحاد السوفيتى من الناحية السياسية بدرجة تفوق تأثير التحولات التى أحدثها الكونجرس والرئيس كارتر فى السياسة الأمريكية فى السبعينيات . فقد ألغى الرئيس ميخائيل جوربا تشوف مبادىء بريجنيف ونقل إلى حكومات أوربا الشرقية وجماعات المعارضة رسالة واضحة فحواها أن الحكومة السوفيتية لم تكن لتتمسك بالنظم الدكتاتورية الشيوعية القائمة ، وإنما كانت تؤيد التحول الليبرالى وإجراء الإصلاحات السياسية . ولكن ليس من

المؤكد إلى أى مدى كان يصل تأييد جوربا تشوف للإصلاح السياسى . لا شك أنه كان يفضل إزالة زعماء الحرس القديم من أمثال اريك هونيكر فى ألمانيا الشرقية ، وتودور جيفكوف فى بلغاريا وميلوس جيكس فى تشيكوسلوفاكيا وإحلال شيوعيين إصلاحيين يتحالفون معه بدلا منهم . كما ليس من الواضح ما إذا كان يساند التحول الكامل إلى الديمقراطية فى دول أوربا الشرقية والانهيار التام للنفوذ السوفيتى فى تلك الدول . لكن هذا هو ما أدت إليه سياساته .

فتح التوجه السوفيتى الجديد الطريق لخلع الزعماء الشيوعيين القائمين ولإشراك الجماعات غير الشيوعية فى السلطة ، واختيار المسئولين الحكوميين من خلال انتخابات تنافسية وفتح الحدود مع أوربا الغربية ، وتكثيف جهود التحرك نحو اقتصاديات السوق المفتوحة . كان التحول البولندى فى عامى ٨٨ و ١٩٨٩ ناتجا فى المقام الأول عن تطورات داخلية . وفى أغسطس ١٩٨٩ تدخل جوربا تشوف لحث زعماء الحزب الشيوعى على الانضمام إلى حكومة بقيادة « تضامن » . وفى شهر سبتمبر لم يبد السوفيت اعتراضا على فتح المجر لحدودها مع المغرب . وفى أوائل أكتوبر أدت زيارة جوربا تشوف لبرلين الشرقية إلى الإسراع بخلع هونيكر . وأعلن الكرملين فى وضوح أن القوات السوفيتية لن تستخدم لإخماد الاحتجاجات والمظاهرات التى اجتاحت لا يبزج ومدنا أخرى . وفى نوفمبر تعاون السوفيت فى خلع جيفكوف عن زعامة الحزب فى بلغاريا وإقامة حكومة إصلاحية برئاسة بيتار ملادينوف . أما تشيكوسلوفاكيا فقد حث جوربا تشوف كلا من جيكس ولاديسلاف أداميك على إجراء التغيير فى صيف ١٩٨٩ . وفى نوفمبر أشار السوفيت إلى أنهم بصدد إدانة غزو ١٩٦٨ وبالتالى

نزع الشرعية عن قيادة الحزب التشيكى وحذروا التشيك من اللجوء إلى القوة لمنع التغيير [٧٢] .

وفى أميريكا اللاتينية وشرق آسيا ساعدت ممارسة النفوذ الأميريكى على التحول الديمقراطى ؛ وكان لانسحاب النفوذ السوفيتى من أوربا الشرقية تأثير مماثل . فقد أدى التحول السوفيتى إلى قيام مظاهرات قومية متحمسة تهتف بحياة « جوربى » وتؤيد الديمقراطية بشوارع لايبزج وبودابست وبراج .

تأثير العرض العملى أو ظاهرة كرات الثلج

هناك عامل خامس ساعد على قيام الموجة الثالثة ويمكن أن نسميه إما « تأثير العرض العملى » أو « العدوى » أو « الانتشار » أو « المحاكاة » أو « كرات الثلج » بل و « ظاهرة الدومينو » . فالتحول الديمقراطى الناجح فى دولة يشجع على التحول الديمقراطى فى دول أخرى ، إما لأنها جميعا تواجه مشكلات متماثلة أو اعتبار التحول الديمقراطى دواء لكل مشكلاتها ، أو لأن الدولة التى تحولت إلى الديمقراطية على درجة من القوة أو تعد مثالا سياسيا وثقافيا يحتذى . ويرى البعض أن تأثير المظاهرات له أهمية نسبية بين الأسباب البيئية الخمسة التى شاعت فى تحليلها . وقد أوضحت الدراسات الإحصائية للانقلابات وسائر الظواهر السياسية وجود نمط العدوى ولو فى بعض الظروف على الأقل [٧٣] . ورغم صعوبة تحليل ظاهرة تأثير العرض العملى فى هذا الكتاب

(٧٢) Timothy Garton Ash, "Eastern Europe: The Year of Truth", **New York Review of Books,** February 15, 1990, p. 17 .

(٧٣) Almond and Mundt, "Tentative Conclusions", in **Crisis and Change,** ed. Almond, Flangan and Mundt, pp. 626-29 .

فإننا سنقدم بعض الافتراضات عن الدور العام الذى لعبته تأثيرات العرض العملى فى الموجة الثالثة .

ما الذى تبينه ظاهرة تأثير العرض العملى ؟ أولا : بينت للزعماء والجماعات فى مجتمع ما قدرة الزعماء والجماعات فى مجتمع آخر على وضع حد للنظام الشمولى وإقامة بديل ديمقراطى . وبالتالى فقد شجعت الزعماء والجماعات فى المجتمع الثانى على محاولة محاكاة الزعماء والجماعات فى المجتمع الأول . ثانيا : أوضحت ظاهرة « تأثير العرض العملى » أن ذلك يمكن حدوثه . فتعلم الشعب فى المجتمع الثانى من المجتمع الأول أساليب وتقنيات التحول الديمقراطى وحاكاها . فقامت الجماعات الكورية بمحاكاة واعية لمبدأ « سلطة الشعب » الذى وضع حدا لدكتاتورية ماركوس فى الفيلبين . وفى بعض الأحيان كان التعلم ناتجا عن تشاور مباشر بين الساعين إلى إحداث تحول ديمقراطى وعن عملية تعليمية واعية ، كما هو الحال بين أنصار الديمقراطية فى كل من المجر وأسبانيا . ثالثا : تعلم أنصار التحول الديمقراطى الأخطار التى يجب تجنبها والمصاعب التى ينبغى التغلب عليها . فقد كانت الاضطرابات والصراع الاجتماعى الذى شهدته البرتغال فى عامى ٧٤ و ١٩٧٥ مثلا عاملا مشجعا لزعماء التحول الديمقراطى فى كل من أسبانيا والبرازيل للقيام بمحاولة « إجراء تغيير سياسى محسوب لتفادى عمليات الانقطاع التى عانتها البرتغال . كما كان الزعماء الديمقراطيون الأسبان ينظرون إلى الانقلاب العسكرى التركى فى سبتمبر ١٩٨٠ باعتباره « نموذجا خطيرا » لما ينبغى تجنبه فى أسبانيا [٧٤] .

(٧٤) Kenneth Maxwell, "Regime Overthrow and the Prospects for Democratic Transition in Portugal", in **Transitions from Authoritarian Rule: Southern Europe,** ed. O`Donnell, Schmitter, and Whitehead, p. 132 .

إذن يمكن إيجاز دور ظاهرة « تأثير العرض العملى » فى الموجة الثالثة فى ثلاث نقاط ، أولها : أن هذه الظاهرة كانت لها أهمية فى الموجة الثالثة تفوق ما كان لها من أهمية فى الموجتين الأولى والثانية بدرجة كبيرة . والسبب هو التوسع الهائل فى الاتصالات العالمية والنقل فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وخاصة تغطية العالم بشبكة من الأقمار الصناعية فى السبعينيات . كانت الحكومات لا تزال تستطيع السيطرة على وسائل الإعلام المحلية وأحيانا استبعاد قدرة مواطنيها على استقبال رسائل ما كانت تشاء لهم أن يستقبلوها ، إلا أن المصاعب والتكاليف التى يتطلبها ذلك قد ازدادت بدرجة ملحوظة ، وقد تؤدى إلى انتشار شبكة إعلامية سرية كما حدث فى بولنده وغيرها . وجاءت أجهزة الإذاعة ذات الموجة القصيرة والتليفزيون الذى يتلقى مادته من الأقمار الصناعية والكمبيوترات والفاكس وزادت من صعوبة حجب الحكومات الشمولية للمعلومات عن شعوبها فيما يتعلق بنضال الشعوب الأخرى ، وإطاحتها بالنظم الشمولية . ويعود الفضل إلى تأثير الاتصالات العالمية فى تحول صورة « الثورة الديمقراطية العالمية » فى منتصف الثمانينيات إلى واقع فى أذهان القادة السياسيين والمثقفين فى معظم دول العالم . فكان لكفاح « تضامن » فى بولنده وسقوط ماركوس فى الفيلبين صدى فى شيلى وما كان ليصبح بهذا الدوى لو أنه حدث فى عقود مبكرة (٧٥) .

ثانيا : إذا كانت المواصلات والاتصالات المكثفة قد قربت المسافات فإن ظاهرة تأثير العرض العملى كانت لا تزال هى العامل الأقوى بين الدول المتقاربة جغرافيا والمتشابهة ثقافيا . فكان لسقوط الشمولية فى البرتغال تأثير مباشر فى جنوب أوربا والبرازيل . فقال أحد أهالى أثينا فى يونيو ١٩٧٤ أى بعد شهرين من قيام الانقلاب فى البرتغال وقبل شهر واحد من انهيار النظام

(٧٥) New York Times, May 14, 1989, p. E6 .

العسكرى اليونانى : « أن ما نحتاجه هو رجل مثل الجنرال سبينوزا فى اليونان كى يطرد تلك العصبة ويعيد الحكومة الدستورية » . كما جاءت نهاية خمسة وأربعين عاما من الدكتاتورية البرتغالية فى صورة صدمة عميقة للنظام الأسبانى وفى صورة نموذج معنوى عظيم بالنسبة للمعارضة . فزادت المطالبة بالتغيير فى أسبانيا (٧٦) . وكان للتحول الديمقراطى اليونانى أثر قليل على غيرها. أما التحول الديمقراطى فى أسبانيا فكان له أثر هائل فى أمريكا اللاتينية . فكانت التحولات التى شهدتها كل من أسبانيا والبرتغال دليلا على أن ثقافتى جزيرة أيبريا لم تكونا معاديتين للديمقراطية فى أعماقهما . واستخدم الفونسو النموذج الأسبانى فى محاولته لإضفاء الشرعية على أنشطته فى الأرجنتين (٧٧) . وكان تحول الأرجنتين إلى الديمقراطية بدوره - حسب قول رئيس بوليفيا - قد أتى بالديمقراطية إلى أمريكا اللاتينية وكان له تأثيره المتميز على جيرانها . فكان تأثيره فى أورجواى إيجابيا وسلبيا فى آن معا . فالتحول إلى الديمقراطية فى جارتها الكبرى قد جعل الديمقراطية أمرا حتميا فى أورجواى ؛ إلا أن الإجراءات المبكرة التى كان قد اتخذها الفونسو ونظامه فى إعدام الحكام العسكريين السابقين قد دفعت ببعض العسكريين فى أورجواى إلى التراجع عما تعهدوا به من قبل من التنازل عن السلطة . وكان التحول الديمقراطى فى الأرجنتين عاملا مشجعا لأنصار التحول الديمقراطى فى شيلى والبرازيل ، وثبطت من عزم الانقلابات العسكرية ضد النظم الديمقراطية الجديدة فى بيرو وبوليفيا . فالتقى ألفونسو

(٧٦) Washington Post, June 19, 1974, p. A 10.

(٧٧) Falcoff, "The Democratic Prospect", in The New Democracies, ed. Roberts, p. 67 .

بنفسه بزعماء جماعات المعارضة الديمقراطيين فى دول أميريكية جنوبية أخرى وأعرب لهم عن تأييده لهم [٧٨] .

أثار سقوط ماركوس فى فبراير ١٩٨٦ الخوف والرجاء فى قلوب النظم الشمولية وقادتها وبين صفوف الديمقراطيين فى المعارضة فى دول آسيا . فبعد شهر من أداء الكردينال سين لدوره الرئيسى فى قلب نظام الفيلبين قام الكردينال كيم ولأول مرة بالدعوة إلى التغيير الدستورى والديمقراطية فى كوريا [٧٩] . ومن المحتمل رغم قلة الدلائل أن أحداث كل من الفيلبين وكوريا ساعدت على إثارة المظاهرات المنادية بالديمقراطية فى بورما فى صيف ١٩٨٨ والمظاهرات المماثلة فى الصين فى خريف ١٩٨٦ وربيع ١٩٨٩ وكان لها بعض الأثر فى التحولات الليبرالية التى شهدتها تايوان .

وحدث أكبر تأثير لظاهرة كرات الثلج فى أوربا الشرقية . فلما تفككت قبضة الاتحاد السوفيتى وسمحت بتولى غير الشيوعيين للسلطة فى بولنده فى أغسطس ١٩٨٩ حتى اجتاح مد التحول الديمقراطى أوربا الشرقية بأكملها ، فنجح فى المجر فى سبتمبر ، وفى ألمانيا الشرقية فى أكتوبر ، وفى تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا فى نوفمبر ، وفى رومانيا فى ديسمبر [٨٠] . وكان التحول الديمقراطى فى بعض الدول عاملا أثار إحساس الفخار لدى جيرانها . فهل كان لأسبانيا المتحضرة الصناعية ذات الطبقة المتوسطة الغالبة أن تتخلف عن البرتغال ؟ وهل كان لأورجواى

(٧٨) **New York Times**. December 13, 1983, p. 3, January 22, 1984 .

(٧٩) **New York Times,** March 15, 1986, p. A7; Boston Globe, April 5, 1986, p. 1 .

(٨٠) Timothy Garton Ash, "The Revolution of the Magic Lantern", **New York Review of Books,** January 18, 1990, p. 51 .

وشيلى بما لهما من تجارب طويلة مع الديمقراطية أن يتخلفا عن الأرجنتين **والبرازيل** ؟ وهل كان يمكن لدولة ذات تاريخ عريق مع الديمقراطية **كتشيكوسلوفاكيا** أن تتخلف عن الآخرين ؟

إن عمليات التحول الديمقراطى فى شرق أوربا وشرق آسيا تبين عاملا **ثالثا** هاما لظاهرة العرض العملى ، وهو تغير الأهمية النسبية لأسباب أية موجة **من** موجات التحول الديمقراطى . فمن الواضح أن ظاهرة العرض العملى **لا** يمكن أن تؤثر على أول تحول ديمقراطى يحدث . فكانت التحولات الديمقراطية الأولى فى الموجة الثالثة نتيجة لأحداث مفاجئة وليس لظاهرة كرات الثلج . فقد أدت الحرب الاستعمارية غير المحسومة والهزيمة العسكرية فى قبرص وموت فرانكو إلى انفجار حركات التحول الديمقراطى فى كل من البرتغال واليونان وأسبانيا . وكان لهزيمة فوكلاند واغتيال بنينو أكينو وزيارة البابا تأثيرات مماثلة فى الأرجنتين والفيلبين وبولنده . وكانت هذه العمليات محلية ، ولكن ما إن وقعت كانت التحولات التى شهدتها هذه الدول الرائدة – أسبانيا والبرتغال والأرجنتين والفيلبين وبولنده – عوامل أثارت المطالبة بتحولات مماثلة فى دول مجاورة ومتماثلة ثقافيا . ولم يتوقف تأثير ظاهرة العرض العملى بصورة كبيرة على توافر الظروف الاقتصادية والاجتماعية المثلى للديمقراطية فى الدول المتأثرة . وانعكس ذلك على سرعتها . ففى بولنده استغرق التحول إلى الديمقراطية عشر سنوات ، وفى المجر عشرة أشهر ، وفى ألمانيا الشرقية عشرة أسابيع ، وفى تشيكوسلوفاكيا عشرة أيام ، وفى رومانيا عشر ساعات [٨١] .

(٨١) ربما كانت هذه الملحوظة ترجع أصلا إلى تيموثى جارتون آش . انظر :

New York Review of Books, January 18, 1990, p. 42

وفى نهاية ١٩٨٩ علق أحد المصريين على المستقبل السياسى للعالم العربى قائلا : « لا مفر من الديمقراطية الآن » (٨٢) . وكانت رؤيته تقوم على فرضية كرات الثلج كسبب ؛ فلا بد للديمقراطية أن تحدث ها هنا ما دامت قد حدثت هناك . فكرات الثلج المتدحرجة من أعلى لأسفل لا تزيد فى سرعتها وحجمها وحسب ، بل ذابت كذلك فى بيئات لا تتعاطف معها . وقرب نهاية الثمانينيات أدت ظاهرة العرض العملى إلى بدأ جهود رامية إلى التحول الديمقراطى فى دول كانت ظروف التحول الديمقراطى فيها واهنة وغير مهيأة . ففى أعقاب الحركات الساعية إلى تحقيق الديمقراطية بالفيلبين وبولنده والمجر تساءل الناس فى كوريا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا عن السبب فى عدم تحولهم هم أيضا . وبعد أن تحولت هذه الشعوب نحو الديمقراطية ثارت نفس التطلعات لدى الصينيين والرومان كذلك . لكن كانت هناك عقبات فى طريق تحقيق هذه التطلعات . فكان الناتج الإجمالى القومى للفرد فى الصين يعادل نصف نظيره فى الفيلبين وعشر نظيره فى كوريا ؛ فكانت الصين من الناحية الاقتصادية بعيدة عن منطقة بعيدة عن منطقة الانتقال السياسى . وكانت تفتقر إلى البرجوازيةالقوية. كما أنها لم تخضع أبدا للاحتلال الأميريكى(*) . وكانت المسيحية والكنيسة الكاثوليكية ضعيفة الأثر أو لاوجود لها على الإطلاق ؛ ولم تتوفر لها تجربة سابقة مع الديمقراطية ، وثقافتها العريقة تضم العديد من عناصر الشمولية . وكانت رومانيا الثانية بعد ألبانيا كأفقر دولة فى شرق أوربا؛ ولم تكن لها تجربة ديمقراطية. وكانت المسيحية الغربية غائبة تقريبا ؛ وكانت رومانيا فى عزلة عن التأثيرات الخارجية للمجتمع الأوربى والفاتيكان والولايات المتحدة أوحتى الاتحاد

(٨٢) New York Times, December 28, 1989, p. A 13 .

(*) وهل هذا من حسن حظ الصين أم سوء حظها ؟ ! (المترجم) .

السوفيتى . إلا أن تأثير ظاهرة العرض العملى كان قوة دافعة للجهود الرامية إلى التحول الديمقراطى فى كل من رومانيا والصين . فقد أدى إلى تحريك الموجة الثالثة من لشبونة إلى بكين وبوخارست.

الأسباب والمسببات

إن العوامل التى أسهمت فى انهيار النظم الشمولية أوضعفها فى السبعينيات والثمانينيات كانت تشمل : غلبة الديمقراطية ومعاييرها على المستوى العالمى وفى عدة دول منفردة ؛ وما ترتب على ذلك من غياب الشرعية القائمة على قاعدة أيديولوجية سوى النظام ذى الحزب الواحد ؛ والهزائم العسكرية والمشكلات الاقتصادية ، والفشل الناجم عن صدمات منظمة أوبك وارتفاع أسعار النفط والأيديولوجيا الماركسية والسياسات الاقتصادية غير الفعالة ، والنجاح فى تحقيق بعض الأهداف التى أدت إلى الاستغناء عن النظام الحاكم أو إلى تشديد حدة الضغوط الاجتماعية والمطالبة بالمشاركة السياسية ؛ ونمو الشقاق داخل صفوف التحالفات الحاكمة فى النظم الشمولية ، وخاصة فى النظم العسكرية ، حول تسييس الجيش ؛ وتأثيرات كرات الثلج فى سقوط بعض النظم الشموليةعلى الثقة فى نفوس الحكام والمعارضة فى دول أخرى شمولية .

وكانت العوامل التى ساعدت على ظهور النظم الديمقراطية فى السبعينيات والثمانينيات بدول شمولية سابقة تشمل : ارتفاع مستوى الرخاء الاقتصادى مما أدى إلى زيادة محو الأمية وارتفاع معدلات التعليم والحياة فى الحضر ؛ وتوافر طبقة متوسطة كبيرة ، ونمو القيم والتوجهات المؤيدة للديمقراطية ، والتغير فى مستويات الزعامة الشعبية فى الكنيسة الكاثوليكية مما حدى بالكنيسة إلى معارضة النظم الشمولية وتأييد الديمقراطية ؛ وتغير

السياسات المؤيدة لتنامى الديمقراطية فى المجتمعات الأوربية والولايات المتحدة ثم فى الاتحاد السوفيتى فى منتصف الثمانينيات ؛ وتأثير ظاهرة كرات الثلج التى كانت لظهور النظم الديمقراطية فى دول رائدة كأسبانيا والأرجنتين والفيلبين وبولنده على دعم التحرك نحو الديمقراطية فى دول أخرى .

كانت هذه هى الأسباب العامة للموجة الثالثة من التحول الديمقراطى . وهى تختلف لدرجة هامة عن الأسباب الرئيسية للموجة الثانية وإلى درجة أقل عن أسباب الموجة الأولى . وكانت الأهمية النسبية لهذة الأسباب العامة تتفاوت من منطقة إلى أخرى ومن نوع من الأنظمة الشمولية إلى نوع آخر ومن دولة إلى أخرى . كما كانت أهميتها النسبية تتفاوت بمرور الوقت فى أثناء الموجة الثالثة نفسها . فالهزائم العسكرية والنمو الاقتصادى والأزمات الاقتصادية الناتجة عن صدمات النفط كانت ضمن الأسباب التى أدت إلى قيام حركات التحول الديمقراطى الأولى . وكانت العوامل الخارجية وأهمها ظاهرة كرات الثلج على درجة أكبر من الأهمية فى التحولات اللاحقة . وكان التحول الديمقراطى فى أية دولة بعينها ناتج عن مزيج من الأسباب العامة وبعض من العوامل الأخرى الخاصة بكل دولة على حدة .

والعوامل العامة تخلق الظروف الملائمة للتحول إلى الديمقراطية . فالنظام الديمقراطى لا تقيمه اتجاهات ، بل يقيمه الشعب . ولا تقوم الديمقراطيات بالأسباب بل بمن يتسببون فيها . فعلى القادة السياسيين والجماهير أن تعمل جاهدة . فلماذا قاد زعماء الديمقراطية حول العالم بلادهم نحو الديمقراطية ؟ إن دوافع القادة الديمقراطيين تتفاوت وتتباين وتمتزج فى خليط غامض حتى بالنسبة لهم هم أنفسهم . فقد يعمل الزعماء على تحقيق الديمقراطية لإيمانهم بها كغاية فى حد ذاتها ، أو لأنهم يرون فيها وسيلة لتحقيق أهداف أخرى ، أو لأن الديمقراطية هى ناتج ما اتبعوه من أهداف أخرى . وقد لا تكون الديمقراطية فى

حالات عديدة هى المحصلة التى يصبو إليها القادة ، لكنها قد تكون هى المحصلة المقبولة .

إن توافر الظروف الاجتماعية والاقتصادية والخارجية الملائمة لقيام الديمقراطية لا تعد كافية لقيام الديمقراطية . ومهما كانت دوافع الزعماء السياسيين فإنه ينبغى لبعضهم أن يتطلع إلى قيامها أو يتخذ من الخطوات ما يؤدى إلى قيامها . ولا قبل لهم بتحقيق الديمقراطية من خلال الرغبة والمهارة إذا لم تتوافر شروط قيامها . ففى نهاية الثمانينيات كانت العقبات فى طريق الديمقراطية فى هاييتى تتجاوز قدرات أى زعيم سياسى مهما بلغت مهارته . فشروط تحقيق الديمقراطية يجب أن تتوافر فى الموجة الثالثة . إلا أن الزعماء السياسيين وحدهم هم الذين يستطيعون بإرادتهم أن يحققوا أهدافها [٨٣] .

□○□○□

(٨٣) لمزيد من الاطلاع على الزعماء وخياراتهم انظر :
Samuel Huntington and Joan M. Nelson, **No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries** (Cambridge, 1976), pp. 159-71 .

الباب الثالث

الكيفية

إجراءات التحول الديمقراطي

كيف حدثت التحولات الديمقراطية فى الموجة الثالثة

إن السبب والكيفيـة فى التحول الـديمقـراطى أمـران متداخـلان ؛ إلا أن تركيزنا فى هذا الموضع من الدراسـة يتحول من السبب إلى الكيفية ، أى الطريقة التى اتبعها الزعماء السياسيون والجماهير فى إنهاء النظم الشمولية فى السبعينيات والثمانينيات وأقـاموا مكانها نظما ديمقراطيـة . وكانت جذور التحـول متنـوعة ، كما كان الشعب مسئولا فى المقام الأول عن إحـداث التحول . إضـافة إلى ذلك فإن نقطتى بدايـة العمليات ونهايتها غير متماثلتين . فهناك اختـلافات واضحة فيما بين الأنظمة ؛ فبعضهـا رئاسى ، وبعضها الآخـر برلمانى ، بينما يجسـد بعض ثالث منهـا مزيجا ديجوليـا منهما معا ؛ وبعضهـا أيضا ذو حـزبين ، وبعض آخر متعـدد الأحـزاب وهنـاك اختلافـات كبرى فى طبيعـة الأحـزاب وقـوتها . ولهذه الفوارق أهميتهـا بالنسبة لاستقـرار النظم الديمقراطيـة التى تنشأ ، لكن أهميتها ضئيلة بالنسبة للإجراءات المؤدية إلى نشأة هذه النظم [1] . والنقطة الأهم هى أن

---

(١) G. Bingham Powell, Jr., **Contemporary Democracies** : Participation, **Stability and Violence** (Cambridge, 1982), chaps. 5-9.

كبار مسئولى الحكومة فى كل من النظم الديمقراطية يتم اختيارهم من خلال انتخابات تنافسية يمكن لغالبية السكان المشاركة فيها . وهكذا فالنظم الديمقراطية تتميز بجوهر مؤسساتى مشترك تقوم عليه هويتها . أما النظم الشمولية فتعرف بغياب هذا الجوهر المؤسساتى المحدد ، ولا شىء يربط بينها سوى غياب الديمقراطية . لذا فمن الضرورى أن نبدأ مناقشة التحول فى النظم الشمولية بتعريف الفوارق بين هذه النظم وأهمية هذه الفوارق بالنسبة لعمليات التحول الديمقراطى . إذن فالتحليل يتحول إلى طبيعة هذه الإجراءات والاستراتيجيات المتبعة من قبل أنصار التحول الديمقراطى وخصومهم على السواء .

النظم الشمولية

اتخذت النظم اللاديمقراطية أنماطا عديدة تاريخيا . فكانت النظم التى تحولت إلى الديمقراطية فى الموجة الأولى كانت ملكيات استبدادية وأرستقراطيات إقطاعية متداعية ، ودول تخلفت عن إمبراطوريات قارية . والنظم التى تحولت فى الموجة الثانية كانت دولا فاشية ومستعمرات ودكتاتوريات فردية عسكرية، وغالبا ما كانت لها تجارب ديمقراطية سابقة . أما النظم التى تحركت نحو الديمقراطية فى الموجة الثالثة فكانت فى ثلاث فئات فى مجملها : أنظمة ذات حزب واحد ، وأنظمة عسكرية ودكتاتوريات فردية .

قامت الأنظمة ذات الحزب الواحد على ثورة أو حيلة سوفيتية وكانت تشمل الدول الشيوعية بالإضافة إلى تايوان والمكسيك (وكانت تركيا تندرج تحت هذا النمط قبل تحولها فى الموجة الثانية إلى الديمقراطية فى الأربعينيات . وفى هذه النظم يحتكر الحزب السلطة عمليا وكان الوصول إلى السلطة لا يتم

إلا من خلال تنظيم الحزب . وكان الحزب يستمد شرعيته من الايديولوجيا . وغالباً ما حققت هذه النظم مستوى عاليا من الهيكلية السياسية .

وقامت النظم العسكرية على انقلابات عسكرية على أنقاض حكومات ديمقراطية أو مدنية . وفى هذه النظم نجد أن الجيش يمارس السلطة على أساس مؤسساتى ، والقادة العسكريين يحكمون كعصبة من الزملاء أو يتبادلون المناصب الحكومية العليا فيما بين كبار الجنرالات . وقامت الأنظمة العسكرية فى صورة غزيرة فى أميريكا اللاتينية وفى اليونان وتركيا وباكستان ونيجيريا وكوريا الجنوبية .

وكانت الدكتاتوريات الفردية فئة ثالثة أكثر تنوعا قوامها الدول ذات الأنظمة اللاديمقراطية . والسمة المميزة لأية دكتاتورية فردية هى أن الزعيم الفرد هو مصدر السلطات وأن السلطة تتوقف على القرب من الزعيم والاعتماد عليه والحصول على تأييده . وتشمل هذه النوعية البرتغال تحت حكم سالازاروكايتانو ، وأسبانيا فرانكو ، والفيلبين ماركوس ، والهند انديرا غاندى ، ورومانيا شاوشيسكو . وكانت الدكتاتوريات الفردية تنتمى إلى أصول متباينة . ففى كل من الفيلبين والهند كانا نتيجة لانقلابات تنفيذية . وفى البرتغال وأسبانيا بدأت بانقلابات عسكرية (أدت فى الآونة الأخيرة إلى حرب أهلية) وأقام الدكتاتور فيها قواعد قوته فى استقلال عن الجيش . وفى رومانيا تطورت الدكتاتورية الفردية عن نظام ذى حزب واحد . وظهرت شيلى فى ظل حكم بينوشيه كنظام عسكرى ، إلا أنها من الناحية العملية تحولت إلى دكتاتورية فردية بسبب طول بقائه فى منصبه وبسبب خلافاته مع قادة الجيش وهيمنته عليهم . وكانت بعض الدكتاتوريات الفردية - فى ظل

حكم رؤساء من قبيل سوموزا ودوفالييه وموبوتو وشاه إيران - تجسد نمط النظم السلطانية التى تتميز بالمحسوبية ومحاباة الأقارب والفساد والنفاق .

وتتميز النظم ذات الحزب الواحد والنظم العسكرية والدكتاتوريات الفردية جميعا بقمع التنافسية والمشاركة السياسية على السواء . ويختلف النظام القائم فى جنوب أفريقيا عن كل هذه النظم فى كونه قائما على حكم أقلية عنصرية تستبعد أكثر من ٧٠ ٪ من السكان عن السياسة ولكن أيضا بوجود تنافس سياسى حاد فى داخل الأقلية البيضاء الحاكمة . وتدلنا التجربة التاريخية على أن إجراءات التحول الديمقراطية تزداد يسرا إذا وجد التنافس قبل المشاركة[٢] . وإذا كان الحال كذلك فإن فرص التحول الديمقراطى الناجح هى فى جنوب أفريقيا أكبر منها فى الدول ذات الأنماط الأخرى من النظم الشمولية ، وهى تشبه فى بعض جوانبها عمليات التحول الديمقراطى فى أوربا فى القرن التاسع عشر حيث كانت السمة المحورية لها انتشار التصويت وقيام نظام حكم أكثر شمولية . ومع ذلك كان الاستبعاد قائما على أسباب اقتصادية لا عنصرية . وكانت النظم الوراثية الطائفية تقاوم التحول السلمى [٣] . وهكذا فإن التنافسية داخل الأقلية الحاكمة فى جنوب أفريقيا تبشر بنجاح التحول الديمقراطى ؛ وقد خلق التحديد العنصرى لهذه الأقلية الحاكمة مشكلات فى هذا التحول الديمقراطى .

---

(٢) Robert A. Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition (New Haven, 1971), pp. 33-40 .

(٣) Donald Horowitz, "Three Dimensions of Ethnic Politics", World Politics 23 (January 1971), pp. 232-36 .

وهناك بعض الأنظمة لا تندرج تماما تحت هذه الأنماط . ففى بداية الثمانينيات مثلا كانت بولندة تضم عناصر من نظام ذى حزب واحد ، ونظام الأحكام العرفية القائم على الجيش بقيادة ضابط كان يتولى أيضا سكرتارية الحزب الشيوعى . وقد بدأ النظام الشيوعى فى رومانيا (وكذلك فى كوريا الجنوبية) كنظام ذى حزب واحد ، لكنه تطور فى الثمانينيات إلى دكتاتورية فردية سلطانية . وكان النظام فى شيلى بين ٧٣ و ١٩٨٩ نظاما عسكريا فى جزء منه ، إلا أنه على نقيض النظم العسكرية الأخرى بأميريكا اللاتينية كان له زعيم واحد سيطر على سائر مصادر السلطة . لذا فهو يتميز بالعديد من سمات الدكتاتورية الفردية . ومن ناحية أخرى نجد أن دكتاتورية نورييجا فى بنما كانت فردية إلى درجة عالية ، لكنها كانت تعتمد تماما على قوة الجيش . وهكذا فإن التصنيف الذى نراه فى الجدول (٣) يعد تقريبيًا ؛ ففى النظم التى تمتزج فيها عناصر متباينة من تصنيفات مختلفة ندرجه تحت التصنيف الغالب عليه حين بدأ فى المرحلة الانتقالية .

جدول (٣)

النظم الشمولية وعمليات التحول الليبرالي / الديمقراطي

(١٩٧٤-١٩٩٠)

العمليات	الأنظمـــــة			
	ذو حزب واحد	فردي	عسكري	أقلية عنصرية
تحول ١٦	(تايوان)* (المجر) (المكسيك) (الاتحاد السوفيتي) بلغاريا ٥	أسبانيا الهنـــد شـيلي ٣	تركيا البرازيل بيرو إكوادور جواتيمالا نيجيريا** باكستان السودان** ٨	
تغيير ١١	بولنده تشيكوسلوفاكيا نيكاراجوا منغوليا ٤	(نيبال)	أورجواي بوليفيا هندوراس السلفادور كوريا ٥	(جنوب أفريقيا) ١
إحلال ٦	ألمانيا الشرقية ١	البرتغال الفيلبين رومانيا ٣	اليونان الأرجنتين ٢	
تدخل ٢	جرينادة ١		(بنما) ١	
مجموع ٣٥	١١	٧	١٦	١

(*) دول تحولت إلى الليبرالية ولكن لم تتحول إلى الديمقراطية بحلول عام ١٩٩٠.

(**) دول انتكست إلى الشمولية .

حدث التحـول الديمقـراطى فى الموجة الثـانية من خـلال حيل خـارجية وجلاء الاستعمار . وفى الموجة الثالثة وكما رأينا كـانت هاتان العمليتان أقل أهمية واقتصرنـا قبل عام ١٩٩٠ على جـرينادة وبنما وبعض المستعمـرات البريطانيـة الصغيرة معظمها فى البحر الكاريبى . وإذا كانت المؤثرات الخارجية تمثل أسبابا هامة فى التحول الديمقراطى فى الموجة الثالثة فقد كانت الإجراءات نفسها محلية فى معظمها . ومـن المفيد فى دراستنا هـذه أن نقسم الحالات إلى أنماط عامـة من الإجراءات . فقـد حدث « التحول » حين بادرت النخب المسيطـرة على السلطة بتبنى الديمقـراطية . أمـا « الإحلال » فقد تـم عندما أمسكت المعـارضة بـزمام تحقيق الديمقراطية وحين انهـار النظـام الشـمولى أو أطيـح به . أما ما يعـرف « بالإحلال التحولى » فقد حدث حين إشتركـت الحكومة وجماعات المعارضة فى عملية التحـول الديمقراطى . وفى كل الحالات لعبت الجماعـات داخل السلطة أو خـارجها على السـواء دورا ما . وهـذه التصنيفـات تفرق ببسـاطة بين أهميـة الحكومة والمعارضة .

وكما هو الحال بالنسبة لأنماط الحكم فـإن الحالات التاريخية لتغير الأنظمة لا تندرج بـالضرورة تحت أنواع نظريـة من التصنيفات . فكل عمليـات التحول تقـريبا شملت مفـاوضـات من نوع مـا ، سواء خفيـة أو معلنـة ، بين الحكومـة والمعارضـة . وأحيانا تبـدأ العمليات الانتقاليـة بصورة ما ثم تتحـول إلى صورة أخـرى . ففى أوائل الثمانينيات على سبيل المثـال كان يبـدو أن بوتـا كان يبـدأ عملية مـا من التحول فى النظام السيـاسى بجنوب أفريقيـا ، إلا أنه لم يصل إلى درجة تحويله إلى الـديمقراطية . وفى مواجهة مناخ مغـاير تحول خليفته ديكليرك إلى عملية « إحـلال تحولى » بالتفـاوض مع الجماعة المعـارضة الـرئيسية . ويتفق الدارسـون على أن حكومـة البرازيل كانت قد بـدأت عملية التحـول وسيطرت عليها لعدة سنوات . ويرى البعض أنها فقدت السيطرة على تلك العملية نتيجة لاحتشـاد شعبى وإضرابـات فى عـامى ٧٩ و ١٩٨٠ ؛ فى حين يشير آخـرون إلى

نجاح الحكومة فى مقاومة المطالب الملحة للمعارضة بإجراء انتخابات مباشرة للرئاسة فى منتصف الثمانينيات . وكل حالة حدثت عبر التاريخ كانت تضم فى داخلها عناصر من عمليتين انتقاليتين أو أكثر ، لكنها رغم ذلك كانت تندرج تحت عملية منها أكثر من غيرها .

وما هى العلاقة بين طبيعة النظام الشمولى وطبيعة العملية الانتقالية ؟ وكما نرى فى جدول (٣) فالعلاقة ليست منتظمة . إلا أن الأولى كانت لها نتائج على الأخيرة . وكانت كل العمليات الانتقالية باستثناء ثلاث حالات تشمل « التحول » أو « الإحلال التحولى » من النظم العسكرية . وفى الاستثناءات الثلاثة – الأرجنتين واليونان وبنما – عانت الأنظمة العسكرية هزائم عسكرية وانهارت على إثرها . وأخذ القادة العسكريون فى أماكن زمام المبادرة – أحيانا استجابة للمعارضة والضغوط الشعبية – وحققوا قدرا من التغيير فى النظم الحاكمة . وكان الحكام العسكريون فى وضع أفضل يسمح لهم بإنهاء نظمهم من قادة نظم أخرى . فالحكام العسكريون فى الحقيقة لا يعتبرون أنفسهم حكاما دائمين لبلادهم . بل يؤمنون بأنه ما أن يتم إصلاح السلبيات التى أدت بهم إلى الاستيلاء على السلطة عليهم أن يخرجوا ويعودوا إلى مهامهم العسكرية العادية . وللجيش دور مؤسساتى ثابت غير السياسة والحكم . وبالتالى فقد قرر القادة العسكريون (فى غير الأرجنتين واليونان وبنما) بأن قد آن أوان البدء فى إعادة إقرار الحكم الديمقراطي المدنى أو التفاوض حول انسحابهم من مقاعد السلطة مع جماعات المعارضة . وغالبا ما يحدث ذلك عندما يحدث ولو تغيير واحد فى القيادة العليا للنظام العسكرى (٤) . ويضع القادة العسكريون شرطين أو ضمانتين لإنسحابهم من السلطة ؛ أولهما : ألا يكون ثم اضطهاد أوعقاب أو أى انتقام آخر ضد ضباط الجيش على أية تصرفات ارتكبوها حين اعتلوا السلطة .

(٤) Martin C. Needler, "The Military Withdrawal from Power in South America", **Armed Forces and Society** 6 (Summer 1980), pp. 621-23.

ثانيا : احترام الدور الأساسى واستقلالية القوات المسلحة بما فى ذلك مسئوليتهم العامة عن الأمن القومى وعن قيادتهم من بين وزراء الحكومة المعنيين بالأمن وسيطرتهم على صناعات الأسلحة وسائر المنشآت الاقتصادية التى تخضع عادة لسيطرة الجيوش . وتتوقف قدرة الجيش فى الانسحاب على تأمين موافقة القادة السياسيين المدنيين على الشرطين المذكورين على مدى ما يتمتعون به من قوة نسبية . ففى البرازيل وبيرو وغيرهما من أمثلة التحول كان العسكريون يسيطرون على العملية ولم يكن أمام القادة السياسيين المدنيين من خيارات إلا الخضوع المطالب الجيش . وحين تتساوى موازين القوى – كما كان الحال فى أورجواى – تؤدى المفاوضات إلى إجراء بعض التعديلات على مطالب الجيش . فطالب القادة العسكريون باليونان والأرجنتين بنفس الضمانات التى طالب بها غيرهم من القادة . إلا أن مطالبهم قوبلت بالرفض من جانب القادة المدنيين وكانوا يضطرون إلى الموافقة على التنازل عن السلطة دون شروط (٥) .

هكذا كان من اليسير على الحكام العسكريين أن ينسحبوا من السلطة لاستئناف مهامهم العسكرية . إلا أن الوجه الآخر للعملة أنه كان من اليسير عليهم أيضا العودة إلى السلطة حين يظهر فى الأفق ما يخالف مصالحهم . وقيام انقلاب عسكرى ناجح فى دولة ما يجعل قيام انقلاب آخر أمرا محتملا . وقد بدأت الديمقراطيات التى قامت فى أعقاب نظم عسكرية فى الموجة الثالثة حياتها تحت هذا الاحتمال .

كان التحول والإحلال التحولى يميزان عملية الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى الديمقراطية حتى عام ١٩٨٩ فيما عدا فى ألمانيا الشرقية وجرينادة

(٥) لمناقشة الظروف التى رتب فى ظلها الحكام العسكريون مخرجا لهم من السلطة انظر :
Robert Dix, "The Breakdown of Authoritarian Regimes", **Western Political Quarterly** 35 (Dec., 1982), pp. 567-68.

وكان لأنظمة الحزب الواحد إطار مؤسساتى وشرعية أيديولوجية تميزها عن كل من الأنظمة الديمقراطية والعسكرية . كما كانت تفترض الدوام والثبات وهو ما يميزها عن الأنظمة العسكرية . وكانت السمة المميزة لنظم الحزب الواحد هى التداخل التام بين الدولة والحزب ، مما أدى إلى بروز مشكلتين إحداهما هيكلية والأخرى أيديولوجية فى الانتقال إلى الديمقراطية . كانت المشكلات الهيكلية فى أقسى حالاتها فى نظم الأحزاب الماركسية . ففى تايوان والدول الشيوعي كان « فصل الحزب عن الدولة أكبر تحد لأى حزب ماركسى » فى عملية التحول إلى الديمقراطية [٦] . ففى المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولنده وألمانيا الشرقية كان لابد من إلغاء البنود الدستورية التى تنص على « الدور القيادى » للحزب الشيوعى . وتعرضت « البنود المؤقتة » فى تايوان والتى أضيفت إلى الدستور عام ١٩٥٠ لتحديات مماثلة . وظهرت فى أنظمة الحزب الماركسى قضايا رئيسية تتعلق بملكية الأرصدة العينية والمالية – فهل كانت تخص الحزب أم الدولة ؟ فكان وضع هذه الأرصدة والممتلكات مشكلة ملحة أيضا – إذ هل كان ينبغى أن يحتفظ بها الحزب أم تؤممها الحكومة أم يقوم الحزب ببيعها لأعلى سعر أم يتم توزيعها بالتساوى بين الفئات الاجتماعية والسياسية ؟ فى نيكاراجوا على سبيل المثال وبعد الهزيمة فى انتخابات فبراير ١٩٩٠ تحركت حكومة ساندنيستا على وجه السرعة إلى تحويل مبالغ مالية ضخمة من الملكية الحكومية إلى أيدى الساندنيستا[٧] . وثارت مزاعم مماثلة حين أوشكت حركة تضامن على اعتلاء السلطة فى بولنده .

(٦) Tun Jen Cheng, "Democratizing the Quasi-Leninist Regime in Taiwan", **World Politics** 41 (July 1989), p. 496 .

(٧) **New York Times**, March 9, 1990, p. A1, A11, March 11, 1990, p. E3 .

وفى بعض الدول كان لابد من حل الميليشيات الحزبية أو فرض السيطرة الحكومية عليها ، وفى كل أنظمة الحزب الواحد تقريبا كان تسييس الجيش النظامى أمرا حتميا . ففى بولنده ومعظم الدول الشيوعية كان لابد من انضمام كل ضباط القوات المسلحة إلى عضوية الحزب الشيوعى ؛ ولكن فى عام ١٩٨٩ تكتل ضباط الجيش البولندى برلمانيا لحظر انضمام ضباط الجيش إلى أى حزب سياسى[٨]. وفى نيكاراجوا كان جيش ساندنيستا الشعبى هو جيش الحركة ، وأصبح أيضا هو جيش الدولة ، ثم كان عليه أن يتحول إلى جيش الدولة فقط . وحيثما بقى الحزب الواحد فى السلطة كانت مشكلة العلاقة بين قادته فى الحكومة وبين قمة الكيانات الحزبية من قبيل المكتب السياسى واللجنة المركزية قائمة . وفى الدولة الماركسية كانت هذه الكيانات تملى سياساتها على هؤلاء القادة . إلا أن العلاقة كانت لاتكاد تتفق مع سيادة الكيانات البرلمانية المنتخبة والحكومات المسئولة فى دول ديمقراطية .

أما بالنسبة للمشكلة الأيديولوجية فكانت أيديولوجيا الحزب فى النظم ذات الحزب الواحد هى التى تحدد هوية الدولة . لذا فقد وصلت معارضة الحزب إلى درجة خيانة الدولة . وفى سبيل إضفاء الشرعية على معارضة الحزب كان لابد من إقامة كيان آخر للدولة. وظهرت المشكلة فى ثلاثة مجالات، أولا: فى بولنده والمجر وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا كانت الأيديولوجيا الشيوعية والحكم الشيوعى مفروضين من قبل الاتحاد السوفيتى . ولم تكن الأيديولوجيا أمرا جوهريا فى تحديد هوية الدول . فكانت النزعة القومية فى ثلاث دول من هذه الدول المذكورة على الأقل تفوق العقيدة الشيوعية وتعارضها. وحين تنازلت الأحزاب الشيوعية فى هذه الدول عن مزاعمها فى الحكم بلا منازع على أساس

(٨) Bronislaw Geremek, "Postcommunism and Democracy in Poland", **Washington Quarterly** 13 (Summer 1990), p. 129 .

من هذه الأيديولوجيا أعادت هذه الدول تعريف نفسها وتحولت من « جمهوريات شعبية » إلى « جمهوريات » وأعادت القومية بدلا من الشيوعية كأساس للدولة . وبالتالى فقد حدثت هذه التحولات بسهولة نسبيا .

ثانيا : قامت عدة أنظمة ذات حزب واحد تحول الانتقال إلى الديمقراطية إلى قضية فيها على أساس ثورات قومية . وفى هذه الحالات - الصين والمكسيك ونيكاراجوا وتركيا - كانت طبيعة الدولة وغرضها تحددهما أيديولوجيا الحزب . ففى الصين كان النظام يدين بالولاء للأيديولوجيا ورفع المعارضة الديمقراطية للشيوعية إلى مستوى خيانة الدولة . وفى تركيا اتبعت الحكومة سياسة مترددة ومتضاربة تجاه الجماعات الإسلامية التى كانت تتحدى الأساس اللاديني للدولة الكمالية . وفى المكسيك اعتنق « الحزب الثورى » عقائد مشابهة فيما يتعلق بالتحديات الليبرالية من جانب المعارضة (حزب العمل القومى) للسمة لاشتراكية الثورية لدولة الحزب الثورى . وفى نيكاراجوا كانت أيديولوجيا الساندنيستا هى الأساس لا لمجرد برنامج حزبى بل لشرعية الدولة التى أقامتها ثورة نيكاراجوا .

ثالثا : كانت أيديولوجيا الحزب الواحد فى بعض الحالات تحددها كل من طبيعة الدولة ومداها الجغرافى . فكانت الأيديولوجيا الشيوعية فى كل من يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتى تقدم الشرعية الأيديولوجية للدول المتعددة القوميات . وإذا ما رفضت الأيديولوجيا يختفى أساس الدولة ويحق لكل قومية أن تدعى دولة شرعية خاصة بها . وكانت الشيوعية فى ألمانيا الشرقية تقدم الأساس الأيديولوجى لقيام دولة مستقلة ؛ وحين تم التخلى عن الأيديولوجيا اختفى منطق وجود دولة ألمانيا الشرقية . وكانت أيديولوجيا كومينتانج فى تايوان تحدد الحكومة بحكومة الصين ، وكان النظام يرى فى دعم عناصر المعارضة لاستقلال تايوان عملا تخريبيا . وكانت المشكلة هنا أقل خطورة منها

ل سائر الحالات الثلاث لأن الأيديولوجيا كانت تضفى الشرعية على طموح لا على واقع قائم . فكانت حكومة كومينتانج فى الحقيقة تمارس مهامها كحكومة ناجحة ، رغم أن شرعيتها فى نظرها كانت تقوم على أسطورة فحواها أنها هى الحكومة الحقيقية للصين كلها .

وعندما يتنازل الجيش عن سيطرته على الحكم فإنه لا يتنازل عن سيطرته على أدوات العنف التى يمكن له بها أن يعود إلى فرض سيطرته على الحكم من جديد . ومع ذلك فالتحول الديمقراطى لنظام ذى حزب واحد معناه أن الحزب المحتكر للسلطة يضع سيطرته على الحكم فى معرض الخطر ، ويتحول إلى مجرد حزب يتنافس فى نظام من التعددية الحزبية . وبذلك فإن فصله عن السلطة يصبح أقل احتمالا عنه بالنسبة للجيش حين ينسحب من السلطة . ويظل الحزب عنصرا سياسيا . فبعد هزيمة الساندنيستا فى انتخابات ١٩٩٠ احتفظ بالأمل « فى العودة إلى الساحة مرة أخرى ذات يوم » والعودة إلى السلطة من خلال الانتخابات (٩) . وفى كل من بلغاريا ورومانيا فازت الأحزاب الشيوعية السابقة فى الانتخابات ؛ وفى دول أوربا الشرقية الأخرى كان الأمل فى مشاركتها فى حكومات ائتلافية مستقبلية أقل إشراقا .

وبعد التحول إلى الديمقراطى لا يكون الحزب الاحتكارى السابق فى وضع أفضل من أية جماعة سياسية أخرى فى إقامة نظام شمولى . فيتنازل الحزب عن احتكاره للسلطة لكنه لا يتنازل عن فرصة المنافسة على السلطة بسبل ديمقراطية وحين يعودون إلى ثكناتهم يتنازل العسكر عنهما معا ، لكنهم يحتفظون بالقدرة على استعارة السلطة بسبل لا ديمقراطية . وبالتالى فالانتقال من نظام الحزب

(٩) New York Times, March 11, 1990, p. E3 .

الواحد إلى الديمقراطية قد يكون أصعب من الانتقال من نظام عسكرى إلى الديمقراطية ، ولكنه قد يكون أكثر دواما أيضا (١٠) . وقد تنعكس صعوبات تغيير النظم ذات الحزب الواحد فى قيام زعماء مثل هذه النظم منذ عام ١٩٩٠ – من قبيل زعماء تايوان والمكسيك والاتحاد السوفيتى – بالأخذ بزمام المبادرة فى التحول الليبرالى لأنظمتهم ، إلا أنهم كانوا يتحركون ببطء ملحوظ تجاه التحول الديمقراطى .

وكان زعماء الدكتاتوريات الفردية أقل إقبالا من قادة النظم العسكرية والنظم ذات الحزب الواحد على التنازل عن السلطة عن طواعية . فعادة ما يسعى قادة الدكتاتوريات الفردية فى الدول التى تحولت إلى الديمقراطية والتى لم تتحول إلى البقاء فى السلطة قدر المستطاع ولأطول فترة ممكنة ، مما كان يؤدى إلى قيام توترات بين النظام السياسى الضعيف واقتصاد ومجتمع حديثين ويزدادا تعقيدا (١١) . كما كان يؤدى إلى الإطاحة بالدكتاتور عن طريق العنف أحيانا ، كما حدث فى كوبا ونيكاراجوا وهاييتى وإيران ، أو إلى استبدال نظام شمولى آخر بالدكتاتورية . وفى الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى قامت الانتفاضات بالإطاحة بالدكتاتوريات الفردية فى البرتغال والفيلبين ورومانيا . وفى أسبانيا توفى الدكتاتور وقاد خلفاؤه حالة كلاسيكية من التحول الديمقراطى من أعلى . وفى الهند وشيلى تنازل القادة وخاضوا الانتخابات فى الظاهر إلا أنهم أخطأوا الاعتقاد بأن الناخبين سيبقون عليهم فى مناصبهم . وحين لم يحدث ذلك تقبلوا

---

(١٠) William Zartman, "Transition to Democracy from Single-Party Regimes"
(بحث مقدم للمؤتمر السنوى للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية بأتلانتا ، جورجيا ، ٣١ أغسطس – ٣ سبتمبر ١٩٨٩) ص ٢ – ٤ .

(١١) Richard Betts & Samuel Huntigton, "Dead Dictators and Rioting Mobs", **International Security** 10 (Winter 1985-86), pp. 112-46 .

حكم الناخبين عدا ماركوس ونوريجا . وفى حالة النظم السلطانية كانت التحولات إلى الديمقراطية معقدة بسبب ضعف الأحزاب السياسية وما إلى ذلك من كيانات . وهكذا حدث الانتقال من الدكتاتوريات الفردية إلى الديمقراطية حين يتوفى الدكتاتور المؤسس ويقرر خلفاؤه البدء فى التحول إلى الديمقراطية ، وعندما كان يتم الإطاحة بالدكتاتور ، وحين كان الدكتاتور يخطىء فى حساب التأييد الذى يمكن أن يناله فى حلبة الانتخابات .

عمليات الانتقال

كانت عمليات الانتقال فى الموجة الثالثة عمليات سياسية معقدة تضم عددا من الجماعات المتصارعة على السلطة مع الديمقراطية وضدها ولأهداف أخرى غيرها . ومن ناحية مواقفهم من التحول الديمقراطى كان أخطر المشاركين فى هذه العمليات من المحافظين المقاومين لكل تغيير والإصلاحيين الليبراليين والإصلاحيين الديمقراطيين فى الائتلاف الحاكم والمعتدلين الديمقراطيين والمتطرفين الثوريين فى المعارضة . وكان المحافظون داخل الحكومة فى النظم الشمولية غير الشيوعية يعتبرون فى العادة من اليمينيين والفاشيين والقوميين . وكان خصوم التحول الديمقراطى فى المعارضة عادة من اليساريين والثوريين والماركسيين . وكان أنصار الديمقراطية فى كل من الحكومة والمعارضة ممن يشغلون مناصب متوسطة فى الوسط بين اليمين واليسار . وكان اليمين واليسار غير واضحين فى النظم الشيوعية . وكان المحافظون ينظر إليهم باعتبارهم ستالينيين أو من أتباع نهج بريجنيف . ولم يكن خصوم الديمقراطية المغالين داخل المعارضة من اليساريين الثوريين ، بل غالبا من الفئات القومية اليمينية .

وفى داخل الائتلاف الحاكم غالبا ما كان هناك من الجماعات من يؤيد التحول الديمقراطى ، بينما كان غيرهم يناوئونه ، وكان بعض ثالث يحبذ إجراء

إصلاحات محدودة أو تحولا ليبراليا . وعادة ما كانت مواقف المعارضة تجاه الديمقراطية تتسم بالانقسام . فكان مؤيدو الدكتاتورية القائمة دائما ما يعارضون الديمقراطية ؛ بينما كان خصوم الدكتاتورية القائمة غالبا ما يعارضون الديمقراطية . إلا أنهم جميعا على السواء يستعينون بمنطق الديمقراطية فى جهودهم لإحلال نظام من عندهم محل النظام الشمولى القائم . وهكذا كانت للجماعات المشاركة فى سياسة التحول الديمقراطى أهداف متضاربة ومشتركة على السواء . فكان الإصلاحيون والمحافظون منقسمين حول التحول الليبرالى والديمقراطى، إلا أنهم كانوا يشتركون فى الرغبة فى كبح جماح جماعات المعارضة. وكان المعتدلون والراديكاليون يشتركون فى هدف واحد ومصلحة مشتركة هى الإطاحة بالنظام القائم والوصول إلى السلطة إلا أنهم كانوا مختلفين حول نوعية النظام الجديد المزمع إحلاله . وكانت تربط الإصلاحيين والمعتدلين مصلحة مشتركة فى إقامة الديمقراطية ، لكنهم كانوا غالبا منقسمين حول كيفية تحمل تكاليف إقامتها وحول طريقة اقتسام السلطة فى حال إقامتها . وكان المحافظون والراديكاليون فى حالة تعارض تام حول مسألة من يحكم ، إلا أنهم كانوا يشتركون فى مصلحة واحدة فى إنهاك الفئات الديمقراطية بينهما وفى استقطاب السياسة فى المجتمع .

وأحيانا كانت مواقف بعض الفئات والأفراد تتبدل فى عملية التحول الديمقراطي . فإذا لم تؤد عملية التحول الديمقراطي إلى مخاطر يخشونها فإن من كانوا ضمن الإصلاحيين الليبراليين أو حتى المحافظين قد يتقبلون الديمقراطية. وقد تنحو المشاركة فى عمليات التحول الديمقراطى ببعض من جماعات المعارضة من المغالين نحو تخفيف حدة اتجاهاتهم الثورية ، ويتقبلوا القيود والمميزات التى تقدمها الديمقراطية .

وكانت القوة النسبية للجماعات تشكل وتحدد طبيعة عملية التحول الديمقراطي وغالبا ما تتغير فى أثناء هذه العملية . وحين يهيمن المحافظون على الحكم ويسيطر المغالون على المعارضة تصبح عملية التحول الديمقراطى ضربا من ضروب المستحيل ، ومثال ذلك أن يقف دكتاتور يمينى مصر على التشبث بالسلطة فى مواجهة معارضة يهيمن عليها الماركسيون . وكان الانتقال إلى الديمقراطية بطبيعة الحال أكثر سهولة إذا ما كانت الغلبة فى الحكومة والمعارضة لأنصار الديمقراطية . إلا أن إختلاف القوة بين الإصلاحيين والمعتدلين هو الفيصل فى تحديد طبيعة حدوث التحول . ففى عام ١٩٧٦ مثلا كانت المعارضة الأسبانية تطالب بفسحة ديمقراطية على أساس من تراث فرانكو ، وبإقامة حكومة مؤقتة ومجلس انتخابى لصياغة مسودة دستور جديد . وكان أدولفو سواريز قويا بما فيه الكفاية لصد كل ذلك ولإقامة عملية تحول ديمقراطى تعمل من خلال آلية فرانكو الدستورية [(١٢)] . وإذا كانت الفئات الديمقراطية تحظى بالقوة فى المعارضة ولكنها لا تحظى بنفس القدر من القوة داخل الحكومة فإن التحول الديمقراطى يتوقف على الأحداث التى تطيح بالحكومة وتأتى بالمعارضة إلى السلطة . وحين تكون السيادة فى الائتلاف الحاكم للفئات الديمقراطية ولكن لا تكون السيادة لها بين صفوف المعارضة فإن جهود التحول الديمقراطى قد تتعرض لمخاطر اندلاع العنف وزيادة فى قوة الفئات المحافظة مما قد يؤدى إلى وقوع انقلاب عسكرى .

---

(١٢) Raymond Carr, "Introduction: The Spanish Transition to Democracy in Historical Perspective", in **Spain in the 1980s**, ed. Robert Clark (Cambridge, 1987), pp. 3-4 .

وكانت التفاعلات الحاسمة الثلاثة فى عمليات التحول الديمقراطى هى تلك التى كانت بين الحكومة والمعارضة ، وبين الإصلاحيين والمحافظين فى الائتلاف الحاكم ، وبين المعتدلين والمغالين فى المعارضة . ولعبت هذه التفاعلات الثلاثة دورا ما فى كل عمليات الانتقال . إلا أن أهمية هذه التفاعلات وسمتها التنافسية أو التعاونية كانت تتفاوت تبعا للطبيعة الغالبة لعملية التحول . وفى عمليات التحول كانت للتفاعل بين الإصلاحيين والمحافظين داخل الائتلاف الحاكم أهمية محورية كبرى ، وكان التحول لا يحدث إلا إذا كان الإصلاحيون أقوى من المحافظين ، وإلا إذا كانت الحكومة أقوى من المعارضة ، وإلا إذا كان المعتدلون أقوى من المغالين . وبمضى التحول قدما كان المعتدلون فى المعارضة غالبا ما يندمجون فى الائتلاف الحاكم ، بينما كانت الجماعات المحافظة المناوئة للتحول الديمقراطى تنشق عليه . وفى عمليات الإحلال كانت للتفاعلات بين الحكومة والمعارضة وبين المعتدلين والمغالين أهمية خاصة ؛ فكان من المقدر للمعارضة أن تكون أقوى من الحكومة وللمعتدلين أن يكونوا أقوى من المغالين . وغالبا ما كان انشقاق الجماعات يؤدى إلى سقوط النظام وقيام بديل ديمقراطى . أما فى عملية الإحلال التحولى فكان التفاعل المحورى بين الإصلاحيين والمعتدلين دون طغيان قوة أحدهما على الآخر بدرجة ملموسة ، مع قدرة كل منهما على احتواء الفئات المناوئة للديمقراطية فى صفها على الخط الفاصل بين الحكومة والمعارضة . وفى بعض حالات الإحلال التحولى كانت الحكومة وفئات المعارضة السابقة تتفق على اقتسام السلطة ولو بصورة مؤقتة على الأقل .

التحولات

فى عمليات التحول نجد أن أهل السلطة فى النظام الشمولى يمسكون بزمام المبادرة ، ويلعبون دورا حاسما فى إنهاء ذلك النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطى . والخط الفاصل بين التحول والإحلال التحولى غير واضح وهناك من الحالات ما قد يمكن تصنيفها ضمن أى منهما . على أية حال فقد بلغ عدد التحولات إلى حوالى ست عشرة حالة من مجموع خمس وثلاثين عملية انتقال تمت فى الموجة الثالثة أو فى طريقها إلى الحدوث مع نهاية الثمانينيات . وهذه الحالات الست عشرة للتحول الليبرالى أو الديمقراطى كانت تشمل تحول خمس حالات من نظم الحزب الواحد ، وثلاث دكتاتوريات فردية وثمانية نظم عسكرية . ويتطلب التحول من الحكومة أن تكون أقوى من المعارضة . وبالتالى فقد حدث فى نظم عسكرية مستقرة تسيطر الحكومة فيها على وسائل القهر فى مواجهة المعارضة ، أو فى مقابل النظم الشمولية التى حققت نجاحا اقتصاديا كأسبانيا والبرازيل وتايوان والمكسيك ، ومقارنة بسائر الدول الشيوعية كالمجر . وكان قادة هذه الدول لديهم القوة لزحزحة بلادهم نحو الديمقراطية إذا ما توفرت لديهم الرغبة فى ذلك . وكانت المعارضة فى كل من هذه الحالات أضعف من الحكومة بدرجة واضحة فى بداية العملية على الأقل . ففى البرازيل على سبيل المثال حين « بدأ التحول الليبرالى لم تكن هناك معارضة سياسية تذكر ، ولم تكن هناك أزمة اقتصادية ولا انهيار لجهاز القمع بسبب الهزيمة فى الحرب »[١٣] . وفى البرازيل وغيرها نجد أن الأشخاص الذين يكونون فى أفضل وضع لإنهاء النظام الشمولى هم القادة فى النظام نفسه – وقد كان .

---

(١٣) Alfred Stepan, "Introduction", in **Democratizing Brazil,** ed. Stepan (New York, 1989), p. ix.

وجدت الحالات الريادية الأولى للتحول فى أسبانيا والبرازيل وبين النظم الشيوعية فى المجر ، وأهم حالة هى حالة الاتحاد السوفيتى . وكان التحول البرازيلى « تحرير من أعلى » أو « تحول ليبرالى بادر به النظام الحاكم » . وفى أسبانيا « كانت المسألة تتعلق بعناصر إصلاحية مرتبطة بالدكتاتورية الجاثمة بادرت ببدء عمليات تغيير سياسى من داخل النظام القائم »[١٤] . فكانت الحالتان مختلفتين فى مدى ثباتها . ففى أسبانيا بعد أقل من ثلاث سنوات ونصف من وفاة فرانكو حل رئيس وزراء ديمقراطى محل آخر ليبرالى ، وكان مجلس فرانكو التشريعى قد صوت لإنهاء النظام وتعزز الإصلاح السياسى فى استفتاء ، وتم التصريح بإقامة الأحزاب السياسية (بما فى ذلك الحزب الشيوعى) وتم انتخاب مجلس برلمانى جديد ودونت مسودة لدستور ديمقراطى وتم التصديق عليه فى استفتاء . وتوصلت العناصر السياسية النشطة إلى اتفاق حول السياسة الاقتصادية ، وأجريت انتخابات برلمانية فى ظل الدستور الجديد . ويقال إن سواريز أنبأ وزارته بأن « استراتيجيته تقوم على السرعة » . ورغم تكثيف الإصلاحات فى فترة زمنية قصيرة ، إلا أنها نفذت بصورة تتابعية منظمة . لذا يقال أيضا : إن سواريز بتأنيه فى إجراء الإصلاحات تفادى خصومة عدد كبير من قطاعات النظام . وقد أثارت آخر مجموعة من الإصلاحات عداء مفتوحا من جانب الجيش والعناصر المتشددة ، إلا أن الرئيس (سواريز) كان قد اكتسب زخما هائلا وتأييدا واسع النطاق . إذن فقد اتبع سواريز نسخة مكثفة من نمط الإصلاحات الكمالية التى اعتمدت على « استراتيجية التأنى وتفادى الخصومات وتكتيكات الحرب الخاطفة »[١٥] .

---

(١٤) Ibid .

(١٥) Paul Preston, **The Triumph of Demacracy in Spain** (London, 1986), p. 93.

وحدث نقيض ذلك فى البرازيل ، حيث قرر الرئيس جيزيل أن التغيير السياسى « ينبغى أن يتم بالتدريج والبطء والثقة » . وبدأت العملية فى نهاية إدارة ميديتشى عام ١٩٧٣ ، واستمرت طوال إدارتى جيزيل وفيجو يريدو ، وحققت طفرة إلى الأمام بإقامة نظام رئاسة مدنية عام ١٩٨٥ ، وبلغت ذروتها بتدوين دستور جديد عام ١٩٨٨ وانتخاب رئيس شعبى عام ١٩٨٩ . وتخللت الحركات التى قادها النظام نحو التحول الديمقراطى إجراءات اتخذت لإدخال الطمأنينة على قلب المتشددين فى الجيش وفى غيره . والحقيقة أن كلا من الرئيسين جيزيل وفيجو يريدو قد اتبع سياسة « خطوتان إلى الأمام وخطوة إلى الخلف» . وكانت نتيجة ذلك تحولا ديمقراطيا شديد البطء لم تلق سيطرة الحكومة فيه على العملية أية تحديات . وفى عام ١٩٧٣ كانت بالبرازيل دكتاتورية عسكرية قمعية ؛ وفى عام ١٩٨٩ أصبحت ديمقراطية كاملة الأركان . وعادة ما يؤرخ قيام الديمقراطية فيها بيناير ١٩٨٥ حين وقع اختيار المجلس الانتخابى رئيسا مدنيا . والحقيقة أننا لا نجد فاصلا زمنيا واضحا ؛ وتكمن عبقرية التحول البرازيلى فى غموض هذا الفاصل بين الدكتاتورية والديمقراطية .

كانت أسبانيا والبرازيل حالتين رياديتين للتغيير من أعلى ، وقد أصبح النموذج الأسبانى بصورة خاصة مثالا يحتذى فى أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية . ففى عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ مثلا تشاور القادة المجريون بصورة مكثفة مع القادة الأسبان حول كيفية إقامة الديمقراطية ، وفى أبريل ١٩٨٩ وصل إلى بودابست وفد أسبانى لتقديم المشورة . وبعد ستة أشهر بدأ التحول الديمقراطى فى المجر[١٦] .

---

(١٦) Jacques Rupnik, "Hungary's Quiet Revolution", **New Republic,** November 20, 1989, p. 20; New York Times, April 16, 1989, p. E3.

كانت تحولات الموجة الثالثة تتطور فى العادة فى خمس مراحل رئيسية ، أربع منها كانت تحدث فى داخل النظام الشمولى .

ظهور الإصلاحيين :

كانت الخطوة الأولى تتمثل فى ظهور فئة من الزعماء أو القادة المحتمل تبوءهم مقاليد الأمور داخل النظام الشمولى ممن كانوا يؤمنون بأن التحرك باتجاه الديمقراطية يعد أمرا مرغوبا أو ضروريا . كانت أسباب تحول الناس إلى الإيمان بالديمقراطية والإصلاح تتفاوت بدرجة واضحة من بلد إلى آخر . لكنها على أية حال يمكن تصنيفها فى خمس فئات ، **أولها** : أن الإصلاحيين غالبا ما كانوا يدركون أن تكاليف البقاء فى السلطة تجعل الخروج منها بكرامة أمرا مرغوبا . وتتمثل هذه التكاليف فى تسييس الجيش وإشاعة الانقسام فى صفوف التحالف المؤيد لهم والصراع مع مشكلات لا حل لها (أغلبها اقتصادى) . وكان قادة النظم العسكرية على درجة خاصة من الحساسية تجاه الآثار المزعجة للتورط السياسى على وحدة صفوف الجيش واحترافه وتماسكه وبنيته القيادية [17] .

ثانيا : كان الإصلاحيون فى بعض الحالات يرغبون فى الحد من المخاطر التى يواجهونها إذا ما تشبثوا بالسلطة ثم يفقدونها . وإذا كانت المعارضة تكتسب قوة متزايدة فإن الترتيب لإجراء تحول ديمقراطى كان أحد السبل لتحقيق ذلك . فمن الأفضل المخاطرة بفقدان المنصب عن المخاطرة بفقدان الحياة .

ثالثا : كان القادة الشموليون فى بعض الحالات ومنها الهند وشيلى وتركيا يؤمنون أنهم لن يفقدوا السلطة لا هم ولا من ارتبطوا بهم . ولكن بعد أن يكونوا قد تعهدوا بإعادة البنية الديمقراطية ثم يواجهون حالة من تدهور شرعيتهم

(17) Abugattas, in **Authoritarians and Democrats,** ed. Malloy & Seligson, p. 129.

وانخفاض التأييد لهم نجد هؤلاء القادة يحاولون استعادة شرعيتهم عن طريق إجراء انتخابات على أمل أن يبقيهم الناخبون فى السلطة . لكن هذا الأمل كان واهما فى العادة .

رابعا : كان الإصلاحيون فى الغالب يؤمنون بأن التحول الديمقراطى يفيد البلاد ، فتزيد شرعيتها الدولية وتنخفض العقوبات الأميركية ضد النظام وتفتح الباب للمعونات الاقتصادية والعسكرية وقروض صندوق النقد الدولى والدعوات لزيارة واشنطن ، والاندماج فى التكتلات الدولية التى يهيمن عليه التحالف الغربى .

وأخيرا ففى عدة حالات منها أسبانيا والبرازيل والمجر وتركيا وبعض من النظم العسكرية الأخرى كان الإصلاحيون يؤمنون بأن الديمقراطية هى الشكل « الصحيح » للحكم وأن بلادهم قد تطورت إلى مرحلة ينبغى أن تقوم فيها حكومة ديمقراطية كسائر الدول الديمقراطية والمحترمة .

وكان الإصلاحيون الليبراليون يميلون إلى الاستعانة بالتحول الليبرالى كوسيلة لتهدئة المعارضة لنظامهم دون تحوله إلى الديمقراطية الكاملة . فقد يخففون من قمعهم ، وقد يعيدون بعض الحريات المدنية ويخفضون الرقابة ويسمحون بقدر من حرية مناقشة القضايا العامة ، وقد يسمحون للمجتمع المدنى - التنظيمات والكنائس والاتحادات والكيانات التجارية - بقدر أكبر من الحرية فى إدارة شئونهم ، لكن أنصار الليبرالية لا يودون إدخال نظام انتخابى تنافسى يسمح بمشاركة كاملة قد تؤدى بالقادة الموجودين فى السلطة إلى فقدان السلطة . بل يريدون شمولية أخف حدة وأكثر أمنا واستقرارا دون تغيير طبيعة نظامهم بصورة جذرية . وكان بعض الإصلاحيين لا يعرفون هم أنفسهم المدى الذى يودون الوصول إليه فى إنفتاح سياسات بلادهم . فكانوا أحيانا يشعرون بالحاجة إلى حجب نواياهم ؛ ويميل أنصار التحول الديمقراطى إلى طمأنة

المحافظين بإعطاء الانطباع بأنهم لا يفعلون شيئا سوى بعض التحول الليبرالى ؛ ويسعى أنصار الليبرالية إلى كسب مزيد من التأييد الشعبى عن طريق خلق انطباع بأنهم لا يفعلون شيئا سوى بعض التحول الديمقراطى . وبالتالى فقد حميت المناظرات حول المدى الذى كان كل من جيزيل وبوتا وجورباتشوف وغيرهم يودون الوصول إليه « حقيقة » .

إن ظهور أنصار كل من الليبرالية والديمقراطية فى نظام شمولى يخلق قوة من الدرجة الأولى تسعى إلى التغيير السياسى . إلا أنه يمكن أن يكون له تأثير من الدرجة الثانية أيضا . ففى الأنظمة العسكرية بصورة خاصة يؤدى ظهور هاتين الفئتين إلى انقسام الفئة الحاكمة ويزيد من تسييس الجيش ، وبالتالى إلى إيمان مزيد من الضباط بأن « الجيش كحكومة » يجب إنهاؤه فى سبيل الحفاظ على « الجيش كمؤسسة » . فيتحول النقاش حول الانسحاب أو عدم الانسحاب من الحكم فى حد ذاته إلى نقاش حول الانسحاب من الحكم .

الوصول إلى السلطة :

لم يكن على الإصلاحيين الديمقراطيين أن يتواجدوا فى إطار النظام الشمولى وحسب ، بل كان عليهم أيضا أن تكون لهم سلطة فى ذلك النظام . كيف كان ذلك ؟ فى ثلاث حالات كان الزعماء الذين أقاموا النظام الشمولى هم الذين قادوا تحوله إلى الديمقراطية . ففى الهند وتركيا عرف النظام الشمولى منذ البداية كفترات تعترض النمط الرسمى للديمقراطية وكان النظام فى كل منهما لا يعمر طويلا وينتهى بانتخابات ينظمها القادة الشموليون على أمل زائف بأن يفوزوا هم أو المرشحون الذين يؤيدونهم بهذه الانتخابات . وفى شيلى أسس بينوشيه النظام ، وظل فى السلطة مدة سبعة عشر عاما ، ووضع جدولا مطولا للانتقال إلى الديمقراطية ونفذ خطوات هذا الجدول على أمل أن يصوت الناخبون لصالح مد فترة وجوده فى السلطة لثمانى سنوات أخرى فخرج من

السلطة وفى قلبه غل حين جاءت النتائج فى غير صالحه . وفيما عدا ذلك فإن من أقاموا النظم الشمولية أو قادوها لفترات طويلة لم يبادروا بإنهاء مثل هذه الأنظمة . وفى كل هذه الحالات حدث التحول بسبب حلول الإصلاحيين محل المحافظين فى السلطة .

وأتى الإصلاحيون إلى مقاعد السلطة فى النظم الشمولية بثلاث طرق ، **أولا** : فى كل من أسبانيا وتايوان توفى مؤسسا النظام الشمولى بعد بقاء طويل فى الحكم (وهما فرانكو وشيان كايشيك) . وجاء خليفتاهما (خوان كارلوس وشيانج شينج كوو) واستجابا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى كانت قد طرأت على بلادهم وبدءا عملية التحول إلى الديمقراطية . وفى الاتحاد السوفيتى سمح موت كل من بريجنيف وأندروبوف وشيرنينكو فى خلال ثلاث سنوات لجورباتشوف باعتلاء السلطة . بعبارة أخرى يمكن القول إن فرانكو وشيانج وبريجنيف قد ماتوا فى الوقت المناسب ؛ أما دينج سياوبنج فلم يمت فى الوقت المناسب .

وقام النظام الشمولى نفسه فى كل من البرازيل والمكسيك بإجراء تغييرات روتينية فى القيادة ، مما جعل وصول الإصلاحيين إلى السلطة ممكنا ولكن ليس بالضرورة . فظهرت فى البرازيل كما سبقت الإشارة فئتان فى داخل الجيش . وبلغ القمع ذروته بين ١٩٦٩ و ١٩٧٢ فى فترة رئاسة الجنرال ميديتشى وهو من المتشددين . وفى صراع داخل مؤسسة الجيش فى الفترة الأخيرة من حكمه تمكنت جماعة السوربون غير المتشددة من ضمان ترشيح الجنرال أرنستو جيزيل للرئاسة، مما يعود فى جزء منه إلى كون أخيه وزيرا للحربية . وبدأ جيزيل عملية التحول الديمقراطي بإرشاد من مساعده الرئيسى الجنرال جولبيرى دو كووتو ايسيلفا واتخذ تدابير حاسمة لضمان أن يأتى من بعده عضو آخر من جماعة السوربون وهو الجنرال باتيستا فيجو يريدو فى عام ١٩٧٨ . وفى المكسيك اتبع الرئيس خوزيه لوبيز بورتللو فى عام ١٩٨١ نمطا معياريا مألوف فى اختيار وزيره

للتخطيط والموازنات وهو ميجل ديلا مدريد خليفة له . وكان ديلا مدريد ليبراليا اقتصاديا وسياسيا ، ونظراً لرفضه للمرشحين التقليديين والحرس القديم فقد اختار تكنو قراطيا إصلاحيا شابا هو كارلوس سالنياس ليواصل عملية الانفتاح .

وحيثما لم توافِ المنية القادة الشموليين أو لم يطرأ عليهم تغيير عادى كان على الإصلاحيين الديمقراطيين أن يطردوا الحاكم ويقيموا قيادة تؤيد الديمقراطية . وفى الحكومات العسكرية غير البرازيل كان ذلك معناه قيام انقلاب عسكرى يحل قائدا عسكريا محل آخر . فحل بيرموديز محل فيلاسكو فى بيرو ؛ وحل بوفيدا محل رود ريجوز فى إكوادور ؛ وحل ميخيا محل ريوس مونت فى جواتيمالا ؛ وحل مورتالا محمد محل جوون فى نيجيريا[18] . وفى النظام ذى الحزب الواحد فى المجر حشد الإصلاحيون قوتهم وخلعوا يوناس كادار بعد فترة حكم طويلة فى مؤتمر حربى خاص فى مايو ١٩٨٨ ، وأعلنوا تنصيب كارولى جروز محله كسكرتير عام . ولم يكن جروز سوى شبه إصلاحى ، وبعد عام واحد أعلنت اللجنة المركزية تنصيب مجلس رئاسى من أربعة أشخاص من الإصلاحيين . وفى أكتوبر ١٩٨٩ تولى أحدهم وهو ريزو نيرز رئاسة الحزب . وفى بلغاريا فى خريف ١٩٨٩ قام زعماء الحزب الشيوعى من ذوى التوجهات الإصلاحية بخلع تودور جيفكوف عن المنصب السيادى الذى شغله لمدة خمسة وثلاثين عاما . وتتضح التغيرات التى شهدتها الزعامة وإرتبطت ببعض الإصلاحات الليبرالية والديمقراطية فى جدول (٤) .

(١٨) Needler, "The Military Withdrawal", pp. 621-23.

وبتناول انقلابات « الموجة الثانية » وملاحظة أن « الحكومة العسكرية التى تعيد السلطة للمدنيين ليست نفس الحكومة التى تستولى على السلطة من حكومة دستورية فى المقام الأول » .

الجدول (٤) : تغيرات القيادة وإصلاحاتها : ١٩٧٣ - ١٩٩٠

الدولة	الزعيم المحافظ	التغيير	القائد الإصلاحى الأول	التغير	قائد الإصلاح الثانى	أول انتخابات ديمقراطية
نيجيريا	جوون	انقلاب يوليو ١٩٧٥	مورتالا محمد	وفاة فبراير ١٩٧٦	أوباسانيو	أغسطس ١٩٧٩
إكوادور	روديجوزلارا	انقلاب يناير ١٩٧٦	بوفيدا	—	—	أبريل ١٩٧٩
بيرو	فيلاسكو	انقلاب أغسطس ١٩٧٥	مورتاليس بيرموديس	—	—	مايو ١٩٨٠
البرازيل	ميديتشى	رئاسة مارس ١٩٧٤	جيزيل	رئاسة مارس ١٩٧٩	فيجويريدو	يناير ١٩٨٥
جواتيمالا	ريوس مونت	انقلاب أغسطس ١٩٨٣	ميخيا	—	—	ديسمبر ١٩٨٥
أسبانيا	فرانكو	وفاة نوفمبر ١٩٧٥	خوان كارلوس	—	خوان كارلوس	مارس ١٩٧٩
	كاريروبلانكو	وفاة ديسمبر ١٩٧٣	أرياس	خلع يوليو ١٩٧٦	سواريز	—
تايوان	شيانج كايشيك	وفاة أبريل ١٩٧٥	شيانج شينج كوو	وفاة يناير ١٩٨٨	لى تنج هوى	—
المجر	كادار	خلع مايو ١٩٧٨	جروز	خلع مايو-أكتوبر ١٩٨٩	ينيرز بوسجاى	مارس ١٩٩٠
المكسيك	بورتللو	رئاسة ديسمبر ١٩٨٢	ديلا مدريد	رئاسة ديسمبر ١٩٨٨	سالبناس	—
جنوب أفريقيا	فورستر	خلع سبتمبر ١٩٧٨	بوتا	خلع سبتمبر ١٩٨٩	ديكنيرك	—
الاتحاد السوفيتى	شيرنينكو	وفاة مارس ١٩٨٥	جورباتشوف	—	—	يونيو ١٩٩٠
بلغاريا	جيفكوف	خلع نوفمبر ١٩٨٩	ملادينسوف	—	—	—

فشل التحول الليبرالى :

من القضايـا ذات الخطورة فى الموجة الثـالثة ما يتصل بـدور الإصلاحيين الليبراليين واستقـرار النظـام الشمـولى الليبرالى . وعادة مـا كـان الإصـلاحيـون الليبراليون الذين جاءوا بعد قادة محافظين يتحـولون إلى شخصيات انتقالية تبقى لفترة وجيـزة فى الحكم . ففى تـايـوان والمجـر والمكسيك سرعـان مـاجـاء بعـد الليبراليين إصلاحيون ذوو توجهات أكثـر ديمقراطية . وفى البرازيل يبدو أن كلا من جيزيل وجولبيرى كان ملتزما بالتحول الديمقراطى منذ البداية [١٩] . وحتى إذا كانـوا قد عزموا على إضفـاء قدر من الليبرالية على النظام الشمـولى بدلا من تغييره فقد تمادى فيجويـريدو فى عملية التحول الديمقراطى . فقـد قال فى عام ١٩٧٨ وقبـل تـوليه الرئاسة : « على أن أجعـل هـذه الدولة ديمقـراطية » [٢٠] وقـد فعـل .

فى أسبـانيـا ، تم اغتيـال رئيس الـوزراء المتشدد أدميرال لـويس كـاريـرو بلانكو فى ديسمبر ١٩٧٣ ، وقـام فرانكو بتعيين كارلوس أرياس نـا فارو بتعيينه بدلا منـه . وكان أريـاس إصلاحيـا ليبراليا من الطراز الكـلاسيكى . فتطلع إلى إدخال تعـديلات على نظـام فرانكو بغـرض الإبقاء عليـه . وفى خطاب شهير ألقاه فى ١٢ فبرايـر ١٩٧٤ إقترح سياسة إنفتـاحية(apertura) وأوصى بعـدد من الإصلاحـات الطفيفة منها على سبيل المثال السماح للتنظيمات السيـاسية - وليس الأحزاب السياسية - بالعمل . فكان « أكثر تحفظا ومشايعة لفكر فرانكو وجـدانيـا من أن يقـوم بتنفيـذ تحول ديمقـراطى حقيقى للنظـــام » . ونسف المتشددون ومنهم فرانكـو المقترحات الإصلاحية التى قـدمها ؛ وفى ذات الوقت

(١٩) Stepan, **Rethinking Military Politics,** pp. 32-40.

(٢٠) Francisco Weffort, " Why Democracy?" in **Democratizing Brazil,** ed. Stepan, p. 332.

أثارت المقترحات المعارضة للمطـالبة بمزيد من الانفتاح [٢١] . وفى نهاية الأمـر توفى فـرانكو فى نـوفمبر ١٩٧٥ وخلفه خوان كـارلوس كـرأس للدولـة . وتعهد خوان كارلـوس بتحـويل أسبانيـا إلى ديمقـراطية بـرلمانيـة حقيقية على الطـراز الأوربى ، بينما قاوم أريـاس هذا التغيير ، وفى يوليـو ١٩٧٦ قام خوان كـارلوس بعزلـه وتعيين أدولفو سواريـز بدلا منـه . وقام الأخير بالتحـرك السريع لإدخال الديمقراطية .

وقد يتحرك الانتقال من الشمولية الليبراليـة إلى الخلف بقدر ما قد يتحرك إلى الأمام . فقد يثير الانفتاح المحدود توقعات بقرب حدوث تغيرات أكبر مما قد يؤدى إلى عـدم الاستقرار والقلاقل بـل العنف ؛ مما قد يـؤدى بدوره إلى ردة على الديمقـراطية وحلول زعماء محافظين محل القيادة المؤيـدة للتحول الليبرالى . ففى اليونان حـاول بابا روبولوس أن يتحول من مـوقف التحفظ إلى موقف ليبرالى مما أدى إلى قيام مظاهرات طلاب المدرسة الفنية العليا وما شهدته من قمع دموى ؛ وجاءت الردة بعزل بابا دوبولـوس الليبرالى وتعيين أيوانيدس المتشدد بدلا منه . وفى الأرجنتين خلف الجنـرال روبرتـو فيولا الجنـرال المتشدد جـورج فيديـلا فى منصب الـرئاسة وبـدأ فى التحـول الليبرالى ، مما أدى إلى ردة فى صفـوف الجيش وإلى طـرد فيولا وتنصيب الجنـرال ليوبـولـد جاليتيرى المتشـدد بدلا منـه . وفى الصين تركزت مقـاليد السلطة العليا فى يد دنج سيـاونج ، إلا أن زاو زيانج تولى منصب السكرتير العـام للحزب الشيوعى فى عام ١٩٨٧ وبـدأ فى عملية انفتاح للنظام السيـاسى ، مما أدى إلى اندلاع مظـاهرات طلابيـة عارمة بميـدان السلام السماوى فى ربيع ١٩٨٩ ، وأدى ذلك بدوره إلى إثـارة رد فعل متشدد وإلى إخماد الحركـة الطــلابيـة وطـرد زاو وتنصيب لى بنج بـــدلا منـه. وفى بـورمـــا اعتـزل

(٢١) Raymond Carr & Juan Pablo Fusi Aizpurua, Spain : Dictatarship to Democracy, 2nd ed. (London, 1981), pp. 198-206.

الجنرال نى وين من منصبه فى عام ١٩٨٨ بعد حكم دام ستة وعشرين عاما وحل محله الجنرال سين لوين الذى كان لا يقل عنه تشددا . واضطر سين لوين تحت الاحتجاجات المتصاعدة إلى النزول عن منصبه بعد ثلاثة أسابيع . وخلفه مدنى معتدل هو ماونج ماونج الذى اقترح إجراء انتخابات ، وسعى إلى التفاوض مع جماعات المعارضة . فاستمرت الاحتجاجات . وفى سبتمبر قام الجيش بعزل ماونج ماونج وسيطر على الحكم وبطش بالمظاهرات بطشا دمويا ووضع حدا للتحرك نحو الليبرالية .

وانعكست ورطة أنصار الليبرالية على تجارب بوتا وجورباتشوف . فقد تبنى كل منهما سياسات إصلاحية ليبرالية كبرى فى مجتمعه . فأتى إلى منصبه رافعا شعار « إما التكيف أو الموت » وصرح بالاتحادات التجارية للزنوج وألغى قوانين الزواج وأنشأ مناطق تجارية مختلطة ، ومنح المواطنة لزنوج الحضر وسمح للسود بحرية التملك ، وحد من التمييز العنصرى بدرجة ملحوظة وزاد استثمارات تعليم السود وأبطل قوانين المرور بين المدن وسمح بإجراء انتخابات للمجالس البلدية بين السود وأنشأ مجالس برلمانية للملونين والآسيويين ولكن دون السود . وفتح جورباتشوف باب المناقشة العامة وخفض الرقابة وتحدى سلطات الحزب الشيوعى وأدخل مبدأ مساءلة الحكومة أمام مجلس تشريعى منتخب . وقدم كل من الزعيمين دستورا لشعبه يتضمن العديد من الإصلاحات. ويبدو أن كلا منهما رغم ذلك لم يرغب فى إجراء تحول جذرى فى النظام السياسى القائم . فكانت إصلاحاتهما تهدف إلى التطوير والاعتدال ، وفى الوقت نفسه لدعم النظام القائم وجعله مقبولا لدى شعبه . وقد ذكر كل منهما ذلك صراحة مرارا وتكرارا . فلم يكن بوتا يعزم على إنهاء سلطة البيض ؛ كما لم يشأ جورباتشوف أن ينهى سلطة الشيوعية . وكانوا باعتبارهم إصلاحيين

ليبراليين يريدون التغيير ، ولكن كانوا يريدون أيضا أن يبقوا على النظام الذى كانوا يقودونه والذى قضوا أعمارهم فى بيروقراطياته .

أثارت إصلاحات بوتا الليبرالية (والتى لم تصل إلى درجة إصلاحات ديمقراطية)مطالبة السود بجنوب أفريقيا بالاندماج التام فى النظام السياسى . وفى سبتمبر ١٩٨٤ اجتاحت مناطق السود مظاهرات احتجاج أدت إلى سلسلة من العنف والقمع ونشر القوات المسلحة فى المدن . وبذلك انتهت جهود الإصلاح وتحول بوتا من الإصلاح إلى القمع . ولم تستأنف عملية الإصلاح إلا فى عام ١٩٨٩ حين حل ديكليرك محل بوتا ؛ وأدت إصلاحاته الأوسع نطاقا إلى انتقادات من بوتا وإلى عزله من الحزب الوطنى . وفى عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ كانت إصلاحات جورباتشوف الليبرالية (والتى لم تصل إلى درجة إصلاحات ديمقراطية) تبدو وكأنها قد أثارت موجة من الاحتجاج والعنف والاضطراب فى الاتحاد السوفيتى . وكما حدث بجنوب أفريقيا وقع القتال بين الطوائف وبينها وبين السلطات المركزية . وكانت أزمة جورباتشوف واضحة . فكان معنى التحرك قدما باتجاه التحول الديمقراطى الكامل إنهاء السلطة الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى بل ربما نهاية الاتحاد السوفيتى برمته . وكان اتباع رد فعل متشدد تجاه الاضطرابات سيعنى وضع حد لجهوده الرامية إلى الإصلاح الاقتصادى ولعلاقاته الوثيقة بالغرب ولصورته العالمية باعتباره زعيما خلاقا . وكان أندريه ساخاروف قد وضع الخيارات أمام جورباتشوف فى عام ١٩٨٩ : « أن إتخاذ المواقف الوسيطة فى هذه الأمور مستحيل . وأنت والبلاد معا فى مفرق طرق ؛ فإما أن ترفع عملية التغيير إلى حدها الأقصى أو تحاول أن تستعيد السيطرة على القيادة الإدارية بكل سماتها »(٢٢) .

---

(٢٢) David Remnick, "The Struggle for Light", **New York Review of Books,** August 16, 1990, p. 6.

وحيثما جرت تجارب التحول الليبرالى نجد أنه أثار الرغبة فى التحول الديمقراطى بين بعض الفئات والرغبة فى اتباع سياسة القمع بين جماعات أخرى . وتوضح تجارب الموجة الثالثة أن الشمولية الليبرالية ليست توازنا مستقرا ؛ فالبيت لا يظل قائما إذا بنى فى منتصف الطريق .

الشرعية العكسية - تطويع المتشددين :

إن الوصول إلى السلطة يمكن الإصلاحيين من البدء فى التحول إلى الديمقراطية ، لكنه لا يعوق قدرة المتشددين على تحدى الإصلاحيين . فالعناصر المتشددة فيما كان يعرف بالائتلاف الحاكم - جماعة فرانكو فى أسبانيا والمتشددين العسكريين فى البرازيل وسائر دول أميريكا اللاتينية ، والتاليين بالمجر والجناح المتشدد فى الحزب الوطنى بجنوب أفريقيا ومديرو الحزب والبيروقراطية فى حزب الشعب فى المكسيك - لا تستسلم بسهولة . فقد بذل المتشددون فى الحكومة والجيش وبيروقراطية الأحزاب جهدهم لإيقاف عملية التغيير أو إبطائها . وفى الأنظمة غير ذات الحزب الواحد - البرازيل وبيرو وإكوادور وجواتيمالا ونيجيريا وأسبانيا - سعى المتشددون فى الجيش إلى القيام بانقلابات عسكرية ، وبذلوا جهودا أخرى فى سبيل إقصاء العناصر الإصلاحية عن السلطة . وفى جنوب أفريقيا والمجر انشق المتشددون على الأحزاب المسيطرة واتهموها بخيانة المبادىء الأساسية التى قامت عليها هذه الأحزاب .

وبذلت الحكومات الإصلاحية جهودها لتحييد المعارضة المتشددة عن طريق إضعافها أو إدخال الطمأنينة فى قلوب أنصارها أو إقناعهم بفكرة الإصلاح . وغالبا ما كانت مقاومة المتشددين تتطلب تركيز السلطات فى يد منفذ الإصلاحات الأول . فكان جيزيل يطلق على نفسه اسم « دكتاتور

الانفتاح» فى سبيل إقصاء الجيش البرازيلى عن السياسة (٢٣) . وكان خوان كارلوس يمارس سلطاته كاملة فى سبيل تحريك أسبانيا نحو الديمقراطية ومن ذلك اختياره المفاجىء لسواريز كرئيس للوزراء . وأوجد كل من بوتا وجورباتشوف كما رأينا منصبا رئاسيا قويا جديدا لنفسه . وأكد ساليناس على سلطاته فى سنوات حكمه الأولى كرئيس للمكسيك .

وكان المطلب الأول من قادة الإصلاح يتمثل فى تطهير البيروقراطيات الحكومية والعسكرية والحزبية إن صح الأمر وتغيير المتشددين فى المناصب العليا بآخرين من أنصار الإصلاح . وكان ذلك يتم بأسلوب إنتقائى بحيث لا يؤدى إلى رد فعل عنيف . وبالإضافة إلى إنهاك قوى المتشددين حاول قادة الإصلاح طمأنتهم وإقناعهم بالتحول . وكان الإصلاحيون فى الأنظمة العسكرية يرون أن الأوان قد آن للعودة إلى المبادىء الديمقراطية التى كانت أساسا للنظام السياسى فى بلادهم . وكانوا ينادون « بالعودة إلى الشرعية » . وفى النظم الشمولية غير العسكرية كان الإصلاحيون يتوسلون « بالشرعية العكسية » ويؤكدون على عناصر الاستمرارية مع الماضى (٢٤) . ففى أسبانيا مثلا أعيدت الملكية وأذعن سواريز لمواد دستور فرانكو فى إلغاء ذلك الدستور فلم يتمكن أى من أنصار نهج فرانكو أن يزعمأن هناك انحرافات إجرائية . وفى كل من المكسيك وجنوب أفريقيا اندمج الإصلاحيون فى تقاليد حزبهم . وفى تايوان استعان الإصلاحيون بمبادىء سن يات سين الثلاثة فى نهجهم الإصلاحى .

---

(٢٣) Stepan, **Rethinking Military Politics,** pp. 42-43.

(٢٤) يلقى جوزيبى دى بالما الضوء على أهمية الشرعية العكسية فى مقالته بعنوان :
"Founding Coalitions in Southern Europe : legitimacy and Hegemony", **Govemment and Opposition** 15 (Spring 1980), p. 170.

كان للشرعية العكسية نهجان وأثران . وقد أضفت الشرعية على النظام الجديد لأنه كان ناجما عن النظام القديم ، ولأنه كان يعترف بشرعية النظام القديم لأنه أدى إلى إفراز الجديد . وقد نالت إجماع الكل فيما عدا المتطرفين فى صفوف المعارضة ممن لم يكن لهم لا فى النظام الشمولى ولا الديمقراطى الجديد . كما لجأ الإصلاحيون إلى المتشددين على أساس أنهم يمثلون المعارضة الراديكالية وبالتالى يخفضون من حدة عدم الاستقرار والعنف . فطلب سواريز مثلا من الجيش الأسبانى أن يؤيده لهذه الأسباب وتقبلت العناصر المسيطرة فى الجيش عملية الانتقال لأنه « لم يكن هنال فرق للشرعية أو فوضى فى الشوارع ولا تهديد جدى بالانهيار أو الخراب » . وأدرك الإصلاحيون فى نهاية الأمر - حسب قول جيزيل - أنهم « لا يستطيعون تحقيق تقدم دون بعض الانتكاسات » وأنهم بالتالى كان لا بد لهم من تقديم بعض التنازلات للمتشددين من قبيل ما حدث فى البرازيل ١٩٧٧ [٢٥] .

ترويض المعارضة :

ما أن يصل الإصلاحيون إلى السلطة فإنهم عادة يتحركون على وجه السرعة للبدء فى عملية التحول الديمقراطى . وعادة ما يشمل ذلك إجراء مشاورات مع قادة المعارضة والأحزاب السياسية والفئات الاجتماعية الرئيسية والكيانات ذات الوزن . وفى بعض الأمثلة جرت مفاوضات رسمية وتم التوصل فيها إلى اتفاقيات معلنة ؛ وفى حالات أخرى كانت المشاورات والمفاوضات أقل رسمية . ففى إكوادور ونيجيريا قامت الحكومة بتعيين لجان لوضع الخطط والسياسات للنظام الجديد . وفى كل من أسبانيا وبيرو ونيجيريا والبرازيل قامت المجالس

(٢٥) Stanley G. Payne, "The Role of the Armed Forces in the Spanish Transition", in Spain in the 1980s, ed. Clark and Haltzel, p. 86; Stepan, Rethinking Military Politiary Politics, p. 36.

المنتخبة بإعداد مسودة لدستور جديد . وأجريت استفتاءات فى العديد من الحالات للتصديق على الإجراءات الدستورية الجديدة .

بإقصاء الإصلاحيين للمتشددين داخل الائتلاف الحكومى كان عليهم أن يعززوا مواقفهم عن طريق كسب التأييد فى صفوف المعارضة وتوسيع الساحة السياسية والتودد إلى الفئات الجديدة التى كانت تزداد نشاطا على المسرح السياسى نتيجة للانفتاح . واستعان الإصلاحيون المهرة بالضغوط المتزايدة من جانب هذه الفئات من أجل التحول الديمقراطى فى إضعاف شوكة المتشددين واستخدموا التهديد بانقلاب متشدد والوعد بنصيب من السلطة فى تعزيز مكانة الفئات المعتدلة فى المعارضة.

ولهذه الأهداف تفاوض الإصلاحيون فى الحكم مع الفئات الرئيسية فى المعارضة وتوصلوا إلى اتفاق معهم . ففى أسبانيا على سبيل المثال أدرك الحزب الشيوعى أنه أضعف شأنا من أن يتبع « سياسة راديكالية متشددة » ؛ فاتجه إلى التمشى مع « سياسة الانفتاح » ولو أن الاتفاق كان « ضمنيا » غير معلن صراحة . وفى أكتوبر ١٩٧٧ فاز سواريز بموافقة الحزبين الشيوعى والاشتراكى على اتفاق يتضمن إجراءات تقشف اقتصادى صارم وبعض الإصلاحات الإجتماعية . ولعبت المفاوضات السرية مع سانتياجو كاريللو الزعيم الشيوعى الأول » على شغف زعيم الحزب الشيوعى الأسبانى للتقرب إلى مستويات السلطة وضمنت تأييده لتدابير التقشف » [٢٦] .

(٢٦) قدمتها اللجنة المركزية ، المؤتمر التاسع ، الحزب الشيوعى الأسبانى ، ٥-٩ أبريل ١٩٧٨ ، وورد فى :

Juan Linz, "Some Comparative Thoughts on the Transition to Democracy in Portugal and Spain", in Jorge Braga de Macedo & Simon Serfaty, eds. **Portugal Since the Revolution,** Boulder, Colo., 1981), p. 44.

وفى المجر جرت مفاوضات معلنة فى خريف ١٩٨٩ بين الحزب الشيوعى والمائدة المستديرة للمعارضة ممثلة فى الأحزاب وجماعات المعارضة الأخرى . وفى البرازيل حدث تفاهم غير رسمى بين الحكومة وأحزاب المعارضة . وفى تايوان توصلت الحكومة والمعارضة فى عام ١٩٨٦ إلى اتفاق تفاهم حول المدى الذى ينبغى أن يبلغه التغيير السياسى وفى مؤتمر استمر أسبوعا فى يوليو ١٩٨٨ تم الاتفاق عى جدول تام للتحول الديمقراطى .

كان الاعتدال والتعاون من جانب المعارضة الديمقراطية - بمشاركتها فى العمل كشركاء صغار - من الأمور الهامة التى ساعدت على نجاح التحول . ففى كل الدول تقريبا كانت أحزاب المعارضة الرئيسية تحت قيادة زعماء معتدلين وينتهجون سياسات معتدلة وأحيانا فى مواجهة استفزازات الفئات المتشددة داخل الحكومة .

إن ما حدث فى البرازيل يقدم صورة للعلاقة المحورية فى عملية التحول ؛ وفيما يلى ملخص لما حدث :

> « كان التحول الليبرالى ناتجا فى نهاية الأمر عن علاقة جدلية بين الحكومة والمعارضة . فالجيش الذى يميل إلى سياسة فتح الأبواب علية أن يتقدم بحذر حتى لا يثير المتشددين . وكانت مقترحاتهم للمعارضة قد صممت لجذب العناصر (المسئولة) لكى يبينوا أن هناك عناصر معتدلة مستعدة للتعاون مع الحكومة . وفى الوقت نفسه كانت المعارضة دائمة الضغط على الحكومة لكى تضع حدا لتجاوزاتها التعسفية وتذكر الجيش بأن دورة

كان يفتقر إلى الشرعية . وفى الوقت نفسه كان على المعتدلين فى صفوف المعارضة أن يذكروا الراديكاليين بأنهم سيكونون لعبة فى يد المتشددين إذا زادوا فى ضغوطهم . وكانت هذه العلاقة السياسية المتشابكة قد كانت تسير بنجاح نظرا لوجود إجماع بين العسكريين والمدنيين على السواء على العودة إلى نظام سياسى منفتح (٢٧) .

من تجارب التحول الديمقراطى

١ - إصلاح الأنظمة الشمولية

تتضمن الدروس الرئيسية المستفادة من التجارب الأسبانية والبرازيلية وغيرها مع التحول الديمقراطى للحكومات الشمولية ما يلى :

١ - تأمين القاعدة السياسية : يجب وضع أنصار التحول الديمقراطى فى المناصب الرئيسية بالحكومة فى أسرع وقت ممكن .

٢ - الحفاظ على الشرعية العكسية : أى يجب القيام بتغييرات من خلال الإجراءات القائمة فى النظام غير الديمقراطى وطمأنة الجماعات المتشددة عن طريق تقديم بعض التنازلات الرمزية بإتباع سياسة خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الخلف .

---

(٢٧) Skidmore, "Brazil's Slow Road", in **Democratzing Brazil,** ed. Stepan, p. 34.

٣ - يجب تغيير دائرة المؤيدين تدريجيا حتى يقل الاعتماد على الفئات الحكومية المعارضة للتغيير ويتسع نطاق المؤيدين باتجاه الجماعات المعارضة التى تؤيد الديمقراطية .

٤ - يجب الاستعداد لاتخاذ المتشددين بعض الإجراءات المغالية فى سبيل وقف التغيير (كالقيام بمحاولة انقلاب مثلا) - بل يمكن استفزازهم للقيام بذلك ثم يجب عزلهم وتحييد خصوم التغيير من المغالين .

٥ - الاحتفاظ بالمبادرة والسيطرة فى عملية التحول الديمقراطى . ويجب عليكم ألا تقودوا الأمور إلا من موقع قوة ولا تتخذوا إجراءات تهدف إلى التحول الديمقراطى كرد فعل لضغوط تمارسها جماعات معارضة راديكالية مغالية .

٦ - الاحتفاظ بالحد الأدنى من التوقعات فيما يتعلق بالمدى الذى يمكن أن يبلغه التغيير ؛ فيجب التعامل دائما مع مسألة الحفاظ على استمرارية العمل وليس مع تحقيق يوتوبيا ديمقراطية كاملة الأركان .

٧ - تشجيع نمو حزب معارض معتدل ومسئول يحظى بقبول الفئات الرئيسية فى المجتمع (بما فى ذلك الجيش) لحكومة بديلة لا تمثل تهديدا لهم .

٨ - يجب إشاعة إحساس بحتمية التحول إلى الديمقراطية بحيث يحظى التحول بقبول عام كنهج حتمى وطبيعى للنمو ولو أنه سيظل بمثابة نهج مرفوض لدى بعض الناس .

الإحلال

يشمل الإحلال عملية مختلفة تماما عن التحول . فالعناصر الإصلاحية داخل النظام ضعيفة أو لا وجود لها أصلا . والعناصر السائدة فى الحكومة من المتشددين المعارضين بشدة لتغيير النظام . وبالتالى فإن التحول الديمقراطى ينتج عن ازدياد قوة المعارضة وتناقص قوة الحكومة إلى أن تنهار الحكومة أو تتم الإطاحة بها ، فتأتى فئات المعارضة إلى السلطة ، وهنا يدخل الصراع مرحلة جديدة حيث تسعى الحكومة الجديدة جاهدة إلى تحديد طبيعة النظام الذى يريدون إقامته . وتشمل عملية الإحلال بإيجاز ثلاث مراحل متميزة : الكفاح لإسقاط الحكومة ؛ سقوط الحكومة ؛ الكفاح بعد سقوط الحكومة .

كانت معظم حالات التحول الديمقراطى فى الموجة الثالثة تتطلب بعض التعاون من السلطة . ولم تحدث سوى ست حالات إحلال حتى عام ١٩٩٠ . فكانت عمليات الإحلال نادرة فى الانتقال من نظام الحزب الواحد (حالة واحدة بين إحدى عشر حالة) والأنظمة العسكرية (حالتان من بين ست عشرة حالة) وتزداد انتشارا بين حالات الانتقال من الدكتاتورية الفردية (ثلاث حالات من بين سبع حالات) . وكما سبقت الإشارة فإن القادة الذين أقاموا الأنظمة الشمولية باستثناءات قليلة (غاندى ، أفرن ، بينوشيه) لم ينهوا هذه الأنظمة . وكان تغيير القيادة داخل الأنظمة الشمولية أكثر احتمالا فى الأنظمة العسكرية من خلال انقلابات من نوع « المرحلة الثانية » أو فى أنظمة الحزب الواحد من خلال انتقال عادى للسلطة أو من خلال عمل كيانات الحزب . أما الدكتاتوريات الفردية فنادرا ما تعتزل السلطة عن طواعية ، وكانت طبيعة سلطاتهم - فردية أكثر منها عسكرية أو تنظيمية - تجعل من الصعب على خصومهم داخل النظام أن يخلعوهم بل وكان من الصعب على الخصوم أن يتوافروا بأعداد هامة أو أن تتوفر لهم قوة لها وزنها . وبالتالى كان على الدكتاتور

الفردى أن يظل فى منصبه إلى أن توافيه المنية أو أن ينتهى النظام نفسه بنفسه . فتتحول حياة النظام إلى مسألة مرتبطة بحياة الدكتاتور . فكان موت الدكتاتور والنظام سياسيا وأحيانا معنويا (فرانكو وشاوشيسكو مثلا) متزامنين .

ومما يلاحظ أن العناصر الإصلاحية الديمقراطية تتسم بالضعف أو لا يكون لها وجود أصلا فى الأنظمة الشمولية التى اختفت بتأثير عمليات الإحلال . ففى كل من الأرجنتين واليونان اضطر الزعيم الليبرالى –فيولا وبابا دوبولوس – إلى النزول عن السلطة ليخلفه أحد المتشددين العسكريين . وفى البرتغال بادر كايتافو باتخاذ بعض الإصلاحات الليبرالية ثم تراجع عنها . وفى الفيلبين ورومانيا وألمانيا الشرقية كانت حاشية كل من ماركوس شاوشيسكو وهونيكر تشتمل على عدد قليل أو لا تشتمل أصلا على عناصر من الديمقراطيين أو حتى الليبراليين . وفى الحالات الست جميعا احتكر المتشددون السلطة ولم يكن ثمة مجال للبدء فى الإصلاح من داخل النظام .

أن النظام الشمولى يقوم لأن الحكومة أقوى سياسيا من المعارضة . ويتم إحلالها حين تضعف الحكومة عن المعارضة . إذن فالإحلال يتطلب من المعارضة أن تنهك قوى الحكومة وتحول توازن القوة لصالحها . وعندما بدأت النظم الشمولية كانت فى الموجة الثالثة تشمل عناصر رئيسية للتأييد والشعبية . فكانت عادة ما تحظى بتأييد تحالف عريض من الجماعات والفئات . ولكنها بمرور الوقت كانت تفقد قوتها وزخمها . فعانى النظامان العسكريان اليونانى والأرجنتينى مهانة الهزيمة العسكرية . وعجز النظامان البرتغالى والفيلبينى عن كسب حروب ضد حركات العصيان ، وخلق النظام الفيلبينى شهيدا وزيف الانتخابات . واتبع النظام الرومانى سياسات معادية لشعبه وعزل نفسه عنه ؛ وبالتالى فقد كان عرضة لتأثير كرات الثلج من جانب الحركة المضادة للنزعة الشمولية عبر أرجاء أوربا الشرقية . وكانت الحالة الألمانية الشرقية أشد غموضا .

فرغم نجاح النظام نسبيا فى بعض المجالات إلا أن المقارنة بألمانيا الغربية كانت نقطة ضعفه ، وجاء فتح ممر العبور عبر أراضى المجر ليقوض دعائم النظام . فاستقالت قيادة الحزب فى أوائل ديسمبر ١٩٨٩ وتولت الحكم حكومة صورية . وتبخرت سلطة النظام ومعها أسباب وجود الدولة نفسها .

كان تآكل تأييد النظام يحدث بصورة صريحة معلنة أحيانا ، ولكن نظرا للشخصية القمعية للنظام الشمولى فكانت تحدث غالبا بصورة غير صريحة . وغالبا ما كان القادة الشموليون غير واعين بمدى كره الشعب لهم . وكان السخط المستتر يفصح عن نفسه حين كان حدث مستفز ما يكشف ضعف النظام . وتمثل هذا الحدث فى كل من اليونان والأرجنتين فى صورة هزيمة عسكرية ، وفى البرتغال وألمانيا فى التحول الصريح ضد النظام ومصدر قوته – ألا وهو الجيش فى كل من البرتغال وألمانيا الشرقية والإتحاد السوفيتى . وفى كل هذه الحالات احتشدت قلة من الجماعات الضعيفة لتأييد النظام . وكان كثيرٌ من الناس ساخطين على النظام ، ولكن لما كان نظاما شموليا كان الأمر يتطلب حدثا كبيرا لبلورة هذا السخط .

يعد الطلبة هم المعارضة العالمية؛ فهم يعارضون أى نظام قائم فى المجتمع. إلا أنهم لا قبل لهم بأن يسقطوا نظاما بأنفسهم . ولما كانوا يفتقرون إلى تأييد سائر جماعات الشعب فقد أصبحوا هدفا لرصاصات الجيش وقمع البوليس فى اليونان فى شهر نوفمبر ١٩٧٣ ، وفى بورما فى سبتمبر ١٩٨٨ ، وفى الصين فى يونيو ١٩٨٩ . ويعد الجيش هو مصدر التأييد الأكبر للنظام . فإن انسحب تأييده له أو قام بانقلاب ضده أو رفض اللجوء إلى القوة ضد من يهددون بالإطاحة بالنظام فإن النظام يسقط . وفيما بين المعارضة الطلابية المستمرة وتأييد الجيش الضرورى هناك جماعات أخرى يتوقف تأييدها للنظام أو معارضتها له على الظروف . ففى الدول غير الشيوعية كالفيلبين كانت هذه الجماعات تميل إلى

السخط دوما. وكان سخط الطلبة يليه سخط المثقفين بصورة عامة ثم سخط قادة الأحزاب السياسية التى كانت قائمة ممن قدموا تأييدهم أو أذعنوا حين تولى النظام الشمولى زمام الحكم . أما الطبقة المتوسطة العريضة – من الموظفين والمهنيين وصغار التجار ورجال الأعمال – فقد استبعدت وأحست بالاغتراب . وفى أية دولة كاثوليكية كان زعماء الكنسية بمثابة خصوم لهم فعاليتهم ضد النظام . ولو كانت هناك اتحادات عمالية لا تخضع لسيطرة حكومية كاملة فكانت تنضم إلى المعرضة فى مرحلة ما ؛ وينطبق نفس الشىء على كبار رجال الأعمال والبرجوازية . وفى بعض الأحيان كانت الولايات المتحدة أو مصادر خارجية أخرى للتأييد ينتابها السخط . وفى النهاية كان الجيش يقرر ألا يؤيد الحكومة أو أن يتخذ جانب المعارضة بصورة فعالة ضد الحكومة .

فى خمس حالات من مجموع ست حالات احلال – أى باستثناء الأرجنتين – كان السخط فى صفوف الجيش ضروريا لإسقاط النظام . وفى الدكتاتوريات الفردية فى كل من البرتغال والفيلبين ورومانيا زاد سخط الجيش على أثر السياسات التى اتخذها الدكتاتور بغرض إضعاف شوكة الجيش وتسييس الضباط وإنشاء قوات أمن وقوات خاصة منافسة له . وكان لابد للمعارضة (باستثناء البرتغال) أن تنتشر قبل أن يتخلى الجيش عن الحكومة . وحين لم يكن السخط منتشرا فقد كان ذلك يرجع إما إلى صغر حجم مصادر المعارضة – الطبقة المتوسطة والبرجوازية والفئات الدينية – أو إلى تأييد هذه الفئات للنظام مما يرجع عادة إلى نجاح سياسات التنمية الاقتصادية . وقام الجيش فى كل من بورما والصين بالبطش بالمعارضين الذين كانوا تحت قيادة طلابية . وفى المجتمعات التى تميزت بدرجة أعلى من النمو الاقتصادى حظيت المعارضة بنطاق أوسع من التأييد . وحين خرجت هذه المعارضة إلى الشوارع فى الفيلبين وألمانيا الشرقية ورومانيا لم تطلق الوحدات العسكرية النار على الجماعات التى كانت تمثل أهل بلادهم .

ومن الصور الشعبية لحركات الانتقال الديمقراطية إسقاط الحكومات القمعية عن طريق « سلطة الشعب » والتعبئة المكثفة للجماهير الغاضبة المطالبة بتغيير النظام وتحقيق ذلك المطلب فى النهاية . وقد حدث نوع أو آخر من العمل الجماهيرى فى كل حالة تغيير حدثت فى الموجة الثالثة . فلعبت المظاهرات المكثفة والاحتجاجات والإضرابات دورا محوريا فى ما لا يزيد عن ست حالات كانت قد تمت أو فى طريقها للوقوع فى نهاية الثمانينيات . وشملت هذه الحالات حالات الإحلال بالفيلبين و ألمانيا الشرقية ورومانيا وحالات الإحلال التحولى فى كل من كوريا وبولنده وتشيكوسلوفاكيا . وفى شيلى حاولت التعبئة الجماهيرية دون جدوى أن تغير خطة بينوشيه للتحول . وفى ألمانيا الشرقية لعبت « عملية الخروج » و « الصوت الشعبى » دورا رئيسيا ، حيث اتخذ الاحتجاج فى بادىء الأمر صورة هجرة جماعية للمواطنين من البلاد ثم اجتاحت المظاهرات العارمة شوارع لايبزج وبرلين . وعندما انهار النظام فى كل من الفيلبين والبرتغال ورومانيا واليونان انهارت بصورة سريعة . فكانت الحكومة الشمولية فى السلطة يوما وخرجت منها فى اليوم التالى . وفى كل من الأرجنتين وألمانيا الشرقية انتزعت الشرعية عن الأنظمة الشمولية بصورة سريعة ، لكنها تشبثت بالسلطة بينما كانت تحاول التفاوض حول تغيير فى النظام . وفى الأرجنتين حققت الحكومة التالية العسكرية بقيادة الجنرال رينالدو بينيون والتى تولت مقاليد الحكم فى يوليو ١٩٨٢ على أثر هزيمة فوكلاند مباشرة « نجاحا نسبيا » فى تحقيق بعض السيطرة على عملية الانتقال لمدة ستة أشهر . وفى ديسمبر ١٩٨٢ أدى تصعيد المعارضة الشعبية ونمو تنظيمات المعارضة إلى احتجاجات مكثفة وإضراب عام ، فقام بينيون بتأجيل الانتخابات ورفضت الأحزاب المعارضة للمقترحات التى قدمها الجيش لنقل السلطة . وواصلت سلطة النظام العسكرى الكسيح تدهورها إلى أن خلفتها حكومة ألفونسين التى

تم انتخابها فى أكتوبر ١٩٨٣ (٢٨) . وفى ألمانيا الشرقية كان ثمة موقف مماثل فى بداية عام ١٩٩٠ تحت حكم حكومة شيوعية ضعيفة فاقدة للأهلية لا تزال متشبثة بالسلطة وكان رئيس وزرائها - هانز مودرو - يلعب دور بينيون .

كان التركيز على الاستمرارية الإجرائية والشرعية العكسية فى عمليات التحول مفتقدا فى عمليات الإحلال . وفى المقابل كانت المؤسسات والإجراءات والأفكار والأفراد المرتبطين بالنظام السابق تعتبر فاسدة ، وكان التركيز على الانفصال الحاد والتام عن الماضى . وأقام من تولوا السلطة بعد الحكام الشموليين حكمهم على « الشرعية العكسية » وعلى ما قد يفعلونه فى المستقبل وعلى مدى ارتباطهم أو بعدهم عن النظام السابق . وكان قادة النظم الشمولية فى عمليات التحول والإحلال التحولى عادة ما يتركون السياسة ، ويعودون إلى ثكناتهم أو حياتهم الخاصة تماما وبشىء من الكرامة والاحترام . أما القادة الشموليون الذين فقدوا السلطة من خلال عمليات إحلال فقد عانوا مصيرا تعسا ؛ فتم نفى ماركوس وكايتانو وتمت محاكمة شاوشيسكو محاكمة صورية ؛ وحوكم الضباط العسكريون الذين حكموا كلا من اليونان والأرجنتين وزج بهم فى السجون . وفى ألمانيا الشرقية وجهت تهديدات بالعقاب لهونيكر وغيره من القادة السابقين ، مما يعد على عكس ما حدث فى بولنده والمجر وتشيكوسلوفاكيا . وتعرض الزعماء الذين تم خلعهم عن طريق التدخل الأجنبى فى جرينادة وبنما للمحاكمة والعقاب .

وعادة ما كان السقوط السلمى للنظام يؤدى إلى خلق إحساس عام بالنشاط والحيوية مما يعد مفتقدا فى حالات التحول . كما خلق السقوط فراغا فى

(٢٨) Virgilio Beltran, "Political Transition in Argentin : 1982 to 1985", **Armed Forces and Society** 13 (Winter 1987), p. 217.

السلطة افتقدته حالات التحول أيضا . وسرعان ما تم ملء هذا الفراغ فى كل من اليونان والفيلبين بصعود كل من كارامنليس وأكينو إلى السلطة ، وهما زعيمان لهما شعبية وقادا بلادهما إلى الديمقراطية . وفى إيران ملأ آيات الله الفراغ فى السلطة وقادوا بلادهم فى طريق آخر . وفى كل من الأرجنتين وألمانيا الشرقية ملأت حكومتا بينيون ومودرو الفراغ بين سقوط نظامين شموليين وانتخاب حكومتين ديمقراطيتين .

وقبل السقوط تتوحد جماعات المعارضة حول الرغبة فى تحقيق هذا السقوط . وبعد السقوط يظهر الشقاق بينها ويبدأ الصراع حول اقتسام السلطة وطبيعة النظام الجديد المزمع إقامته . وتقرر مصير الديمقراطية حسب القوة التى يتمتع بها المعتدلون الديمقراطيون والراديكاليون المعادون للديمقراطية .ففى كل من الأرجنتين واليونان لم تلبث النظم الشمولية طويلا فى السلطة حتى عادت الأحزاب السياسية إلى الظهور ، وظهر إجماع ساحق بين الزعماء السياسيين والجماعات حول الحاجة إلى الإسراع بإعادة تكوين المؤسسات الديمقراطية . وفى الفيلبين كانت المعارضة الصريحة للديمقراطية طفيفة .

وأدى الانهيار المفاجىء للدكتاتوريات فى كل من نيكاراجوا وإيران والبرتغال ورومانيا إلى نشوب الصراعات بين جماعات المعارضة والأحزاب السابقة حول السلطة ونوعية النظام المزمع إقامته . وكان الخسران من نصيب الزعماء الديمقراطيين فى كل من نيكاراجوا وإيران . أما فى البرتغال فقد ظهرت حالة من الهياج الثورى بين أبريل ١٩٧٤ ونوفمبر ١٩٧٥ ، وكان رسوخ السلطة فى أيدى التحالف الماركسى المعادى للديمقراطية للحزب الشيوعى والضباط العسكريين اليساريين أمرا ممكنا تماما . وفى النهاية وبعد صراع مكثف بين الفئات العسكرية جاءت المظاهرات والتعبئة الجماهيرية

والإضرابات والأعمال العسكرية التى قام بها إيانيس لتضع البرتغال على طريق الديمقراطية [٢٩] .

كان الخيار فى البرتغال بين الديمقراطية البرجوازية والدكتاتورية الماركسية ؛ أما فى رومانيا فى عام ١٩٩٠ فكان الخيار أكثر غموضا ، إلا أن الديمقراطية لم تكن أمرا محتوما بها . فالافتقار إلى أحزاب المعارضة الفعالة والمنظمة ، وغياب التجارب مع الديمقراطية والعنف فى الإطاحة بنظام شاوشيسكو والرغبة العميقة فى الانتقام ممن كانوا يرتبطون بالدكتاتورية والعديد من قادة الحكومة الجديدة ممن كانوا جزءا من النظام - كلها كانت لاتبشربظهور الديمقراطية . وفى نهاية ١٩٨٩ قام بعض الرومانيين بالمقارنة بين ما يحدث فى بلادهم وما حدث قبل مائتى سنة فى فرنسا . وقد يكونوا قد لاحظوا أن الثورة الفرنسية انتهت بقيام دكتاتورية عسكرية .

من تجارب التحول الديمقراطى

٢ - مواجهة الأنظمة الشمولية

نخرج من تاريخ عمليات الإحلال بالإرشادات التالية للعناصر المعتدلة فى المعارضة ممن يسعون إلى الإطاحة بالنظام الشمولى :

١ - عليكم بتركيز الانتباه على افتقار النظام الشمولى للشرعية . وهو أشد النقاط ضعفا فيه . ويجب مهاجمة النظام على أسس عامة ذات اهتمام عام كالفساد والقمع . وإذا كان الأداء الاقتصادى للنظام جيدا فإن هذه الهجمات لن تكون فاعلية . وما أن يضعف أداؤه (وهو أمر محتوم) يصبح التركيز على افتقاده للشرعية أهم أداة لطرده من السلطة .

(٢٩) Robert Harvey, **Portugal : Birth of a Democracy,** (London, 1978), p. 2.

٢ - إن الحكام الشموليين يقومون بتحييد الأنصار السابقين مثلهم فى ذلك مثل الحكام الديمقراطيين . وينبغى تشجيع هذه الفئات الساخطة وجذبهم لتأييد الديمقراطية باعتبارها البديل الضرورى للنظام القائم . ويجب أن يبذل الجهد لجذب تأييد قادة رجال الأعمال وجماعات الطبقة الوسطى والشخصيات الدينية وقادة الحزب السياسى ممن قد شاركوا فى تأسيس النظام الشمولى . وكلما زادت المعارضة « احتراما » و « تحملا للمسئولية » كلما زادت سهولة استقطاب الأنصار والمؤيدين .

٣ - يجب استقطاب القادة العسكريين . وسواء سقط النظام أم لم يسقط فهذه مسألة تتوقف على ما إذا كانوا يؤيدون النظام أم يشاركون فى معارضته أم يقفون على الحياد . وقد يكون تأييد الجيش مفيدا وقت وقوع الأزمة . ولكن كل ما يحتاجه الديمقراطيون هو عدم رضا الجيش عن النظام وعدم الاستعداد للدفاع عنه .

٤ - يجب أن تركز دعوة أنصار الديمقراطية على تجنب العنف ، فهذا يجعل من السهل الفوز بنصرة قوات الأمن ، فالجنود لا يميلون إلى التعاطف مع من يستخدمون العنف ضدهم .

٥ - يجب اغتنام كل فرصة للتعبير عن معارضة النظام ، بما فى ذلك المشاركة فى الانتخابات التى ينظمها .

٦ - يجب إقامة جسور صلة مع وسائل الإعلام الخارجية ومنظمات حقوق الإنسان فى الخارج والمنظمات غير القومية . كما يجب حشد مؤيدين فى داخل الولايات المتحدة ، ورجال الكونجرس الأميريكى دائما مايبحثون عن قضايا أخلاقية من أجل تحقيق الدعاية لأنفسهم واستخدامها ضد الإدارة الأميريكية .

٧ - ينبغى دفع عملية الوحدة مع جماعات المعارضة الأخرى . كما يجب السعى إلى إيجاد مظلة عريضة من التنظيمات التى تسهل التعاون بين مثل هذه الجماعات . ولن يكون الأمر سهلا ؛ فكما يتبين من أمثلة الفيلبين وشيلى وكوريا وجنوب أفريقيا فإن الحكام الشموليين غالبا ما يكونون خبراء فى إيجاد الفرقة فى صفوف المعارضة . فمن مؤهلات التحول إلى قيادة البلاد ديمقراطيا القدرة على التغلب على مثل هذه العقبات ، وتحقيق قدر من الوحدة بين صفوف المعارضة . فمن الأقوال الصادقة ما يرى أن « القادة العظام من يكونون عظماء فى بناء التحالفات »(٣٠) .

٨ - عندما يسقط النظام الشمولى يجب أن تستعد عناصر الديمقراطية لكى تسد فراغ السلطة الناجم عن ذلك . ويمكن تحقيق ذلك بدفع زعيم شعبى ذى شخصية كارزمية ذى ميول ديمقراطية إلى الأمام ، وبالإسراع بتنظيم انتخابات لإضفاء الشرعية الشعبية على الحكومة الجديدة ، وببناء شرعية دولية عن طريق جذب تأييد العناصر الخارجية الهامة . ويجب إدراك أن بعضا من شركاء المعارضة الديمقراطية فى التحالف القديم سيرغبون فى إقامة دكتاتورية جديدة لأنفسهم ويحاولون استقطاب أنصار الديمقراطية لمواجهة هذه الجهود إن وجدت .

* * *

(٣٠) Gabriel Almond, "Approaches to Developmental Causation", in **Crisis, Chaice, and Change,** ed. Gabriel Almond (Boston, 1973), p. 32.

الإحلال التحولى

إن التحول الديمقراطى فى الإحلال التحولى ينتج عن تصرفات كل من الحكومة والمعارضة . ويكون التوازن بين المتشددين والإصلاحيين داخل الحكومة قائما بحيث توافق الحكومة على التفاوض على تغيير النظام - مما يعد مختلفا عن الموقف الذى يسيطر فيه المتشددون ويؤدى إلى الإحلال - لكنها لا توافق على البدء فى تغيير النظام . فيجب اجتذابها أو دفعها لإجراء مفاوضات رسمية أو غير رسمية مع المعارضة . ويتمتع المعتدلون الديمقراطيون داخل صفوف المعارضة بما يكفى من القوة للتفوق على العناصر الراديكالية المعادية للديمقراطية ، إلا أنهم لا يملكون من القوة ما يكفى للإطاحة بالحكومة . لذا فهم يدركون مزايا التفاوض .

كان ما يقرب من إحدى عشرة حالة من مجموع خمس وثلاثين حالة من حالات التحول الليبرالى والديمقراطى التى بدأت أو تمت فى السبعينيات والثمانينيات تقترب من نموذج الإحلال التحولى ، وأشد هذه الحالات تميزا كانت فى بولنده وتشيكوسلوفاكيا وأورجواى وكوريا ؛ كما اشتملت عمليات تغيير النظام فى كل من بوليفيا وهندوراس والسلفادور ونيكاراجوا على عناصر هامة من الإحلال التحولى . ففى كل من السلفادور وهندوراس كانت المفاوضات تدور فى جزء منها مع الحكومة الأمريكية التى كانت تقوم بدور الوكيل عن المعتدلين الديمقراطيين . وفى عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ بدأت جنوب أفريقيا عملية إحلال تحولى ، وكان يبدو أن كلا من نيبال ومنغوليا كانت تتحرك فى هذا الاتجاه أيضا . وظهرت بعض سمات الإحلال التحولى فى شيلى أيضا ، إلا أن نظام بينوشيه كان قويا بما يكفى لمقاومة ضغوط المعارضة من أجل التفاوض حول إجراء تحول ديمقراطى واتبع الجدول المحدد لتغيير النظام فى عناد ظاهر ، وهو الجدول الذى كان النظام قد وضعه فى عام ١٩٨٠ .

كانت الجماعات السائدة فى عمليات الإحلال التحولى فى كل من الحكومة والمعارضة تدرك عجزها عن تحديد طبيعة النظام السياسى المستقبلى فى بلادها . وكان زعماء الحكومة والمعارضة غالبا ما يقومون بتعزيز هذه الآراء بعد اختبار قوة كل منهم ويستقرون على جدلية سياسية . وفى بادىء الأمر كانت المعارضة تعتقد فى الغالب أنها قادرة على تحقيق إسقاط الحكومة فى مرحلة ما فى المستقبل القريب . وكان هذا الاعتقاد غير واقعى ، ولكن طالما تمسكت به المعارضة كانت المفاوضات مع الحكومة مستحيلة . وعلى النقيض من ذلك عادة ما كانت الحكومة تعتقد أنها تستطيع احتواء المعارضة وإخمادها دون تحمل تكاليف باهظة . فكانت عملية الإحلال التحولى تحدث عندما تتغير اعتقادات الطرفين . وكانت المعارضة تدرك أنها لا تملك من القوة ما يكفى للإطاحة بالحكومة ، بينما أدركت الحكومة أنها فى مواجهة معارضة تملك من القوة ما يمكنها من تعميق آثار اللاتفاوض من حيث زيادة تصعيد القمع مما يؤدى إلى زيادة الإحساس بالاغتراب بين الجماعات الأخرى عن الحكومة وتكثيف الانقسام داخل التحالف الحاكم وزيادة احتمالات استيلاء حكومة متشددة على زمام الحكم وفقدان الشرعية الدولية .

وغالبا ما كانت جدلية الإحلال التحولى تتضمن تتابعا متميزا للخطوات .
أولا : بدأت الحكومات تدخل فى عملية تحول ليبرالى وتفقد السلطة والقوة .
ثانيا : كانت المعارضة تستغل هذا التهاون والضعف من جانب الحكومة لتوسع دائرة أنصارها وتكثف أنشطتها على أمل كسب القدرة على إسقاط الحكومة .
ثالثا : كانت الحكومة تعمل فى ردود أفعالها جاهدة على احتواء عملية احتشاد القوى السياسية وإخمادها . رابعا : كان قادة الحكومة والمعارضة يبدأون فى إستكشاف امكانات التفاوض حول عملية انتقال . لكن هذه الخطوة الرابعة لم تكن حتمية ، إذ قد تتمكن الحكومة بعد إجراء تغيير فى القيادة من استخدام

جيشها وشرطتها فى استعادة السلطة ولو بصورة مؤقتة ؛ وقد تستطيع المعارضة أن تواصل تعزيز قوتها وزيادة تآكل قوة الحكومة وإسقاطها فى نهاية الأمر . وهكذا كانت عملية الإحلال التحولى تتطلب قدرا من التساوى فى القوة بين الحكومة والمعارضة وشيئا من الشك لدى كل طرف فيمن قد ترجح كفته فى أى اختبار للقوة . وفى ظل هذه الظروف كانت مخاطر التفاوض والتسوية تبدو أقل حجما من مخاطر المواجهة والكارثة .

إذن فالعملية السياسية التى تؤدى إلى الإحلال التحولى غالبا ما كانت تتميز بالتأرجح بين الإضرابات والاحتجاجات والمظاهرات من ناحية وبين البطش والاعتقالات وعنف البوليس وفرض الأحكام العرفية والحصار من ناحية أخرى . وكانت دوائر الاحتجاج والقمع فى كل من بولنده وتشيكوسلوفاكيا وأورجواى وكوريا وشيلى تؤدى فى النهاية إلى التفاوض حول اتفاقيات بين الحكومة والمعارضة فى كل الحالات فيما عدا شيلى .

وفى أورجواى مثلا أثارت الاحتجاجات والمظاهرات فى خريف ١٩٨٣ الحافز لإجراء مفاوضات تؤدى إلى انسحاب الجيش من السلطة . وفى بوليفيا فى عام ١٩٧٨ كانت هناك « سلسلة من الصراعات وحركات الاحتجاج » سبقت موافقة الجيش على تحديد جدول للانتخابات[٣١] . وفى كوريا - كما هو الحال فى أورجواى - كان النظام العسكرى قد بطش بالاحتجاجات بعنف فيما سبق . وفى ربيع ١٩٨٧ زادت المظاهرات حدة واتساعا وشملت الطبقة المتوسطة . وفى البداية كان رد فعل الحكومة يتسق مع أسلوبها المعتاد ، لكنها تحولت فيما بعد عن موقفها وبدأت فى الموافقة على التفاوض وقبلت المطالب المحورية للمعارضة . وفى بولنده كان لإضرابات ١٩٨٨ أثر مماثل . « فأدت الإضرابات

---

(٣١) **Washingtom Post,** October 7, 1983, p. A3.

لا إلى عقد المائدة المستديرة وحسب بل جعلت منها أمرا ضروريا لكلا الطرفين . فكانت الاضرابات على درجة من القوة بحيث اضطرت الشيوعيين إلى الموافقة على التفاوض ، إلا أنها كانت أضعف من أن تسمح لزعماء تضامن برفض التفاوض . ولهذا كانت مفاوضات المائدة المستديرة »[٣٢] .

وكشفت المواجهة الندية فى عملية الإحلال التحولى بين المتظاهرين المحتشدين فى أكبر ميادين العاصمة وبين فرق الشرطة عن مدى قوة كل من الطرفين ونقطة ضعفه . فكانت المعارضة تستطيع حشد تأييد مكثف وكانت الحكومة تتمكن من احتواء ضغوط المعارضة وتحملها . وكانت السياسة فى جنوب أفريقيا فى الثمانينيات تتطور على نمط الخطوات الأربع . ففى نهاية السبعينيات بدأ بوتا عملية الإصلاح الليبرالى مما أدى إلى زيادة التوقعات بين السود ثم أحبط آمالهم حين أنكر دستور ١٩٨٣ على السود القيام بأى دور سياسى قومى . فأدى ذلك بدوره إلى قيام انتفاضات فى مقاطعات السود فى عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ مما أثار الآمال لدى السود فى قرب انهيار النظام العنصرى . فاضطرت المعارضة إلى إعادة النظر فى آمالها فى أعقاب بطش الحكومة بالمتمردين السود والبيض على السواء . وفى الوقت نفسه جذبت الانتفاضات انتباه العالم وأثارت نبرة الإدانة لكل من النظام العنصرى وتكتيكات الحكومة ، وحدث بالحكومات الأمريكية والأوربية إلى زيادة العقوبات الاقتصادية ضد جنوب أفريقيا . وبإحباط آمال الثورة لدى المؤتمر القومى الأفريقى (ANC) والعناصر الراديكالية فيه زاد قلق حكومة الحزب الوطنى على الشرعية الدولية والمستقبل الاقتصادى . وفى منتصف السبعينيات – حسب قول جو سلوفو زعيم الحزب الشيوعى بجنوب أفريقيا – كان المؤتمر القومى الأفريقي يستطيع الإطاحة بالحكومة والفوز بالسلطة عن

(٣٢) "Leoplitax", **Uncaptive Minds** 2 (May-June-July 1989), p. 5.

طريق حرب العصابات والثورة . وفى نهاية الثمانينيات ظل متمسكا باستخدام العنف ، لكنه رأى أن التفاوض هو الطريق الأمثل لتحقيق أهداف المؤتمر القومى الأفريقى . وبعد تولى ديكليرك للرئاسة فى عام ١٩٨٩ ركز هو أيضا على أهمية التفاوض . فقال : إن الدرس المستفاد من روديسيا كان فحواه أنه « عندما سنحت الفرصة لإجراء مفاوضات حقيقية وبنّاءة لم يتم اقتناصها ... فسارت الأمور بصورة غير سليمة لأنهم انتظروا طويلا قبل الدخول فى تفاوض جوهرى . فلا ينبغى لنا أن نقع فى هذا الخطأ ؛ ونحن مصرُّون على ألا نقع فى هذا الخطأ »[٣٣] . كان كل من الزعيمين السياسيين يتعلم من تجاربه ومن تجارب الآخرين .

أما فى الصين فقد كانت الحكومة مستعدة وقادرة على تجنب التفاوض . فاندلعت إضرابات واسعة النطاق فى ربيع ١٩٨٣ ، وتم إخماد إضراب قومى عام على يد الحكومة . وبدءا من مايو ١٩٨٣ قامت المعارضة بحشد مظاهرات ضخمة شهرية فى « يوم الاحتجاج القومى » . وكان يتم إخماد هذه المظاهرات بقوات الشرطة وبسقوط عدد من القتلى فى العادة . واضطرت حكومة بينوشيه تحت وطأة المشكلات الاقتصادية وضغط المعارضة فى شيلى إلى فتح حوار مع المعارضة . وهنا بدأ الاقتصاد فى التحسن وتنبهت الطبقة المتوسطة إلى انهيار القانون والنظام . وتم إخماد إضراب قومى فى أكتوبر ١٩٨٤ بعنف شديد ؛ وبعده بفترة وجيزة أعادت الحكومة فرض حالة الحصار ولم يتم إلغاؤها إلا عام ١٩٧٩ . وهكذا فشلت جهود المعارضة فى الإطاحة بالحكومة أو حتى فى جذبها لفتح حوار معها . وكانت المعارضة قد « بالغت فى تقدير قوتها واستهانت بقوة

(٣٣) Steven Mufson, "Uncle Joe", **New Repulic,** September 28, 1987, pp. 22-23.

الحكومة »[٣٤] . كما كانت قد استهانت أيضا بمهارةبينوشيه وبراعته السياسية واستعداد قوات الأمن الشيلية لاطلاق النار على مظاهرات مدنية غير مسلحة .

كانت عملية الإحلال التحولى تتطلب قادة وزعماء على الجانبين مستعدين للمغامرة بفتح باب التفاوض . وعادة ما كان الانقسام داخل النخب الحاكمة يدور حول التفاوض . وفى بعض الأوقات كان لابد من تعرض كبار القادة لضغوط من جانب زملائهم ومن الظروف لبدء التفاوض مع المعارضة . ففى عام ١٩٨٩ مثلا كانت بولنده - حسب قول آدم ميشنيك - تتبع الطريق الأسبانى نحو الديمقراطية كالمجر » . وهذا صحيح من حيث إن كلا من حالتى الانتقال فى كل من أسبانيا وبولنده كانت سلمية . وعلى مستوى آخر فإن المثال الأسبانى لا ينطبق على بولنده لأن ياروزيلسكى لم يكن مثل خوان كارلوس أو سواريز (أما ايمرى بوزجاى فى المجر فقد كان مثلهما) . كان ياروزيلسكى ديمقراطيا مترددا وكان لابد من دخوله التفاوض بسبب تدهور حالة بلاده ونظامه الحاكم مع تضامن[٣٥] . وفى أورجواى كان الرئيس الجنرال جريجوربو ألفاريز يريد أن يطيل مدة بقائه فى السلطة ويؤجل عملية التحول الديمقراطى وكان لابد من إجباره من قبل سائر أعضاء العصبة العسكرية على التحرك قدما فى طريق تغيير النظام . وفى شيلى تعرض الجنرال بينوشيه لضغوط محدودة من سائر أعضاء عصبته وخاصة قائد القوات الجوية الجنرال فرناندو ماتى للتعاون مع المعارضة ، إلا أن بينوشيه قاوم هذه الضغوط بصورة ناجحة .

---

(٣٤) Edgardo Boeniger, "The Chilean Road to Democracy", **Foreign Affairs** 64 (Spring 1986), p. 821.

(٣٥) Anna Husarska, "A Talk with Adam Michnik", **New Leader,** April 3, 1989, p. 10.

وحدث التغيير فى الدول الأخرى فى القيادة العليا قبل أن تبدأ المفاوضات الجادة مع المعارضة . ففى كوريا اتبعت حكومة الجنرال تشون دو هوان سياسة متشددة تتجاهل مطالب المعارضة وتلجأ إلى قمع أنشطتها . وفى عام ١٩٨٧ قدم الحزب الحاكم روه تاى وو مرشحا لخلافته . ولجأ روه إلى قلب سياسات تشون رأسا على عقب ، فأعلن انفتاحا سياسيا وفتح باب التفاوض مع زعيم المعارضة[٣٦] . وفى تشيكوسلوفاكيا جاء رئيس إصلاحى هو ميلوس جيكس فى ديسمبر ١٩٨٧ خلفا لجوستاف هوساك السكرتير العام للحزب الشيوعى وكان متشددا وقضى فترة طويلة فى السلطة . وما إن احتشدت صفوف المعارضة فى خريف ١٩٨٩ خلف جيكس شخصية إصلاحية هى كاريل أوربانيك . وبدأ أوربانيك ورئيس وزرائه الإصلاحى لاديسلاف آداميك فى التفاوض حول ترتيبات الانتقال إلى الديمقراطية مع فاكلاف هافيل وسائر زعماء المعارضة . وفى جنوب أفريقيا ذهب ديكليرك إلى ما هو أبعد من عملية التحول المجهضة التى بدأها سلفه من أعلى ، وبدأ فى التفاوض حول التحول من نوعية الإحلال التحولى مع زعماء المعارضة السود . وهكذا تميزت الدوائر الحاكمة فى حالات الإحلال التحولى بالشك والغموض والانقسام . ولم تكن هذه الأنظمة متشبثة بالسلطة ولا تتحرك نحو الديمقراطية بصورة حاسمة .

كانت الخلافات والشكوك قائمة لا على الجانب الحكومى وحسب بل لدى المعارضة أيضا فى حالات الإحلال التحولى . والحقيقة أن الجماعة التى كانت احتمالات انقسامها على نفسها تزيد عنه لدى قادة الحكومات الشمولية الواهية هى جماعة المعارضة التى تصبو إلى الحلول محل الحكومة . وتقوم الحكوم

---

(٣٦) James Cotton, "From Authoritarianism to Cemocracy in South Korea", **Political Studies** 37 (June 1989), pp. 252-53.

فى حالات الإحلال بقمع المعارضة وللمعارضة مصلحة مشتركة فى إسقاط الحكومة . وكما يتبين من النموذجين الفيليبينى ونيكاراجوا قد يكون ضمان الوحدة بين زعماء المعارضة وأحزابها حتى فى ظل هذه الظروف أمرا عسيرا ، وإن تحققت هذه الوحدة فغالبا ما تتسم بالوهن والهشاشة . أما فى حالات الإحلال التحولى حيث لا يتعلق الأمر بالإطاحة بالنظام الحاكم ، بل بالتفاوض معه فإن تحقيق التلاحم بين المعارضة أمر أشد صعوبة . ولم تتحقق فى كوريا ، ولذا فقد فاز المرشح الحكومى روه تاى وو كرئيس منتخب بأقلية من الأصوات بعد أن اقتسم مرشحا المعارضة الأغلبية الانتخابية المعارضة للحكومة حيث كان كل منهما يعارض الآخر . وفى أورجواى فلما كان زعيم المعارضة مسجونا فقد حزب معارض واحد – هو الحزب الوطنى – الاتفاق بين الحزبين الآخرين من ناحية وبين الجيش من ناحية أخرى . وفى جنوب أفريقيا كانت العقبة الرئيسية التى تواجه الإصلاح الديمقراطى هى الانقسام فى صفوف المعارضة بين الجماعات غير البرلمانية والجماعات البرلمانية ، بين الأفريقانى (Afrikaner) والإنجليزى ، وبين البيض والسود – وبين الفئات الأيديولوجية والقبلية السوداء . ولم يحدث قبل التسعينيات أن واجهت حكومة جنوب أفريقيا سوى تعددية فى جماعات المعارضة التى كانت الخلافات فيما بينها تفوق ما كان بينها مجتمعة وبين الحكومة .

وفى شيلى كانت المعارضة شديدة الانقسام على ذاتها وتفرقت فى عدة أحزاب وشيع وتحالفات وفرق . وفى عام ١٩٨٣ تمكنت أحزاب المعارضة المعتدلة والوسيطة من لم شملها معا فى « تحالف ديمقراطى » . وفى أغسطس ١٩٨٥ انضم جمع كبير من حوالى عشرة أحزاب وكوّنوا « جبهة وطنية » تدعو للانتقال إلى الديمقراطية ؛ إلا أن الخلاف حول الزعامة والتكتيكات ظلت قائمة . وفى عام ١٩٨٦ احتشدت المعارضة فى شيلى ونظمت عمليات احتجاج

مكثفة على أمل أن تحقق فى سانتياجو ما سبق تحقيقه فى مانيلا . لكن المعارضة كانت منقسمة وكان حماسها وروحها المتقدة تخيف الجماعات المحافظة [٣٧] .

وفى بولنده ومن ناحية أخرى كانت الأمور تجرى فى اتجاه مختلف ، فقد هيمنت تضامن على المعارضة معظم الثمانينيات . وفى تشيكوسلوفاكيا حدثت عملية الإحلال التحولى بسرعة لم تترك وقتا لظهور الخلافات بين الجماعات السياسية المعارضة .

إن المعتدلين الديمقراطيين فى عملية الإحلال التحولى ينبغى أن يمتلكوا من القوة داخل صفوف المعارضة ما يكفى ليكونوا مفاوضين أكفاء مع الحكومة . ودائما ما يكون داخل المعارضة من يرفض التفاوض مع الحكومة ؛ ويقوم هذا الرفض على الخوف من أن يؤدى المفاوضات إلى بذل تنازلات غير مرغوب فيها وأملا فى أن ينتج عن استمرار ضغوط المعارضة إلى انهيار النظام الحاكم أو الإطاحة به . ففى بولنده فى عامى ٨٨ و ١٩٨٩ دعت جماعات المعارضة اليمينية إلى مقاطعة محادثات المائدة المستديرة . وفى شيلى شنت جماعات المعارضة اليسارية هجمات إرهابية قضت على جهود المعارضة المعتدلة للتفاوض مع الحكومة . ورفض الراديكاليون بكوريا أيضا الاتفاق على الانتخابات والذى توصلت إليه الحكومة وقيادات الجماعات المعارضة . وفى أورجواى كانت المعارضة خاضعة لسيطرة قادة الأحزاب السياسية المعتدلة ولم يكن المتطرفون يمثلون مشكلة ملحة .

وإذا كان للتفاوض أن يتم كان على كل من الطرفين أن يضفى على الطرف الآخر قدرا من الشرعية . فكان على المعارضة أن تعترف بالحكومة كشريك له قيمته فى عملية التغيير ، وأن تسلم ضمنا أو صراحة بحقها حاليا فى الحكم .

---

(٣٧) **Economist**, May 10, 1986, p. 39.

وكان على الحكومة فى المقابل أن تتقبل جماعات المعارضة كممثلين شرعيين لقطاعات عريضة من المجتمع . وكانت الحكومة تستطيع القيام بذلك بسهولة حين لم تكن جماعات المعارضة تتورط فى أعمال عنف . وكانت المعارضة إذا ما سبق لها أن قامت بدور الشريك الشرعى فى العملية السياسية فيما مضى تجعل التفاوض أكثر يسرا ، كالأحزاب السياسية حين تكون فى ظل نظام عسكرى . وكان الأمر أسهل بالنسبة للمعارضة فى التفاوض إذ لم تكن الحكومة قد لجأت إلى إستخدام العنف لدرجة كبيرة ضدها إذا كانت هناك عناصر إصلاحية ديمقراطية بالحكومة ممن تتوفر مبررات الاعتقاد بأن أهدافهم مشتركة مع المعارضة .

وغالبا ما كان القادة الحكوميون فى عمليات الإحلال التحولى يتفاوضون حول الشروط الأساسية لتغيير النظام مع قادة المعارضة الذين اعتقلوهم من قبل من أمثال لينح فاليا وفاكلاف هافيل وجورج باتلى ايبانيز وكيم داى جونج وكيم يونج سام ووالتر سيلولو ونيلسون مانديلا . وكانت ثمة أسباب تبرر ذلك ، فقادة المعارضة الذين كانوا معتقلين لم يكونوا يحاربون الحكم لا بالعنف ولا بغير العنف ؛ بل كانوا يتعايشون معها - كما أنهم مروا بواقع السلطة الحكومية . وعادة ما كان القادة الحكوميون الذين يطلقون سراح معتقليهم مهتمين بإجراء إصلاحات ، وعادة كان هؤلاء المطلق سراحهم بعد اعتقال يتميزون بقدر من الاعتدال يكفى للرضا بالتفاوض مع من اعتقلوهم . كما كان الاعتقال يدعم القوة المعنوية للمعتقلين السابقين ؛ فقد ساعدهم ذلك على توحيد شمل جماعات المعارضة ولو بصورة مؤقتة وعلى طمأنة الحكومة لقدرتهم على تهدئة أنصارهم وإقناعهم بأى اتفاق يتم التوصل إليه . ففى فترة الانتقال فى البرازيل يقال إن الجنرال جولبيرى قال لزعيم معارض ذات مرة « عليك أن تسيطر على الراديكاليين من أتباعك حتى نسيطر نحن على الراديكاليين من

أتباعنا »[٣٨] . والسيطرة على الراديكاليين غالبا ما يتطلب تعاون الطرفين . وفى مفاوضات الإحلال التحولى تكون لكل طرف مصلحة فى دعم الطرف الآخر حتى يتعامل بصورة فعالة مع المغالين فى صفوفه . ففى يونيو ١٩٩٠ على سبيل المثال علق نيلسون مانديلا على المشكلات التى كانت يعانيها ديكليرك مع المتشددين البيض وقال إن المؤتمر الوطنى الأفريقى قد « ناشد البيض مساعدة ديكليرك » و « إننا نحاول أن نتعامل مع مشكلات المعارضة البيضاء ضده ؛ وقد بدأت المناقشات بالفعل مع العناصر المؤثرة فى الجناح اليمينى » . وفى الوقت نفسه قال مانديلا إنه هو نفسه يرغب فى لقاء الزعيم منجو سوثو بوثيليزى ، إلا أن المغالين والمتطرفين فى صفوف المؤتمر الوطنى الأفريقى اعترضوا على ذلك ، وإن كان مضطرا للموافقة على هذا القرار لأنه كان « عضوا مخلصا وصاحب مبادىء فى المؤتمر »[٣٩] . ومن الواضح أن ديكليرك كانت له مصلحة فى دعم موقف مانديلا ، وفى مساعدته على التعامل مع المعارضة اليسارية المتطرفة فى توجهاتها .

كانت المفاوضات حول تغيير النظام تسبقها أحيانا « مفاوضات تمهيدية » حول شروط بدء التفاوض . ففى جنوب أفريقيا كانت شروط الحكومة تتلخص فى نبذ العنف من جانب المؤتمر الوطنى الأفريقى . وكانت شروط المؤتمر تتلخص فى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين . وفى بعض الحالات كانت المفاوضات التمهيدية تتعلق بأى جماعات معارضة وأفرادها يشارك فى المفاوضات . وأحيانا كانت المفاوضات تطول وأحيانا تقصر ، لكنها كانت تقطع حين كان أحد

---

(٣٨) Weffort, "Why Democracy?", in **Democratizing Brazil,** ed. Stepan, p. 345.

(٣٩) **Time**, June 25, 1990, p. 21.

الطرفين يقاطعها . وحين استؤنفت المفاوضات زاد توقف نجاح المستقبل السياسى لكل من الطرفين على نجاحها . وإذا فشلت كان المتشددون داخل التحالف الحاكم والراديكاليون فى جانب المعارضة يقفون بالمرصاد للعب على هذا الفشل وإسقاط الزعماء الذين شاركوا فى المفاوضات . فوجدت مصلحة مشتركة بين الطرفين وظهر إحساس بوحدة المصير . يقول نيلسون مانديلا فى أغسطس ١٩٩٠ : « هناك نوع من التحالف الآن بين المؤتمر الوطنى الأفريقى والحزب الوطنى ؛ فنحن فى زورق واحد » وصدق بوتا زعيم الحزب الوطنى على قول مانديلا بقوله : « والحيتان على اليمين والحيتان على اليسار لا تميز بيننا حين نسقط من الزورق »[٤٠] . من ثم زادت رغبة الطرفين فى التوصل إلى تسوية واتفاق .

وغالبا ما كان الاتفاق الذى يتوصلون إليه يؤدى إلى شن هجمات من جانب الأطراف الأخرى سواء فى الحكومة أو المعارضة ممن كانوا يعتقدون أن التفاوض أدى إلى بذل تنازلات متعسفة . وكان الاتفاق يعكس بالطبع قضايا خاصة ببلادهم . ومن القضايا المحورية فى كل المفاوضات تبادل الضمانات . ففى عمليات التحول نجد أن المسئولين السابقين فى الأنظمة الشمولية لا يتعرضون للعقاب أبدا ؛ وفى حالات الإحلال كانوا يلقون عقابهم دائما . أما فى عمليات الإحلال التحولى فقد كانت هذه القضية موضع تفاوض ؛ فقد طالب القادة العسكريون فى أورجواى وكوريا – مثلا – بضمانات ضد الاضطهاد والعقاب على جرائم حقوق الإنسان التى ارتكبت فى عهدهم . وفى مواضع أخرى كانت الضمانات التى يتم التفاوض حولها تتضمن اتخاذ ترتيبات

(٤٠) Mandela ورد فى :
Pauline Baker, "A Turbulent Transition", **Journal of Democracy** 1 (Fall 1990), p. 17.

للمشاركة فى السلطة ، أو لتغيير السلطة من خلال الانتخابات . وفى بولنده ضمن كل طرف نصيبا واضحا من المقاعد فى المجلس التشريعى ، وفى تشيكوسلوفاكيا تم اقتسام المناصب الوزارية بين الطرفين . وفى كل من هاتين الدولتين كانت الحكومات الائتلافية تطمئن الشيوعيين والمعارضة بالتأكيد على حرصها على حماية مصالحهم فى أثناء الفترة الانتقالية . فوافق الحزب الحاكم فى كوريا على إجراء انتخابات مباشرة ومفتوحة للرئاسة على افتراض أن هناك مالا يقل عن مرشحين رئيسيين من المعارضة سيشاركون فى الانتخابات مما يزيد من احتمالات انتصار مرشح حزب الحكومة .

وهكذا فإن مخاطر المواجهة والخسارة تضطر الحكومة والمعارضة إلى التفاوض معا ؛ وكان الأساس الأول للاتفاق بينهما هو الضمانات التى تضمن ألا يخسر أى منهما كل شىء . فيحصل كلاهما على فرصة المشاركة فى السلطة أو التنافس حولها . وكان قادة المعارضة يعرفون أنهم لن يعودوا إلى السجون والمعتقلات ، وكان القادة الحكوميون يعرفون أنهم لن يضطروا إلى الفرار إلى المنفى . وكان الخفض المتبادل للمخاطر يدفع الإصلاحيين والمعتدلين إلى التعاون لإقامة الديمقراطية .

من تجارب التحول الديمقراطى

٣ - التفاوض حول تغيير النظام

بالنسبة للاتجاه الإصلاحى الديمقراطى فى الحكومة :

١ – باتباع تجارب تغيير الأنظمة الشمولية تبرز حتمية عزل وإضعاف المعارضة المتشددة وتعزيز هيمنة العنصر الإصلاحى على الحكم والآلية السياسية .

٢ - ينبغى أيضا الأخذ بزمام المبادرة ومفاجأة كل من المعارضة والعناصر المتشددة بمدى التنازلات التى يمكن تقديمها ؛ ولكن لا ينبغى التنازل تحت ضغط ظاهرة من المعارضة .

٣ - ينبغى ضمان دعم كبار القادة العسكريين أو غيرهم من مسئولى القمة فى الجهاز الأمنى لفكرة المفاوضات .

٤ - ينبغى بذل كل الجهود لتعزيز مصداقية الطرف الآخر الرئيسى فى المفاوضات .

٥ - يجب إيجاد قنوات للتفاوض حول القضايا الرئيسية مع قادة المعارضة.

٦ - فى حالة نجاح المفاوضات قد يتحول العنصر الإصلاحى إلى موقف المعارضة ؛ من ثم فإن الاهتمام الأول لهذا العنصر ينصب على الحصول على ضمانات لحقوق المعارضة والجماعات التى انضمت إليها . أما ماعدا ذلك فكل شىء قابل للتفاوض .

بالنسبة للعناصر المعتدلة فى صفوف المعارضة :

١ - يجب الاستعداد لحشد الأنصار والمؤيدين ضد العناصر المتشددة فى الحكومة .

٢ - الاعتدال ضرورة فى سلوكيات رجل الدولة .

٣ - يجب الاستعداد للتفاوض بل لتقديم تنازلات فى كل القضايا إلا فيما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة .

٤ - يجب إدراك احتمال الفوز فى هذه الانتخابات .

بالنسبة للعناصر الديمقراطية فى كل من الحكومة والمعارضة .

١ - إن الظروف السياسية الملائمة للتفاوض حول التغيير لا تدوم إلى الأبد . لذا يجب التحرك بسرعة لاغتنامها لحل القضايا الرئيسية .

٢ - إن السمة الرئيسية لهذه العناصر والسمة الرئيسية لشركائها تتوقف على النجاح فى التوصل إلى اتفاق على الانتقال إلى الديمقراطية .

٣ - يجب مقاومة مطالب القيادات والجماعات على هذا الجانب والتى تعوق عملية التفاوض أو تعرض المصالح الجوهرية للطرف الآخر فى المفاوضات للخطر .

٤ - إن الاتفاق الذى يتم التوصل إليه سيكون هو البديل الوحيد ؛ وقد يتعرض للاستنكار والشجب من جانب العناصر المتشددة ، إلا أن هذه العناصر لا تستطيع تقديم بديل يحظى بتأييد واسع النطاق .

٥ - أن التنازل والتسوية أفضل ما يمكن عمله حين يسود الشك .

□○□○□

الباب الرابع
الكيفية

سمات التحول الديمقراطى

أعراض التحول الديمقراطى فى الموجة الثالثة

رغم كل مـا بينهـا من اختـلافـات نـلاحظ أن الـدول التى تحولت إلى الديمقراطية فى الموجـة الثالثة سواء بالتحول أو بالإحـلال أو بالإحلال التحولى بينها سمات مشتركـة عديـدة . من بين مـايـربو على خمس وعشرين حـالـة من حالات التحـول الديمقراطى التى تمت أو على وشك الإتمـام حتى عام ١٩٩٠ لم تكن هنـاك سوى حالتين نتج التحـول فيهما عن غزو أجنبـى وفرض للتغيير ، وهما بنما وجرينادة . وكانت معظم حـالات التحول الأخرى متشابهة فيما افتقرت إليـه . فإذا استثنينا نيكـاراجـوا لم يتم إسقـاط أى نظام شمـولى عن طـريق تمرد شعبى أو حرب أهلية مطولـة . أما ما يطلـق عليـه اسـم اضطرابـات ثورية فقد حدث فى حالتين هما البرتغـال ورومانيا ، إلا أن الثورة البرتغاليـة لم تعرف سوى قدر طفيف من العنف ؛ وكانت الثورة الرومانيـة انتفاضة حضرية شاركت فيها القوات المسلحة وكانت قصيرة زمنيا . ولم تحدث مـواجهة حقيقية بين الوحدات العسكـرية إلا فى رومـانيا والفيلبين وبـوليفيـا ونيكاراجـوا . وباستثنـاء الفيلبين ورومانيا وألمانيا الشرقية لم تعصف الجماهير الثائرة الغاضبة بقصور الرئاسة .

ولكن كيف أقيمـت النظم الـديمقـراطيـة ؟ أقيمت بـاتبـاع النهج الـديمقـراطـى ؛ ولا سبيل غيره . أقيمت من خـلال المفـاوضـات والتسـويـة

والاتفاق؛ أقيمت عن طريق التظاهر والحملات والانتخابات ، ومن خلال حل الخلافات بلا عنف . وأقامها القادة السياسيون بالحكومات وجبهات المعارضة التى كان لديها ما يكفى من الشجاعة لتحدى الأمر الواقع ، ولإخضاع المصالح المباشرة لأنصارهم للاحتياجات الطويلة المدى للديمقراطية . أقيمت على يد زعماء كل من الحكومات والمعارضة ممن تحملوا استفزازات اللجوء إلى العنف من جانب الراديكاليين فى المعارضة والمتشددين فى الحكومة . وأقيمت على يد قادة فى الحكومة والمعارضة كانت لديهم الحكمة لإدراك أن الحقيقة والفضيلة ليستا حكرا على أحد فى عالم السياسة . فكانت التسوية والانتخابات واللاعنف هى أعراض التحول الديمقراطى بالموجة الثالثة ، وميزت معظم عمليات التحول والإحلال والإحلال التحولى فى تلك الموجة بدرجات متفاوتة .

المصالحة ومبادلة المشاركة بالاعتدال

كان التفاوض والتوصل إلى اتفاق بين النخب السياسية هى لب عمليات التحول الديمقراطى . فكان قادة الجماعات والقوى السياسية والاجتماعية الرئيسية فى المجتمع تتحاور فيما بينها صراحة أو ضمنا ، وتتخذ تدابير مقبولة للانتقال إلى الديمقراطية . وكان التفاوض هو العنصر الرئيسى فى عمليات الإحلال التحولى . وكانت العملية فى التحول ضمنية فى الغالب ، حيث كان الإصلاحيون فى الحكومة يفتحون الباب السياسى ، وكانت المعارضة تعدل من مطالبها وتهدىء من حميتها من أجل المشاركة فى تلك العملية . وأحيانا كان يتم التوصل إلى اتفاق معلن بين العناصر الإصلاحية مما يؤدى إلى قيام التعاون بين أنصار الانتقال والعناصر المعتدلة بالمعارضة . وفى كل من عمليات الإحلال وعمليات الإحلال التحولى كانت جماعات المعارضة الديمقراطية تتفاوض وتتوصل إلى اتفاقات فيما بينها . وما أن يتولى السلطة المعتدلون الذين كانوا فى موقع المعارضة من خلال الإحلال كانوا فى العادة يتحولون إلى اتخاذ طرق وسط

ويقدمون التنازلات التى يحتاج إليها الإصلاحيون والمتشددون والراديكاليون . وسواء جاءت المبادرة بالتحول الديمقراطى من جانب الحكومة أو من جانب المعارضة أو من جانبهما معا ، كانت العناصر الرئيسية المشاركة فيه تتوصل فى مرحلة ما إلى اتفاق حول الجوانب الجوهرية من عملية التحول الديمقراطى والنظام السياسى المزمع إقامته .

وكان الاتفاق على إدخال الديمقراطية يتخذ عدة أشكال . فكانت عمليات الانتقال فى كل من البرازيل وبيرو والإكوادور وبوليفيا تتميز « بالتفاهم بين المعارضة وبين تحالف رسمى صورى يسعى إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بالانتقال من النظام الشمولى » . وكان هذا التفاهم « عادة مالا يشمل سوى الاتفاق الضمنى حول بعض القواعد الإجرائية - الانتخابية فى المقام الأول - الخاصة بالانتقال » . وفى حالات أخرى كانت التغيرات فى النظام تشبه حالات الانتقال فى الموجة الثانية بكل من كولومبيا وفنزويلا فى عامى ١٩٥٧ و ١٩٥٨ حيث تم التفاوض على إتفاقيات صريحة للغاية بين الأطراف المعنية [١] . وفى أسبانيا سيطرت الحكومة بقيادة خوان كارلوس وسواريز على عملية الانتقال ، إلا أن الحكومة والمعارضة دخلا فى « سياسة التسوية » فى التوصل إلى اتفاق فى المجلس الانتخابى حول الإطار الدستورى الخاص بالديمقراطية الجديدة فى أكتوبر ١٩٧٧ وهو ما يعرف باتفاق « مونكلوا » . وفى هذا الاتفاق وافقت كل الأطراف السياسية المعنية - بما فيها الاشتراكيون والشيوعيون - على برنامج اقتصادى شامل يتضمن إجراء تحديدات للأجور وخفض للعملات وسياسة نقدية وزيادة الاستثمارات العامة وفرض قيود على الضمان الاجتماعى وإصلاح الهياكل الضريبية وأنشطة الاتحادات التجارية

(١) Enrique Baloyra, "Conclusion: Toward a Framework for the Study of Democratic Consolidation", in Baloyra, ed., **Comparing New Democracies** (Colo., 1987), p. 299 .

والسيطرة على الصناعات المؤممة وغيرها من الموضوعات [٢] . وفى بولنده تفاوضت تضامن مع الحزب الشيوعى حول اتفاق مائدة مستديرة فى مارس وأبريل ١٩٨٩ . وفى المجر تفاوضت الحكومة وقادة المعارضة حول اتفاق « ثلاثى » فى صيف ١٩٨٩ . وفى خريف نفس العام توصلت الحكومة وقادة المعارضة إلى ترتيبات الانتقال فى تشيكوسلوفاكيا . وفى أورجواى توصل الجيش وقادة الحزب إلى اتفاق فى أغسطس ١٩٨٤ . وفى كل الحالات تقريبا كانت الأطراف المشاركة هى قادة الحكومة والأحزاب السياسية المعارضة . وفى العديد من الحالات تم التوصل إلى إتفاقات معلنة أو غير معلنة مع قادة القوى الاجتماعية والمؤسسية الرئيسية فى المجتمع ، بما فى ذلك الجيش والأوساط التجارية والاتحادات العمالية وأحيانا الكنيسة .

وسواء كان يتم التوصل إلى اتفاقات أم لا ، كان الاتفاق معلنا كان أم غير معلن أسهل فى التوصل إليه حين لا يكون هناك تضارب شديد فى مصادر السلطة بين الأطراف المشاركة ؛ وحين كان قادة الجماعات يستطيعون ممارسة سيطرة حقيقية على أنصارهم . وكان الاتفاق يسيرا كذلك حين كان التفاوض يتم سرا فيما بين عدد محدود من القادة . ففى أسبانيا كان يتم التفاوض حول أكبر الترتيبات حتى فى المجلس الدستورى « فى الكواليس » [٣] وفى بولنده كانت مفاوضات الدائرة المستديرة تتميز بالعمومية إلى حد ما ، لكن أهم القضايا كانت تناقش فى « محادثات موازية سرية ... تمارس بمعزل عن وسائل الإعلام العامة » بإحدى الفيلات فى ماجدالنكا خارج وارسو . « وكان عدد

(٢) Jose Maravall, **The Transition to Democracy in Spain** (London, 1982), pp. 42-44 .

(٣) Raymond Carr, "Introduction: The Spanish Transition to Democracy", in **Spain in the 1980s**, ed. Robert Clark (Cambridge, 1987), pp. 4-5 .

المشاركين فى المحادثات السرية يقل كثيرا عمن شاركوا فى المحادثات المفتوحة » وكان قادة المفاوضات - الجنرال شيزلاف كيزاك وليخ فاليسا يظهرون من حين إلى آخر فى المحادثات المعلنة « ويغادروا المكان إلى ما جدالنكا بعد ذلك لاستئناف المحادثات السرية » . وفيما يتعلق بالمحادثات الخاصة لم تكن تصدر سوى بعض البيانات الغامضة والشديدة الدبلوماسية « وكأنها تصدر عن سفيرى دولتين خرجتا لتوهما من ساحة القتال »[٤]. وكانت هذه الاجتماعات هى التى تم التوصل فيها إلى الاتفاقيات الأساسية بين الحزب الشيوعى وتضامن.

كانت التسوية التى يتم التوصل إليها فى المفاوضات تسبب فى بعض الأحيان مشكلات للزعماء السياسيين حين لا يكونوا على درجة من القبول لدى أنصارهم ، كما حدث فى أسبانيا حيث كان من الضرورى - على حد قول سواريز - نسيان الماضى الذى كان فيه بعض الأسبان يفرضون رأيهم على الجميع » وأن يتم تحقيق إجماع عريض[٥] . وعلق صحفى شيوعى على « الصحوة من الأوهام خارج وداخل صفوفنا » لأن كل الأطراف كانت تقول نفس الشيء وليس ثمة هوية شيوعية متميزة فى الحزب الشيوعى الأسبانى » . وفى بوليفيا كان الأفراد العاديون « ينتقدون الاتفاق الذى وقعه قادتهم مع الجيش والقادة السياسيين فيما يتعلق بانتخابات الانتقال ؛ وفى نيكاراجوا فى عام ١٩٩٠ أحس أعضاء اتحاد العمال المعادى للساندنيستا بالخيانة من قبل مرشحة الرئاسة فيوليتا شامورو لقبولها بتعين أومبرتو أورتيجا قائدا للقوات المسلحة[٦].

(٤) Wojtek Lamentowicz, "Dilemmas of Transition Period", Uncaptive Minds, 2 (November-December 1989), p. 19 .

(٥) Carr, "Introduction", in **Spain in the 1980s**` ed. Clark, pp. 4-5.

(٦) James Dunkerley and Rolando Morales, "The Crisis in Bolivia", **New Left Review,** no. 155 (January-February 1986), p. 3 .

وفى بولنده أحس أنصار كل من تضامـن والحزب الشيوعى بالعزلة بسبب التسويـة التى عقدها قائداهما . فتعـرض الجنرال ياروزيلسكى لهجـوم العناصر المحافظة بالحزب الشيوعى لتنازله عن سلطات واسعة للمعارضة « ولتخليه عن المبادىء الرئيسية للشيوعية » . كما لقى ليخ فاليسا ضربات من الحشود الاتحادية لبدء التفاوض مع الحكـومة ، وتعرض للشجب من جانب العناصر الـراديكالية للنزول بكفاحه إلى مستوى عقد تسويـة مع السلطات الشيوعية » . وكان أنصار تضامن يعترضـون بصورة خاصـة على تأييد قيادة الاتحاد ليـاروزيلسكى كرئيس لبولنده [٧] . وفى المجر تعـرضت الاتفاقـات الرئيسيـة التى تم التوصـل إليها فى سبتمبر ١٩٨٩ من جـانب الحزب الشيـوعى والمعـارضـة فى المائدة المستـديـرة لتحديات من قبل الجماعات المعارضة المنشقة ، ولقيت هزيمة فى استفتاء أجرى بعد ذلك بشهرين .

كـان سقوط الأنظمـة الشمـولية دائما أمـرا مبهجـا ؛ وكـان قيام الأنظمـة الديمقراطيـة يصحبه إحساس بالتحرر مـن الأوهام . ولم يفلت من تهمة « بيع » مصـالح الناخبين سـوى عدد قليل من الـزعماء السيـاسيين الذين بـذلوا هـذه التنازلات . وكـان مدى هذا السخط يعـد مقياسا لمدى نجـاحهم . ففى الموجة الثالثة غالبا ما كانت الديمقراطيات تقوم على أكتاف قادة لديهم استعداد لخيانة مصالح أنصارهم فى سبيل تحقيق هذا الهدف [٨] .

وكان من بين التنازلات المحورية فى معظم حالات التحول الديمقراطى ما يمكن تسميته « الصفقـة الديمقـراطية » أى التبـادل بين المشاركـة والاعتدال . كان نطاق المشاركة فى عمليات التفـاوض المؤدية إلى التحول الديمقراطى يزداد اتسـاعـا سرا أو عـلانية وحصل الأفـراد والجماعـات على فـرص للتنـافس على

New York Times, March 2, 1989, p. 1 . (٧)

Lamentowicz, Uncaptive Minds 2 (November-December 1989), p. 19 . (٨)

السلطة وللفوز بها . وبهذا المفهوم كانت الموجة الثـالثة نسخة من تجارب الموجة الأولى فى أوربا حيث امتـد التصويت إلى الطبقة العاملـة وتخلى الاشتراكيون عن التزامهم بـالعنف الثورى وخفضوا من غلـوائهم . وفى إيطاليا فى القـرن التاسع عشر اتبع جيوفانى جيوليتى سياسـة صريحة تهدف إلى « تهدئة النزعة الراديكالية من خلال الدمج » . وفى أسبـانيا بأواخر القرن العشرين وفى البرتغـال واليونان كان الاعتـــدال « هو ثمن السلطـة » وحققت الأحزاب الاشتراكية بهـذه الـدول ما حققت مـن انتصارات بتخليها عن الاتجاه الراديكالى [٩] .

إن الأنظمة الشمولية تضع قيودا على المشاركة السيـاسية . وغالبا ما كانت الجماعات الحاكمة فى النظم الشمولية تشعر بالبغض لقادة المعارضين لهم، وترى فى الأحزاب المعـارضة كيانات كـريهة . وكان التحول الديمقـراطى يتطلب هذه الجماعات باعتبـارهم شركاء شرعيين فى السياسة . فظلت المؤسســات العسكرية فى بيرو والأرجنتين تستخـدم القـوة لمنع المعـارضة من الـوصـول إلى السلطـة أو ممارستها لمدة عقود . وفى عملية التحـول الديمقراطى بهذه الدول فى الثمانينيات لم يتقبل الجيش إشراك هؤلاء الخصـوم القدماء فى العملية السيـاسية وحسب بل تـنازل فى النهايـة عن السلطة نفسهـا . وبعد تـولى كارامنليس لمنصبـه فى الفترة الانتقـالية فى اليـونـان مباشرة صرح بإنشـاء الحزب الشيـوعى اليـونانى . وقـام سواريز بإضفاء الشرعية على الحزب الشيوعى الأسبانى فى أبريل ١٩٧٧ ؛ ولعب خوان كارلـوس دورا رئيسيا فى قبول القوات المسلحـة لهذه الفكرة « البغيضة » . وفى أورجواى أضفت اتفاقية الحكومة والمعـارضة الشرعية على « الجبهة اليسارية العريضة » . وفى الفترة الانتقـالية البرازيلية تم رفع الحظـر المفروض على الزعماء

(٩) Salvador Giner, "Southern European Socialism in Transition", in **The New Mideterranean Democracies,** ed. Ridham (London, 1984), pp. 140-155 .

السياسيين القدماء لفترة ما قبل ١٩٦٤ فى عام ١٩٧٩ ، وفى عام ١٩٨٥ أضفى المجلس التشريعى الشرعية على الأحزاب الماركسية المحظورة ، وأعطى حق التصويت للأميين . وفى ١٩٨٩ وافق الناخبون فى شيلى على تعديل الدستور لإضفاء الشرعية على الحزب الشيوعى [١٠] . وفى عام ١٩٨٧ أبطل البرلمان التركى ثم الناخبون الأتراك الحظر الذى فرضه النظام العسكرى على مئات من السياسيين لمنعهم من المشاركة فى السياسة . وفى جنوب أفريقيا عام ١٩٩٠ رفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الأفريقى ، وأطلق سراح الزعماء السياسيين المعتقلين وسمح للمنفيين بالعودة إلى بلادهم .

وكان الجانب الآخر من الصفقة الديمقراطية هو الاعتدال فى التكتيكات والسياسة من جانب الزعماء والجماعات المعنية . وكان ذلك يشمل موافقتهم على نبذ العنف وأى التزام آخر بالثورة ، وتقبل الشكل القائم للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأساسية (من قبيل الملكية الخاصة ونظام السوق والحكم الذاتى للجيش) والعمل من خلال الانتخابات والإجراءات البرلمانية للوصول إلى السلطة وتنفيذ سياسات معينة [١١] . ففى التحول الأسبانى تقبل الجيش الاشتراكيين والشيوعيين كمشاركين فى السياسة الأسبانية ، وتقبل الاشتراكيون الرأسمالية وأعلن الشيوعيون نبذهم للفكر الجمهورى وتقبلوا النظام الملكى وبعض الترتيبات الخاصة بالكنيسة الكاثوليكية . وحين تمكن فيليبى جونزاليز من إقناع أنصاره الاشتراكيين فى عام ١٩٧٩ بنبذ إلتزامهم بالماركسية

(١٠) Kenneth Medhurst, "Spain Evolutionary Pathway from Dictatorship to Democracy", in **The New Mideterranean Democracies,** ed. Ridham, p. 38 .

(١١) لمزيد من المعلومات عن التنازلات المطلوبة ، انظر :

Guiseppe Di Palme, "Government Performance: An Issue and Three Cases", in The **New Mideterranean Democracies,** ed. Ridham, pp. 175-77 .

مهد الطريق لانتصارهم فى الانتخابات بعد ثلاثة أعوام . وفى البرتغال قاد ماريو سواريز الاشتراكيين إلى الحد الوسط . وحين عاد إلى السلطة فى عام ١٩٨٣ كرئيس لتحالف يضم الأحزاب المحافظة تقبل ضرورة « نبذ الميول الماركسية التى آمن بها قطاع عريض من حزبه » وفرض برنامج تقشف صارما بدلا من ذلك . وفى اليونان نأى بابا ندريو بنفسه عن المواقف المتطرفة والجدلية التى اعتنقها فى الماضى واتسمت تصرفاته حين تولى منصبه بالالتزام [١٢] . وفى الأرجنتين تحركت المعارضة إلى اليمين ؛ وفى بولنده تحركت تضامن فى البداية إلى الوسط ثم إلى اليمين . وفى البرازيل تعاون حزب المعارضة مع الحكومة فى « اللعبة السياسية » .... وكانت المعارضة معتدلة بصورة غير عادية . وفى حملة الاستفتاء على بينوشيه فى شيلى عام ١٩٨٨ اتبعت المعارضة سبيلا معتدلا واعيا وصريحا [١٣] .

وهكذا ساعد تخفيف حدة الراديكالية لمشاركين جدد ويساريين سابقين على التحول . كما ساعد عليه أيضا بُعد من تولوا السلطة فى النظام الجديد سياسيا عن الحكام الشموليين السابقين . فكان كارامنليس محافظا معتدلا بالنسبة للجيش اليونانى المعادى للشيوعية ، وكان سواريز اشتراكيا معتدلا على الأقل بالنسبة لبعض عناصر الجيش البرتغالى من الراديكاليين . وكان أيلوين – الديمقراطى المسيحى – على درجة من المحافظة كافية لإرضاء الجيش الشيلى . ويمكن القول إن تسليم السلطة من جانب القادة المحافظين

(١٢) Salvador Giner, "Southern European Socialism in Transition", in **The New Mideterranean Democracies,** ed. Ridham, p. 64 .

(١٣) Thomas Skidmore, "Brazil's Slow Road to Democratization", in **Democratizing Brazil,** ed. Alfred Stepan (New York, 1989), pp. 33-34 .

والوسطيين سهل عملية الانتقال إلى الديمقراطية من الأنظمة الشمولية غير الشيوعية[١٤] كما كان وصول الزعماء الاشتراكيين إلى السلطة غالبا ما يسهل إدخال الإصلاحات الاقتصادية وخطط التقشف .

وكان استعداد الزعماء وقدرتهم على التوصل إلى تسويات يتأثر بالاتجاهات السائدة نحو التسوية فى المجتمع المعنى . فكانت بعض الثقافات أكثر ميلا إلى التسوية من ثقافات أخرى ، كما قد تختلف شرعية التسوية والقيمة المضافة إليها من وقت إلى آخر فى المجتمع الواحد . فكان الأسبان والبولنديون والكوريون على سبيل المثال يعرفون تاريخيا بأنهم يولون للمبدأ والشرف مكانة تفوق ما يولونه للتسوية والتصالح . ويمكن على الأقل أن نفترض أن النتائج المأساوية المترتبة على هذه الأولويات بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية الاجتماعية أدت إلى إحداث تغيرات فى القيم القومية فى السبعينيات والثمانينيات . وفى هذه الدول الثلاث جميعا أعرب القادة السياسيون عن تقديرهم للحاجة إلى التسوية والمصالحة لكى يتحركوا ببلادهم نحو الديمقراطية .

فمثلا عندما توصلت الأحزاب الحاكمة والأحزاب المعارضة إلى اتفاق فى كوريا على إيجاد دستور جديد يقال إن « لجنة المفاوضين من الطرفين قاموا بما يعترف الكوريون اليوم بأنه حالة شاذة فى تاريخهم السياسى : ألا وهو المصالحة »[١٥] . ويحدث التحول الديمقراطى فى المجتمع حين يتحول هذا « الشذوذ » إلى واقع ، وتستقر الديمقراطية حين يصبح هذا الواقع عادة مألوفة .

---

(١٤) Myron Weiner, "Empirical Democratic Theory and the Transition from Authoritarianism to Democracy", **PS** 20 (Fall 1987), p. 865 .

(١٥) **New York** Times, Sept 1, 1987, p. 1 .

عادة ما تفشل المحاولات الأولى لإقرار الديمقراطية ؛ وغالبا ما تنجح المحاولات الثانية . ومن أسباب ذلك النمط التعلم ، وهذا ما حدث فى العديد من الأمثلة . وكانت فنزويلا مثالا واضحا فى الموجة الثانية . لقد حدثت أول محاولة جادة لإقرار الديمقراطية فى تاريخ فنزويلا بين ٤٥ و ١٩٤٨ . ففى عام ١٩٤٥ أطاح انقلاب عسكرى بالدكتاتورية وأدخل السياسات الديمقراطية التى سادت فى السنوات الثلاث التالية بزعامة الحزب الإصلاحى وهو حزب « العمل الديمقراطى » .

اتبعت حكومة هذا الحزب سياسة راديكالية أقصت عدة جماعات عن السلطة وأدت إلى أقصى درجات الاستقطاب . وانتهت أولى محاولات الديمقراطية بانقلاب وقع فى عام ١٩٤٨ ، وبعد عشر سنوات وعندما كانت الدكتاتورية العسكرية التى أقامها الجنرال ماركوس بيريز خيمينيز فى سبيلها إلى التحلل عمل قادة حزب « العمل الديمقراطى صراحة على « تخفيف حدة التوتر والعنف فيما بين الأحزاب ، وإزالة قضايا البقاء والشرعية من المسرح السياسى » . وكان قادة التحول الديمقراطى الناجح فى عام ١٩٥٨ هم أنفسهم من قادوا محاولة التحول الديمقراطى الفاشلة فى عام ١٩٤٥ . فاستفادوا من تجربتهم ؛ وعكست أعمالهم فى عام ١٩٥٨ تعلمهم من سابق خبرتهم فى التجربة السابقة[١٦] .

وحدثت تجارب أخرى مماثلة لهذا التعلم فى عمليات الموجة الثالثة . ففى أسبانيا مثلا يقال : إن خوان كارلوس كان مهتما « بأسباب انهيار الملكية عام ١٩٣٢ ، فهو يريد أن يتفادى نفس الأخطاء التى وقع فيها جده » . وكان زعماء الحزب الشيوعى مقتنعين بضرورة تجنب أخطاء الثلاثينيات[١٧] .

---

(١٦) Levine, "Venezuela Since 1958", in **Breaksdown of Democratic Regimes,** ed. Linz & Stepan, pp. 89-92 .

(١٧) "All the Spains: A Survey", **Economist**, Nov. 3, 1979, p. 3.

ومن التحول السلمى الذى شهدته الأرجنتين فى عام ١٩٨٣ « يبدو أن ثمة عملية تعلم تجرى فى البلاد مقارنة بالتحول الذى حدث بين ٧١ و ١٩٧٣ حين لجأت عدة أطراف على المسرح السياسى إلى العنف »[١٨] . وفى بيرو مر الجيش وحزب المعارضة بعملية تعلم مماثلة . وفى بولنده عام ١٩٨١ تحركت تضامن فى اتجاه راديكالى يهدد بالإطاحة المباشرة بالنظام الماركسى ؛ وتمثل رد فعل الحكومة فى اللجوء إلى البطش فى ظل الأحكام العرفية ، وإلى حظر الاتحاد واعتقال زعمائه، وبعد سبع سنوات كان كلا الطرفين قد استفاد من التجربة ، وتعلما أن الراديكالية تؤدى إلى القمع وأن القمع لا يجدى . فاتبعا سياسة تتسم بالاعتدال والمصالحة فى قيادة بولنده نحو الديمقراطية فى عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ .

تلقى أنصار التحول الديمقراطى اللاحقون زخما أو دفعة من نمط « كرات الثلج » لتغيير النظام ممن حاولوا القيام بذلك فى وقت سابق ، بل واستفادوا من تجارب من سبقوهم . فاستفادت شعوب أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية دروسا فى الاعتدال من النموذج الأسبانى . أما فى عمليات الإحلال التحولى فكان على الجماعات المسيطرة فى الحكومة والمعارضة أن تلتزم بالمصالحة والاعتدال . فكانت عمليات الإحلال التحولى تميل إلى الحدوث بصورة أكثر تكرارا فى السنوات اللاحقة على الموجة الثالثة منها قبلها ، مما يعنى أن الجماعات المعنية قد تكون استفادت وتعلمت كيف تستطيع أن تتصالح من تجارب من سبقوهم . ففى كوريا استفادت المعارضة من دروس قوة الشعب المسالم فى الفيلبين ، وتعلمت الحكومة مزايا المصالحة والتنازل من المصير الذى آل إليه ماركوس . وفى تشيكوسلوفاكيا يقول تيموثى جارتون :

(١٨) Scott Mainwaring & Eduardo Viola, "Brazil and Argentin in the 1980s", **Journal of International Affairs** 38 (Winter 1985), pp. 208-209 .

« إن ما حدث ها هنا يعد ذروة عشر سنوات من التعلم من أوربا الشرقية – حيث كانت بولنده هى الأسبق وهى التى دفعت أكبر ثمن »[١٩] .

الانتخابات المذهلة وغير المذهلة

إن الانتخابات هى الطريقة التى تعمل بها الديمقراطية ، وكانت فى الموجة الثالثة هى أيضا سبيل إنهاك النظم الشمولية والطريق إلى إنهائها . كانت الانتخابات أداة للتحول الديمقراطى وهدفا له . وتم التحول إلى الديمقراطية على يد الحكام الشموليين الذين غامروا لسبب أو لآخر بإجراء انتخابات ، وعلى يد جماعات المعارضة الذين عملوا على إجراء الانتخابات وشاركوا فيها . والدرس المستفاد من الموجة الثالثة هو أن الانتخابات ليست حياة الديمقراطية وحسب ، بل هى أيضا مرت الدكتاتورية .

وحين انهارت شرعية أداء الحكام الشموليين غالبا ما كانوا يتعرضون لضغوط متزايدة ويعملون على محاولة تجديد شرعيتهم عن طريق الانتخابات ، وكان الحكام يوافقون على إجراء الانتخابات ظنا منهم بأن ذلك سيطيل أمد بقائهم فى السلطة أو بقاء من يحيطون بهم وينحون منحاهم ، ولكنهم دائما ما كانوا يحبطون . فمع استثناءات قليلة للغاية كانت الأحزاب أو المرشحون الذين ينتمون إلى النظم الشمولية يمنون بالهزيمة أو يفوزون بأصوات قليلة جدا . وكانت نتائج هذه الانتخابات غالبا ما تفاجىء كلا من قادة المعارضة والحكومة على السواء . وفى السنوات الخمس عشرة الأولى من الموجة الثالثة كان هذا النمط المذهل من الانتخابات نمطا مدمرا . وكان يحدث فى أنواع عمليات الانتقال الثلاثة جميعا ، ولننظر فيما يلى .

(١٩) Timothy Garton Ash, "The Revolution of the Magic Lantern", **New York Review of Books,** January 19, 1990, p. 51.

١ – كجزء من سياسة إزالة الضغوط سمح الجنرال جيزيل بإجراء انتخابات برلمانية تنافسية فى نوفمبر ١٩٧٤ فى البرازيل . وكان الحزب الحاكم « التحالف القومى التجديدى » يتوقع فوزا سهلا ضد حزب المعارضة ، وفى أكتوبر جاءت النتائج لتصيب الكل بذهول [٢٠] ؛ فقد تضاعف تمثيل حزب المعارضة فى البرلمان وزادت نسبة تمثيله فى مجلس الشيوخ إلى ثلاثة أمثالها وبالتالى زادت سيطرته على تشريعات الدولة بنسبة ١ إلى ٦ .

٢ – فى يناير ١٩٧٧ دعت أنديرا غاندى فى الهند إلى إجراء انتخابات برلمانية مفاجئة . وكانت أنديرا هى الشخصية القيادية فى السياسة الهندية ، لكن تحالف جاناتا للمعارضة حقق انتصارا ساحقا . فلأول مرة فى التاريخ يفقد حزب البرلمان سيطرته على الحكومة القومية ولا يحقق سوى ٣٤ ٪ من الأصوات الشعبية ، وأول مرة أيضا يحصل فيها على نسبة تقل عن ٤٠ ٪ .

٣ – وفى الانتخابات الانتقالية فى بيرو فى مايو ١٩٨٠ كانت الحكومة العسكرية تساند حزب « التحالف الشعبى الثورى الأميريكى » وقامت بتمرير قانون انتخابى تم تصحيحه لتعزيز موقفه . إلا أن نتائج الانتخابات أظهرت « نتائج مفاجئة ، فقد عانى الحزب انهيارا انتخابيا ولم يحصل سوى على ٢٧ ٪ من الأصوات . أما حزب « العمل الشعبى » المعارض الذى كان أبعد ما يكون عن الجيش فقد فاز فوزا مذهلا بحصوله على ٤٥,٥ ٪ من الأصوات وفاز بالرئاسة وبأغلبية فى المجلس البرلمانى وبتعددية فى مجلس الشيوخ [٢١] .

٤ – فى نوفمبر ١٩٨٠ أجرت الحكومة العسكرية بأورجواى استفتاء على وضع دستور جديد يعطى للجيش حق الاعتراض الدائم على السياسات

(٢٠) Skidmore, "Brazil`s Slow Road to Democratization", in **Democratizing Brazil,** ed. Stepan, pp. 9-10 .

(٢١) Luis Abugattas, "Populism and After", in **Authoritarians and Democrats,** ed. James Malloy (Pittsburg, 1987), pp. 137-38 .

الحكومية ، ولكن الجماهير رفضت الفكرة بنسبة ٥٧ ٪ من الأصوات فى مقابل ٤٣ ٪ موافقة . وأذهلت النتائج الجيش والمعارضة على السواء [٢٢] . وبعد عامين سمحت الحكومة العسكرية بإجراء انتخابات للنواب فى مؤتمرات الأحزاب الكبرى . فاكتسح خصوم الجيش الساحة بحصول أحد المقربين إلى الجيش وهو الرئيس السابق جورج باشيكو أريكو على ٢٧,٨ ٪ فقط من الأصوات فى حزبه .

٥ – وأجرت الحكومة العسكرية الانتقالية فى الأرجنتين انتخابات قومية فى أكتوبر ١٩٨٣ . ففاز الحزب الراديكالى بزعامة رأوول الفونسين والذى طالما انتقد الجيش فوزا مذهلا بنسبة ٥٢ ٪ غير المسبوقة من الأصوات . أما مرشح الحزب الرئيسى الآخر فقد نال تأييدا صريحا من قطاعات عسكرية مختلفة وحصل على ٤٠ ٪ من الأصوات [٢٣] . وكانت هذه أول مرة يخسر فيها حزب بيرونيستا فى انتخابات حرة فى تاريخ الأرجنتين .

٦ – فى نوفمبر ١٩٨٣ أجرت الحكومة العسكرية فى تركيا انتخابات للعودة إلى الحياة المدنية ؛ وقامت الحكومة بتنظيم ومساندة الحزب الديمقراطى القومى بزعامة جنرال متقاعد . ولكن فاز المرشح الآخر [٢٤] . وجاء حزب الديمقراطيين فى المستوى الثالث بحصوله عى ٢٣ ٪ من الأصوات ؛ بينما حقق حزب الوطن الأم فوزا كبيرا بنسبة ٥٤ ٪ من الأصوات واعتلى السلطة .

(٢٢) Charles Guy Gillespie and Luis Eduardo Gonzalez, "Uruguay : The Survival of Old and Autonomous Institutions", in **Democracy in Developing Countries: Latin America,** ed. Diamond, Linz and Lipset, pp. 223-24 .

(٢٣) Aldo Vacs, "Authoritarian Breakdown and Redemocratization in Argentina", in **Authoritarians and Democrats,** ed. Malloy & Seligson, p. 16 .

(٢٤) **Times**, Nov. 21, 1983, p. 6 .

٧ - فى انتخابات فبراير ١٩٨٥ للمجلس البرلمانى القومى فى كوريا حقق حزب كوريا الجديدة الديمقراطى المعارض الحديث النشأة نتائج طيبة ، وفاز بعدد ١٠٢ من عدد ٢٧٦ مقعدا بالمجلس التشريعى [٢٥] . وجاء ذلك فى أعقاب حملة سيطرت عليها الحكومة سيطرة مشددة .

٨ - فى عام ١٩٨٥ أجرى الحاكم العسكرى فى باكستان - ضياء الحق - انتخابات برلمانية ، إلا أنه كان قبلها قد منع الأحزاب السياسية من تقديم مرشحين . فقاطعت الأحزاب الانتخابات رسميا . ورغم هذه الظروف منى عدد كبير من المرشحين ممن كانوا يشغلون مناصب عليا فى نظام قانون الطوارىء أو من عرفوا كأنصار لضياء الحق [٢٦].

٩ - فى شيلى فى أكتوبر ١٩٨٨ دخل الجنرال بينوشيه فى استفتاء بنعم أو لا على مد فترة حكمه . وقبل إجراء الاستفتاء بعام كان الرأى العام يعتقد أنه سيفوز فوزا ساحقا [٢٧] . وكان الجنرال نفسه واثقا فى الفوز فى ظل طفرة اقتصادية تعزز موقفه . وبتقدم الحملة حشدت المعارضة الرأى العام ضده ؛ ومنى الجنرال بالهزيمة فى مد فترة رئاسته مدة ثمانى سنوات أخرى بنسبة ٥٥ ٪ فى مقابل ٤٣ ٪ .

١٠ - فى مارس ١٩٨٩ ولأول مرة بعد ما يزيد على سبعين عاما سنحت الفرصة للناخبين السوفيت للادلاء بأصواتهم بحرية على ممثليهم فى المجلس

(٢٥) Washington Post, Feb. 13, 1985, pp. A1, A28 .

(٢٦) Leo Rose, "Pakistan: Experience With Democracy", in Democracy in Developing Countrises: Asia, ed. Larry Diamond, Linz and Lipset (Colo., 1989), pp. 125-26 .

(٢٧) Jose Luis Cea, "Chile`s Difficult Return to Constitutional Democracy", Ps20 (Summer 1987), p. 669 .

التشريعى القومى . وكانت النتائج مفاجئة ، فقد منى كبار المرشحين بالهزيمة ممثلين فى كبار أعضاء المكتب السياسى ، وزعماء الحزب الشيوعى فى موسكو وكييف ورؤساء الأحزاب الإقليمية فى عدة مناطق ومعهم كبار شخصيات المؤسسة الشيوعية ورموزها [٢٨] .

١١ - فى يونيو ١٩٨٩ فى بولنده حققت تضامن نصرا كاسحا بعدد ٩٩ مقعدا من مقاعد مجلس الشيوخ المئة وبعدد ١٦٠ من ١٦١ هى عدد مقاعد المجلس ، ولم يحصل ٣٣ من مجموع ٣٥ من كبار مرشحى الحكومة الذين رشحوا دون معارضين على نسبة ٥٠ ٪ اللازمة للانتخابات . ووصفت النتائج بأنها « مذهلة » [٢٩] .

١٢ - وكان انتصار فبراير ١٩٩٠ فى نيكاراجوا والذى تحقق لاتحاد المعارضة القومى بزعامة فيوليتا تشامورو يعد أغرب انتخابات حدثت حتى ذلك الوقت ؛ فقد أذهلت العديد من المحللين السياسيين ومعهم الساندنيستا [٣٠] . فرغم توقع إفادة الساندنيستا من سيطرتهم على الحكومة وعلى مواردها ، وما يترتب على ذلك من انتصار سهل حصلت تشامورو على ثمانى دوائر إدارية من مجموع تسع دوائر وحققت ٥٥,٢ ٪ من الأصوات فى مقابل ٤٠,٨ ٪ حصل عليها دانييل أورتيجا .

١٣ - فى مايو ١٩٩٠ أجرى « مجلس استعادة النظام والقانون فى الدولة العسكرية » فى ميانمار (بورما سابقا) أول انتخابات فى ظل تعددية الأحزاب منذ ثلاثين عاما . وكانت النتائج « مذهلة » و « مفاجئة » . ففازت الرابطة الوطنية للديمقراطية المعارضة بانتصار ساحق وحصلت على ٣٩٢ من مجموع

(٢٨) **New York Times**, March 28, 1989, p. 1 .

(٢٩) **New York Times**, June 6, 1989, p. A1.

(٣٠) **New York Times**, Feb. 27, 1990, p. A12 .

٤٨٥ مقعدا فى المجلس القومى ؛ أما حزب الوحدة الوطنية الذى سانده الجيش فقد فاز بعشرة مقاعد . وفى أثناء حملة « مجلس استعادة النظام » كان زعيم المجلس ومعه ٤٠٠ من عناصره تحت قيود رهيبة من التخويف والإرهاب [٣١] .

١٤ - فى يونيو ١٩٩٠ وفى أول انتخابات تعددية بالجزائر بعد ٢٨ عاما من الاستقلال حققت جبهة الخلاص الإسلامية المعارضة نجاحا مذهلا لقى من زعماء أفريقيا وأوربا صمتا مطبقا [٣٢] . وسيطرت الجبهةالإسلامية على ٣٢ دائرة و ٨٥٣ مجلسا بلديا . أما الحزب الواحد الذى كانت له السيطرة المطلقة فيما سبق وهو حزب التحرير القومى فقد فاز فى ١٤ دائرة و ٤٨٧ مجلسا بلديا .

كان الحكام الشموليون فى كل هذه الحالات يرعون الانتخابات ويخسرونها أو تنخفض الأصوات التى يفوزون بها بصورة تتجاوز التوقعات . وهناك حالة غامضة واحدة حدثت على خلاف ذلك فى سبتمبر ١٩٨٠ حيث أجرى استفتاء فى شيلى وافق فيه الناخبون على دستور جديد اقترحه الجنرال بينوشيه ، ولكن كانت المعارضة فيه تحت قيود مشددة ؛ ولم تكن ثمة سجلات للناخبين ولا سبيل إلى مراقبة عمليات التزوير [٣٣] .

وفى كوريا فى عام ١٩٨٧ تم انتخاب المرشح الذىساندته الحكومة العسكرية وهو رو تاى وو رئيسا للبلاد بنسبة ٣٦ ٪ ضد ثلاثة مرشحين آخرين . وحصل مرشحا المعارضة اللذان ظلا يشنان حملات ضد الحكم

---

(٣١) **New York Times**, May 29, 1990, p. A9.3 .

(٣٢) **New York Times**, June 14, 1989, p. 1 .

(٣٣) Manuel Antonio Garreton, "Political Processes in the Authoritarian Regime", in **Military Rule in Chile,** ed. Samuel Valenzuela and Arturo Valenzuela (Baltimore, 1986), pp. 173-74 .

العسكرى على مجموع ٥٤ ٪ من الأصوات معا. ولو كانت المعارضة قد وحدت قواها ربما كانت قد فازت بالانتخابات .

وحدثت استثناءات هامة أخرى لنمط الانتخابات المذهلة فى انتخابات كل من رومانيا وبلغاريا ومنغوليا فى مايو ويونيو ويوليو ١٩٩٠ . ففى رومانيا تولت جبهة الخلاص الوطنى الحكم بعد سقوط شاوشيسكو وفازت بعد ذلك بخمسة أشهر بانتصار هام فى انتخابات مايو ١٩٩٠ . وفى بلغاريا غير الحزب الشيوعى الذى ظل فى الحكم عشرات السنين اسمه ليصبح «الحزب الاشتراكى» وحقق سيطرة على المجلس الوطنى الأعلى . وفى منغوليا تم تغيير السكرتير العام للحزب الشيوعى وغيره من كبار قادته وتكونت أحزاب معارضة وأجريت انتخابات تنافسية فاز فيها الشيوعيون بعدد يتراوح بين ٦٠ و ٧٠ مقعدا بالبرلمان. وفى كل هذه الحالات كانت الشخصيات الرائدة على الجانب المنتصر من المسئولين فى الأنظمة الشيوعية .

كيف نفسر هذا الشذوذ عن نمط الانتخابات المذهلة ؟ ثمة ثلاثة عوامل فى هذا الصدد .

أولا : كان الزعماء الجدد يحتفظون بمسافة بينهم وبين الحكام الشموليين السابقين . فما كان يمكن لشاوشيسكو أو تودور جيفكوف أن يفوز بانتخابات نزيهة وحرة فى بلده فى عام ١٩٩٠ . وكان ليون ليبسكو زعيم جبهة الخلاص الوطنى من مسئولى نظام شاوشيسكو ، إلا أنه طرد من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى . وقام بيتر ملادينوف ورفاقه فى بلغاريا بطرد جيفكوف من منصبه بأنفسهم بعد أن ظل دكتاتورا على البلاد مدة طويلة ؛ فكانوا هم المصلحون الذين خلعوا المتشددين من مناصبهم إبان عملية الانتقال فى بلغاريا . وكان التغيير فى القيادة فى منغوليا يتسم بدرجة أخف فى حدته .

ثانيا : قد يكون للقهر والتزييف دور فى إدارة الحملات والانتخابات . فقد انقسم المراقبون الدوليون فى رومانيا وبلغاريا حول مدى سعى الفئات الحاكمة إلى تزييف الانتخابات أو التأثير عليها ؛ وكانت هذه المحاولات فى رومانيا أكثر منها فى بلغاريا . وفى كلتا الحالتين أمكن للمراقبين الأجانب أن يجدوا عددا من عناصر القهر والممارسات الجائرة ، لكن وجهة نظرهم أن هذه العناصر لم تؤثر على محصلة الانتخابات .

وكان العامل الثالث وهو الأهم يتمثل فى طبيعة المجتمعات . فكانت الطبقات المتوسطة الحضرية هى القوى الدافعة فى عملية التحول الديمقراطى فى دول الموجة الثالثة . ففى عام ١٩٨٠ كان مالا يزيد عن ١٧ ٪ من سكان رومانيا يعيشون فى مدن يزيد سكانها عن نصف مليون نسمة مقارنة على سبيل المثال بنسبة ٣٧ ٪ فى المجر . وكانت كل من رومانيا وبلغاريا لا تزال تحيا على الزراعة وتحقق معدل نمو اقتصادى أدنى من نظيره فى سائر دول جنوب وشرق أوربا التى تحولت إلى الديمقراطية فى الموجة الثالثة أو نظيره فى دول الموجة الثالثة فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية .

وكانت منغوليا لا تزال مجتمعا رعويا يعيش ثلاثة أرباع سكانه خارج المدينة الكبرى الوحيدة فيه وشبكة طرق مرصوفة لا تزيد عن ٦٠٠ ميل . وفى الدول الثلاث جميعا كانت أحزاب المعارضة قوية فى المدن ؛ وفازت الأحزاب التى خلفت النظام الشيوعى فى المناطق الريفية التى أمدتهم بأصوت تكفى لإعادتهم إلى مناصبهم . فكان ظهور نتائج مذهلة فى انتخابات كفلتها النظم الشمولية يتوقف على مستوى النمو الاقتصادى الاجتماعى الذى يكفى لدعم ونصرة النظام الديمقراطى .

إن تكرار نمط الانتخابات المذهلة فى عمليات التحول من الشمولية إلى الديمقراطية يثير ثلاثة تساؤلات .

أولا : لماذا كان الحكام الشموليون ومن كانوا ينتمون إليهم يخسرون الانتخابات بهذه الصورة ؟ ربما كانت الإجابة لنفس الأسباب التى يخسر الانتخابات لأجلها الزعماء والأحزاب الذين يظلون فى السلطة لفترات طويلة من الزمن فى الدول الديمقراطية . فالجماهير تبحث عن بديل وفى معظم حالات الانتخابات المذهلة كان الناخبون يدلون بأصواتهم المعارضة لحكامهم الشموليين القائمين ، بل للنظام الشمولى نفسه . ولعلهم كانوا يدلون بها لصالح الديمقراطية أو غيرها ؛ إلا أنهم ما كانوا ليدلوا بأصواتهم ضد أصحاب المناصب دون النظام . والهزائم التى لحقت بأصحاب المناصب فى عدد كبير من الدول الصناعية فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات لم تؤد إلى تدمير الديمقراطية ؛ بل إلى تجديدها . أما الهزيمة الانتخابية التى منى بها الحكام الشموليون فعادة ما كانت تعنى النهاية الفعلية للنظام الشمولى .

وتنعكس سمة الاحتجاج التى ميزت الأصوات فى الانتخابات المذهلة فى الطبيعة الهشة لوحدة صفوف المعارضة . فقد توحد الأفراد والجماعات التى مثلت مختلف الأيديولوجيات السياسية ولكل منهم آلامه الخاصة ضد النظام وأدلوا بأصواتهم ضده ، وكانت المعارضة فى أغلب الأحيان تحالفا كبيرا يضم عددا كبيرا من الأحزاب لا يجمع بينها إلا أقل القليل ، وهو معارضة الحكام المتشبثين بمناصبهم . ففى كل من نيكاراجوا أو شيلى مثلا كانت تحالفات المعارضة تتكون من أربعة عشر حزبا تتراوح من حيث آرائها من أقصى اليمين إلى أقص اليسار .

وفى بلغاريا حيث حقق حزب الحكومة انتصارا كانت المعارضة تضم ستة عشر حزبا وحركة . وكان الحزب المعارض الرئيسى فى العديد من الانتخابات حزبا جديدا حديث النشأة يمثل ما يحمله الناخبون من سخط تجاه النظام مهما كانت توجهات ذلك الحزب . فليس من المحتمل مثلا أن تكون أغلبية الناخبين

من الجزائريين فى عام ١٩٩٠ ملتزمة بالنزعة الأصولية الإسلامية . إلا أن التصويت لصالح جبهة الخلاص الإسلامية كان أشد سبل التعبير تأثيرا عن المعارضة للحزب الذى حكم الجزائر مدة ثلاثة عقود .

كما كانت هناك ظاهرة الأرامل والبنات . فقد تحلقت الجماعات المختلفة حول قريبات الأبطال القوميين من الشهداء : كورازون أكينو ، بى نظير بوتو ، فيوليتا تشامورو ، آونج سان سوكيى . وأضفت هؤلاء الزعيمات سمة درامية على قضية الخير فى مواجهة الشر متمثلا فى النظام المتشبث بمقاعد الحكم وقدمن رمزا جاذبا وشخصية تلتف حولها مختلف الجماعات المنشقة . ونادرا ما كانت الجماهير تدع أية فرصة تمر دون التعبير عن احتجاجها ضد الحكام الشموليين .

ثانيا : فى ضوء هذا النمط من الهزائم المذهلة ، لماذا وافق الحكام الشموليون على إجراء انتخابات كانت احتمالات خسرانهم فيها أكبر ؟ يبدو أن هناك عددا من العوامل كانت تدفعهم إلى ذلك ومنها إدراك الحاجة إلى تجديد شرعيتهم فى بلادهم ، وانتشار المعايير الديمقراطية على المستوى العالمى وفى داخل بلادهم ، والرغبة فى تحقيق شرعية دولية . وفى معظم الحالات كانت مخاطر إجراء الانتخابات تبدو ضئيلة . فالنظم الشمولية تقدم فى العادة آليات قليلة للحوار والتحاور ، ويميل الدكتاتور عادة إلى الإيمان بوجود صلات بينه وبين شعبه لدرجة تكفى للفوز بتأييده . كما كان الزعماء الشموليون يسيطرون على الحكومة وعلى التنظيمات السياسية المسموح بقيامها مهما كانت توجهاتها وعلى موارد مالية ليست هينة ؛ لذا كان يمكن افتراض أنهم قد يحققون النصر على المعارضة التى كانت تبدو فى حالة من الضعف والتفكك والارتكاز إلى قاعدة ضيقة . فكانت عمليات التحول الديمقراطى فى الموجة الثالثة تتحرك قدما ويدفعها إلى الأمام إيمان الدكتاتور وثقته بنفسه .

ومما كان يدعم ثقة الحاكم الشمولى فى الفوز بالانتخابات إدراكه لمدى قدرته على توجيه الإجراءات الانتخابية والتلاعب بها . وقد استخدمت هذه

الحيل مرارا وتكرارا . فحاول بعض الزعماء التأثير على نتائج الانتخابات بالتأثير على توقيتها . فكانوا هم وخصومهم على السواء يعتقدون أن إجراء انتخابات مبكرة قد يكون فى صالح الحكومة نظرا لتنظيمها وسيطرتها على انتباه الجماهير ، فى حين أن تأخير الانتخابات يفيد المعارضة بإعطائها الوقت لتنظيم صفوفها وجذب انتباه الجماهير وحشد المؤيدين . فدعا ماركوس إلى إجراء انتخابات «خاطفة» أملا فى تفكك المعارضة وعدم استعدادها. وفى البرازيل أيدت المعارضة تأجيل الانتخابات المحلية التى كان موعدها مايو ١٩٨٠ خشية ألا تكون مستعدة لها[٣٤].

وفى مفاوضات المائدة المستديرة فى بولنده سعت الحكومة إلى التعجيل بإجراء الانتخابات ، وكانت تضامن تتهم بتقديم تنازلات حين وافقت على ذلك . وفى المجر أرادت الحكومة إجراء انتخابات عامة مبكرة للرئاسة لأنها كانت تفترض أن مرشحها امره بورجاى كانت لديه فرصة فوز كبيرة . وكانت المعارضة تخشى ذلك وسعت إلى إجراء استفتاء حول القضية ووافقت الجماهير على اختيار البرلمان لأول رئيس . وفى تشيكوسلوفاكيا عبر البعض عن هموم مشابهة عن ميزة الانتخابات المبكرة بالنسبة للشيوعيين ؛ وعبر قادة المعارضة فى رومانيا فى فبراير ١٩٩٠ عن رغبتهم فى تأجيل الانتخابات التى تحدد موعدها فى مايو بسبب نقص الموارد وضيق الوقت للاستعداد لها .

ويبدو المنطق وراء موقفى الحكومة والمعارضة تجاه توقيت الانتخابات واضحا : فالمعارضة تفيد من الوقت فى الاستعداد لها . ولكن ثمة دليل تجريبى ضعيف على ذلك المنطق . ففى التحول الديمقراطى التركى فى الموجة الثانية مثلا قامت الحكومة بتأجيل الانتخابات إلى يوليو ١٩٤٦ « للحاق بالحزب المعارض الجديد قبل أن يكمل تنظيم صفوفه »[٣٥]. إلا أن ذلك الحزب حقق

(٣٤) Skidmora, "Brazil`s Slow Road to Democratization", in Democratizing Brazil, ed. Stepan, p. 23 .

(٣٥) George Harris, **Turkey: Coping With Crisis** (Colo., 1985), p. 59 .

نتائج كبرى فى هذه الانتخابات . وفى الانتخابات الكورية فى فبراير ١٩٨٥ فاز « حزب كوريا الجديدة الديمقراطى الجديد » الذى تم تكوينه قبل الانتخابات بأسابيع معدودة بنسبة ٢٩ ٪ من الأصوات وبعدد ٦٧ من مجموع ١٨٤ مقعدا بالمجلس الوطنى (٣٦) . وفقد فرديناند ماركوس انتخاباته الخاطفة ، وحققت تضامن انتصارا كاسحا فى الانتخابات المبكرة التى كانت قد وافقت عليها على مضض . والشواهد ليست مقنعة ، لكنها لا تؤيد الرأى القائل بأن الحكومات هى المستفيدة من الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة وأن المعارضة تعانى إن شاركت فيها .

ثالثا : إن الحكومات الشمولية غالبا ما تتلاعب بالانتخابات بإقامة نظم انتخابية تعمل لصالحها وبتخويف المعارضة وإرهابها ، وبالاستعانة بموارد الحكومة فى إجراء الحملة . وكانت هذه الإجراءات تضمن انتصار الحكومة بالطبع ، لكنها كانت تضفى طابعا هزليا على الانتخابات . وقد بذلت الجماعات الموجودة فى السلطة فى معظم الانتخابات المذهلة التى تحدثنا عنها جهودا كبرى لتحويل الانتخابات لصالحها لكنها لم تنجح فى ذلك . وعلى مدى عقد من السنين – من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤ – كانت الحكومة البرازيلية تعيد النظر فى قوانين الانتخابات والأحزاب والحملات الانتخابية على أمل وقف نمو قوة المعارضة المتصاعد ؛ ولم تفلح فى ذلك . إذن فالشواهد غير ثابتة ، إلا أن ما هو قائم يبدو كذلك . فالإجراءات الملتوية لا تضمن انتصار الحكومة .

وإذا لم يكن التلاعب بتوقيت الانتخابات وإجراءاتها كافيا . كان البديل المتبقى أمام الحكام الشموليين هو التزوير والسرقة . فقد يسرق الحكام الشموليون الانتخابات إن أرادوا . فكانوا فيما مضى قادرين على ذلك بطرق غير

(٣٦) Sung-Joo Han, "South Korea: Politics in Transition", in **Democracy in Developing Countries** : Asia, ed. Larry Diamond, Linz and Lipset (Colo., 1989), pp. 283-84 .

واضحة بحيث لا يجد أحد سبيلا لإثبات سرقة الانتخابات إن سرقت . ففى انتخابات ١٩٧٨ فى بوليفيا على سبيل المثال تورط الجنرال بانزير فى « عملية تزوير كبرى » بما اتخذه من ترتيبات لمرشحه الجنرال بيريدا أسبون لكى يحصل على نسبة الخمسين بالمئة المطلوبة من الأصوات (٣٧) . وبتوغل الموجة الثالثة أصبح التحول الديمقراطى ظاهرة معترفا بها فى السياسة العالمية ؛ فأولت وسائل الإعلام مزيدا من الاهتمام إليه وزاد خضوع الانتخابات للرقابة الدولية .

وفى أواخر الثمانينيات كان للمراقبين الأجانب حضور مألوف وضرورى فى كل الانتخابات الانتقالية ، وكانت هذه الوفود فى بعض الأمثلة ترسلها الأمم المتحدة أو منظمة الدول الأمريكية أو غير ذلك من الهيئات الحكومية . وفى حالات أخرى كانت ثمة تنظيمات خاصة تقدم هذه الخدمة ، وكان المعهد الديمقراطى القومى للشئون الدولية قد نظم فى عام ١٩٩٠ وفودا دولية من المراقبين لانتخابات الموجة الثالثة فى حوالى ثلاث عشرة دولة ، كما كانت هناك وفود من الكونجرس الأمريكى وسائر الهيئات التشريعية ممثلة فى بعض الحالات . ولعب الرئيس الأمريكى الأسبق دورا نشطا فى مثل هذه الوفود .

كانت هذه الوفود المراقبة تجعل قيام الحكومات بسرقة الانتخابات أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا . إلا أن السرقة الصارخة للانتخابات فى الفيلبين وبنما كانت تحبط الغرض من إقامة الانتخابات ، ألا وهو تعزيز شرعية الحكام محليا ودوليا . ومن ناحية أخرى ، إذا رفضت الحكومة السماح بوجود مراقبين خارجيين لشهود الانتخابات كان ذلك دليلا الآن على رغبتها فى التلاعب بالانتخابات . وكان ظهور ظاهرة المراقب الأجنبى وانتشارها يعد تطورا كبيرا

(٣٧) Laurence Whitehead, "Bolivia's Failed Democratization, 1077-1980", in **Transitions From Authoritarian Rule : Latin America,** ed. O'Donnell, Schmitter and Whitehead (Baltimore, 1986), pp. 58-60.

طرأ فى الثمانينيات وأدى إلى دعم مكانة الانتخابات فى عملية التحول الديمقراطى .

لم يكن الحكام الشموليون الذين قرروا خوض الانتخابات بغرض دعم شرعيتهم المتهاوية فى وضع يسمح بالفوز . فإن شاركوا فى اللعبة بنزاهة عانوا « هزيمة مذهلة » ؛ وإن تلاعبوا بالتوقيت والإجراءات ربما تعرضوا كذلك للهزيمة . وإذا سرقوا الانتخابات فقدوا الشرعية بدلا من أن يكسبوها . وكانت الأسباب التى حدت بهم إلى خوض انتخابات كانت هى نفس الأسباب التى أدت إلى خسرانهم فيها – وهى تدنى شرعيتهم وضغوط المعارضة . « وإذا فاز مرشح الحكومة يقول كل شخص إنه فاز بالتزوير ؛ وإن خسر قيل إنها انتخابات نزيهة »[٣٨] . وفى عام ١٩٩٠ أحست جماعة الساندنيستا بحاجتها إلى خوض انتخابات نزيهة ، فدعت أعدادا كبيرة من المراقبين الأجانب ، وجاءت النتائج على غير ما رأت المقولة التى وردت منذ قليل . فالحكام الشموليون لا سبيل أمامهم لإضفاء الشرعية على نظمهم إلا من خلال الانتخابات وعن طريق إنهاء حكمهم بالانتخابات .

رابعا : كانت الانتخابات التى تكفلها الأنظمة الشمولية تسبب مشكلات لجماعات المعارضة أيضا . فهل ينبغى عليها أن تشارك فى الانتخابات أم تقاطعها ؟ وفى ضوء نمط الهزائم المذهلة التى منى بها النظام الشمولى ماذا كان المنطق الذى تستند إليه المعارضة فى عدم إنتهاز الفرصة التى لاحت لها فى الانتخابات التى وافق النظام الشمولى على عقدها ؟ لم تكن مثل هذه المسائل تبرز حين كان التحول فى النظام جاريا بصورة عادية ، أو إذا كان الإصلاحيون الديمقراطيون فى السلطة ويتحركون بصورة حاسمة باتجاه التحول ، أو إذا صرح

(٣٨) Alfred Stepan, "The Last Days of Pinochet?", **New York Review of Books,** June 2, 1988, p. 33 .

العسكريون بأنهم عائدون إلى ثكناتهم أو إذا وافق زعماء الحكومة والمعارضة على إجراء عملية إحلال تحولى . فكانت جماعات المعارضة السياسية فى ظل هذه الظروف لا تجد سببا فى الإحجام عن المشاركة ، وعلى النقيض من ذلك لم يكن أمام الديمقراطيين المعارضين إلا القليل يكسبونه بقبول مناصب بالتعيين فى الحكومات الشمولية ، مما يضفى بعض الشرعية على هذه الحكومات . وهم إن فعلوا ذلك باعدوا بينهم وبين الناخبين وجعلوا أنفسهم عالة على الحكام الشموليين . فحاولت حكومة ياروزيلسكى فى بولنده وحكومة بوتا فى جنوب أفريقيا مثلا إغراء زعماء المعارضة بمناصب فى مجالس استشارية بالتعيين . لكن هؤلاء الزعماء كانوا يرفضون على أساس الرغبة فى دفع عجلة الديمقراطية . كما لم يشارك الديمقراطيون المعارضون فى انتخابات المجالس التشريعية التى افتقرت إلى أية سلطة ولم تكن سوى أدوات فى أيدى الحكومة .

وفى عام ١٩٧٣ مثلا سعى بابا دوبولوس إلى دعم أسس نظامه المتهاوى ببذل الوعود بإجراء انتخابات برلمانية . فرفض زعماء الأحزاب السياسية اليونانية أن يشاركوا فيها ؛ إذ كانت هذه الانتخابات « تهدف إلى إضفاء الشرعية على الدكتاتورية بإقامة برلمان تم ترويضه ولا سلطة له حتى على المناقشة فضلا عن اتخاذ القرار فى أى من القرارات التى تحدد مصير الأمة »[٣٩] .

وفيما بين هذين النقيضين ، برزت مسألة المقاطعة عندما كانت الدعوة إلى الانتخابات تأتى من قبل النظام المتشدد ، أو من جانب نظام ليبرالى كانت نواياه الحقيقية فيما يتعلق بالتحول الديمقراطى غير واضحة . فكان زعماء المعارضة الفيليبينية على سبيل المثال يديرون فيما بينهم حوارا ساخنا وخلافات حادة حول قضية المقاطعة لانتخابات ١٩٧٨ التى وافق عليها ماركوس وانتخابات المجلس الوطنى لعام ١٩٨٤ وانتخابات الرئاسة لعام ١٩٨٦ .

(٣٩) Constantine Danapoulos, "From Military to Civilian Rule in Contemporary Greece", **Armed Forces and Society** 10 (Winter 1984) pp. 236-37.

وكان معظم الزعماء السياسيين فى جنوب أفريقيا يحثون على مقاطعة انتخابات المحليات فى ١٩٨٣ و ١٩٨٨ ؛ وكان الزعماء الملونون والآسيويون منقسمين حول المشاركة فى الانتخابات البرلمانية فى ١٩٨٤ و ١٩٨٩ ؛ وكانت ثلاثة أحزاب من بين أربعة تحض على مقاطعة انتخابات الرئاسة فى جمهورية الدومينيكان حين ظهر أن حكومة بيلا جوير لا تعتزم التنازل عن السلطة . وبإيعاز من الحكومة الأمريكية قاطعت المعارضة فى نيكاراجوا انتخابات ١٩٨٤ . ونادى زعماء الحزب الباكستانى بمقاطعة انتخابات المجلس الوطنى لعام ١٩٨٥ والتى كفلها نظام ضياء الحق فى بدء تحوله إلى الليبرالية ، ودعى حزبا المعارضة الرئيسيان (حركة الديمقراطية فى الجزائر وجبهة القوى الاشتراكية) دون جبهة التحرير الإسلامية إلى مقاطعة انتخابات المحليات والأقاليم فى الجزائر .

كانت الحكومات المتشددة والليبرالية توافق على عقد الانتخابات لتعزيز بقائها فى السلطة . ولهذا كانت « مشاركة بعض جماعات المعارضة على الأقل هامة بالنسبة للحكومات . فقد رحب ماركوس مثلا بقرار بينينو أكينو بدخول انتخابات المجلس عام ١٩٧٨ بينما كان فى السجن . وهكذا كانت الحكومات تسعى إلى هزيمة جهود المقاطعة . وفى الانتخابات البرلمانية الباكستانية لعام ١٩٨٥ تم حظر الدعاية التى تحرض على المقاطعة وصدر الأمر للصحف فى فبراير ١٩٨٥ بعدم نشر أية عبارات تحض على مقاطعة صناديق الانتخابات . وفى انتخابات ١٩٨٨ للمحليات اتبعت حكومة جنوب أفريقيا سياسة صارمة تجاه الأحزاب المؤيدة للمقاطعة وحظرت على الأفراد الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات »[٤٠] .

---

(٤٠) Sandra Burton, **Impossible Dream** (New York, 1989), p. 102 .

غيرت الحملات الانتخابية القضية المركزية من التركيز على من يتم التصويت لصالحه إلى ما إذا كان ينبغى التصويت أصلا . وكان نجاح هذه الجهود يتفاوت حسب درجة توحد صفوف المعارضة فى دعمها للمقاطعة ووعى الجماهير بنوايا الحكومة والتجارب السابقة للجماهير مع التصويت . فكان معظم زنوج جنوب أفريقيا لا يعرفون شيئا عن التصويت قبل ذلك ؛ لذا فلا غرابة إن أدلى ٢٠ ٪ من الناخبين السود فى الانتخابات المحلية عام ١٩٨٣ وحوالى ٣٠ ٪ فى عام ١٩٨٨ ، وشاركت نسبة ٣٠ ٪ من الناخبين الملونين و٢٠ ٪ من الناخبين الهنود فى انتخابات ١٩٨٤ البرلمانية بجنوب أفريقيا ، وكان التصويت عام ١٩٨٩ منخفضا نسبيا . وفى جمهورية الدومينيكان كان معدل الغياب فى عام ١٩٧٤ حوالى ٧٠ ٪ .

وكانت بعض جهوده أقل نجاحا . فحرضت جماعات المعارضة الرئيسية الناخبين على مقاطعة الاستفتاء على الإصلاح السياسى فى ديسمبر ١٩٧٦ ، إلا أن ٧٧ ٪ من الناخبين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع ، لكن هذه الانتخابات كانت تدعمها حكومة تدعم الإصلاح الديمقراطى . وفى مايو ١٩٨٤ ، فى انتخابات المجلس الوطنى فى الفيلبين ، صوت ٨٠ ٪ من الناخبين رغم نداءات جماعات المعارضة اليسارية بألا يشاركوا فى الانتخابات ، وفى انتخابات المجلس الوطنى الباكستانى لعام ١٩٨٥ قاطعت الأحزاب الرئيسية الانتخابات؛ ورغم ذلك تم انتخاب العديد من مرشحى المعارضة وبالتالى اعترفت الأحزاب بخطأها فى التحريض على عدم المشاركة . وأحجمت نسبة ٤٠ ٪ من الناخبين عن المشاركة فى انتخابات المحليات والأقاليم فى الجزائر فى عام ١٩٩٠[٤١] .

---

(٤١) Karl Jackson, "The Philippines: The Search for a Suitable Democratic Solution, 1946-1986", in **Democracy in Developing Countries: Asia,** ed. Larry Diamond, Linz and Lipset, pp. 253 .

ماذا كانت إذن الحكمة من استراتيجية المقاطعة بالنسبة للمعارضة الديمقراطية ؟ لم تؤد المقاطعة الناجحة إلى إسقاط نظام شمولى أو تنحية حكومة عن السلطة . صحيح انها خفضت من شرعيتها مما دعى الحكومات إلى الرد بعنف على جهود المقاطعة . إلا أن فشل مساعى المقاطعة دليل على ضعف المعارضة . والأهم من ذلك أن المقاطعات غالبا ما كانت تعنى ضياع الفرص واختيار المخارج غير المجدية بدلا من التصويت المجدى . فكانت المشاركة فى حملة انتخابية فى حد ذاتها تمثل فرصة سانحة – مما يتوقف على مدى القيود الحكومية – تسمح بتوجيه النقد للحكومة وحشد وتنظيم أنصار المعارضة ومخاطبة الجماهير . وإذا تمت إدارة الانتخابات بأقل درجة من النزاهة كانت المعارضة تحقق فوزا ساحقا . وتحت أحسن الظروف كانت تفوز فوزا « مذهلا » وتطيح بالحكومة . وكان مرشحو المعارضة يقودون حملات فعالة فى الانتخابات التى تديرها الأنظمة الشمولية فى البرازيل وتايوان والمكسيك والفيلبين وباكستان والاتحاد السوفيتى .

وحتى حين كانت المعارضة تحقق نتائج انتخابية متواضعة كانت تفيد منها فى إضعاف الحكومة . فيرى بيينج كوجوانكو أن المعارضة الفيليبينية عليها أن تشارك فى انتخابات المجلس الوطنى لعام ١٩٨٤ رغم أنها ما كانت لتحقق أغلبية « لأنكم إن حصلتم على ثلاثين مقعدا هذه المرة ستحصلون على ضعفها فى المرة القادمة » . وفى البرازيل حظرت الحكومة قيام أحزاب المعارضة بحملات انتخابية فى السبعينيات ووضعت قواعد انتخابية من شأنها إعاقة المعارضة . ورغم ذلك دخل حزب المعارضة الانتخابات بأقصى جهد ممكن فاتسعت قوته وسيطرته على الهيئات التشريعية ، واستمر هذه الأوضاع فى الضغط على الحكومة للتحرك قدما فى طريق التحول الديمقراطى ، وبالتالى أصبح فى مكانة الحكومة البديلة المسئولة [٤٢] . وفى الوقت نفسه أدت أنشطته

(٤٢) Sandra Burton, **Impossible Dream,** pp. 200-201 .

إلى تعزيز قوة الإصلاحيين الديمقراطيين فى الحكومة فى تعاملهم مع المقاومة المتشددة العنيفة داخل صفوف الجيش .

وفى جنوب أفريقيا ، قام أنصار المقاطعة بخفض نسبة المشاركة فى الانتخابات بدرجة كبيرة لاختيار المرشحين الملونين والسود للبرلمانات الخاصة بهم فى عام ١٩٨٤ . إلا أن من تم انتخابهم استمروا هذه الأوضاع فى الحملة ضد التفرقة العنصرية . وقامت جلسة البرلمان لعام ١٩٨٥ بإلغاء القوانين التى تحظر الزواج بين مختلف الأجناس ، وتمنع تشكيل الأحزاب السياسية المتعددة الأجناس . كما خففت القيود على سكنى السود وعملهم فى المناطق الحضرية . وساند الأعضاء السود والهنود بالبرلمان هذه التغييرات . وقد يكون حزب العمل قد ساعد على تليين عملية « تمرير القوانين » التى تحد من حركة غير البيض وشجع أحد المجتمعات السوداء على مقاومة مخططات الحكومة الرامية إلى تهجيرهم من أرض أجدادهم [٤٣] . ومن ثم فقد استغل هندريكس زعيم حزب العمل الخاص بالملونين سيطرته على برلمان الملونين فى مطالبة الرئيس بوتا بإلغاء « قانون مناطق التجمعات » فى مقابل موافقة هندريكس على تعديل الدستور بحيث يتم تأجيل الانتخابات البرلمانية من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢ . فرفض بوتا هذه الصفقة وعقدت الانتخابات عام ١٩٨٩ . وفى جنوب أفريقيا وفى غيرها وجد الممثلون المنتخبون سبلا تمكنهم من التأثير على الحكومة ومساومتها على إجراء إصلاحات ديمقراطية .

وكانت الفئة الأكثر عرضة لمقاطعة الانتخابات هى جماعات المعارضة الراديكالية التى تعارض الديمقراطية . فكانت جماعات المتمردين الماركسيين فى كل من الفيلبين والسلفادور يزدرون الانتخابات . وفى الانتخابات الفيليبينية لعام ١٩٨٤ قادت الجبهة الديمقراطية القومية التى سيطر عليها الشيوعيون

(٤٣) **Economist**, June 29, 1985, pp. 38f.

حملة لمقاطعة الانتخابات ضد كورازون أكينو وغيرها من المرشحين الديمقراطيين ممن شاركوا فى الانتخابات ضد نظام ماركوس ، كما قاموا بتكثيف استخدامهم للعنف فى هذه الحملة . فكانت المعارضة المشاركة فى هذه الانتخابات فى نظر الشيوعيين « ليسوا سوى انتهازيين »(٤٤) .

والدرس المستفاد من الموجة الثالثة يبدو واضحا : على الزعماء الشموليين الذين يبغون البقاء فى السلطة ألا يجروا انتخابات ؛ وجماعات المعارضة التى ترغب فى الديمقراطية عليها ألا تقاطع الانتخابات التى يدعو إليها النظام الشمولى .

كانت الانتخابات على مدار التحولات إلى الديمقراطية تميل إلى دعم الاعتدال السياسى . فكانت تقدم الحافز على التحرك إلى الوسط لكل من أحزاب المعارضة التى تود اكتساب القوة وأحزاب الحكم التى تريد الاحتفاظ به. ففى أول انتخابات فى البرتغال فى أبريل ١٩٧٥ رفض الناخبون البدائل الماركسية الراديكالية وأعطوا أصواتهم لأحزاب الوسط المعتدلة . وبعد عامين حدث مايشبه ذلك فى أسبانيا فى أول انتخابات أجريت هناك مما وصف بأنه « انتصار للاعتدال وللرغبة فى التغيير »(٤٥) . وقدم الناخبون فى كل من اليونان والسلفادور وبيرو والفيلبين وغيرها دعمهم الانتخابى للثوريين اليساريين ، وقد قام الناخبون فى نيكاراجوا بطرد اليساريين من السلطة . وفيما عدا استثناءات طفيفة كانت الجماهير ترفض الأنظمة الشمولية القديمة ومن والاها ، ورفضوا البدائل المتطرفة لهذه النظم . فكان شعار الناخبين فى انتخابات التحول فى الموجة الثالثة « لا للدكتاتورية ، ولا للثوريين » .

---

(٤٤) Burton, **Impossible Dream,** pp. 208-211.

(٤٥) Raymond Carr, **Spain from Dictatorship to Democracy** (London, 1981), p. 227 .

كانت الانتخابات سبيلا للخروج من الشمولية . وكانت الثورة سبيلا آخر . فكان الثوريون يرفضون الانتخابات . فهم - حسب قول زعيم الجناح العسكرى من المؤتمر الوطنى الأفريقى - « لن يسمحوا للتنظيمات العميلة بتقديم مرشحين » وأنهم « سيلجأون للعنف الثورى فى سبيل منع السود من المشاركة » . وقد أدت « الدينامية الانتخابية » فى الموجة الثالثة إلى التحول عن الشمولية إلى الديمقراطية ؛ بينما أدت « الدينامية الثورية » إلى التحول من شكل ما من الشمولية إلى شكل آخر منها .

مستويات العنف المنخفضة

إن التحولات السياسية الكبرى دائما ما يكتنفها العنف . ولم تكن الموجة الثالثة استثناء فى ذلك . فكل تحول ديمقراطى حدث بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ اكتنفه العنف ، إلا أن المستوى الإجمالى لهذا العنف لم يكن مرتفعا . ويشمل العنف السياسى أفرادا يصيبون أفرادا آخرين وممتلكات بأضرار ملموسة بهدف التأثير على تكوين الحكومة أو تصرفاتها . وثم معيار للعنف السياسى يتسم بالنقص إلا أنه واسع الانتشار ، وهو عدد الوفيات التى تحدث لأسباب سياسية فى وقت محدد أو فيما يتعلق بحدث ما . ويعد تقدير عدد الوفيات السياسية فى الموجة الثالثة أمرا فى غاية الصعوبة . كما أن هناك فارقا بين العنف الذى يعد جزءا من التحول الديمقراطى وبين العنف الذى يقع فى أثناء التحول الديمقراطى من قبيل قتل الحكومة العادى لخصومها (مما يعد سمة مميزة للأنظمة الشمولية) ومن قبيل الصراعات العرقية التى يفرزها التحول الليبرالى والديمقراطى .

وصاحبت جهود التحول الديمقراطى ببعض الدول أحداث عنف كبرى ، وكانت أشد صور العنف تحدث حين يكون ثم صراع عسكرى حاد بين الحكومات وحركات المعارضة المسلحة على مدى فترة طويلة . ففى جواتيمالا والسلفادور والفيلبين وبيرو شن الماركسيون حروبا لا هوادة فيها على الحكومات

الشمولية ؛ وكانت هذه الأنظمة قد تم إحلال حكومات منتخبة ديمقراطيا محلها ؛ ورغم ذلك استمرت حركات التمرد . وكانت الوفيات السياسية الناجمة عن حركات التمرد ضد النظم الشمولية كبيرة نسبيا فى كل من جواتيمالا والسلفادور بصورة خاصة . فيقدر عدد القتلى بجواتيمالا بين ١٩٧٨ وانتخاب فينسيو سيريزو فى عام ١٩٨٥ بما يتراوح بين ٤٠ ألفا ومائة ألف . وفى السلفادور يقدر عدد القتلى السياسيين بين انقلاب ١٩٧٨ الإصلاحى واعتلاء دوارتى السلطة فى عام ١٩٨٤ بما يتراوح بين ٣٠ ألفا و ٤٥ ألفا . وكان هذه الوفيات تنتج عن اتباع قوات الأمن لسياسة العنف دون تفرقة وبصورة وحشية فى دفاعها عن الحكومات الشمولية المحاربة ضد حركات المعارضة المسلحة التى تسعى إلى إحلال حكومات ماركسية محل الحكومات الشمولية . فكانت حربا بين جماعتين كلاهما معاد للديمقراطية .

ففى نيكاراجوا يقدر عدد من لقوا حتفهم فى الحرب الأهلية بين ١٩٨١ و ١٩٩٠ بحوالى ٢٣ ألفا ، ويبقى الأمر غامضا ما إذا كان النصر العسكرى لو تحقق للكونترا كان سيؤدى إلى قيام حكومة ديمقراطية فى نيكارجوا أم لا . ومع ذلك كان تمرد الكونترا واحدا من عدة عوامل دعت نظام الساندينستا إلى إجراء انتخابات ، وبعد أن تولى الحكم نظام ديمقراطى توقفت الكونترا عن تمردها وانحلت صفوفها ، وهو مالم يحدث للماركسيين فى كل من جواتيمالا والسلفادور . من ثم فإن الخسائر التى نجمت عن الحرب الأهلية فى نيكاراجوا قد تعد جزءا من الثمن الذى دفع فى مقابل التحول الديمقراطى وهو مالا ينطبق على أى من السلفادور أو جواتيمالا أو الفيلبين أو بيرو .

تعد نيكاراجوا حالة فريدة بين دول الموجة الثالثة من حيث عدد القتلى فى سبيل التحول الديمقراطى ، وربما جاءت جنوب أفريقيا فى المرتبة الثانية فى

(٤٦) Chris Hani, in **Economist**, June 18, 1988, pp. 46 .

الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٠ ، فقد لقى فيها ٥٧٥ شخصا مصرعهم فى مذبحة سويتو عام ١٩٧٦ ؛ منهم ٢٠٧ قتلتهم القوات الحكومية وحزب المؤتمر الأفريقى وغيرهما بين ١٩٧٧ و ١٩٨٤ ؛ ويقدر عدد القتلى ممن لقوا حتفهم فى الإنتفاضات التى شهدتها أقاليم السود من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٩ بحوالى ٣٥٠٠ فرد ؛ وقتل عدد آخر يتراوح بين ٣٥٠٠ و ٥٠٠٠ فى الصراعات التى دارت بين جماعات السود من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ . وربما بلغ عدد القتلى فى غمار العنف السياسى بجنوب أفريقيا بين ١٩٧٦ و ١٩٩٠ إجمالا إلى ١٠ آلاف شخص .

كما أدت الحوادث الفردية إلى مقتل أعداد كبيرة أخرى فى بعض الدول . فقد أدى الغزو الأميريكى لجرينادة إلى مصرع مايقرب من ١٥٠ شخصا ، وفى بنما مالا يقل عن ٥٥٠ شخصا .

وقام الجيش الكورى بقتل ما لا يقل عن مائتى شخص وربما ١٠٠ فى حادثة كوانغجو فى مايو ١٩٨٠ . وربما بلغ عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم على يد الجيش البورمى مايربو على ٣ آلاف شخص فى عملية قمع الحركة الديمقراطية فى أغسطس وسبتمبر ١٩٨٠ ، وقتل ما بين ٤٠٠ إلى ١٠٠٠ شخص فى بكين فى قمع الحكومة الصينية لانتفاضة يونيو ١٩٨٩ . ولقى مالا يقل عن ٧٤٦ شخصا مصرعهم فى العنف السياسى فى بوخارست فى ديسمبر ١٩٨٩ وربما قتل عدة مئات آخرون فى تيميشواره وغيرها . وربما لقى مئتا شخص مصرعهم فى انقلاب بوليفيا عاما ١٩٧٩ و ١٩٨٠ [٤٧] .

ولكن إذا نظرنا نظرة إجمالية إلى نسبة العنف فى دول الموجة الثالثة نجد أنها منخفضة للغاية ، وكانت هذه هى الحال فى حالات التحول الأولى بجنوب

(٤٧) إستقينا هذه الأرقام الواردة عن الضحايا السياسيين من التقارير الصحفية ويجب أن تؤخذ بقدر من الشك . فهذه التقديرات فى بداية أى حادث يشوبها قدر كبير من المبالغة . (المؤلف) .

أوربا . ففى الانقلاب الذى استهلت به الموجة الثالثة فى البرتغال مثلا قتل خمسة أشخاص وأصيب خمسة عشر آخرون ، وفى العام التالى قتل مالا يزيد عن عشرة أشخاص فى العنف السياسى . وقتل عدد آخر فى الحركات المعادية للشيوعية فى الريف البرتغالى فى صيف ١٩٧٥ [٤٨] . وربما كان إجمالى القتلى السياسيين بالبرتغال فى خلال عام ونصف مالا يزيد عن مائة شخص .

وكان التحول فى أسبانيا يتسم بالبعد عن العنف أيضا . ففى مدة السنوات الأربع من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨ قتل حوالى ٢٠٥ أشخاص فقط : ١٣ قتلوا على يد الجماعات اليمينية المتطرفة ، و ٢٣ على يد الجماعات الماركسية ، و ٦٢ على يد الشرطة والحرس المدنى ، و ١٠٧ على يد الانفصاليين اليساريين الباسك [٤٩].

وفيما عدا مصرع ٣٤ شخصا على يد الجيش فى حادث المعهد التكنولوجى فى اليونان كانت حركة التحول اليونانية خالية نسبيا من أحداث العنف .

وكانت التحولات من الأنظمة العسكرية فى دول أمريكا اللاتينية باستثناء شيلى تتسم بالهدوء فى مجملها . فلم يرق دم إبان تغير الأنظمة فى كل من بولنده وألمانيا الشرقية والمجر وتشيكوسلوفاكيا [٥٠] .

---

(٤٨) Douglas Wheeler, "The Military and the Portuguese Dictatorship, 1926-74", in **Contemporary Portugal,** ed. Lawrence Graham (Austin, 1979), p. 215.

(٤٩) Rafael Lopez-Pintor, "Los condicionamientos Socioeconomicos de la accion Politica en la transicion democratica", **Revista Espanola de Investigaciones Socioligicas** 15 (1981), p. 21 .

(٥٠) Timothy Garton Ash, "Eastern Europe: The Year of Truth", **New York Review of Books,** Feb. 15, 1990, p. 18.

وفى تايوان كان أعنف أحداث الصراع حول التحول الديمقراطى هو ما عرف بحادث « كاو هسيونج » الذى لم يقتل فيه أحد ولكن أصيب فيه ١٨٣ شرطيا غير مسلحين .

وفى الفيليبين قام كل من نظام ماركوس والمتمردين الماركسيين بقتل عدد من الأشخاص ، إلا أن العدد كان محدودا ولم تتبع جماعات المعارضة الرئيسية العنف فى مسيرتها . وفى كوريا وفى أعقاب حادث كوانغجو كان العنف محدودا ولم يقع سوى قليل من حوادث القتل السياسى ، وكانت عودة الديمقراطية فى الهند وتركيا وبعد تجربة قصيرة مع الحكم الشمولى لا تشتمل على أحداث عنف كبرى كتلك التى شهدها التحول فى نيجيريا .

وهكذا كان إجمالى حوادث القتل فى أكثر من ثلاثين حركة تحول ديمقراطى - باستثناء نيكاراجوا - بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ لا يزيد عن ٢٠ ألفا وتركز معظمه فى جنوب أفريقيا وعمق آسيا . صحيح أنه عدد لا يستهان به ، لكنه إن قورن بحوادث القتل التى شهدتها الصراعات الاجتماعية والحروب الأهلية والدولية وإذا قيست بالنتائج الإيجابية التى تحققت من حيث التغيير السياسى نجد أن تكاليف التحول الديمقراطى فى الموجة الثالثة قليلة جدا . فما هو تفسير هذا الانخفاض فى مستويات العنف فى حركات تغيير هذه الأنظمة ؟

أولا : كانت تجربة بعض الدول مع العنف المدنى قبل التحول الديمقراطى أو فى مستهلها قد شجعت كلا من الحكومة والمعارضة على اتباع العنف . فعانت كل من اليونان وأسبانيا حروبا أهلية دامية وعنيفة قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها . وفى كل من البرازيل وأورجواى والأرجنتين دخلت الحكومات العسكرية حروبا دموية « قذرة » ضد الجماعات الإرهابية فى الستينيات والسبعينيات .

ومن الآثار المترتبة على هذه الحروب الحد من المعارضة الراديكالية المتطرفة والمسلحة أو القضاء عليها[٥١] . ومن الآثار أيضا أن الأرجنتين على سبيل المثال وعندما قامت حركة احتجاج مصرح بها باقتحام متاريس الشرطة أمام القصر الرئاسى ردت الشرطة بإطلاق القنابل المسيلة للدموع وبإطلاق الرصاص على شخص واحد ، مما نحى بعملية التحول إلى اتجاه مضاد . وجاء رد فعل الرئيس بينيون وقادة حزب المعارضة على الفور بوقف العنف وأعلنت الكنيسة الاحتفال « بيوم المصالحة » . وبعد ذلك استمرت عملية التحول فى اتجاهها السلمى[٥٢] .

وفى الاحتجاجات التى شهدتها كوريا فى عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ حرصت الشرطة على تفادى اللجوء إلى الرصاص حتى لا تكرر مذبحة كوانغجو . وفى تايوان تأثرت الحكومة والمعارضة على السواء فى تكتيكاتهما بحادث كاو هسيونج وما خلفه من ذكريات أليمة ، وفى ديسمبر ١٩٨٦ مثلا أعلن زعماء المعارضة فى تايوان إدانتهم لحشد من الأشخاص أمطروا الشرطة وسياراتها بالحجارة فى المطار وصرحوا بأن « الأمن يأتى فى المقام الأول وقبل الحرية » وقاموا بإلغاء عشرين مظاهرة .

وفى لايبزج فى ألمانيا الشرقية اعترفت كل من السلطات الشيوعية وزعماء المعارضة بالحاجة إلى « تفادى تكرار ما شهدته بكين من قبل »[٥٣] .

---

(٥١) Francisco Weffort, "Why Democracy?", in **Democratizing Brazil,** ed. Stepan, pp. 341-345 .

(٥٢) Mainwaring and Viola, "Brazil and Argentina", p. 208 .

(٥٣) Roman Myers, "Political Theory and Recent Political Developments in the Republic of China", **Asian Survey** 27 (Sept. 1987), p. 1013.

ثانيا : ارتبطت درجات العنف بدرجات عمليات التحول . فكان مايقرب من نصف حالات الانتقال فى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٠ عبارة عن تحولات كان الإصلاحيون الديمقراطيون فيها على درجة من القوة كافية للمبادرة بعملية تغيير للنظام والسيطرة عليها ، وبالتالى لم يكن لدى الحكومات مايدفعها للجوء إلى العنف ، ولم تكن أمام المعارضة فرصة كبيرة لذلك .

ومن الاستثناءات البارزة فى ذلك شيلى حيث اتبعت الحكومة جدولا صارما لتحول النظام ، ولجأت المعارضة إلى حشد تظاهرات مكثفة سعيا إلى التعجيل بالتغيير ولإجبار الحكومة على التفاوض . وفى عمليات الإحلال التحولى كانت ثمة مصلحة مشتركة بين الإصلاحيين الديمقراطيين فى الحكومة والمعتدلين الديمقراطيين فى المعارضة فى الحد من اللجوء إلى العنف فى كفاحهم للتوصل إلى اتفاق حول التحول . وكان التفاوت أكبر فيما بين عمليات الإحلال، وأدى التدخلان العسكريان إلى سفك هائل للدماء فى دويلتين، إلا أن انتشار التحولات وإلى حد ما عمليات الإحلال كان سببا فى الحد من العنف فى الموجة الثالثة .

ثالثا : كان إستعداد الحكومات المتشددة لإصدار أوامر باستخدام العنف ضد جماعات المعارضة يتفاوت إلى درجة كبيرة ، وكذلك استعداد قوات الأمن لتنفيذ مثل هذه الأوامر . ففى كل من الصين وبورما وجنوب أفريقيا وشيلى كان القادة ذوو العقليات الصارمة يميلون للجوء إلى العنف واستخدمت قوات الشرطة والجيش العنف والبطش الشديدين لإخماد المظاهرات السلمية وغير السلمية والتى نظمتها المعارضة . وفى بعض الحالات الأخرى لم يحزم قادة الحكومات أمرهم فيما يفعلون وترددوا فى اللجوء إلى القوة ضد مواطنيهم .

فكما فعل شاه إيران ، كان ماركوس مترددا فى تعليماته لجيشه حين تصاعدت حدة الاحتجاجات المعارضة بعد انتخابات فبراير ١٩٨٦ . وفى

بولنده وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا لم تتردد الحكومات الشيوعية طوال سنوات فى استخدام القوة فى قمع المعارضة . أما فى اللحظات الحرجة فى فترات الانتقال عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ فأحجموا عن ذلك . ففى لايبزج كان الموقف فى التاسع من أكتوبر ١٩٨٩ بمثابة كر وفر ، فتم التخطيط لمظاهرة مكثفة وتراصت قوات إخماد حركات التمرد وقوات الأمن وفرق الصاعقة على أهبة الاستعداد لفض التظاهرات بالهراوات ثم بالذخيرة الحية [٥٤] . إلا أن الأوامر باستخدام القوة ضد السبعين ألف متظاهر لم تصدر أبدا . وربما كان ذلك نتيجة لمساعى الزعماء المدنيين والحزبيين مع زعيم الحزب الشيوعى الوطنى إيجون كرينز.

وفى شرق أوربا بصورة عامة - باستثناء رومانيا - قلما تم اللجوء إلى العنف فى مواجهة الثورات [٥٥] . وفى كل من الفيلبين وشرق أوربا ربما كان السبب الرئيسى لإحجام الزعماء الحكوميين عن اللجوء إلى العنف فى لحظات الأزمات والمظاهرات العارمة هو معارضة حكومات القوى الكبرى صراحة لمثل هذه التصرفات . وعلى النقيض من ذلك كان تأثير هذه القوى غائبا فى الصين وبورما ورومانيا وجنوب أفريقيا وكان واهنا فى شيلى .

وعندما تسمح الحكومات باستخدام القوة فلا يصبح العنف حقيقة إلا حين يتم تنفيذ هذه الأوامر . فاللجوء إلى هذا الخيار الأخير ليس وجود البنادق بل استعداد من لديهم البنادق على استخدامها باسم النظام . وكان هذا الاستعداد أيضا يتفاوت من بلد إلى آخر . فالجيوش لاتميل إلى تجربة أسلحتها فى المواطنين الذين يلتزمون بالدفاع عنهم .

---

(٥٤) Timothy Garton Ash, "The German Revolution", **New York Review of Books,** Dec. 12, 1989, p. 16.

(٥٥) Ash, **New York Review of Books,** Feb. 15, 1990, p. 19 .

وكانت قوات الشرطة والأمن عادة ما تكون أكثر استعدادا من وحدات الجيش النظامى لاستخدام القوة لإقرار النظام . وكانت أغلب نظم الحكم الشمولية تنشىء قوات أمنية خاصة لدعم بقاء هذه النظم .

وكانت قوات الشرطة تحجم عن اللجوء إلى تنفيذ الأوامر إذا ما شعرت بالانتماء إلى المواطنين الذين يؤمرون بإطلاق النار عليهم . من ثم فقد حاولت النظم الشمولية أن تضمن وجود خلافات اجتماعية وعرقية وعنصرية بين مستخدمى عنف النظام وأهدافه . فعادة ما كلفت حكومة جنوب أفريقيا رجال الشرطة من السود بالعمل فى مناطق السود التى تختلف عن مناطقهم .

وكانت الحكومة السوفيتية تحاول اتباع سياسة مماثلة فيما يتعلق بالقوميات التى تسيطر عليها ؛ وتستخدم الحكومة الصينية قوات من الريفيين من أقاليم نائية فى قمع مظاهرات كتلك التى قام بها الطلبة بميدان السلام السماوى . وكلما زادت درجة التوافق داخل المجتمع زادت صعوبة اللجوء إلى العنف فى قمع المظاهرات . وربما يفسر ذلك ارتفاع معدل الإصابات التى نتجت عن الغزو الأميريكى لكل من جرينادة وبنما . وكلما ضمت المظاهرة ممثلين عن عدد كبير من فئات المجتمع كلما زاد إحجام وحدات الشرطة والجيش عن اللجوء إلى العنف ضدها . ففى سبتمبر ١٩٨٤ استخدمت شرطة مانيلا البنادق والهراوات والقنابل المسيلة للدموع لفض مظاهرة ضد الحكومة قوامها ثلاثة آلاف شخص من الطلاب واليساريين [٥٦] . وفى الشهر التالى لم يتدخل البوليس فى مظاهرة قوامها ثلاثون ألفا وقام بتنظيمها جماعات رجال الأعمال والكردينال سين .

وكانت قوات الأمن الكورية أكثر استعدادا أيضا لاستخدام القوة ضد المظاهرات الطلابية عنها ضد العمال والموظفين من الطبقات المتوسطة .

---

(٥٦) **New York Times,** Sept. 28, 1984, p. A3.

وفى تشيكوسلوفاكيا أكد وزير الدفاع لزعماء المنتدى المدنى بأن الجيش التشيكى لن يطلق الرصاص على مواطنين من التشيك . وفى رومانيا رفضت وحدات الجيش إطلاق النار على المظاهرات فى تيميشواره ؛ ثم استدار الجيش على النظام ولعب دورا حاسما فى قمع قوات الأمن الخاصة بالنظام والتى ظلت على ولائها لشاوشيسكو . وحتى فى الصين رفضت بعض وحدات الجيش إطلاق النار على المدنيين ، ولذا فقد أجريت تحقيقات وأقيمت محاكمات للضباط الذين قادوا هذه الوحدات [٥٧] .

هكذا كان استخدام القوة ضد المعارضة يزداد فعالية إذا : (١) كان المجتمع متعدد الطوائف اجتماعيا وطائفيا ، (٢) وإذا كان على درجة منخفضة نسبيا من النمو الاقتصادى ، وكانت الأنظمة الشمولية فى المجتمعات التى حققت درجة معقولة من التنمية الاقتصادية وطبقة متوسطة تتعاطف مع التحول الديمقراطى أكثر إحجاما عن إصدار الأمر باستخدام العنف لقمع المنشقين ، وكانت قوات الأمن الخاصة بهذه الأنظمة أشد ترددا فى تنفيذ هذا الأمر .

رابعا : كانت فئات المعارضة أيضا تتباين لدرجة ملحوظة من حيث مدى لجوئها إلى العنف أو تسامحها تجاهه أو رفضها له . وقد برزت هذه المسألة لدرجة قوية وأثارت نفس التساؤلات التى ثارت فى الجدل الدائر حول ضرورة المشاركة فى انتخابات النظام أو وجوب مقاطعتها . وقامت قوات الأمن فى العديد من الحالات باعتقال المئات بل الآلاف وعذبوهم أو قتلوهم . وفى ظل هذه الظروف كانت قضية المعارضة تزداد شعبية . وكان رد فعل المعارضة تجاه هذا العنف يتباين من النقيض إلى النقيض من بلد إلى آخر . والعناصر الديمقراطية المعتدلة تنبذ العنف ؛ أما الفئات الراديكالية فتميل إلى استخدامه .

(٥٧) **Economist**, Feb 17, 1990, pp. 35.

اتبعت جماعات المعارضة الرئيسية فى معظم دول الموجة الثالثة طريق الديمقراطية من خلال سبل غير عنيفة ، وكانت الكنيسة الكاثوليكية كما رأينا قوة دافعة للتحول الديمقراطى فى عدد من الدول، وكان البابا والكهنة المحليون يحضون على نبذ العنف [٥٨] . وكان أعضاء الطبقة المتوسطة من تجار حضريين وموظفين ومهنيين غالبا ما ينبذون العنف .

وكان زعماء الأحزاب السياسية ينتهجون سبلا عركوها من قبيل التفاوض والمصالحة وخوض الانتخابات وتجنب طرق الإرهاب والعصيان ، وكان مدى التزام المعارضة بنبذ العنف يتباين من بلد إلى بلد . ففى الثورة - حسب قول بينينو أكينو - ليس هناك منتصر ؛ فالكل ضحايا ؛ فلا ينبغى علينا أن نهدم من أجل أن نبنى [٥٩] . وفى السنوات التى أعقبت مقتله التزمت كورازون أكينو بمبادئه وانتهى الأمر بقيام مظاهرات حاشدة أسقطت نظام ماركوس فى فبراير ١٩٨٦ .

وفى أوربا الشرقية كانت تضامن تعارض منذ البداية النهج الثورى وترفض اللجوء إلى العنف . فيقول فاليسا : « نحن نعرف كثيرا من الثورات أقامت بعد استيلائها على السلطة أنظمة أسوأ كثيرا من تلك التى أطاحت بها » . فمن « يبدأون بهدم المعتقلات ينتهون ببنائها من جديد » [٦٠] . فقدمت

(٥٨) J. Bryan Hehir, "Papal Foreign Policy", **Foreign Policy** 78 (Spring 1990), pp. 45-46.

(٥٩) بينينو أكينو : خطاب معد للإلقاء ، ٢١ أغسطس ١٩٨٣، مطار مانيلا، **New York Times** بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٨٣ ، ص A8.

(٦٠) Zbigniew Bujak, in David Mason, "Solidarity as a Social Movement", **Political Science Quarterly** 104 (Spring 1989), p. 53.

تضامن المثال على نبذ العنف مما أدى فى نهاية الأمر إلى تحول النظم فى ألمانيا الشرقية وتشيكو سلوفاكيا .

وفى جنوب أفريقيا اتبعت منظمة المؤتمر الأفريقى القومى سياسة اللاعنف قرابة نصف قرن إلى أن وقعت مذبحة شار بفيل عام ١٩٦٠ حيث بدأت المنظمة فى تغيير نهجها واتباع سبيل العنف؛ فأنشأت تنظيما عسكريا خاصا بها. إلا أن الزعماء السود الآخرين مثل القس ديزموند توتو والزعيم منجو سوتو بتليزى فقد واصلوا طريق اللاعنف [٦١] . وفى كوريا أيضا ظلت جماعات المعارضة الرئيسية تنبذ العنف ولو أن مظاهراتهم فى أواسط الثمانينيات كانت غالبا تصحبها أعمال عنف يقوم بها الطلبة الراديكاليون .

وبالطبع كانت بعض جماعات المعارضة فى بعض الدول ملتزمة باستخدام العنف ضد الأنظمة غير الديمقراطية التى يواجهونها ، وكان من بين هذه الجماعات الماركسيون والماويون فى السلفادور والفيليبين وجواتيمالا حيث كانوا ثائرين على الأنظمة الشمولية ومن خلفهم من الديمقراطيين على السواء . وخاض الحزب الشيوعى ومن والاه من التنظيمات الثورية اليسارية فى شيلى غمار العنف ضد نظام بينوشيه . ولجأ المؤتمر الأفريقى القومى إلى العنف ضد نظام جنوب أفريقيا منذ ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٠ .

وكانت جماعات المعارضة تلجأ إلى العنف ضد ثلاثة أهداف :
(١) المسئولون الحكوميون (القادة السياسيون وضباط الشرطة وجنودها) والمنشآت الحكومية (أقسام الشرطة وأعمدة الكهرباء والمرافق الحيوية) ؛
(٢) المتعاونون (أى الأفراد الذين كانوا يؤيدون المعارضة ظاهريا أو ينتمون إلى الجماعات الراديكالية فى الظاهر، بينما كانوا يتعاونون مع أعوان النظام الشمولى)؛
(٣) المرافق المدنية العشوائية كالمتاجر والأسواق والمسارح وهى الأماكن التى تتم

(٦١) Chief Mangosuthu G. Buthelezi, "Disvestment Is Anti-Black", Wall Street Journal, Feb. 20, 1985, p. 32.

مهاجمتها لمجرد استعراض قوة المعارضة وإظهار ضعف الحكومة وعجزها عن فرض الأمن . ودار جدل واسع داخل جماعات المعارضة حول أولويات هذه الأهداف وخاصة جدوى مهاجمة المدنيين ، كما دار الجدل بين جماعات المعارضة حول الجدوى من حرب العصابات سواء فى الريف أو فى الحضر .

وفى السبعينيات والثمانينيات أكد زعماء منظمة المؤتمر الأفريقى على دور العنف باعتباره أحد تكتيكات الكفاح ضد التفرقة العنصرية ؛ فيقول ثابو مبيكى أحد زعماء المنظمة « إن العنف ليعد عنصرا هاما للغاية لتحقيق التغيير»[٦٢] . وكانت المنظمة تركز فى بداية الأمر على المنشآت الحكومية . وفيما بين أكتوبر ١٩٧٦ وديسمبر ١٩٨٤ قامت المنظمة بتنفيذ ٢٦٢ هجمة مسلحة على مثل هذه الأهداف . وفى السنوات الثلاث التى تلت بداية القلاقل فى مناطق السود فى سبتمبر ١٩٨٤ زاد عدد الهجمات إلى أربعة أضعافها ، وتضاعف اتخاذ السود ممن يتعاونون مع النظام هدفا لهذه الهجمات . وعلى أثر إطلاق الشرطة الرصاص على المتظاهرين فى شاربفيل فى سبتمبر ١٩٨٤ قام الغوغاء من السود بقتل ستة من المسئولين السود منهم نائب عمدة شاربفيل .

وفى السنوات التالية قتل السود مئات من السود المشتبه فى تعاونهم مع النظام . وفى يوليو ١٩٨٥ كان مجلسان محليان فقط لا يزالان يعملان من مجموع ٣٨ مجلسا . وفى نهاية ١٩٨٥ وفى ١٩٨٦ حدثت زيادة كبيرة فى النوع الثالث من الأهداف ، وكانت تصريحات قادة منظمة المؤتمر الإفريقى توحى بوجود ثقافات حادة فيما بينهم حول الحكمة من هذه التفجيرات [٦٣] .

وفى شيلى ركزت جماعات المعارضة فى المقام الأول على المنشآت الحكومية والمسئولين الحكوميين . وفى الأشهر الثلاثة الأولى من ١٩٨٤ مثلا وقع ٨٠

(٦٢) New York Times, January 20, 1987, p. 3.

(٦٣) Economist, July 27, 1985, p. 26.

انفجارا للخطوط الحديدية والمرافق العامة والمحطات الإذاعية . وفى ٢٩ أكتوبر ١٩٨٤ وقعت عشرة انفجارات فى خمس مدن وأوقعت أضرارا بالإدارات الحكومية والبنوك ومراكز الاتصال الهاتفى . وبلغ عدد الهجمات إجمالا إلى أربعمائة فى شيلى فى ١٩٨٤ وحوالى ألف هجوم فى فترة الاثنى عشر شهرا التالية فى ٨٥ – ١٩٨٦ [٦٤] .

وبلغ عنف المعارضة الشيلية ذروته فى سبتمبر ١٩٨٦ حين حاولت جبهة مانويل رود ريجوز الوطنية اغتيال بينوشيه ، إلا أنه نجى بصعوبة وقتل خمسة من حراسه .

كان الحشد الجماهيرى المكثف أحد تكتيكات المعارضة فى كل الدول تقريبا . فمثل هذه التظاهرات تعبىء السخط وتعرض مدى غضب الجماهير وتمكن المعارضة من سبر غور ما تلقاه من تأييد بين الناس وتعزيز الانقسام داخل صفوف النظام حول طبيعة رد الفعل ؛ فإن رد النظام بالعنف رفع القتلى إلى مصاف الشهداء وبرزت أسباب جديدة لزيادة الغضب ، وكان يتم حشد الاحتجاجات المكثفة من جانب المعارضة فى أربع مناسبات فى العادة :

١ – فى بعض الحالات كانت المعارضة تنظم التظاهرات على أساس متكرر . ففى شيلى فى ٨٣ – ١٩٨٤ مثلا كانت المعارضة تنظم مظاهرات احتجاج شهرية ، وكانت تشمل القيام بأعمال عنف حقيقية من جانب الشرطة والمتظاهرين على السواء . وفى لايبزج فى عام ١٩٨٩ كانت هناك مظاهرات سلمية أسبوعية تخرج مساء كل اثنين ضد النظام .

٢ – كانت جماعات المعارضة تنظم المظاهرات فى ذكرى أحداث متميزة ، من قبيل مذابح شاربفيل وسويتو بجنوب أفريقيا ، ومذبحة كونغجو فى كوريا والانقلاب على نظام الليندى فى شيلى ومقتل بينينو أكينو فى الفيلبين .

---

(٦٤) **Washington** Post, March 28, 1984, p. A16.

٣ – كان يتم تنظيم المظاهرات كجزء من حملة تهدف إلى دفع الحكومة إلى التسليم بمطالب المعارضة . ففى كل من البرازيل وكوريا على سبيل المثال حدثت سلسلة من المظاهرات العارمة لتأييد مطالب المعارضة لإجراء انتخابات رئاسية مباشرة .

٤ – كانت المعارضة تنظم المظاهرات كرد فعل تجاه التعسف الحكومى متمثلا فى البطش بالمتظاهرين السلميين أو بالمعتقلين السياسيين أو وحشية الشرطة . وفى بعض الحالات وبخاصة بجنوب أفريقيا كان البطش يؤدى إلى قيام مظاهرة فى شكل جنازة لأحد ضحايا البطش مما يؤدى إلى إثارة مزيد من البطش مما يؤدى إلى مزيد من المظاهرات الجنائزية . وأدى هذا التتابع فى الأحداث بحكومة جنوب أفريقيا إلى حظر الجنازات فى أغسطس ١٩٨٥ .

مهما كانت المناسبات كانت المظاهرات المكثفة تقدم أسباب العنف . وحتى إن كان منظموها من أنصار نبذ العنف كان بعض المتظاهرين يميلون للجوء إلى العنف . وكان الراديكاليون ينتهزون الفرصة لإلقاء الحجارة أو قنابل الكيروسين على الشرطة والمركبات الحكومية . وغالبا ما تنشق الجماعات التى تميل إلى العنف عن المظاهرة وتبدأ فى شن هجوم على الأهداف الحكومية . وعلى الجانب الآخر كانت المظاهرات حتى السلمى منها يقدم العذر للشرطة لاستخدام العنف .

كان استخدام العنف يمثل قضية رئيسية بين جماعات المعارضة الراديكالية والمعتدلة . فمن كانوا ملتزمين بالعنف كانوا عادة من صغار السن ومن الطلبة بصورة خاصة . وكانوا فى العادة يوجهون النقد لأنصار نبذ العنف باعتبارهم « انتهازيين » و « عملاء » للنظام . ففى كوريا على سبيل المثال كان ثمة هوة تفصل بين كيم داى جونج وكيم يونج سام وسائر قادة الأحزاب المعارضة الرئيسية من ناحية وبين الطلاب الراديكاليين الصغار الذين ملأوا

المظاهرات وانتهزوا الفرصة لمهاجمة قوات الشرطة من ناحية أخرى . وفى بعض الحالات كان المتظاهرون يشجبون مواقف زعماء المعارضة المعتدلين قدر شجبهم للقادة الحكوميين .

وكان هذا الشجب « يثير دهشة القادة المعتدلين »(٦٥) . إذ كان ذلك يضع هؤلاء القادة فى موقف حرج يحتارون فيه بين التبرؤ من السبل التى ينتهجها الطلاب من ناحية ، وبين الرغبة فى كسب الطلاب فى صفوفهم لملء المظاهرات السلمية من ناحية أخرى . وعندما وافقت الحكومة على إجراء انتخابات شعبية حرة عام ١٩٨٧ ظل الطلبة على حالة السخط وتعهدوا بمواصلة اللجوء إلى العنف فى سبيل تطبيق الإصلاحات الاشتراكية وإنهاء النفوذ الأميريكى فى كوريا .

وفى شيلى حاول قادة المعارضة أن ينأوا بأنفسهم عن الحزب الشيوعى وجبهة مانويل رودريجوز الوطنية وغيرهما من الجماعات التى تحبذ استخدام العنف ضد النظام . وفى الفيليبين رفضت قوى أكينو اللجوء إلى العنف والتعاون مع من يلجأون إلى العنف على السواء . أما فى جنوب أفريقيا فلم يكن أمام قادة المعارضة ممن ينبذون العنف سوى التعاون مع منظمة المؤتمر الأفريقى .

وهكذا نجد أن إغراء اللجوء إلى العنف بين المعارضين الراديكاليين والجماهير الغاضبة أمرا حتميا ، وكان من الصعب على زعماء المعارضة كبح جماحهم . وقد مر آدم ميتشنك وديزموند توتو بتجربة الاعتقال من جانب النظم غير الديمقراطية فى بلديهما . كما مرا بتجربة المخاطرة بحياتهما لمنع قتل عملاء الحكومة على يد جماهير المعارضة .

من ثم كانت هناك عدة عوامل حدت من مستويات العنف فى التحولات الديمقراطية فى الموجة الثالثة ، وقد أسهمت هذه العوامل فى نجاح جهود

(٦٥) **New York Times,** May 15, 1986, p. A21.

التحول الديمقراطى . وأدى التدخل الخارجى العنيف إلى قيام الديمقراطية فى عدة حالات فى الموجة الثانية وفى جرينادة وبنما فى الموجة الثالثة . ولم يؤد العنف فى المجتمع الواحد إلى نتيجة واحدة . فيمكن لقادة النظام الشمولى أن يستخدموا العنف بنجاح للحفاظ على بقائهم فى الحكم ، وقد يلجأ خصومهم إلى العنف بصورة ناجحة أيضا بهدف الإطاحة بهذه الأنظمة . والتصرف الأول يحول دون قيام الديمقراطية ؛ فى حين أن التصرف الآخر يقتلها فى مهدها .

ولم يحدث فى التاريخ أن أدت الثورات المسلحة إلى قيام أنظمة ديمقراطية. ففى تسع حالات من مجموع إحدى عشرة حالة من المحاولات الفاشلة للتحول الديمقراطى بين ١٨٦٠ و ١٩٦٠ حدثت أعمال عنف حقيقية إبان السنوات العشرين التى سبقت محاولات التحول الديمقراطى ؛ وهناك حالتان فقط من ثمانى حالات من المحاولات الناجحة للتحول الديمقراطى فى نفس الفترة سبقتها أعمال عنف مدنى حقيقى(٦٦) . وفيما بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ أدت حركات التمرد العنيفة إلى إنهاء النظم الشمولية فى كل من نيكاراجوا واليمن وأثيوبيا وإيران وهايتى ورومانيا وغيرها ، ولم تنجم عن أى منها ديمقراطية سوى فى حالة رومانيا . فكان اللجوء إلى العنف يزيد من قوة المتخصصين فى العنف فى كل من الحكومة والمعارضة على السواء . والحكومات التى قامت على الاعتدال والتسامح تحكم بالاعتدال والتسامح ، والحكومات التى تقوم على العنف تحكم بالعنف .

□○□○□

(٦٦) William Flanigan, "Patterns of Democratic Development", in **Macro-Quantitative Analysis**, ed. John Gillespie (Beverley Hills, 1971), 487-488.

الباب الخامس
إلى متى ؟
ترسيخ الدعائم ومشكلاته

حققت الإصلاحات الديمقراطية فى الدولة (أ) القوة وبدأت عملية تحويل النظام السياسى فيها . الدكتاتور المتشدد فى الدولة (ب) يخرج إلى منفاه على طائرة حربية أميريكية وسط فرحة الجماهير الحاشدة ؛ وتواجه الديمقراطيين المعتدلين الآن تحديات الحكم بعد أن كانوا فى صفوف المعارضة ، ويضحى الديمقراطيون فى كل من الحكومة والمعارضة فى الدولة (جـ) بالمصالح الآنية لناخبيهم ، ويوافقون على مبادىء نظام ديمقراطى جديد . ولأول مرة فى كل من الدول الثلاث تؤدى الانتخابات الحرة والنزيهة إلى اختيار حكومة منتخبة شعبيا.

ثم ماذا ؟ ما المشكلات التى تواجه النظم الديمقراطية الجديدة ؟ هل تبقى الديمقراطية ؟ وهل تثبت دعائم النظم الجديدة أم تنهار ؟ [1] فى كل من الموجتين العكسيتين الأولى والثانية عادت عشرون دولة ذات نظم ديمقراطية إلى أشكال الحكم الشمولى . فكم من الدول الثلاثين التى تحولت إلى الديمقراطية فى السبعينيات والثمانينيات يحتمل أن تتحول عائدة إلى بعض أشكال الشمولية؟ حدثت انتكاستان فى أفريقيا فى الثمانينيات : نيجيريا عام ١٩٨٤ والسودان عام ١٩٨٩ . فهل هاتان الحالتان شذوذ عن القاعدة أم أنهما بوادر انهيار ممتد للحكومات الديمقراطية الوليدة ؟

---

(١) لمزيد من المناقشات عن مشكلات ترسيخ دعائم الديمقراطية انظر :
Juan Linz and Alfred Stepan, "Political Crafting of Democratic Consolidation or Destruction", in **Democracy in the Americas,** ed. Robert Pastor (New York, 1989), pp. 41-61.

إن التنبؤات بالمستقبل غامضة ومحرجة . فإذا كانت الأبواب السابقة قد تناولت ماهية التحولات الديمقراطية فى الموجة الثالثة وأسبابها وكيفية حدوثها فإن الباب الحالى يحاول أن يواصل هذا التوجه التجريبى من خلال تحليل مايلى: (١) مشكلتان رئيسيتان للتحول تواجهان الديمقراطيات الجديدة ؛ (٢) الخطوات المتبعة فى تطور المؤسسات السياسية الديمقراطية والثقافة السياسية الديمقراطية ؛ (٣) العوامل التى قد تؤثر على عملية تثبيت دعائم الديمقراطية .

واجهت الدول ثلاثة أنواع من المشكلات فى تنمية نظمها السياسية الديمقراطية الجديدة وترسيخ دعائمها . كانت « مشكلات الانتقال » تنبع مباشرة من ظاهرة تغيير النظام من الشمولية إلى الديمقراطية ، وكانت تشمل مشكلات إقامة نظم دستورية وانتخابية جديدة وتعديل القوانين التى لا تلائم الديمقراطية وتغيير الهيئات الشمولية تغييرا شاملا أو إلغاءها كلية من قبيل البوليس السرى ، والفصل بين ما يخص الحزب وما يخص الحكومة من ممتلكات ومناصب وأطقم موظفين فى حالة التحول من نظام الحزب الواحد . وهناك مشكلتان أساسيتان واجهتا العديد من الدول ، وهما كيفية التصرف مع المسئولين الشموليين الذين كانوا يخالفون حقوق الإنسان عن عمد ، وكيفية الحد من التدخل العسكرى فى السياسة . وإقامة نمط ثابت للعلاقة بين الحياة المدنية والحياة العسكرية .

وهناك نوعية أخرى من المشكلات يمكن أن نطلق عليها اسم « مشكلات بيئية » . وتنبع هذه المشكلات من طبيعة المجتمع واقتصاده وثقافته وتاريخه وكل مايميزه أيا كان شكل الحكم فيه . ولم يحل الحكام الشموليون هذه المشكلات وليس من المحتمل أن يحلها الحكام الديمقراطيون . ونظرا لقصور هذه المشكلات الخاصة على بعض الدول دون غيرها . فقد تفاوتت من دولة إلى دولة .

ومن بين هذه المشكلات التى سادت فيها بين ديمقراطيات الموجة الثالثة حركات التمرد والصراع الطائفى والخصومات الإقليمية والفقر واللامساواة الاجتماعية – الاقتصادية والتضخم والديون الخارجية والمعدلات المتدنية للنمو الاقتصادى . وأخذ المحللون فى التركيز على المخاطر التى تمثلها هذه المشكلات على تثبيت دعامات الديمقراطيات الجديدة . وبصرف النظر عن المستوى المتدنى للنمو الاقتصادى فإن عدد المشكلات البيئية وحدتها يبدو وكأنه مرتبط بنجاح الدولة أو فشلها فى ترسيخ دعائم الديمقراطية .

وبرسوخ دعائم الديمقراطيات الجديدة وتحقق بعض الاستقرار لها تواجهها مشكلات « نظامية » نابعة من تطبيق النظام الديمقراطى ، وتعانى النظم السياسية الشمولية مشكلات نابعة من طبيعتها الخاصة ومنها شدة تركيز صناعة القرار فى يد واحدة ونقص التواصل بين الزعيم وبين الناس والاعتماد على شرعية الأداء .

والمشكلات الأخرى تبدو كمشكلات تميز النظم الديمقراطية ومنها الورطة والعجز عن الوصول إلى قرار ، والحساسية تجاه الغوغائية وسيطرة المصالح الاقتصادية . أصابت هذه المشكلات الديمقراطيات الأقدم ولن تكون ديمقراطيات الموجة الثالثة محصنة ضدها . ويتضح توقيت هذه المشكلات فى الشكل (٥) .

نوع المشكلة	التطور السياسى		
	النظام الشمولى	المرحلة الانتقالية	النظام الديمقراطى
بيئية			
انتقالية			
نظامية			

الشكل (٥) مشكلات دول الموجة الثالثة

الحـــيرة

بين البطش والتسامح

كان على الأنظمة الديمقراطية الجديدة أن تقرر ما ستفعله مع رموز النظام الشمولى ومعتقـداته وتنظيماتـه وقوانينه ومـوظفيه وقادتـه . وتحت هذه القضـايا تكمن قضايـا جوهـرية أخـرى منها الهويـة القوميـة والشرعية السياسيـة . ومن القضايـا الشائعة ما يتعلق بـالجرائم التى ارتكبها مسئولو النظـام السابق [٢] . فتنتهـز الحكومـات الديمقـراطية المتعـاقبـة الفرصـة لكشف الفساد والقصـور والاحتيال ومعاقبة مرتكبيه من مسئولى النظام السابق .

أما الحكومات الديمقراطية التى تخلف الحكومات الشمولية فكانت تواجه قضية حساسة سياسيا وتشوبها العاطفة وعلى درجة من الأهمية ، ألا وهى : كيف ينبغى أن يكون رد الحكـومة الديمقراطيـة على تهم المخالفات الصارخـة لحقوق الإنسـان كالقتل والاختطـاف والتعذيـب والاغتصاب والاعتقـال بدون محاكمـة وهى المخالفـات التى ارتكبت من قبل القـائمين على الأنظمة الشموليـة . فهل كان ينبغى عليها أن تبطش بهم أم أن تسبغ عليهم عفوها ؟

كانت الأنظمـة الشمولية فى السبعينيـات والثمانينيات تزيد هـذه المشكلة بروزا . ففى السنوات التى ساد فيها الحكم العسكرى اختفى ما يقرب من تسعة آلاف أرجنتينى ممن يحتمل قتلهم على يد قـوات الأمن ، وتم اختطاف عـدد آخر

---

(٢) لمزيد من الاطلاع على هذه النقطة مع الإشارة إلى حالات الموجة الثانية والثالثة انظر :

John Herz, "On Reestablishing Democracy after the Downfall of Authoritarian or Dictatorial Regimes", **Comparative Politics** 10 (July 1987), pp. 559-62.

وتعرضـوا لعمليات تعـذيب . وفى سنوات الحكم العسكـرى بأورجواى كـانت هناك أعلى نسبـة اعتقال سياسى فى أيـة دولة فى العالم . فتم اعتقـال فرد من بين كل ٥٠ فـردا وتعرض للتعـذيب . واختفى مئتا شخص وقتلـوا فى المعتقل . وفى اليونان بلغ عدد من تعرضوا للتعذيب وانتهاك الحقوق مئات .

وفى شيلى قتل حوالى ٨٠٠ شخص إبان انقـلاب ١٩٧٣ أو بعده مباشرة ، وقتل ١٢٠٠ آخرون فى السنـوات التالية . وحين أعلن العفـو فى عام ١٩٧٩ تم إطلاق سراح سبعة آلاف معتقـل سياسى من السجون . وقام نظـام شاوشيسكو بمخالفة حقوق الإنسان الأساسية لآلاف من مواطنى رومانيا .

وكانت دكتاتـوريات أميريكا الوسطى تعامل مواطنيهـا وخاصة الأقليات العـرقيـة منهـم بنفس الـوحشيـة والبطش . وحتى فى البرازيـل لقى حـوالى ٨١ شخصـا مصرعهم واختفى ٤٥ آخرون فى الحرب ضـد الميليشيات الحضريـة بين ١٩٦٦ و ١٩٧٥ [٣] ، وكانت الإجـراءات التى تتخذ ضد أفـراد معينين تعقبها أحيانـا حركـة عنف مكثفة ضد المتظـاهرين ، كما حـدث فى حركتى كـوانغجو ومعهد التكنولوجيا فى كوريا واليونان .

ولم تكن هـذه الإجراءات من جـانب الأنظمـة الشموليـة فى أواخر القـرن العشرين تختلف عن نظيراتها الأقدم زمنا . وقـد أصبح سلوكهم قضية محورية فى بلادهم مما يرجع إلى تنامى الإهتمام العالمى بحقوق الإنسان فى السبعينيات . وقد

---

(٣) هذه الأرقـام التقريبيـة أوردناها من مصـادر عديـدة منها ما يتصل بـالتقديـرات الواردة بالبـاب الرابع عن كل من لقـوا مصرعهم فى عمليات التحـول الديمقـراطى . لمزيد من المعلومات عن حالة شيلى انظر :

New York Times, August 1, 1989, p. A4, March 13, 1990, p. A3

وعن البرازيل انظر : **New York Times**, December 15, 1985, p. 15.

ظهر ذلك الاهتمام جليا فى تشريعات حقوق الإنسان من قبل الكونجرس الأميريكى ونشأت منظمات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية ودار الحرية وما إليهما والدور المتنامى لتنظيمات حقوق الإنسان بين الدول والاهتمام البالغ الذى أولته إدارة كارتر لهذه القضية .

ونتيجة لذلك ما أن كانت إحدى الحكومات الديمقراطية تتولى مقاليد السلطة فى بلد ما لم تكن تستطيع تجنب مواجهة مخالفات حقوق الإنسان التى ارتكبها النظام السابق لها . وتنعكس أهمية حقوق الإنسان فى طبيعة التهم التى كانت توجه إلى مسئولى النظام الشمولى . فوجهت إلى قادة النظام العسكرى اليونانى اتهامات بتنفيذ انقلاب عسكرى وصدر الحكم عليهم بالخيانة العظمى. وكانت التهم فى كل دولة أخرى تنصب على القتل والاختطاف وتعذيب الأفراد .

وكان فى كل بلد ثم تأييد شعبى عريض لإقامة نظام شمولى وبالتالى فقد كان عقاب من أقاموه أمرا محرجا وعلى درجة من الصعوبة . ولم يكن تركيز الاهتمام العالمى بحقوق الإنسان منصبا على لا شرعية النظام بل على التصرفات اللاشرعية التى يرتكبها أعوانه . وكان مسئولو النظام الشمولى يلقون العقاب لا لقتلهم للديمقراطية الدستورية بل لقتلهم لأفراد من الناس .

وفى الدول التى حدثت بها مخالفات صارخة لحقوق الإنسان دار جدل حول ماينبغى على النظام الديمقراطى أن يفعله . فقيل : إن مرتكبى هذه الجرائم يجب إعدامهم وإنزال العقاب بهم للأسباب التالية :

١ - لأن الحق والعدل يقران ذلك ؛ وعلى النظام الجديد واجب أخلاقى لعقاب من ارتكبوا جرائم وحشية ضد البشر .

٢ - لأن العقاب يعد التزاما أخلاقيا تجاه الضحايا وأسرهم .

٣ - لأن الديمقراطية تقوم على القانون ويجب إثبات ألا أحد مهما علت رتبته ، فوق القانون . يقول أحد قضاة أورجواى فى هذا الصدد : « إن

الديمقراطية ليست قاصرة على إجراء انتخابات وعلى حرية الرأى وما إلى ذلك . إنها سيادة القانون . وبلا تطبيق متساو للقانون تفقد الديمقراطية معناها - إن الحكومة تتصرف كزوج تخدعه زوجته وهو يعلم والكل يعلم ، لكنه يصر على أن كل شىء على مايرام ويدعو الله ألا يضطر إلى مواجهة الحقيقة لأنه سيكون عليه حينئذ أن يتصرف ويتخذ إجراء حيال ذلك »[٤] .

٤ - لأن العقاب ضرورة لإثبات رسوخ النظام الديمقراطى . فإذا أمكن للمؤسستين العسكرية والشرطية أن يمنعا إنزال العقاب بتأثير سياسى منهما أو بالتهديد بالانقلاب فلا وجود للديمقراطية فى البلاد ويجب مواصلة الكفاح لإقامة الديمقراطية .

٥ - لأن العقاب ضرورة لردع أية انتهاكات مستقبلية لحقوق الإنسان من جانب مسئولى الأمن .

٦ - لأن العقاب ضرورة للتأكيد على سيادة القيم الديمقراطية وتشجيع الناس على الإيمان بها . « فإن لم تجر التحقيقات فى الجرائم الكبرى ومعاقبة مرتكبيها فلا مجال لنمو الثقة ولا سبيل إلى ترسيخ دعائم الديمقراطية »[٥] .

٧ - وحتى إن لم تلق معظم الجرائم الشمولية ما تستحق من عقاب فيجب على الأقل فضح هذه الجرائم وتحديد مدى فداحتها والمسئولين عنها . فالمصداقية اللازمة للديمقراطية تتطلب كشف الحقائق وبيان أن الناس لايجب التضحية بحياتهم فى سبيل الصالح العام »[٦] .

---

(٤) Lawrence Weschler, "The Great Exception: Liberty", New York, April 3. 1989, p. 84.

(٥) Whitehead, "Consolidation of Fragile Democracies", in **Democracy in the Americas**, ed. Pastor, p. 84.

(٦) Aryeh Neier, "What Should Be Done About the Guilty?" **New York Review of Books,** Feb. 1, 1990, p. 35.

وتتلخص ردود المعارضين لمبدأ العقاب فيما يلى :

١ - يجب أن تقوم الديمقراطية على التصالح ونبذ طوائف المجتمع لأوجه الفرقة وأسباب الشقاق .

٢ - تشتمل عملية التحول الديمقراطى على التفاهم الصريح أو الضمنى فيما بين الطوائف والجماعات على عدم إنزال العقاب على سوءات الماضى .

٣ - فى حالات عديدة كانت جماعات المعارضة والحكومة تنتهك حقوق الإنسان على السواء ، والعفو العام للجميع يقدم قاعدة أقوى وأكثر رسوخا للديمقراطية من جهود محاكمة هذا الجانب أو ذاك أو كليهما معا .

٤ - كانت جرائم المسئولين الشموليين لها مايبررها فى وقتها نظرا للحاجة إلى إخماد الإرهاب وكسر شوكة الماركسيين وميليشياتهم وإقرار القانون والنظام فى المجتمع ، وكانت إجراءاتهم تحظى بتأييد عريض من جانب الناس فى ذلك الوقت .

٥ - هناك العديد من الجماعات والأفراد فى المجتمع ممن شاركوا فى الجرائم التى اقترفها النظام الشمولى . يقول فاكلاف هافيل « كنا جميعا موضع استغلال من النظام المطلق ، وكنا جميعا نتقبله كحقيقة لا بديل عنها ، وبالتالى كنا نساعده على التمادى فى غيه »[٧] .

٦ - العفو ضرورة لإقامة الديمقراطية الجديدة على أساس صلب . وحتى إن كان ثمة من يرى وجوب إجراء محاكمة على أساس القانون والأخلاق فإن هذا يأتى بعد الواجب الأخلاقى بإنشاء ديمقراطية مستقرة ، ويجب أن يأتى ترسيخ دعائم الديمقراطية قبل عقاب الأفراد . أو كما عبر الرئيس سانجوينتى رئيس أورجواى عن ذلك قائلا : « أيهما أعدل : أن نثبت دعائم السلام فى البلاد

(٧) Vaclav Havel, New York`s Address, **Uncaptive Minds** 3 (Jan-Feb. 1990), p. 2.

أم نسعى إلى عدالة ارتجاعية تهز دعائم ذلك السلام » ؟[٨] .

كانت هذه هى الآراء التى تؤيد محاكمة الجرائم الشمولية والتى تعارضها فى دول الموجة الثالثة بإيجاز ، وما حدث فى الواقع كان متأثرا بالاعتبارات الأخلاقية والقانونية . فكانت تتحكم فيه طبيعة عملية التحول الديمقراطى وتوزيع السلطة السياسية إبان المرحلة الانتقالية وفى أعقابها . وفى النهاية قوض تطبيق السياسة فى دول الموجة الثالثة أركان المساعى الرامية إلى محاكمة المجرمين الشموليين ومعاقبتهم . وفى عدد قليل من الدول طبقت العدالة على قلة من الأفراد ؛ وفى معظم الدول لم تحدث محاكمات أو عقوبات . وفى الدول التى تحولت إلى الديمقراطية قبل ١٩٩٠ لم يلق عدد من المسئولين الشموليين عقابا حقيقيا بعد محاكمات جادة إلا فى اليونان .

كيف إذن يمكن تفسير هذه النتيجة فى ضوء الجدل السياسى المحتدم وحدة هذه القضية ؟ **أولا** : كان مايقرب من نصف حالات التحول الديمقراطى فيما قبل ١٩٩٠ بمثابة عمليات تحول بدأها وقادها زعماء الأنظمة الشمولية القائمة ، وكان هؤلاء الزعماء فى العادة إصلاحيين ديمقراطيين كانوا قد حلوا محل زعماء متشددين كانوا فى السلطة قبلهم فى أغلب الحالات . وكان هؤلاء الزعماء المتشددين على مايبدو لا يرغبون فى الخضوع للمحاكمة على جرائم ربما ارتكبوها .

وكان الإصلاحيون يريدون أن يستحثوا المتشددين على الخضوع أمام عملية التحول الديمقراطى ، ويؤكدوا لهم أنهم لن يتعرضوا للعقاب على يد النظام الديمقراطى القادم مما كان له تأثير جوهرى على تحقيق ذلك . كما أن الأنظمة الشمولية التى استطاعت العناصر الإصلاحية فيها أن يزيحوا المتشددين عن السلطة كانت مسئولة عن قليل أو كثير من الانتهاكات الوحشية لحقوق الإنسان

(٨) Weschler, **New Yorker,** April 3, 1989, p. 84.

لدرجة أكبر من مسئولية الأنظمة التى ظل المتشددون فى موقع السلطة فيها حتى النهاية المرة . لذا فإن كل نظام شمولى بدأ التحول إلى الديمقراطى كان يصدر عفوا عاما كجزء من تلك العملية .

وكان هذا العفو ينطبق على أية جريمة اقترفت إبان فترة زمنية ما من جانب كل من عملاء النظام أو أعضاء جماعات المعارضة . فأصدر النظامان البرازيلى والشيلى عفوا كهذا فى عام ١٩٧٩ . وكذلك فى جواتيمالا عام ١٩٨٦ . وضمن جنرالات تركيا حصانتهم من المحاكمة قبل السماح بقيام حكومة ديمقراطية منتخبة فى ١٩٨٣ .

فى هذه الحالات وفى غيرها من حالات التحول عملت النظم الشمولية على تأمين مصالحها بإصدار العفو بل كانت لهم أيضا سلطة وقف هذا العفو . وهناك من الآراء مايرى أن النظم الديمقراطية التالية لم تكن ديمقراطيات حقيقية لهذا السبب ، إذ كانت تفتقر إلى سلطة تقديم من ارتكبوا جرائم فى النظم الشمولية إلى العدالة .

ففى جواتيمالا على سبيل المثال أعلن الجيش قرارا بالعفو لأنفسهم قبل أربعة أيام من تسليم الحكم إلى الرئيس المنتخب ديمقراطيا فينيسيو سيريزو فى يناير ١٩٨٦ ، ووافق سيريزو على قرار العفو بل زاد عليه أنه لن يستمر فى منصبه إذا حاول أن يقدم أى جندى أو عسكرى جواتيمالى إلى المحاكمة على الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان والتى ارتكبت إبان النظام العسكرى . لذا فقد قيل إن « حكومة سيريزو لم تكن حكومة ديمقراطية أو حتى حكومة فى حالة انتقالية نحو الديمقراطية »[٩] .

وألقيت مثل هذه التهمة على النظم التى تلت نظام بينوشيه فى شيلى . فقد اتخذ التحالف المتعدد الأطراف الذى ساند باتريشيو أيلوين كرئيس فى انتخابات

(٩) Neier, **New York Review of Books,** Feb. 1, 1990. p. 35.

١٩٨٩ برنامجا يحث على سن تشريع ينقض قانون العفو لعام ١٩٧٩ . فحذر قادة شيلى من العواقب المترتبة على مثل هذا الإجراء إن اتخذ .

وفى أكتوبر ١٩٨٩ بينما كان الجنرال بينوشيه لا يزال فى منصب الرئاسة أعلن قائلا : «اليوم الذى يمسون فيه أيا من رجالى سيكون نهاية لقانون الدولة». وظل قائد السلاح الجوى الشيلى فرناندو ما تاى لمدة عشر سنوات يكافح مع بينوشيه ويحث على الإسراع بالتحول الديمقراطى . لكنه حذر فى عام ١٩٨٩ من أن جهود إلغاء قانون العفو سيعرض هذا التحول للخطر . واستمر قادة المعارضة اليسارية فى الإصرار على إمكانية إجراء محاكمات ؛ إلا أن الزعماء الديمقراطيين المعتدلين كانوا يؤكدون على الرغبة فى إجراء تحقيقات وحسب .

وقبل تولى أيلوين لمنصب الرئاسة بأيام قليلة عبر عن تأكيده المطمئن للجيش قائلا : « إن فكرة المحاكمة ليست واردة بخاطرى . فلا نية لدى لإجراء محاكمات ... و [لا عندى مزاج] لتقديم الجنرال بينوشيه أو غيره للعدالة أو لمناصبته العداء »[١٠] . وبعد توليه منصب الرئاسة أطلق سراح المعتقلين السياسيين فى سجون بينوشيه ممن لم يرتكبوا أعمال عنف .

إن قيام النظام الديمقراطى دائما ما تصحبه تنازلات فيما بين الجماعات القوية سياسيا . فكانت إقامة الديمقراطية فى فنزويلا فى أواخر الخمسينيات يتطلب الالتزام بامتيازات الكنيسة واحترام الملكية الخاصة واتخاذ تدابير الإصلاح الزراعى . فهل كان النظام السياسى الذى تمخض عن ذلك غير ديمقراطى بسبب هذه القيود ؟ وهل يعد أى نظام غير ديمقراطى إذا افتقرت الحكومة إلى القوة أو الإرادة اللازمة لمحاكمة المجرمين فى النظام الشمولى السابق عليها ؟ لو كان الأمر كذلك فليس هناك نظام ديمقراطى قام على التحول يعد

(١٠) **New York Times,** August 1, 1989, p. A4.

ديمقراطيا ، إذ لن يسعى زعيم شمولى إلى تحويل نظامه إلى الديمقراطية لو أنه كانت لديه توقعات بأنه هو وأعوانه سيتعرضون للمحاكمة والعقاب نتيجة لذلك . فالحكومات التى تحظى بقوة كافية لتنفيذ عملية التحول لديها القوة الكافية لتفادى هذا الثمن . ولو إفتقروا إليها لما كان نصف تحولات الموجة الثالثة قبل ١٩٩٠ قد حدث أصلا . فرفض العفو فى هذه الحالات معناه استبعاد أشد أنماط التحول الديمقراطى شيوعا .

وكان الموقف يختلف تماما بالنسبة للأنظمة الشمولية التى لم تغادر مواقعها عن قوة وإنما خرجت من موقف ضعف . وفى العادة لم تكن مثل هذه الأنظمة تتوقع لحظة نهايتها وبالتالى لم تسع إلى حماية أفرادها عن طريق سن قوانين بالعفو . وكان الاستثناء الواضح فى ذلك هو الأرجنتين حيث كان الجنرال بينيون يتزعم نظاما عسكريا انتقاليا لمدة ستة عشر شهرا منذ سقوط العصبة وحتى إجراء انتخابات لإقامة حكومة ديمقراطية . فبذلت حكومته جهودا متواصلة دون جدوى لحماية الجيش والشرطة من المحاكمة .

وحاولت فى بادىء الأمر أن تجرى مفاوضات حول عقد اتفاق بعدم المحاكمة مع الزعماء المدنيين ؛ ثم أصدرت تقريرا تليفزيونيا عن حربها ضد الإرهابيين اليساريين أملا فى تبرير تصرفاتها ، ثم سعت إلى التفاوض حول عقد اتفاق سرى مع قادة الاتحاد من المحافظين فى الحركة البيرونية ، لكن مسعاهم انكشف على يد قادة المعارضة الآخرين فاضطرت الحكومة إلى التخلى عنه[١١] .

وفى النهاية وقبل أسابيع قليلة من الانتخابات أصدرت حكومة بينيون « قانون المصالحة الوطنية » الذى نص على الحصانة من المحاكمة والتحقيقات

(١١) New York Times, May 29, 1983, p. E3.

لكل ضباط الجيش والشرطة على أية إجراءات اتخذت بها فى ذلك « الجرائم العادية والجرائم العسكرية » والتى ارتكبت إبان الحرب على الإرهاب .

وتم تطبيق العفو على عدد قليل من الإرهابيين ممن لم يلق القبض عليهم أو إدانتهم وممن لم يكونوا منفيين . وسرعان ما استنكر القادة السياسيون المعارضون هذا القانون ، فقامت الحكومة الديمقراطية بإلغائه بعد أسبوعين من توليها السلطة فى ديسمبر ١٩٨٣ .

كان مسئولو الحكومات الشمولية التى انهارت أو أطيح بها أهدافا للعقاب . فبعد طردهم من السلطة على يد القوات الأمريكية أدين برنارد كوارد وثلاثة عشر آخرون من زعماء النظام الشيوعى بجرينادة بالقتل وجرائم أخرى وحكم عليهم بالسجن لمدد طويلة . ولولا أن تم نقل نورييجا إلى الولايات المتحدة لمحاكمته على جرائم مخدرات لكان قد واجه عددا من التهم فى بلاده . وتم تقديم شاوشيسكو وأعوانه إلى محاكمة صورية . وقبل انتخاب كورازون أكينو كانت تهدد ماركوس بتقديمه للمحاكمة وهو ما جعله يفر إلى المنفى . وتفادى هونيكر وأعوانه العقاب لكونهم فى سن متقدمة أو مرضى ، إلا أن هونيكر فى نهاية عام ١٩٩٠ أدين لإصداره أمرا بقتل الألمان الشرقيين ممن حاولوا الهرب باختراق سور برلين .

كانت أطول وأخطر جهود بذلت لمحاكمة المجرمين الشموليين ومعاقبتهم قد شهدتها اليونان والأرجنتين ويبدو الموقف الظاهرى فى هاتين الدولتين متشابها . فكل من الحكومتين العسكريتين كانت مذنبة لارتكابها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان . وكلاهما سقطت بعد معاناة إهانة عسكرية فى صراعات خارجية . وفى كلتا الحالتين كانت الحكومة الديمقراطية التى تلتها تحت سيطرة حزب واحد وزعامة زعيم له مكانته وشعبيته . وفى كلتا الحالتين أيضا كانت الجماهير بعد انتخاب الحكومة الديمقراطية تؤيد محاكمة هؤلاء

المجرمين ومعاقبتهم . وفى اليونان كان ذلك هو « أشد المطالب الجماهيرية حساسية وقابلية للانفجار »[12] . ويمكن قول نفس الشيء عن الأرجنتين أيضا . فحاولت كلتا الحكومتين الجديدتين أن تستجيب للمطلب الشعبى والواجب الأخلاقى من خلال وضع برنامج للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان .

وواجهت كلتا الحكومتين مشكلات متشابهة فى رسم سياساتها . فكان على كل منهما أن تحدد من يجب محاكمته وتقرر نوعية الجرائم وأسلوب المحاكمة وتوقيتها وظروفها ، وحين تمت الإطاحة بالدكتاتوريات الفردية فى كل من كولومبيا وفنزويلا والفيلبين ورومانيا كانت المحاكمة والعقاب قاصرين على الدكتاتور وأسرته وأعوانه الأقربين .

وكان إحلال نظام عسكرى يمثل تحديا أشد صعوبة . ففى كل من الأرجنتين واليونان كان من الضرورى محاكمة كبار قادة الحكومة العسكرية . ولكن إلى أيه رتبة من الرتب العسكرية كان ينبغى إجراء المحاكمة ؟ تعاملت حكومة ألفونسين مع هذه المسألة بتقسيم مرتكبى الجرائم إلى ثلاثة أقسام :

١ - من أصدروا الأوامر بانتهاك حقوق الإنسان .

٢ - من قاموا بتنفيذ هذه الأوامر .

٣ - من شاركوا فى انتهاك حقوق الإنسان إلى درجة تفوق ما أمروا به .

فكان الضباط الذين يندرجون تحت الصنفين الأول والثالث يدانوا ويحاكموا ؛ ولا يحاكم من يندرج منهم تحت البند الثانى إلا إذا كانوا قد علموا أن الأوامر التى كانوا ينفذونها غير شرعية .

---

(١٢) P. Nikiforos Diamondouros, "Transition to, and Consolidation of, Democratic Politics in Greece, 1974-83", in **The New Mideterranean Democracies,** ed. Geoffrey Pridham (London, 1984), p. 57.

وهكذا كانت الظروف التى واجهت حكومتى ألفونسين وكارامنليس متشابهة تماما ، أما النتائج فكانت مختلفة تماما . ففى أغسطس ١٩٧٥ وبعد تسعة أشهر من انتخاب كارامنليس رئيسا للوزراء ، تمت إدانة كبار قادة الحكومة العسكرية الثمانية عشر وحوكموا وصدرت ضدهم أحكام بالخيانة العظمى . وفى أول محاكمة على جرائم التعذيب تمت إدانة ٣٢ ضابطا بالشرطة العسكرية (١٤ ضابطا و ١٨ مجندا) وصدر الحكم على ١٦ منهم .

كما صدرت أحكام بالسجن على ضباط آخرين من البحرية والبوليس والقادة الحكوميين على ما ارتكبوه فى مذبحة معهد التكنولوجيا . وإجمالا صدر ما يتراوح بين مائة وأربعمائة حكما للتعذيب فى اليونان ، وأدين عدد كبير من الناس بانتهاك حقوق الإنسان فى تلك المحاكمات[13] . وبنهاية ١٩٧٦ وبعد عامين من إقامة الحكم الديمقراطى أقيمت العدالة إلى حد كبير واستقر أمر قضية المحاكمات والعقاب فى السياسة اليونانية .

وكانت انتهاكات حقوق الإنسان فى الأرجنتين أكبر كثيرا منها فى اليونان سواء من الناحية النسبية أو المطلقة . فقد اكتشفت لجنة تقصى الحقائق التى شكلها ألفونسين أن قوات الأمن « أخفت عامدة مالا يقل عن ٨٩٦٠ شخصا ، وأنهم - أى قوات الأمن - كانت لهم شبكة من ٣٤٠ مركزا للاعتقال والتعذيب »[14] . ولمدة سبع سنوات بعد تولى ألفونسين للسلطة ظلت قضية كيفية التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان تثير القلق فى السياسة الأرجنتينية بل أثارت هذه المسألة ثلاث محاولات لانقلاب عسكرى .

---

(١٣) Harry Psomiades, "Greece: From the Cplonels` Rule to Democracy", in From Dictatorship to Democracy, ed. Herz, pp. 262-65.

(١٤) Nunca Mas, **The Report of the Argentina National Commission on the Disappeared** (New York, 1986), pp. 10.

وفى النهاية تم تقديم سته عشر ضابطا إلى المحاكمة وأدين عشرة بانتهاك حقوق الإنسان . وفى عام ١٩٩٠ كانت القضية لاتزال تمثل عامل انقسام فى السياسة الأرجنتينية .

فكيف نفسر الاختلاف فى المحصلات بين اليونان والأرجنتين ؟ كان يرجع فى جزء منه إلى وجود تهديد أمنى داخلى خطير ، وأن الحكومة البيرونية التى سبقت العصبة العسكرية كانت قد وجهت الجيش إلى « القضاء » على الإرهابيين ، وأن جماهير الأرجنتين أو قطاعات عريضة منها قبلت السبل التى اتبعها الجيش فى إنجاز هذه المهمة .

وكانت انتهاكات الجيش فى اليونان لحقوق الإنسان أقل حجما . كما أن النظام العسكرى اليونانى كان نظام عقداء ويعارضه عدد كبير من كبار الضباط. لذا فقد ساندت عناصر فى الجيش اليونانى جهود الحكومة لمحاكمة المذنبين . أما فى الأرجنتين فكان الجيش يعارض هذه الجهود تماما . لكن هذه العوامل لا تفسر إلا جزءا من الاختلاف بين نجاح اليونان وفشل الأرجنتين فى التعامل مع هذه المسألة . فكانت سياسات الحكومتين واستراتيجياتهما على درجة أكبر من الأهمية .

قام كرامنليس بإجراءين هامين ؛ فقد تحرك على وجه السرعة حين كان التأييد الشعبى فى ذروته ، وكانت سياسته « حاسمة وواثقة لكنها احتوت كذلك على مبدأ العقاب »[١٥] . وبعد أن رسخت أقدامه فى منصبه فى انتخابات ١٩٧٤ أعد كرامنليس خططا لمحاكمة مجرمى حقوق الإنسان . وزاد التأييد لهذه الإجراءات بدرجة كبيرة بعد محاولة للقيام بانقلاب عسكرى ضده

(١٥) Diamondouros, "Democratic Politics in Greece", in **New Mideterranean Democracies,** ed. Pridham, p. 58.

فى فبراير ١٩٧٥ . فتحرك بسرعة باتجاه صدور الأحكام من خلال المحاكم المدنية المعتادة وانتهت العملية فى ثمانية عشر شهرا .

ثانيا : عمل كرامنليس على طمأنة الضباط على عدم تحديه لهم من الناحية المؤسسية ، وأدت سياسة التطهير المحدود لقادة العصبة وهى السياسة التى تمت بإجراءات قانونية عادية وبتعاطف شعبى معها إلى طمأنة فرق الضباط . ثم اختفت القضية التى عذبت السياسة اليونانية وتوارت ، ولكن لمدة أربعة عشر عاما فقط ثم بعثت من جديد لفترة وجيزة فى ديسمبر ١٩٩٠ حين أعلنت الحكومة المحافظة عفوها عن سبعة من أعضاء العصبة الثمانية المعتقلين . ولكن سرعان ما سحبت الحكومة قرارها على أثر الغضب الشعبى وأعلنت رفض الرئيس كرامنليس توقيع المرسوم[١٦] .

كان فشل جهود المحاكمة فى الأرجنتين والأزمات الحادة التى ترتبت على ذلك بالنسبة للبلاد نابعا من سياسات حكومة ألفونسين ، مما أدى إلى تعطيل محاكمة مرتكبى جرائم حقوق الإنسان وعقابهم وإلى تشجيع الجيش على مقاومة هذه العملية . وبمرور الوقت تحول الغضب الشعبى إلى حالة لا مبالاة واستعاد الجيش نفوذه ومكانته بعد المهانة التى تعرض إليها فى عامى ٨٢ - ١٩٨٣ .

وما أن تولى ألفونسين السلطة قام بإلغاء العفو الحكومى الذى أصدرته حكومة بينيون ، وقام بتشكيل لجنة برئاسة إرنستو ساباتو الروائى للتحقيق فى جرائم الجيش . وبدأت محاكمة تسعة من كبار قادة الجيش وتم التمهيد لتمرير تشريع يقدم الأساس القانونى لمحاكمة مرتكبى انتهاكات حقوق الإنسان فى الجيش والشرطة على إختلاف الرتب بها . فأثارت هذه الإجراءات المخاوف والقلق والمعارضة داخل المؤسسة العسكرية .

(١٦) Psomiades, "Greece", in **From Dictatorship to Democracy,** ed. Herz, pp. 263-64.

كما عمل ألفونسين فى الوقت نفسه على استصدار تشريع ببدء محاكمة المتهمين من ضباط الجيش فى المحاكم العسكرية . وبذلك قدم للجيش دوافع ووسائل تعطيل المحاكمة .

عرضت قضية الجنرالات والقادة التسعة أمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى أوائل ١٩٨٤ . وبعد ثمانية أشهر أى فى سبتمبر خرج عن المجلس تقرير بأن المجلس « لم يجد شيئا يمكن معارضته » فى تصرفات أعضاء العصبة . ثم تم تحويل القضية إلى محكمة استئناف فيدرالية مدنية . واستمرت المحاكمة فيها مدة عام آخر ليصدر الحكم فى ديسمبر ١٩٨٥ بإدانة خمسة من أعضاء العصبة وتبرئة أربعة . وفى عام ١٩٨٦ تمت إدانة سبعة من كبار الضباط وفى النهاية أدين خمسة منهم بانتهاك حقوق الإنسان . وفى الوقت نفسه استمرت التحقيقات وأدين عدد كبير آخر من الضباط .

تبين من استطلاعات الرأى العام فى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ وجود تأييد واسع النطاق لعملية المحاكمات وخاصة لكبار قادة الجيش ، إلا أن الاهتمام بالقضية أخذ فى الخفوت . وبعد سنة من تولى ألفونسين للسلطة « كان كثير من الناس فى الأرجنتين قد فقدوا الاهتمام بالمحاكمات » . وقل حجم المظاهرات المطالبة بالمحاكمة [١٧] ، وكان الرأى العام يمر بمرحلة تغير ، وتنامت مقاومة الجيش .

وفى ديسمبر ١٩٨٦ تقدم ألفونسين بورقة « وضع نهاية » تحظر البدء فى أية قضايا جديدة فى هذا الشأن ، وردت جماعات حقوق الإنسان بإدانة هذه الورقة المقترحة ، إلا أن معظم الناس لم يكن لديهم اهتمام بالأمر وفشلت جهود حشد احتجاج لمدة ٢٤ ساعة ضد الاقتراح . وقام البرلمان بتمرير الورقة ووجهت اتهامات نهائية ضد مائتى ضابط ، منهم من كان لايزال فى الخدمة . وأوضح الجيش معارضته لمحاكمة هؤلاء المئتين .

(١٧) Peter Ranis, "The Dilemmas of Democratization in Argentina", **Current History** 85 (January 1986), p. 30.

وفى نفس الوقت ، « خفتت مظاهر الاحتجاج وتحولت إلى ما يشبه احتفالات الأصدقاء »[١٨] .

وفى أبريل ١٩٨٧ بذلت جهود لإجبار ضابط على المثول بشخصه أمام المحكمة مما أدى إلى ما عرف باسم « تمرد عيد الفصح » حيث أعلنت وحدتان عسكريتان فى قاعدتين عسكريتين تمردهما ومطالبتهما للحكومة بعدة مطالب .

ونجح ألفونسين فى إقناع المتمردين بالتسليم لكنه استجاب لمطالبهم الرئيسية ، وقام بفصل رئيس الأركان ومرر قانونا يحظر المحاكمة إلا لعدد معدود من الضباط المتقاعدين . وفى يناير ١٩٨٨ تم قمع انتفاضات عسكرية أخرى ، إلا أن ذلك وضع ضغوطا جديدة على الحكومة للامتناع عن المحاكمات . وفى عام ١٩٨٩ تم انتخاب المرشح البيرونى كارلوس منعم رئيسا للبلاد .

وكان الحزب البيرونى فى ذلك الوقت قد عقد صلات وطيدة مع الجيش وقام منعم بتعيين أحد أنصار العفو وزيرا للدفاع وأحد الضباط ذوى الشعبية لدى المتمردين فى الجيش رئيسا للأركان . وفى أكتوبر ١٩٨٩ أصدر منعم قرارا بالعفو عن ستين ميليشيا وعن كل ضباط الجيش والشرطة المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان فيما عدا الأعضاء الخمسة بالعصبة ممن كانوا لايزالون فى السجن.

وفى ٢٩ ديسمبر ١٩٩٠ أصدر منعم قرارا بالعفو عنهم وعن أحد الجنرالات تم تسلمه من الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٨ وكان ينتظر المحاكمة عن ٣٨ تهمة قتل ، وكذلك عن أحد زعماء ميليشيا مونتى نيرو . وأثار هذا الإجراء مرارة شديدة وعداوة وسخطا بالغين . فاحتج مايقرب من خمسين ألف

(١٨) **New York Times,** Dec. 30, 1986, p. E3.

شخص فى بوينوس آيريس مما اعتبره الرئيس السابق ألفونسين « أشد الأيام التى مرت بالأرجنتين كآبة »[١٩] .

وفى اليونان بلغت المواجهة بين الحكومة الديمقراطية والجيش أوجها فى محاولة انقلاب بعد انتخاب الحكومة بثلاثة أشهر . وجاءت الذروة فى الأرجنتين فى شكل انقلاب فاشل بعد انتخاب الحكومة بثلاث سنوات . وأدى الانقلاب الفاشل فى اليونان إلى زيادة تأييد إجراء المحاكمات وتضاعف شرعية النظام . أما فى الأرجنتين فقد أدت محاولة الانقلاب إلى إقناع الحكومة بالتخلى عن المحاكمات . فقد فشل ألفونسين فى سرعة التحرك والحسم فى عام ١٩٨٤ حين كان الشعب يؤيد هذا الإجراء سببا فى جعل محاكمات حقوق الإنسان ضحية لتغير علاقات القوة واتجاهات الرأى العام . فكانت النتيجة أن « ألقى بمن سرق كتابا فى السجون بينما ظل من قام بعمليات التعذيب حرا طليقا »[٢٠] .

وعلى النقيض مما حدث فى عمليات التحو ل والإحلال كانت شروط العفو فى عمليات الإحلال التحولى تناقش علانية أو ضمنيا بين الحكومة والمعارضة . ففى نيكاراجوا مثلا تقدمت الساندينستا باقتراح واحد بالعفو لكنها عادت وعدلته ليتفق واعتراضات المعارضة الديمقراطية . وفى كوريا ساند الرئيس تشون دوهوان زميله رو تاى ووه لتولى منصب الرئاسة على فرض أنه وزملاءه لن يقدموا للمحاكمة عن أية تصرفات قاموا بها إبان حكمهم الشمولى الذى دام سبع سنوات . وما أن تم انتخاب رو تاى ووه ثارت المطالبة بتقديم كشف حساب عن الجرائم التى ارتكبتها حكومة تشون ومنها مذبحة كوانغجو وعمليات التعذيب والوفاة الغامضة لعدد من المعتقلين [٢١] .

(١٩) **New York Times,** Dec. 30, 1986, p. 9.

(٢٠) **International Herald Tribune,** June 27-28, 1987, p. 5.

(٢١) James Cotton, "From Authoritarianism to Democracy in South Korea", **Political Studies** 37 (June 1989), p. 257.

وطالب رجال المعارضة نواب البرلمان بمعاقبة تشون وخمسة آخرين اعتبروا مسئولين عن المذبحة . وفى ٨٨ و ١٩٨٩ كانت القضية فى ذروة نشاطها فى كوريا . وفى نوفمبر ١٩٨٨ قام تشون بتقديم اعتذار علنى مفتوح ثم دخل فى عزلة فى دير للبوذيين . وفى نفس الوقت جرت مفاوضات مكثفة بين حكومة روو تاى ووه وبين المعارضة وتركزت حول جلسات استماع ومحاكمات وتقديم تعويضات لضحايا كوانغجو .

وفى النهاية تم التوصل إلى « صفقة خلف الكواليس » أدلى تشون بمقتضاها بشهادته فى جلسة استماع تليفزيونية أمام البرلمان . إلا أن هذه العملية الفجة لم ترض المعارضة ، لكنها ساعدت رو تاى ووه على تمييز حكومته عن سابقتها .

وفى كل من نيكاراجوا وكوريا جاءت المفاوضات بين الحكومة والمعارضة بعد أن تم انتخاب حكومة انتخابا ديمقراطيا . وفى الحالات الأخرى تم التوصل إلى تفاهم بين القادة الشموليين وقادة المعارضة قبل انتخاب حكومة جديدة . ففى أورجواى مثلا تفاوض الجيش وبعض الزعماء السياسيين حول ترتيبات الإنتقال إلى الديمقراطية فى صيف ١٩٨٤ . وهناك خلاف حول مدى ما تلقاه الجيش من ضمانات بعدم إجراء محاكمات . فقال البعض : إن هذه المسألة لم تناقش أبدا . وقال بعض المدنيين : إن الجيش تلقى تأكيدات بعدم عزم الحكومة على محاكمة ضباطه ، ولو أن هذا ما كان ليحول دون قيام بعض المدنيين بمقاضاتهم .

وزعم بعض ثالث أن الجيش تلقى تأكيدات بأن هذه المسألة أيضا سيتم حلها بتعويق سير القضايا ؛ وهكذا برر ويلسون فيريرا زعيم المعارضة تخليه عن المعارضة لمسألة العفو على أساس أن الجيش تلقى ضمانات ضد المحاكمة فى مفاوضات خاصة (لم يحضرها لأنه كان بالسجن) [٢٢] .

(٢٢) Weschler, **New Yorker,** April 3, 1989, p. 83.

وتعرض جنرالات أورجواى لضغوط محلية ودولية كبيرة (من الإدارات الأميريكية والأرجنتينية والبرازيلية) من أجل إنهاء حكمهم ، لكنهم رغم ذلك لم يتخلوا عن مناصبهم . بل تفاوضوا حول إيجاد مخرج لهم يحتفظون فيه « برؤوسهم عالية وأعلامهم خفاقة »[٢٣] . وكان يفترض فى ذلك الوقت أنه قد تم التوصل إلى تفاهم من نوع ما حول مسألة المحاكمة فى « نادى البحرية » .

ونظرا لمدى خطورة قضية انتهاكات حقوق الإنسان يبدو أن الجنرالات قد تنازلوا عن السلطة إما بناء على تلقى ضمانات ما ، أو لأن كلا الجانبين كان يفترض أن المحاكمة كانت خارج المناقشة .

وفى خلال العام ونصف العام الذى تلى تولى الحكومة المنتخبة لمقاليد السلطة فى مارس ١٩٨٥ رفع المدنيون فى أورجواى ٣٨ قضية ضد ١٥٠ من المسئولين لارتكابهم جرائم قتل وتعذيب واختطاف واغتصاب وجرائم أخرى. فأعلن الجيش أنه لن يسمح لضباطه بالمثول أمام المحاكم . وفى سبيل تحاشى أية مواجهة خطيرة تؤدى ربما إلى نهاية النظام اقترح سانجو ينتى منح غطاء من العفو للجيش يبرره بأنه كان قد أصدر عفوا بالفعل عن الإرهابيين وسائر المعتقلين السياسيين ممن كان الجيش قد اعتقلهم . فهزمت أحزاب المعارضة فى المجلس التشريعى اقتراحه وقدمت خطة بمنح عفو جزئى ولم يكتب له النجاح بدوره ، وأدرجت أول محاكمة يفترض فيها مثول ضباط الجيش أمام المحكمة فى ٢٣ ديسمبر . وفى اللحظة الأخيرة تحولت قيادة المعارضة عن موقفها وظل المجلس التشريعى ساهرا ليلة ٢٢ ديسمبر يعمل على إصدار ورقة بالعفو العام والتصديق عليها ؛وتم إلغاء أول محاكمة ولم ترفع أية دعاوى أخرى من نوعها .

---

(٢٣) Danilo Arabilla, in **Newsweek**, January 28, 1985, p. 23.

لكن المعركة السياسية فى أورجواى كانت لا تزال فى بدايتها . ففى أثناء الجدل حول ورقة العفو العام بينت إستطلاعات الرأى العام تأييد ٧٢ ٪ من الناس لمعاقبة من اقترفوا جرائم تتنافى وحقوق الإنسان[٢٤] . وبعد شهرين من تمرير الورقة بدأ تحالف عريض يضم السياسيين المعارضين ودعاة حقوق الإنسان والضحايا وأسرهم ورجال الكنيسة والصحفيين والمحامين وما إليهم فى شن حملة لإجراء استفتاء عام على ورقة العفو . وكان ذلك يتطلب توقيعات من ربع الناخبين فى آخر انتخابات ، أو ٥٥٥,٧٠١ توقيعا من إجمالى عدد السكان البالغ عددهم أكثر من ثلاثة ملايين نسمة .

وانشغلت سيا سة أورجواى بهذه التوقيعات لمدة عامين ، وبذلت الحكومة ومحكمة الانتخابات والجيش وبعض قادة المعارضة جهودا مضنية فى سبيل الحيلولة دون تجميع هذه التوقيعات . وفى نهاية الأمر وفى ديسمبر ١٩٨٨ أعلنت محكمة الانتخابات أن أنصار الاستفتاء حصلوا على ١٨٧ توقيعا فوق الرقم المطلوب وحدد البرلمان ميعادا للاستفتاء هو ١٦ أبريل ١٩٨٩ .

بعد حملة مريرة تضمنت تهديدات غير مستترة من الجيش بأنه لن يذعن أو يمثل أمام إلغاء هذا القانون صوتت جماهير أورجواى بنسبة ٥٣ ٪ ضد ٤٠ ٪ لصالح العفو . وجاءت هذه المحصلة حلا للقضية لكنها لم ترض أى طرف . فمن عارضوا العفو خسروا ؛ ولكن من ناحية أخرى « لم يكن ثمة شعور بالانتصار » كما قال الرئيس سانجوينتى[٢٥] . وكان ذلك بعد تسع سنوات من بدء عملية التحول الديمقراطى وبعد خمس سنوات من تولى حكومة منتخبة ديمقراطيا لزمام الحكم .

---

(٢٤) Weschler, **New Yorker,** April 3, 1989, p. 85.

(٢٥) **New York Times,** April 18, 1989, p. A8.

وفى أوربا الشرقية وباستثناء كل من رومانيا وألمانيا الشرقية كان الاتجاه العام المبدئى يميل إلى العفو والنسيان ، ولم يظهر موضوع العقاب بشكل جدى فى المجر ؛ وكان كل من هافيل فى تشيكوسلوفاكيا ومازوفسكى فى بولنده وياكوليف فى الاتحاد السوفيتى يعارضون توجيه اتهامات إجرامية .

ورغم ذلك ثارت المطالب فى بعض الدول بإجراء تحقيقات ومحاكمات للمسئولين عن أفظع الجرائم . فتمت محاكمة الزعيم الشيوعى السابق فى براج وحكم عليه بالسجن أربع سنوات لاستخدامه العنف فى مواجهة المتظاهرين . وتم القبض على جنرالين بالبوليس السرى البولندى ووجهت إليهما اتهامات « بالتحريض والتوجيه » لقتل القس يرزى بوبيلوسكو عام ١٩٨٤ ، وتم وضع تودور جيفكوف تحت التحفظ فى بلغاريا لمدة ستة أشهر ثم أطلق سراحه فى يوليو ١٩٩٠ ولا زالت الاتهامات الموجهة إليه قيد التحقيق .

نخرج من سجل الحكومات الديمقراطية فى تقديم المسئولين الشموليين الذين ارتكبوا جرائم للعدالة ببعض النتائج اليقينية . فكانت العدالة وظيفة السلطة السياسية . فلم تتم محاكمة المسئولين عن النظم الشمولية القوية التى أنهت نظمها عن طواعية ؛ أما مسئولو النظم الشمولية التى أسقطت فقد عوقبوا إذا ماتمت محاكمتهم على الفور. « هكذا تعمل العدالة. ببطء. والعدالة السريعة لا وجود لها إلا فى الدول الشمولية والاستبدادية »[٢٦] . وقد جانب الصواب هذه المقولة . فلا يمكن للعدالة الديمقراطية أن تكون صورية من النوع الذى طبق على شاوشيسكو ومن والاه ، لكنها لا يمكن أيضا أن تكون بطيئة . فإذا خمد التأييد الشعبى اللازم لتحويل العدالة إلى واقع سياسى يعيد للجماعات التى والت النظام الشمولى شرعيتها ونفوذها إلى حيز الوجود . فالعدالة فى النظام الديمقراطى الجديد إما أن تأتى سريعة أو لا تأتى على الإطلاق .

---

(٢٦) Ernesto Sabata, in **Washington Post,** Feb. 2, 1986, p. C5.

وبانتهاء النظم الشمولية برزت المطالب المنادية بالحقائق والعدالة . وتم الوفاء بهذا المطلب فى الأرجنتين بإعداد تقرير عن لجنة ساباتو فى سبتمبر ١٩٨٤ ، وهى اللجنة التى شكلها الرئيس ألفونسين فى ديسمبر السابق . فاستمعت اللجنة إلى شهادات مطولة من الضحايا وأسرهم ومن المسئولين وغيرهم وقامت بزيارة مراكز الاعتقال والتعذيب . وساند تقريرها الموجز الذى يبلغ ٤٠٠ صفحة مايقرب من ٥٠ ألف صفحة من الوثائق . وفى الفيليبين قامت الرئيسة كورازون أكينو بتشكيل لجنة رئاسية لحقوق الإنسان للتحقيق فى الانتهاكات المبدئية التى ارتكبتها الشرطة لا الجيش الذى ساعدها على تبوء السلطة .

ولكن انحلت اللجنة فى أقل من عام دون تأثير كبير . وفى البرازيل كانت عملية التحول ودرجة العنف القليلة التى صاحبته سببا فى تعويق الحكومة الديمقراطية التالية عن القيام بالتحقيق بصورة تشبه ماحدث فى الأرجنتين ، إلا أن أسقف ساوباولو أعد تقريرا يقوم على السجلات الرسمية يشبه إلى حد ما تقرير لجنة ساباتو وكان له نفس عنوانه : « لن يحدث ذلك أبدا مرة ثانية » . وفى شيلى كان أيلوين يعارض إجراء المحاكمات ، لكنه قرر إظهار الحقائق . وشكلت الحكومة لجنة « لتقصى الحقائق والمصالحة » لتكون « ضميرا للأمة » عما حدث من قتل وإختفاء أشخاص إبان الحكم العسكرى . وكان الافتراض ألا يعاقب المسئولون عن الجرائم ، بل أن يتم تعويض ضحايا هذه الجرائم وأسرهم[٢٧] .

وفى أورجواى دار الجدل حول الرغبة فى إعلان « الحقيقة » وإجراء « العدالة » معا . وكان أنصار العفو يعارضون إجراء التحقيقات وكشف

---

(٢٧) Neier, "What Should Be Done", p. 34; **New York Times**, June 3, 1990, p. 6.

الفضائح والجرائم الشمولية أيضا . فيقول النائب جورج باتل : « إن العفو لا يعنى أن الجرائم لم ترتكب ؛ بل يعنى نسيانها ». ويقول سانجوينتى : « فلا ننظر إلى المستقبل ولا إلى الماضى ... ولو كان الفرنسيون يفكرون فى ليلة بارثولوميو لكانوا لا يزالون يقيمون المذابح لبعضهم البعض حتى يومنا هذا»[٢٨]. وكان آخرون فى أورجواى وغيرها يرون أن الحقيقة أهم من العدالة ، حيث يمكن تقديم التعويضات وشىء من السلوى للضحايا وذويهم ، ويمكن كشف أسرار عمليات التعذيب وخلق ضمير شعبى وإصرار على عدم تكرار ذلك مرة أخرى [٢٩] .

كانت العقبة الرئيسية فى طريق المحاكمة وكشف الحقائق فى الدول الشيوعية السابقة هى انتشار مبادىء النظام الشيوعى ودرجة تقبل الناس له وتعاونهم معه والخوف مما قد تكشف عنه المحاكمات أو التحقيقات ، فتم تأجيل موعد شهادة جيفكوف المقررة أمام البرلمان البلغارى مرارا وتكرارا بسبب الأسماء التى قد يذكرها . وظهرت أكبر مشكلة فى صورة الملفات الضخمة للبوليس السرى . فهل ينبغى فتحها أم عرضها على المحاكم فقط أم تغلق إلى الأبد أم يتم تدميرها ؟ كانت ملفات ألمانيا الشرقية تضم أسماء ستة ملايين شخص ، وفى عام ١٩٩٠ تم الكشف عن عدد من النواب والوزراء فى النظام الجديد ممن تعاونوا مع البوليس السرى .

وقد خشى كثيرون أن يؤدى فتح الملفات إلى تسميم الحياة العامة فى الديمقراطيات الجديدة ، وقد يؤدى فى ألمانيا الشرقية إلى إحداث آثار فى ألمانيا

(٢٨) Lawrence Weschler, "The Great Exception: II-Impunity", **New Yorker,** April 10, 1989, pp. 92-93; **Boston Globe,** April 16, 1989, p. 20.

(٢٩) Neier, "What Should Be Done", p. 34.

الغربية . وفى رومانيا تم الاحتفاظ بالملفات الضخمة للجهاز الأمنى السرى فى مكان سرى تحت حراسة عسكرية . « فلو نشرنا الملفات قد يحدث ماهو أسوأ من الحرب الأهلية » كما قال أحد المسئولين الحكوميين [٣٠] . وفى بعض النواحى كانت الحقيقة والعدالة بمثابة تهديد للديمقراطية .

من تجارب التحول الديمقراطى

٤ - التعامل مع الجرائم الشمولية

١ - إذا ما حدث التحول أو الإحلال التحولى لا ينبغى السعى إلى محاكمة المسئولين الشموليين عن انتهاكهم لحقوق الإنسان . فالثمن المقابل لهذا السعى يفوق أية مكاسب معنوية .

٢ - إذا حدث الإحلال يمكن محاكمة لنظام الشمولى وقادته على الفور إن كانت هناك رغبة فى ذلك .

٣ - يجب إيجاد الوسائل لتقديم تفسير شعبى عن كيفية ارتكاب هذه الجرائم وأسبابها .

٤ - يجب إدراك أن مسألة « المحاكمة والعقاب » فى مقابل مسألة « الغفران والنسيان » تمثل مشكلة سواء تم اختيار الأولى أو الثانية .

التمرد والقوة العسكرية

إن مشكلة التعامل مع التصرفات الإجرامية للنظام الشمولى ومسئوليه تتداخل مع مشكلة أكبر وأكثر استمرارية وأشد خطورة من الناحية السياسية تواجه العديد من الديمقراطيات الجديدة ، ألا وهى الحاجة إلى كبح جماح القوة

(٣٠) Gabriel Shcoenfeld, "Crimes and Punishments", **Soviet Prospects** 2 (October 1990).

السياسية التى تمثلها المؤسسة العسكرية ، وجعلها كيانا مهنيا ملتزما بتوفير الأمن الخارجى للبلاد . وقد اتخذت مشكلة العلاقة بين ما هو مدنى وما هو عسكرى ثلاثة أشكال مما يتوقف على نوعية النظام الشمولى وقوة المؤسسة العسكرية وطبيعة العملية الانتقالية .

كانت القوة العسكرية للدكتاتوريات ذات الحزب الواحد باستثناء نيكاراجوا وبولنده خاضعة للسيطرة المشددة للحزب . فلم تحاول هذه القوة القيام بانقلاب عسكرى ولم تحاول أن تلعب دورا حيويا فى سياسات النظام . ففى الدول الشيوعية ، وإلى حد أقل فى الصين ، ينتمى معظم الضباط العسكريين إلى الحزب الحاكم والخلايا الحزبية والتنظيمات التى تتبع نظام التدرج الهرمى العسكرى . والمشكلة فى الدول الديمقراطية التى تعقبها كانت تتلخص فى فصل الحزب عن الجيش وتحويل تبعية الجيش للحزب إلى تبعية للنظام الديمقراطى المتعدد الأحزاب . وقد سارت عملية الفصل بين الحزب والجيش بصورة سلسة فى دول أوربا الشرقية .

وفى الاتحاد السوفيتى دار جدل واسع حول « نزع حزبية » الجيش ؛ وصدر تشريع فى عام ١٩٩٠ بتغيير مهام « الإدارة السياسية الرئيسية » ، لكنه ترك بنية الخلايا الحزبية دون مساس رغم قول البعض إنه « ليس هناك كيانات فى جيوش الدول الديمقراطية تغرس أيديولوجيا الحزب الواحد »[٣١] . إلا أن الحكومات الديمقراطية التى خلفت دكتاتوريات الحزب الواحد كانت بصورة عامة تواجه مصاعب أقل فى فرض السيطرة المدنية مما واجهته الديمقراطيات التى أعقبت النظم العسكرية والدكتاتوريات الفردية .

(٣١) "Problems in the Soviet Military", **Soviet/East European Report** 7 (Sept. 20 1990), pp. 1-2.

نشأت مشكلات مختلفة وأشد خطورة من المؤسسات العسكرية التى تم إحلالها بنظم بديلة فى عملية التحول أو زاد اندماجها فى عالم السياسة فى الدكتاتوريات الفردية . فعبر الضباط عن سخطهم للخروج من السلطة وشاركوا فى أنشطة سياسية متنوعة تهدف إلى الإطاحة بالنظام الديمقراطى الجديد أو فرض التغيير فى قياداته أو سياساته .

وكان أعنف هذه الأنشطة السياسية حركات التمرد ومحاولات الانقلابات العسكرية . فجرت مثل هذه المحاولات فى ما لايقل عن عشر دول تحولت إلى الديمقراطية بين منتصف السبعينيات وأواخر الثمانينيات . ففى كل من نيجيريا والسودان كانت الانقلابات ناجحة ، وأعيد إقرار النظم العسكرية بعد أن كانت قد انتهت قبل سنوات قلائل . ولكن يجب أن نفرق بين الانقلابات التى قامت كرد فعل لما اعتبر فشلا للنظم الديمقراطية وبين الانقلابات التى كانت رد فعل تجاه نجاح عملية التحول الديمقراطى . وينتمى انقلابا نيجيريا والسودان إلى النوع الأول . فجاء الانقلاب النيجيرى بعد انتخابات معقدة أعادت رئيسا يعتبر فاسدا وضعيفا إلى السلطة ؛ وجاء انقلاب السودان فى أعقاب ثلاث سنوات من الحكم المدنى الأخرق ساءت خلاله المشكلات الاقتصادية للبلاد إلى درجة كبيرة .

ووقعت محاولات انقلاب أخرى فى جواتيمالا وإكوادور حيث خرج الجيش من السلطة عن طواعية ، ويبدو أن هذه الجهود كانت تتصل بالصراعات المحتدمة داخل أفرع الجيش . ففى جواتيمالا كانت الحكومة المدنية المنتخبة قد تولت السلطة رغم أنف القوات المسلحة ، وسرعان ما تم إخماد انقلابى مايو ١٩٨٨ ومايو ١٩٨٩ الفاشلين على يد الحكومة والقيادة العسكرية ، بينما ظل الكثيرون يتساءلون عن الدوافع التى كانت تراود من قاموا بالانقلاب[٣٢] .

(٣٢) **New York Times**, May 11, 1989, p. A7.

كانت المحاولات الانقلابية تزداد فى الدول التى كانت على نقيض خط جواتيمالا ؛ فى دول تعرَّض الجيش فيها لمهانة الهزيمة أو الاصطباغ بالصبغة السياسية على يد دكتاتور فردى . فتعرضت اليونان لسبع محاولات انقلابية أو تآمرية ؛ وشهدت الفيليبين سبع محاولات انقلابية أو حركات تمرد عسكرية ؛ ووقعت خمس فى الأرجنتين ؛ وثلاث فى أسبانيا . ولكن بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ لم تتم الإطاحة بأية حكومة تسعى إلى الديمقراطية فيما عدا حالتى نيجيريا والسودان الغامضتين .

ونظرا لهشاشة الديمقراطيات الجديدة كان هذا هو الحال ؛ ولكن لماذا ؟ إن الإطاحة بحكومة ما على يد انقلاب عسكرى يتطلب فى العادة تأييدا إما من القيادة العليا للجيش أو ثمة جماعات مدنية ذات ثقل ، أو عنصر خارجى مؤثر أو مزيجا من هذه الأشياء مجتمعة . كان القائمون بانقلابات معادية للتحول الديمقراطى من الضباط ذوى الرتب المتوسطة فى الغالب . وغالبا ما كان نفس هؤلاء الضباط يقودون محاولات انقلابية ناجحة من أمثال العقيد ألدو ريكو والعقيد محمد على زين الدين فى الأرجنتين والعقيد جيورجيو هوناسان فى الفيلبين . وفى كل الحالات كانت القيادة العسكرية العليا تؤيد الحكومة أو لا تساند المحاولات الانقلابية على أقل تقدير . وكان الإنقلابيون يعجزون بصورة عامة عن حشد تأييد الجماعات المدنية المؤثرة أو الحكومات الأجنبية ذات الثقل ، ومن هذه الناحية كانت محاولات التحول الانقلابى فى الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى تختلف عن الانقلابات الناجحة التى شهدتها الموجة العكسية الثانية .

ومن أخطر المحاولات الانقلابية المعادية للتحول الديمقراطى مثلا ماحدث فى الفيلبين فى ديسمبر ١٩٨٩ . فكان بعض القادة السياسيين يؤيدون

الانقلاب خفية ، إلا أن تأييدهم لم يتعد حدود القول ؛ وكانت الجماعات المدنية الرئيسية تعارضه ، وكذلك وزير الدفاع الجنرال فيدل راموس والقيادة العليا للجيش . وفى اللحظة الحرجة تدخلت الولايات المتحدة بصورة حاسمة حيث أقلعت المقاتلات الأميريكية لردع القوات الانقلابية .

كان تعرض الحكومات المنتخبة للإطاحة بها بانقلاب عسكرى يتفاوت طبقا لمستوى التنمية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع . ففى المجتمعات الريفية الزراعية والمجتمعات الفقيرة يمكن للانقلابيين أن يستمدوا التأييد من النخب المدنية . فبتدهور سلطة الاقطاعيين ومغتصبى الموارد الأولية وتنامى سلطة البرجوازية والطبقة المتوسطة ، يضعف الأساس الاجتماعى للانقلابات العسكرية. ففى بيرو قامت الإصلاحات الزراعية التى نفذها نظام فيلاسكو العسكرى بالقضاء على النخبة الإقطاعية ، وبالتالى خفضت من التهديدات الانقلابية للنظام الديمقراطى التالى . وفى أسبانيا عارض كبار رجال الأعمال وغيرهم من النخب المدنية الانقلابات العسكرية وأيدوا الديمقراطية .

ويرى ألفونسين أن الانقلابات فى الأرجنتين « كانت دائما مدنية/ عسكرية فى سماتها » وأن مفتاح منعها كان يكمن فى قطع الصلة بين الجيش والجماعات المدنية [٣٣] . إلا أن المفتاح الحقيقى كان يكمن فى تغيير توازن القوى فيما بين الجماعات المدنية فى المجتمع الأرجنتينى ، وظهور الغلبة العددية للطبقات المتوسطة التى لم يكن عليها أن تعتمد على الجيش لحمايتها من السلطة المنظمة للاتحادات العمالية البيرونية . وهكذا فعندما ظهرت التهديدات الانقلابية فى مايو ١٩٨٥ وفى أسبوع عيد الفصح فى أبريل ١٩٨٧ تمكن

---

(٣٣) Cynthia McClintock, "The Prospects for Democratic Consolidation in the Least Likely; Case: Peru", **Comparative Politics** 21 (January 1989), p. 142.

ألفونسين من حشد مئات الآلاف من مؤيديه للتظاهر لحسابه فى شوارع بوينوس آيرس ، وواجهت الكثافة العددية للناس القوة النارية للجيش .

وفى أغسطس ١٩٧٤ وفى أولى مراحل التحول اليونانى تحدى قادة الجيش طلب كرامنليس بإزالة بعض الدبابات من أثينا . فرد كرامنليس عليهم قائلا : «إما أن تأخذوا الدبابات إلى خارج أثينا أو يقرر الشعب مصير هذه المسألة فى ميدان الدستور »[٣٤] ، وخرجت الدبابات ؛ ولو كانت الجماعات المدنية السياسية الغالبة فى اليونان لاتزال هى جماعة الإقطاعيين وكانت الجماعة العددية الغالبة لاتزال هى جماعة الفلاحين لكانت النتيجة مختلفة تماما .

فشلت جهود الإطاحة بالحكومات الديمقراطية الجديدة لأن المسئولين عن الانقلابات عجزوا عن اجتذاب الطبقة الوسطى وسائر الجماعات فى التحالف السياسى الذى جعل التحول إلى الديمقراطية أمرا ممكنا . فكانت الانقلابات فى حقيقة الأمر محاولات يائسة ومعزولة لعناصر متشددة قليلة العدد داخل الجيش . ومحاولة الانقلاب على نظام ديمقراطى جديد يعد دليلا على نجاح التحول الديمقراطى ، وفشل هذه المحاولة دليل على شدة نجاحه .

وإذا لم تتم الإطاحة بأية حكومة بانقلاب انتقالى بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ ، فإن جهود الانقلاب وحركات التمرد العسكرية أثرت على تصرفات الحكومة أحيانا . فكانت محاولات الانقلاب التى شهدتها جواتيمالا فى مايو ١٩٨٨ والأرجنتين فى أبريل ١٩٨٧ وديسمبر ١٩٨٨ ترمى إلى فرض التغيير فى القيادة العليا للجيش . وفى الحالتين الأخيرتين حققت أهدافها . كما أدى تمرد عيد الفصح فى أبريل ١٩٨٧ بالأرجنتين إلى قيام الحكومة بسن قانون ينص على « وجوب طاعتها »

(٣٤) Psomiades, "Greece", in **From Dictatorship to Democracy,** ed. Herz, p. 207.

وكان فى حقيقته يمنع محاكمة الضباط العاملين باتهامات بانتهاك حقوق الإنسان .

وهكذا كانت المحاولات الانقلابية وسيلة يتبعها الضباط المنشقون للضغط على الحكومة لتغيير مسئوليها أو سياساتها . كما كانت الحكومات تتساهل أيضا مع القائمين بالانقلاب . ففى أسبانيا ، صدر الحكم على كل من تيهيرو وميلانس بالسجن ثلاثين عاما ، إلا أن هذه الحالة كانت استثناء . فقادة الانقلابات الفاشلة يلقون فى العادة عقابا هينا ، ولا يلقى صغار الضباط فيها أى عقاب على الإطلاق .

كانت المحاولات الانقلابية هى أشد أنماط السلوك السياسى تطرفا ، وفى بعض الأحيان كانت هذه المحاولات تندرج تحت أنماط سياسية أخرى عادية . ففيما بين فبراير ١٩٨١ وأكتوبر ١٩٨٢ وما شهدته أسبانيا فيهما من محاولات انقلابية اتضح السخط فيما بين صفوف الرتب المتوسطة والدنيا من الضباط فى إعلان أصدره مائة من صغار الضباط احتجاجا على سوء معاملة الجيش . ولم يحل بين عدة مئات آخرين من الضباط وبين التوقيع على هذا الإعلان سوى التدخل الصارم من كبار قادة الجيش[٣٥] . وفى جواتيمالا وقبل محاولة الانقلاب التى وقعت فى مايو ١٩٨٨ بأسابيع قليلة ، أصدرت مجموعة من الضباط بيانا عن « ضباط الجبال » .

وازدادت القوات المسلحة البرتغالية والفيليبينية انغماسا فى السياسة إبان فترة الحكم الشمولى . ففى كلتا الحالتين قام الضباط من الرتب المتوسطة بتشكيل تنظيمات تدعو إلى دفع عجلة الإصلاح والديمقراطية ، وهما حركة

(٣٥) Eusebio Mujal-Leon, "The Crisis of Spanish Democracy", **Washington Quarterly** 5 (Spring 1982), p. 104.

القوات البحرية فى البرتغال وحركة القوات المسلحة الإصلاحية بالفيلبين وكانت الأولى هى الجماعة الرئيسية فى عملية إنهاء نظام كايتانو ؛ وكانت الأخيرة ستصبح هى الجماعة الرئيسية فى الإطاحة بنظام ماركوس لولا أن انشغلت بانتصار أكينو فى الانتخابات ، واستمر العديد من ضباط الجيش من المعارضين للدكتاتورية يواصلون معارضتهم للحكومات الديمقراطية التالية .

وتجسدت هذه المعارضة العسكرية المتصلة فى الفيلبين فى العقيد جريجورى هوناسان العضو البارز فى حركة القوات المسلحة الإصلاحية الذى قاد انقلابين ضد حكومة أكينو ، وفى شخص العقيد أوتيسلو سارايفا قائد حركة القوات البحرية بالبرتغال والذى انضم بعد عام ١٩٨٠ إلى « قوات ٢٥ أبريل الشعبية » وهى جماعة سرية شنت حملة إرهابية على الديمقراطية البرتغالية وفى ١٩٨٣ قام ضباط آخرون بتكوين تنظيم مواز غير عنيف وهو « تنظيم الخامس والعشرين من أبريل » ويهدف إلى الإبقاء على الأهداف الراديكالية والثورية الأصلية لحركات القوات البحرية حية . ويقال إن هذه المنظمة كانت تلقى تأييدا بين الضباط العسكريين العاملين والمتقاعدين على السواء .

وبمرور الوقت تقلصت نسبة المحاولات الانقلابية على الحكومات الديمقراطية . ومن الإجراءات الهامة التى ساعدت على ترسيخ دعائم الديمقراطية تداول السلطة من حزب إلى آخر نتيجة للانتخابات . ففى كل من اليونان وأسبانيا أدت الانتصارات المتوقعة للأحزاب اليسارية إلى استثارة الشائعات عن انقلابات . وأدى تولى الحزب الديمقراطى الاجتماعى المحافظ للسلطة فى البرتغال إلى قيام توقعات مماثلة نتيجة لغلبة الأيديولوجيتين الماركسية واليسارية بين ضباط الجيش .

وفى منتصف الثمانينيات كانت الدول الثلاث جميعا قد تجاوزت النقاط التى كانت المحاولات الانقلابية الانتقالية محتملة الوقوع عندها ، إلا أن هذا لم

يكن يعنى أن الانقلابات قد أصبحت مستحيلة فى تلك الدول . فإذا مافشلت النظم الديمقراطية فى إفراز حكومة فعالة ، أو إذا قاطعت جماعات ذات ثقل عملية التحالف الموالى للديمقراطية يمكن أن تتكرر المحاولات الانقلابية . لكنها ما كانت لتصبح انقلابات انتقالية . إذ أن هدفها هو الديمقراطية وليس التحول الديمقراطى .

كانت الأنظمة الديمقراطية التى جاءت بعد أنظمة عسكرية تخلت عن السلطة عن طواعية عادة ماتواجه نمطا مختلفا من المشكلات . فلم تواجههم مخاطر محاولات انقلابية من جانب ضباط محبطين يعارضون التحول الديمقراطى ، بل واجهوا استمرار نفوذ القادة العسكريين الذين ساعدوا على حدوث التحول الديمقراطى . فكان هؤلاء القادة فى الحقيقة يملون شروطهم للتنازل عن مناصبهم . فكانت مشكلة الزعماء المنتخبين فى الديمقراطيات الجديدة تتمثل فى خفض سلطات المؤسسة العسكرية ومزاياها إلى مستوى يتفق والديمقراطية الدستورية .

وفى الدول ذات المستوى الاقتصادى والاجتماعى الأدنى - كجواتيمالا والسلفادور - كان من الصعب بل من المستحيل أن يتحقق ذلك . فمهما بلغت عملية تقليم النفوذ العسكرى فى السلفادور فقد كان ذلك ناتجا عن قوة الحكومة الأميريكية وليس عن سلطة الرؤساء المدنيين ، وفى الدول الأخرى حيث ساند الجيش عملية التحول الديمقراطى استطاعت الحكومات الجديدة أن تحد من مزايا الجيش بمرور الوقت .

وفى كل من تركيا والبرازيل وشيلى والبرتغال ونيكاراجوا وغيرها سعت المؤسسات العسكرية القوية إلى مواصلة حيازتها للنفوذ والقوة بما لا يتناسب والديمقراطية الدستورية . أولا : أصرت هذه المؤسسات على إدراج بنود فى الدستور بإسناد المسئولية للجيش عن إقرار القانون والنظام والأمن القومى

«لضمان النظام المؤسسى للجمهورية » (شيلى) ، أو « للحفاظ على مكاسب الثورة » (البرتغال) . وكان المعنى الضمنى لتلك البنود إمكانية تدخل الجيش فى السياسة واتخاذ ما يلزم للوفاء بهذه المسئوليات .

ثانيا : كانت تصرفات النظام العسكرى لا ترد فى بعض الحالات . ففى تركيا مثلا أصدر الجيش مرسوما بعدم إمكانية تغيير أو انتقاد القوانين - وعددها ٦٣١ - التى تم تشريعها إبان الحكم العسكرى بين ١٩٨٠ و ١٩٨٣ . وأعطيت سلطة إعلان الأحكام العرفية لقائد القوات المسلحة . وفى شيلى قامت الحكومة العسكرية بتشريع قوانين للمؤسسة العسكرية سلطة شراء وبيع معداته وممتلكاته دون الحاجة إلى تصديق من الحكومة .

ثالثا : تم أحيانا إنشاء كيانات حكومية جديدة على يد الجيش . فينص الدستور البرتغالى مثلا على وجود مجلس للثورة أعضاؤه من القوات المسلحة بهدف تقديم المشورة للحكومة والحكم على مدى دستورية القوانين . وفى تركيا ، أعيد تكوين مجلس الأمن القومى الذى كان مركز السلطة فى ظل الحكم العسكرى بعضوية ضباط الجيش المتقاعدين كمجلس استشارى للرئيس (٣٦) .

رابعا : كان كبار قادة الجيش يحتلون أحيانا المناصب الرئيسية فى الحكومات الديمقراطية الجديدة . وفى الدول ذات النظم الرئاسية ذات الطابع الأمريكى يمكن للقادة العسكريين أن يشغلوا مناصب وزارية تحت قيادة رئيس مدنى ؛ ففى البرازيل نجد أن ستة من أعضاء الوزارة البالغ عددهم ما بين ٢٢ و ٢٦ كانوا ضباطا بالجيش ، وفى الأنظمة شبه البرلمانية أو البرلمانية تولى الرئاسة ضباط عسكريون - مثل ايانيس فى البرتغال وأفرن فى تركيا ، وكان

(٣٦) Thomas Bruneau and Alex Mcleod, **Politics in Contemporary Portugal** (Colo., 1986), pp. 118-26.

كلاهما قد قاد حركة الانتقال إلى الديمقراطية ، واندمجا فى صراع مع رؤساء الوزراء المدنيين حول سلطات مناصبهم . وفى شيلى ، بقى رئيس الحكومة الشمولية - الجنرال بينوشيه - فى منصب رئيس الأركان فى الحكومة الديمقراطية . وفى نيكاراجوا ظل وزير الدفاع فى الحكومة الشمولية - جنرال أومبرتو أورتيجا - كقائد للجيش فى الحكومة الديمقراطية ، كما أبقى الساندينستا على سيطرتهم على فرق الضباط .

خامسا : كان الجيش يحاول غالبا أن يضمن استقلال القوات المسلحة مستقبلا ، واستقلال هيئة ضباطه وتمويله على وجه الخصوص ، عن سيطرة الحكومة المدنية المنتخبة . فضمن الجيش فى البرازيل أنه سيكون له كامل السيطرة على حركة ترقياته . وأصدر الجيش الشيلى مرسوما ألا يتم عزل قادة القوات المسلحة والشرطة إلا بعد سبع سنوات ، وألا تقوم الحكومة بخفض حجم الجيش ، وأن تقوم القوات المسلحة بوضع ميزانيتها بنفسها .

وكان للنموذج الشيلى أثره على جيش نيكاراجوا . إلا أن الساندينستا تجاوزت بينوشيه واستصدرت قانونا يعزز سلطة جيش الساندينستا ويدعم موقفه. فقد أعطى هذا القانون لرئيس الأركان وليس لرئيس الجمهورية سلطة تعيين قائد جديد ؛ كما أعطى له أيضا سلطة تعيين كل ضباط الجيش وتدبير الأسلحة والمعدات وغيرها وتنظيم الجيش وكيفية انتشاره وإقامة أعمال ومشروعات تفى باحتياجات القوات المسلحة وإعداد ميزانية الجيش (٣٧) .

كانت الترتيبات من هذا النوع تعد تجاوزا للسلطات العادية للحكومات المنتخبة ، وربما كان من الأسهل على الأنظمة الديمقراطية الجديدة أن تفرض سيطرتها على الجيوش المتمردة الضعيفة من أن تفرضها على الجيوش المتعاونة القوية ، ولكن بينما كان من المحتمل أن تحاول الجيوش التى تعاونت مع حركة

(٣٧) **New York Times**, March 11, 1990, pp. E3, E21.

التحول الديمقراطى أن تطيل أمد وجودها فى السلطة ، إلا أن واقع التاريخ يوحى بأن سلطة الجيش فى الدول ذات مستوى التنمية الاقتصادية المتوسط تتجه إلى التقلص بمرور الوقت .

ففى البرتغال على سبيل المثال ، قام الجيش بالإطاحة بالدكتاتورية بمبادرة خاصة منه وسيطر على الحكومة لمدة عامين، وكان له كيان عظيم لدى الجماهير . ولكن رغم ذلك تم إلغاء البيان المؤسسى لسلطة الجيش ومجلس الثورة معا فى عام ١٩٨٢ ، وتم سن قانون يجعل الجيش تابعا لمجلس الوزراء المسئول أمام البرلمان . وتم تقليص سلطات الرئيس وجاء ماريو سواريز المعارض الرئيسى للعقيد ايانيس ليتولى الرئاسة من بعده . وبعد عشر سنوات من الثورة كانت العلاقة المدنية العسكرية فى البرتغال « تقارب النموذج المطلوب للسيطرة المدنية »[٣٨] .

وفى البرازيل ، تنازل الجيش عن الحكم « ورأسه مرفوع » و « سلطته ومكانتة محفوظة » . إلا أن أول رئيس شعبى جاء بعد الجيش - وهو فرناندو كولور - ألقى القبض على أحد كبار قادة الجيش لإدلائه بتصريحات سياسية ووبخ آخر لدفاعه عن ذلك القائد ، وأمر بتخفيض تمثيل الجيش فى مجلس الوزراء من ستة إلى أربعة . كما أمر بخفض حجم هيئة المخابرات العامة التى كانت دائما يرأسها جنرال ، ووضع مدنيا على رأسها . وحل المدنيون محل العسكريين فى هيئة موظفى الرئاسة وفى المناصب الرئيسية التى تتعامل مع الطاقة النووية والأمازون ، وهما قضيتان حظيتا بقدر كبير من الاهتمام بالنسبة للجيش .

كما قام كولور أيضا بخفض موازنة الجيش ورفض منح زيادات فى المرتبات للضباط ، مما أفرز حالة تذمر واحتجاجات داخل صفوف الجيش . وهدد الضباط الناقمون الحكومة لا بانقلاب عسكرى ، ولكن باللجوء إلى

(٣٨) Bruneau and Mcleod, **Politics in Contemporary Portugal,** p. 24.

القضاء . وفى بيرو كان الجيش دائما يمثل قوة سياسية كبرى ؛ ولكن لدى توليه السلطة فى يوليو ١٩٩٠ قام الرئيس فوجيمورى بفصل قادة البحرية والقوات الجوية فجأة . وفى شيلى ، وبعد أقل من عام من تسليم السلطة ، عانى الجنرال بينوشيه من اتهامات بالفساد من جانب أعضاء أسرته . وقال أحد الساسة فى البلاد عنه : « إن بينوشيه ليس نمرا ؛ إنه قط »[٣٩] .

وفى تركيا ، ظل الجيش ينظر إليه دوما على أنه مؤسسة وطنية لها احترامها وينتمى إلى مبادىء الجمهورية العلمانية الكمالية ، ولكنه فى عام ١٩٨٧ ، أى بعد أربع سنوات من تنازل الجيش عن منصبه السياسى ، أعاد استفتاء تم إجراؤه الحقوق السياسية للزعماء السياسيين المدنيين ومنهم رئيسا وزراء سابقان كان الجيش قد حظر عليهما العمل بالسياسة . وقام رئيس الأركان فى ظل الحكومة المدنية بإنهاء الأحكام العرفية فى يوليو ١٩٨٧ .

وفى نفس الوقت ، قام رئيس الوزراء تورجوت أوزال بعزل رئيس الأركان الجديد وعين بدلا منه ضابطا آخر يوافق ميوله . وفى عام ١٩٨٩ ، حدث فى تركيا نفس ماحدث فى البرتغال من تغير فى المواقف : حيث حل رئيس الوزراء المدنى - أوزال - محل الجنرال أفرن كرئيس للجمهورية . ويتضح من تاريخ تركيا أنه فى حالة الصراع حول السياسة بين قادة الجيش والزعماء المدنيين فإن الأخيرين هم الذين يفسحون الطريق .

ولكن فى عام ١٩٩٠ ، وفى إجراء غير مسبوق قدم رئيس الأركان العامة استقالته احتجاجا على سياسات الرئيس أوزال فيما يتعلق بأزمة الخليج والأصولية الإسلامية . وبعد ست سنوات من تنازل « العسكر عن السلطة يبدو أن مكانتهم قد تهاوت تحت وطأة سيل من الانتقادات والإجراءات »[٤٠] .

(٣٩) **New York Times**, Sept. 9, 1990, p. 6.

(٤٠) Henri Barkey, "Why Military Regimes Fail", **Armed Forces and Society** 16 (Winter 1990), p. 187.

وفى الدول التى تمتلك جيوشا ضعيفة ومنغمسة فى السياسة نجد أن سريان الديمقراطية يؤدى مع الوقت إلى خفض عدد المحاولات الانقلابية . وفى الدول ذات الجيوش القوية المتعاونة نجد أن سريان الديمقراطية يؤدى مع الوقت إلى خفض سلطات الجيش وامتيازاته التى ورثها عن الحكم الشمولى . وفى كلا الحالين ، كان « النمط العادى » للعلاقات المدنية العسكرية يتأثر بسياسات الحكومات الديمقراطية الجديدة تجاه قواتها المسلحة .

وفى العديد من الدول بدأت ثانية الحكومات الديمقراطية أو ثالثتها برامج شاملة لفرض سيطرة مدنية على القوات المسلحة من أجل زيادة احتراف هذه القوات وتحويل انتباهها عن الداخل إلى مهمات الأمن الخارجى ولاستبعاد التكدس فى الأعداد والأعباء غير العسكرية ولضمان أن يحظى احترافه بما يستحقه من مكانة واحترام . وكانت هذه البرامج فى العادة مزيجا من « الثواب والعقاب » فيما يتعلق بخمس نواح فى المؤسسة العسكرية على الأقل [٤١] :

١ - **الاحتراف** : أن الجيوش كغيرها من المؤسسات لها مجموعة القيم والمعتقدات والتوجهات المتميزة . وفى المؤسسات العسكرية المحترفة نجد أن هذه القيم تقارب النظرة العسكرية المحافظة التى تدرك المهام المحدودة للجيش وتنصاع للسيطرة المدنية ، ولكن فى العديد من النظم الشمولية نجد للجيش وجهات نظر أشد انغماسا فى السياسة . ففى فترة حكم فرانكو تشكلت فى الجيش ايديولوجيا يمينية متشددة تختلف عن « الاتجاه المحافظ العادى » الذى نراه لدى معظم الجيوش . وكان الضباط الأسبان لا يؤيدون الديمقراطية إلا قليلا ؛ ففى انتخابات ١٩٧٩ أدلى ٥٠ ٪ من الجيش بأصواتهم للأحزاب اليمينية التى حازت على مالا يزيد عن ٧ ٪ من مجموع الأصوات .

(٤١) Diamondouros, "Democratic Politics in Greece", in **New Mideterrane-an Democracies**, ed. Pridham, P. 60.

وفى ١٩٨١ ، يقدر أن ١٠ ٪ من الضباط الأسبان فقط كانوا من الديمقراطيين[٤٢] . وفى البرتغال ، كانت الجماعات الغالبة من فرق الضباط تؤمن بالأيديولوجيات اليسارية والثورية والماركسية اللينينية . وكان ضباط الجيش الفيلبينى يريدون إصلاح مجتمعهم وحكومتهم وجيشهم وكانوا مرتابين فى إمكانية تحقيق ذلك بالطرق الديمقراطية .

وفى الأرجنتين وغيرها من دول أمريكا اللاتينية سادت الجيوش نزعة كاسحة من العداء للشيوعية مما كان يعنى العداء للاشتراكية والليبرالية بالتالى . وفى جنوب أفريقيا ، كان الجيش ولعقود من السنين هو المدافع الأول عن مؤسسات الدولة العنصرية وأيديولوجيتها . وكان الجيش التركى أخلص مؤيدى المجتمع التركى ذى الأيديولوجيا الكمالية العلمانية القومية . وكان جيش نيكاراجوا يدين بالولاء التام للعقيدة الثورية لساندنيستا . وكانت جيوش أوربا الشرقية مكدسة بالضباط الذين تربوا على الأقل لكى يكونوا شيوعيين مخلصين .

كان محو هذه التوجهات السياسية المفرطة وإحلال مبدأ الاحتراف غير السياسى محله بمثابة قمة أولويات الحكومات الديمقراطية الجديدة . وكان تحقيق ذلك يستلزم جهودا ضخمة ووقتا طويلا وقدرا من المغامرة . فحاولت الحكومات الجديدة أن ترتقى بقيم الاحتراف وأهمية إبعاد الجيش عن السياسة من خلال التدريب وتغيير المناهج فى المدارس العسكرية وإعادة النظر فى نظم الترقيات .

وفى اليونان عبر كرامنليس وبابا ندريو عن الحاجة إلى الاحتراف الكامل ، كما كانت أهمية نزع الجيش من السياسة موضوعا ثابتا بالنسبة لباباندريو . وفى الأشهر الأولى من تولى الرئيس ايلوين للسلطة فى شيلى ، أخبر الجنرال بينوشيه فجأة أن « يبعد الجيش عن السياسة » . وكانت الاتفاقية التى عقدت بين الساندينستا والحكومة التالية تنص على أن « تكون للقوات المسلحة شخصية

(٤٢) Schubert, **Armed Forces and Society** 10, pp. 535-37.

احترافية ولا تنتمى إلى حزب سياسى »[٤٣] . كما عبر كل من خوان كارلوس وألفونسين وأكينو عن حاجته إلى ابتعاد الجيش عن السياسة تماما .

حاول القادة الديمقراطيون الجدد فى سبيل تأكيد هذه المسألة أن يعيدوا تنظيم المناهج فى المعاهد العسكرية للتأكيد على مبدأ الاحتراف والتحذير من الشمولية . فأدخل ألفونسين فى الكليات الحربية دورات يقوم بتدريسها مدنيون عن دور القوات المسلحة فى النظم الديمقراطية ؛ وأنشأت أكينو مركزا تدريبيا قوميا جديدا للتأكيد على مبدأ الاحتراف والمهارات القتالية فى الجيش الفيليبينى . وارتقى جونزاليس بمستوى تعليم الضباط الأسبان فى محاولة منه لرفع مستواهم إلى درجة الاحتراف التى يتمتع بها أقرانهم فى حلف شمال الأطلنطى .

وقام الزعماء الديمقراطيون فى أسبانيا واليونان وغيرهما بتشجيع التقاعد بين الضباط كبار السن وأسرع بترقية الضباط الشبان الأشد احترافا وركز على الكفاءة وليس الأقدمية كمعيار للترقية .

٢ - **المهمة** : فى سبيل إبعاد الجيش عن السياسة كان من الضرورى توجيهه إلى أداء مهام عسكرية بحتة . ففى العديد من الدول كانت للقوات المسلحة عدة وظائف متنوعة لا تتصل بالأمن العسكرى . وحاولت الحكومات الديمقراطية الجديدة دون استثناء أن تزيل عن قواتها المسلحة المهام غير العسكرية والمتصلة بالأمن الداخلى وتوجيه انتباهها إلى مهمة الدفاع عن الأمن الخارجى للبلاد .

ففى الأرجنتين عمل ألفونسين على إعطاء المدنيين السيطرة على المصانع والصناعة العسكرية دون القوات المسلحة . وأعد خليفته كارلوس منعم عام ١٩٩٠ خطة لبيع الأسهم الخاصة بالجيش فى ثمانى شركات منها شركات للصلب وأخرى للبتروكيماويات وصناعة السفن . وفى اليونان تحركت الحكومة لإنهاء السيطرة العسكرية على محطة إذاعية وبنك . واتخذت خطوات مماثلة فى

(٤٣) **International Herald Tribune,** May 30, 1990, p. 5.

البرازيل ، إلا أنها تعرقلت بسبب استمرار تأثير الجيش ونفوذه بعد التحول الديمقراطى .

كانت إعادة توجيه الجيش على ما يبدو أسهل فى تنفيذه لو كانت ثمة تهديدات أمنية خارجية ماثلة . فكانت السرعة التى تخلى بها الجيش التركى عن السلطة بعد تدخلاته فى الأعوام ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠ ترجع إلى انشغاله بالتهديدات العسكرية السوفيتية . وبعد تنازل الجيش اليونانى عن السلطة فى عام ١٩٧٤ انشغل بأعبائه داخل حلف شمال الأطلنطى وبالتهديدات التى جاءت من حليفتها فى الحلف - تركيا .

اعتنق كل من كرامنليس وبابا ندريو مواقف وطنية متحمسة تهدف إلى اجتذاب الجيش إليها . وكانا يركزان على الدور المستقل لليونان فى حلف شمال الأطلنطى وسعيا إلى الحد من اعتماد الجيش على الولايات المتحدة . وكان باباندريو يولى أهمية شديدة للخطر التركى وما يترتب عليه من ضرورة تطوير الجيش اليونانى لخبراته الاحترافية ، وكانت سياساته مرسومة بهدف « خلق مناخ يجبر الجيش على الانشغال بمهام تتصل بالاستعداد العسكرى لتحمل أعباء الحرب مع « العدو الماثل فى الشرق »[٤٤] .

كان حلف شمال الأطلنطى بالنسبة للجيش الأسبانى يوازى تركيا بالنسبة للجيش اليونانى . فكان بمثابة مصدر لمهمة أمنية خارجية وجولة مطولة من المتطلبات الجديدة على عاتق القوات الأسبانية[٤٥] . وكانت جيوش الفيليبين وبيرو والسلفادور لديها ما يكفى من حركات التمرد لتشغلها ولو أن التجربة تبين أن الإحباط والصبغة السياسية الغالبة على حركات التمرد المضاد كان يولد أيديولوجيات سياسية ودوافع لدخول حلبة السياسة فى صفوف ضباط الجيش .

وفى غمار سياسة إعادة توجيه الجيوش نحو التهديدات الخارجية سعت الحكومات الديمقراطية الجديدة إلى إعادة نشر قواتها العسكرية بحيث تكون فى

(٤٤) Daopoulos, "From Balconies to Tanks", pp. 91-92.

(٤٥) **New York Times,** July 22, 1989, p. 3.

وضع دفاعى أفضل وليس فى حالة استعداد للإطاحة بحكومتها . وقام ألفونسين بحل القوات الأرجنتينية « الأولى » المتمركزة فى بوينوس آيرس وأحال وحداتها إلى قواعد أخرى فى المناطق الريفية . وتحرك وزير الدفاع الأسبانى فى عهد فيليب جونزاليس للحد من عدد المناطق العسكرية فى أسبانيا من تسع إلى ست مناطق ، وأقام عددا من الفرق المتحركة وحول الوحدات العسكرية بعيدا عن المدن الكبرى . وأدت المقاومة الشديدة من الضباط إلى تأجيل تنفيذ هذه الخطة .

وفى أواخر ١٩٨٧ كانت حكومة أكينو قد قامت بتحريك العديد من مراكز القيادة العسكرية بعيدا عن المدن إلى الريف لكى تتعامل مع حركات التمرد الشيوعية . وفى البرتغال وبعد عشر سنوات من الثورة لم يكن لدى الجيش أية تهديدات أمنية حقيقية وكان لا يزال موزعا على « قواعد خارج لشبونة والمدن الرئيسية مباشرة »[٤٦] .

والحكومات الديمقراطية كما لاحظنا لا تحظى بقدر من السلم أكبر مما تحظى به الحكومات الشمولية . إلا أن الديمقراطيات لا تقاتل ديمقراطيات أخرى ؛ وتحاول الحكومات الديمقراطية الجديدة أن تحل النزاعات الدولية الطويلة . ففى ظل حكومتى كل من ألفونسين ومنعم ، تحسنت العلاقات الأرجنتينية بكل من بريطانيا وشيلى . وبحلول الديمقراطية فى أسبانيا فقد جبل طارق أهميته فى النزاع البريطانى الأسبانى . وبحل النزاعات الدولية يمكن أن تحرم الديمقراطيات الجديدة جيوشها من مهام خارجية تحد من احتمالات تدخل هذه الجيوش فى السياسة الداخلية . ومن وجهة النظر الخاصة بالسيطرة المدنية فطوبى للدولة التى يكون لها عدو تقليدى .

٣ – القيادة والتنظيم : كانت الحكومات الديمقراطية الأولى أو الثانية تقوم غالبا بتغيير القيادة العليا للقوات المسلحة ، وكانت لذلك الأولوية بالنسبة

(٤٦) "On the Edge of Europe: A Survey of Portugal", **Economist**, June 30, 1984, p. 7.

للجيوش الضعيفة المنغمسة فى السياسة ، إذ كان من الضرورى للقادة الديمقراطيين الجدد أن يستطيعوا الثقة فى ولاء القادة العسكريين ، ولم يكن ذلك ضروريا بنفس القدر بالنسبة للقيادة العسكرية العليا حين تتنازل عن منصبها عن طواعية لو كان لها نصيب من نجاح النظام الديمقراطى التالى . إلا أن الزعماء الديمقراطيين فى كلتا الحالتين كانوا يسرعون عادة لطرد القادة العسكريين الموجودين ويستبدلون بهم قادة يستطيعون الوثوق بهم . وقد حدث ذلك فى كل من اليونان وأسبانيا والبرتغال والأرجنتين والفيليبين وباكستان وتركيا وبولنده . وفى الأرجنتين اضطر ألفونسين تحت ضغط من الجيش والمحاولات الفاشلة إلى عزل بعض من المعينين وإحلال ضباط يحظون بالقبول لدى المؤسسة العسكرية محلهم .

كما كان الزعماء الديمقراطيون يشددون سيطرتهم من خلال تغيير بنية مؤسساتهم العسكرية الدفاعية . ففى أسبانيا ، قامت أول حكومة ديمقراطية بإنشاء منصب قائد مشترك للأركان فى فبراير ١٩٧٧ فى سبيل تعزيز هذا الهدف. وقامت الحكومة التالية لها بإنشاء مناصب وزير الدفاع ورئيس أركان الدفاع وأوضحت سلطات رئيس الوزراء فى «توجيه الجيش وإداراته وتنسيقه». وفى بيرو قامت حكومة جارسيا بإنشاء منصب وزير الدفاع . ووعد الرئيس كولور بإنشاء منصب مماثل فى البرازيل .

وفى البرتغال ، تم إلغاء مجلس قيادة الثورة الذى كان مفعما بالضباط العسكريين . وفى نيكاراجوا ، وافقت الساندينستا وحكومة شامورو على أن « يطيع الجيش أوامر رئيس الجمهورية كما نص على ذلك الدستور والقانون » ، وتولت الرئيسة شامور بنفسها منصب وزير الدفاع[٤٧] . وفى اليونان ، تولى باباندريو وزارة الدفاع ورئاسة الوزراء معا . وفى شيلى ، أصر الجنرال بينوشيه أنه باعتباره قائدا للأركان عليه أن يقدم التقارير إلى الرئيس وليس لوزير الدفاع المدنى .

(٤٧) **New York Times,** Oct. 28, 1983, p. A5.

وفى إنشاء منصب وزير الدفاع كانت الحكومات الديمقراطية الجديدة تنشىء منصبا يسهل عليها أن تعين فيه مدنيا من أية وزارة خدمية أخرى حيث كانت هذه الوزارات الخدمية غالبا ما يتولاها ضباط عسكريون وخاصة فى أميريكا اللاتينية . وبإنشاء منصب رئيس الأركان المركزى كانت الحكومات الجديدة تنشىء منصبا تكون لها مرونة أكبر فى ملئه من مناصب رئاسة القطاعات الخدمية التى كان يمكن لهم ملؤها بضباط عسكريين يؤيدون الديمقراطية . وفى كل من اليونان وأسبانيا قامت الحكومات الديمقراطية بتعيين أدميرالات فى هذه المناصب لمواجهة النفوذ الطاغى للجيش وخفض احتمالات المحاولات الانقلابية .

٤ - الحجم والمعدات : كانت القوات المسلحة فى الدول الشمولية تميل إلى ضخامة الحجم وضعف الأعداد . وباستثناء اليونان بدأ الزعماء الديمقراطيون الجدد فى خفض الأموال المخصصة للجيش وفى خفض أعداده وأحيل عدد كبير من الضباط القدماء إلى التقاعد . وتم قطع جزء كبير من ميزانية الجيش فى العديد من الدول ؛ فهبطت ميزانية الأرجنتين العسكرية من ٦٪ من إجمالى الناتج القومى إلى ٢ ٪ من إجمالى الناتج القومى .

ولكن أبقت الحكومتان الديمقراطيتان الأوليان باليونان على ميزانية الجيش وقوته العددية بسبب استمرار المواجهة حول قبرص . وفى شيلى لم تسمح ظروف التحول الديمقراطى بأى خفض فى القوات المسلحة . وفى نيكاراجوا ، التزم قادة حكومة شامورو بما فى ذلك الجنرال أورتيجا المنتمى للساندينستا لإجراء خفض فى قوة الجيش العددية من ٧٠ ألفا إلى ٤٠ ألفا .

وفى بيرو ، أجرت حكومة جارسيا عدة تخفيضات حادة على برامج التسلح ومنها صفقة لشراء ٢٦ طائرة ميراج مقاتلة . ولكن كان تحديث القوات المسلحة بالنسبة لمعظم الحكومات الديمقراطية الجديدة يمثل أولوية كبرى . وكان ذلك يهدف إلى تعزيز التوجهات الخارجية للجيوش واسترضائها تجاه النظام الجديد.

ففى أسبانيا مثلا ، كان التسلح فى ظل حكم فرانكو متدنيا وعتيقا . وبدأت الحكومات الديمقراطية برامج كبرى للاستثمار والتحديث . وفى اليونان سعى باباندريو إلى تنويع وتطوير أسلحته ومعداته وتنظيمه ونظم اتصالاته . وفى الأرجنتين قام ألفونسين بعقد صفقات لشراء معدات جديدة تعاقدت عليه العصبة العسكرية من قبل[٤٨].

٥ - الوضع : يهتم الضباط العسكريون فى كل الدول بوضعهم المادى ، من رواتب وإسكان ورعاية صحية وما إلى ذلك من منافع ، وبوضعهم الأدبى وسمعتهم بين الناس فى بلادهم . وكانت الحكومات الديمقراطية الجديدة تهتم بذلك بصورة خاصة ، إلا أنها لم تتبع سياسات موحدة تجاه هذه المصالح المادية . فخفضت حكومة جارسيا رواتب الضباط مما أدى إلى رواج شائعات عن قيام انقلاب عسكرى فى أوائل ١٩٨٩ . وفى الأرجنتين تم خفض رواتب الجيش بنسبة ٥٠ ٪ فى السنوات الأربع الأولى من الحكم الديمقراطى مما زاد من سخط الضباط ومن احتمالات القيام بانقلاب . وزاد جونزاليس فى أسبانيا وأكينو فى الفيليبين رواتب الجيش فى بلادهم ، وزاد كرامنليس وباباندريو الرواتب والإسكان والرعاية الصحية والمعاشات فى الجيش اليونانى[٤٩].

وبذل الزعماء الديمقراطيون جهودهم لتعزيز مكانتهم ودعم الروح المعنوية للجيش لطمأنة الضباط على تقدير الحكومة والشعب لخدماتهم . وفى اليونان ، أثنى كرامنليس ووزير دفاعه مرارا وتكرارا على وطنية القوات المسلحة وولائها للعملية الدستورية وكان لبابا ندريو مكتب دائم فى قيادة الجيش[٥٠] . وبعد عدة أشهر من تولى ألفونسين السلطة أدرك ضرورة تصحيح مفاهيم الجيش ونظرته العدائية تجاه الحكومة الديمقراطية الجديدة والمجتمع المدنى .

(٤٨) Daopoulos, "From Balconies to Tanks", p. 89.

(٤٩) Ibid.

(٥٠) Ibid.

وأكد كل من خوان كارلوس وأكينو وألفونسين وكولور وغيرهم من الزعماء الديمقراطيين على الأبعاد العسكرية لمناصبهم ودأبوا على زيارة المنشآت العسكرية والمشاركة فى الأحداث العسكرية . وفى حالة خوان كارلوس كان يرتدى الزى العسكرى . وبعد تولى كولور لمنصبه بعدة أشهر قام بحضور ما يقرب من خمسين احتفالا عسكريا(٥١) .

وفيما بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ كانت حكومات الموجة الثالثة بصورة عامة قد حققت نجاحا فى هزيمة الانقلابات وخفض المحاولات الانقلابية والحد من نفوذ الجيش تدريجيا فى السياسة وعززت الاحتراف العسكرى وطورت أنماطا من العلاقات العسكرية المدنية تشبه نظيرتها فى الديمقراطيات الصناعية الغربية .

من تجارب التحول الديمقراطى
٥ - كبح جماح القوة العسكرية ودعم الاحتراف

١ - من الضرورى تطهير الجيش من الضباط الذين لا يتسمون بالولاء ومنهم أنصار الحكم الشمولى والإصلاحيون العسكريون الذين ساعدوا على إقامة النظام الديمقراطى ، إذ ربما يفقدون حماسهم للديمقراطية دون حماسهم للتدخل فى الشئون السياسية .

٢ - ينبغى أن تتم معاقبة قادة المحاولات الانقلابية ضد الحكومة الديمقراطية الجديدة وذلك لتثبيط عزم غيرهم .

٣ - ينبغى إيضاح وتعزيز السلسلة القيادية للقوات المسلحة بما لا يدع مجالا للشك فى القيادة المدنية لها .

٤ - يجب خفض حجم القوات المسلحة فى النظام الديمقراطى .

٥ - قد يشكو الجيش من قلة الرواتب والإسكان ، وقد تكون شكواهم على حق . حينئذ يمكن استثمار الأموال المتوفرة عن خفض حجم الجيش فى زيادة الرواتب والإسكان والمعاشات وما إلى ذلك، فلذلك التطوير مردود طيب.

(٥١) **New York Times**, Dec. 6, 1990, p. A14.

٦ - يجب تكريس الجيش للمهام العسكرية فقط .

٧ - يجب خفض أعداد الوحدات المتواجدة داخل العاصمة أو حولها .

٨ - يجب إمداد الجيش بمعدات حديثة ومعقدة .

٩ - يجب إعطاء الجنود الإحساس بالمشاركة والانتماء للنظام .

قد تؤدى هذه الخطوات إلى كسر شوكة الانقلابات لكنها لا تمنعها . وقد اتبع كل قادة الحكومات الديمقراطية الجديدة هذه الخطوات وظلوا فى مناصبهم.

التحرر من الوهم والحنين إلى الشمولية

لدعم النظم الديمقراطية الجديدة يجب التعامل مع مشكلات الفترة الانتقالية من قبيل الموروث الشمولى والسيطرة على الجيش . وهناك تحديات تنجم عن المشكلات البيئية الخاصة بكل دولة . ففى بعض الدول ، لم تكن هذه المشكلات عديدة ولا معقدة ؛ وفى دول أخرى ، كانت هذه المشكلات تتسم بالتعدد والتعقيد فى آن معا . وهذه المشكلات التى واجهت ديمقراطيات الموجة الثالثة فى السبعينيات والثمانينيات على النحو التالى :

١ - حركات تمرد كبرى : السلفادور وجواتيمالا وبيرو والفيلبين .

٢ - صراعات عرقية / طائفية (غير حركات التمرد) : الهند ونيجيريا وباكستان ورومانيا والسودان وتركيا .

٣ - الفقر المدقع (انخفاض الناتج الإجمالى القومى للفرد) : بوليفيا والسلفادور وجواتيمالا وهندوراس والهند وباكستان ومنغوليا والفيلبين ونيجيريا والسودان .

٤ - حدة الفوارق الاجتماعية / الاقتصادية : البرازيل والسلفادور وجواتيمالا وهندوراس والهند وباكستان وبيرو والفيلبين .

٥ - التضخم المزمن : الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل ونيكاراجوا وبيرو .

٦ – ضخامة الديون الخارجية : الأرجنتين والبرازيل والمجر ونيجيريا وبيرو والفيلبين وبولنده وأورجواى .

٧ – الإرهاب (غير حركات التمرد) : أسبانيا وتركيا .

٨ – التدخل السافر للدولة فى الاقتصاد : الأرجنتين والبرازيل وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والمجر والهند ومنغوليا ونيكاراجوا وبيرو والفيلبين وبولنده ورومانيا وأسبانيا وتركيا .

هذه المشكلات الثمانى واجهت الديمقراطيات الجديدة فى الموجة الثالثة . ويمكن أن ندرج الدول التسع والعشرين المعنية بالموجة الثالثة فى ثلاث نوعيات فى حكمنا العشوائى على مدى شدة هذه المشكلات :

١ – أربع مشكلات كبرى أو أكثر : البرازيل والهند والفيلبين وبيرو .

٢ – ثلاث مشكلات كبرى : الأرجنتين وبوليفيا والسلفادور وجواتيمالا وهندوراس والمجر ومنغوليا ونيكاراجوا ونيجيريا وباكستان وبولنده ورومانيا وأسبانيا والسودان وتركيا .

٣ – أقل من مشكلتين رئيسيتين : بلغاريا وشيلى وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وإكوادور وجرينادة واليونان وكوريا والبرتغال وأورجواى .

ويرى كثير من المحللين أن الديمقراطيات الجديدة التى تواجه مشكلات حادة عليها أن تعالجها بصورة ناجحة لكى تحظى بالشرعية اللازمة لدعم الديمقراطية ، مما يعنى بالتالى أن الفشل فى حل هذه المشكلات – سواء أكان الفقر أو التضخم أو الديون أو حركات التمرد – معناه نهاية الديمقراطية فى الدولة . فإذا كان الحال كذلك فإن هناك تساؤلا يبرز فى هذا الصدد : هل يمكن لديمقراطيات الموجة الثالثة التى تواجه مثل هذه المشكلات أن تعالجها بنجاح ؟ قد يكون ذلك ممكنا فى بعض المشكلات . أما فى الحالات السائدة فلن تعالج بكفاءة تزيد عن معالجة النظم الشمولية لها .

(٥٢) Washington Post, May 5, 1984, p. A17.

وهكذا تظل معظم هذه المشكلات كما كانت لعقود مضت . فهل يعنى ذلك أن مستقبل ديمقراطيات الموجة الثالثة مظلم ؟ قد يرى البعض ذلك . فالديمقراطية فى بعض الحالات – الفيلبين وبيرو وجواتيمالا – عانت ضغوطا مكثفة . فالمشكلات متعددة وحادة ولا سبيل إلى حلها . ولا تواجه بعض الدول سوى تحديات طفيفة من هذا النوع .

أدت المشكلات التى يصعب حلها إلى دعم التوجهات نحو الخلاص من الوهم فى الديمقراطية الجديدة . وفى معظم الدول كان الصراع لإقامة الديمقراطية يعد أمرا أخلاقيا وخطيرا وهاما . وخلق انهيار الشمولية حالة حماس شديدة ، أما الصراع السياسى فى النظام الديمقراطى نفسه فكان يعتبر أمرا غير أخلاقيا وروتينيا ويدعو للأسف . وأفرز العمل الديمقراطى وفشل الديمقراطيات الجديدة فى حل المشكلات الخاصة بكل دولة ومجتمع خلافات وإحباطات ويقظة من الأوهام .

وبعد فترة قصيرة من بدء عمل الحكومات الديمقراطية استشرق حالة من خيبة الأمل فيما يتعلق بعملها فى كل من أسبانيا والبرتغال والأرجنتين وأورجواى والبرازيل وبيرو وتركيا وباكستان والفيلبين ومعظم دول أوربا الشرقية ، وظهرت هذه الظاهرة لأول مرة فى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ فى أسبانيا حيث كان يطلق عليها اسم « التحرر من الأوهام » (el desencanto) وهى تسمية انتشرت آنذاك فى أرجاء أمريكا اللاتينية . وفى عام ١٩٨٤ ، أى بعد عشر سنوات من الإطاحة بالدكتاتورية فى البرتغال ، توارى الحماس الذى صاحب فترة الانتقال إلى الديمقراطية وسادت حالة من الإحباط . وفى ١٩٨٧ ، توارى الحماس ليحل محله الإحباط وخيبة الأمل .

وفى باكستان ، و بعد أقل من سنة من الفترة الانتقالية ، ساد إحساس بنفاد الصبر والحزن محل الإحساس السابق بالحماس الشديد الذى صحب

الديمقراطية الجديدة . وفى خلال عام واحد من انهيار الدكتاتوريات فى أوربا الشرقية كان المحللون يتحدثون عن « حالة الإحباط فيما بعد الشمولية » وعن حس الإحباط وخيبة الأمل الذى اكتسح المنطقة بأسرها .

من الناحية السياسية : كانت السنوات التى أعقبت تولى الحكومات الديمقراطية للسلطة عادة ماتتسم بتفتت التحالف الديمقراطى الذى أدى إلى بدء الانتقال وبتدنى فعالية الزعماء الديمقراطيين وبإدراك أن الديمقراطية فى حد ذاتها لا تؤدى تلقائيا إلى حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الملحة التى تواجه البلاد . وأصبح الزعماء الديمقراطيون يعدون زعماء مغرورين أو عاجزين أو فاسدين أو كلهم معا .

وكان رد الفعل تجاه الديمقراطية هو « الحنين إلى الشمولية » . ولم يكن هذا الإحساس كبيرا فى الدول التى شهدت نظما شمولية باطشة أو فاسدة أو متشبثة بالسلطة ، بل ساد فى الدول التى كانت الدكتاتورية فيها تتسم بالليونة وفى الدول التى شهدت نجاحا اقتصاديا أو نظما مستعدة للتحول إلى الديمقراطية . فى هذه الدول ، خفتت أحاسيس القهر والقمع وحلت محلها ذكريات الرخاء والنمو الاقتصادى إبان الفترة الشمولية . ففى أسبانيا مثلا ، زاد تقدير حكومة فرانكو من حيث حالة الرضا العام ومستوى المعيشة والقانون والنظام والمساواة الاجتماعية بين ١٩٧٨ و ١٩٨٤ .

وسادت هذه المشاعر أيضا فى البرازيل . ففى عام ١٩٨٩ ، سادت عملية إعادة تقويم حكم الجنرال جيزيل حين كان التضخم أقل من ١٠٠ ٪ بدلا من معدله الذى بلغه وحين كانت الشوارع آمنة فى الليل . وفى عام ١٩٧٨ حين سئل ثلاثة أرباع مواطنى البرتغال عن الحكومة أو النظام الذى يودونه أجابوا برغبتهم فى نظام دكتاتورية كايتانو واختار الربع الباقى نظام ماريو سواريز الديمقراطى . وفى عام ١٩٨٧ ، وبعد سبع سنوات من بدء الديمقراطية فى بيرو ، أعرب سكان العاصمة ليما عن رضاهم عن الجنرال خوان فيلاسكو

- دكتاتور بيرو العسكرى بين ١٩٦٨ و ١٩٧٥ - كأحسن رئيس للبلاد منذ عام ١٩٥٠ . وبحلول عام ١٩٩٠ ، كانت شعبية كل من الجنرال ضياء والجنرال أيوب خان فى ارتفاع متزايد فى باكستان [٥٣] .

كان تشابك المشكلات وخلاص الجماهير من الأوهام من السمات المدمرة للديمقراطيات الجديدة وعرضت قضية بقائها للجدل : فهل كانت لتصمد أم تنهار ؟ إن جوهر الديمقراطية هو اختيار الحكام فى انتخابات منتظمة وعادلة وعلنية وتنافسية يمكن لكل الجماهير أن يدلوا بأصواتهم فيها.

ومن معايير قوة الديمقراطية مدى إيمان النخب السياسية والجماهير الراسخ بضرورة انتخاب الحكام من هذا السبيل ، أى اختبار اتجاهات نمو الثقافة السياسية الديمقراطية فى البلاد . ومن المعايير أيضا مدى الاختيار الفعلى للنخب السياسية والجماهير للزعماء من خلال الانتخابات ، أى اختبار مدى رسوخ مؤسسات الممارسة الديمقراطية فى سياسات البلاد .

إيجاد ثقافة سياسية ديمقراطية

إن قضية الثقافة الديمقراطية تركز الاهتمام على العلاقة بين أداء الحكومات الديمقراطية الجديدة ومدى فعاليتها وبين شرعيتها - وبعبارة أخرى ، هى مدى إيمان النخب والجماهير بقيمة النظام الديمقراطى . يرى البعض أن السبب الرئيسى لعدم استقرار الأنظمة الديمقراطية وغيرها فى العالم الثالث « مزيج من انخفاض الفعالية وانخفاض درجة الشرعية » .

(٥٣) Peter Mcdonough, Samuel Barnes, Antonio Pina, "The Growth of Democratic Legitimacy in Spain", American Political Science Review 80 (Sept. 1986), p. 743.

فتبدأ الأنظمة بالشرعية المتدنية وبالتالى تجد من الصعب عليها أن تحقق أية كفاءة فى الأداء . والأنظمة التى تفتقر إلى كفاءة الأداء وخاصة فى النمو الاقتصادى تتجه فى الغالب إلى انخفاض شرعيتها [٥٤] . والحقيقة أن الديمقراطيات الجديدة فى موقف لا تحسد عليه ؛ فبافتقادها للشرعية لا سبيل إلى تحقيق كفاءة عالية فى الأداء ، وبإفتقارها إلى الكفاءة لا سبيل إلى اكتساب الشرعية .

إن عجز النظم الديمقراطية عن حل المشكلات الحادة المزمنة لا يعنى بالضرورة انهيار هذه النظم . وكانت شرعية النظم الشمولية (بما فيها النظم الشيوعية) تستند على كفاءة الأداء بالدرجة الأولى . أما شرعية النظم الديمقراطية فمن الواضح أنها ترتكز على الأداء جزئيا ؛ إلا أنها تستند كذلك إلى العمليات والإجراءات التى تعمل بها . وقد تعتمد شرعية بعض الحكام والحكومات على ما يمكن لهم أن يقدموا ؛ ويستقى النظام شرعيته من العمليات الانتخابية التى تتكون بها الحكومات .

وتلعب شرعية الأداء دورا فى الأنظمة الديمقراطية ، لكنه دور لا يقارب أهمية الدور الذى تلعبه فى النظم الشمولية ، فهو يأتى فى المقام الثانى بعد شرعية الإجراءات . ومايقرر مصير بقاء الديمقراطيات الجديدة من عدمه هو حدة المشكلات التى تواجهها أو قدرتها على حل هذه المشكلات . إنها الطريقة التى يتصرف بها الزعماء السياسيون فى رد فعلهم تجاه عجزهم عن حل المشكلات التى تواجه بلادهم .

---

(٥٤) Larry Diamond, Juan Lenz, Seymour Lipset, "Democracy in Developing Countries: Facilitating and Obstructing Factors", in **Freedom in the World: Political Rights and Civil Liberties** 1987-1988, ed. Reymond Gastil (New York, 1988), p. 231.

كانت النظم الديمقراطية التى تواجهها مشكلات حادة تبقى قائمة فى الماضى . والقول بأن الأزمة الاقتصادية تقوض دعائم النظم الديمقراطية تدحضه تجربة الثلاثينيات فى أوربا . فقد بقيت النظم الديمقراطية بعد مرور « الكساد الكبير » فى كل الدول عدا ألمانيا والنمسا . وقد نجت هذه النظم بسبب «قدرة الزعماء على التكاتف وتشكيل تحالفات جديدة » ثم استقرارهم على توجيه الاقتصاد . وواجهت النظم الديمقراطية الجديدة فى كولومبيا وفنزويلا تحديات مماثلة فى الستينيات تضارع ما واجهته دول المجموعة الثالثة فيما بعد .

والدرس المستفاد من هذه الحالات هو أن « الهندسة السياسية يمكن أن تحل ندرة الشروط الاقتصادية والاجتماعية الحاسمة للديمقراطية فى دول العالم الثالث »[٥٥] .

يعتمد استقرار الأنظمة الديمقراطية أولا وقبل كل شىء على قدرة النخب السياسية الرئيسية على التكاتف فى التعامل مع المشكلات التى تواجه مجتمعاتهم والتعفف عن استقلال هذه المشكلات لتحقيق مزايا مادية أو سياسية خاصة . ويبقى السؤال الملح حول الاستقرار هو : كيف تتصرف النخب السياسية والجماهير إزاء هذا الموقف ؟ قامت النخب السياسية فى كولومبيا وفنزويلا بالتنسيق فيما بينها فى الستينيات فى السعى إلى معالجة هذه المشكلات . وحدثت تطورات مماثلة فى الدول التى تنتمى إلى الموجة الثالثة . فواجهت أسبانيا مثلا مشكلة إرهاب جماعة الباسك المتطرفة ، إلا أن الأحزاب القومية لم تسع إلى استغلال القضية فى سبيل « نزع الشرعية عن النظام الديمقراطى ... ولم يستمر أى حزب فى إلقاء اللوم على مختلف الحكومات لوجود هذه المشكلات ،

---

(٥٥) Linz and Stepan, "Political Crafting", in **Democracy in the Americas,** ed. Pastor, pp. 46, 58-59.

ولم يدع أى حزب أن المشكلة كان يمكن علاجها بصورة أفضل خارج إطار النظام الديمقراطى » . وتوضح تجربة بيرو أن « حركة الميليشيات قد توحد صفوف العناصر السياسية الفاعلة فى الديمقراطية باعتبار ذلك البديل الوحيد عن الحرب الأهلية »(٥٦) .

ثانيا : تعتمد عملية استقرار الديمقراطية على قدرة الجماهير على التمييز بين النظام والحكومة أو الحكام . ففى عام ١٩٨٣ مثلا ، وبعد ٢٥ عاما من بدء النظام الديمقراطى بالموجة الثانية فى فنزويلا ، كان الرأى العام قد أدرك عجز الحكام المنتخبين عن حسن الأداء ، لكنه لم ييأس من النظام الذى تم انتخابهم به . ورغم السخط على الحكومة، لم يكن هناك ما يدل على الإحساس بالسخط على أسلوب اختيارهم لهذه الحكومة . وفى عام ١٩٨٣ ، ظل مواطنو فنزويلا على تأييدهم للطريقة التى وصل بها حكامهم إلى السلطة ، ولو أنهم كانوا يزدادون سخطا على هؤلاء الحكام وما يفعلونه بمجرد أن يتولوا الحكم ، لكنهم مقتنعين بأن المعاناة هى المخرج الوحيد من هذه الورطة(٥٧) .

ورغم العجز المستمر للحكومات المنتخبة عن معالجة هذه المشكلات ظل مواطنو فنزويلا على التزامهم بالديمقراطية فى عام ١٩٨٣ بصورة أكبر مما كانوا عليه عام ١٩٧٣ . وفى السنوات الست التى أعقبت ١٩٨٣ ، واجهت فنزويلا مشكلات اقتصادية مكثفة بسبب انهيار أسعار النفط . وبحلول عام ١٩٨٩ ، كانت الأزمة الاقتصادية قد أدت إلى وضع ظلت التوقعات فيه ثابتة

(٥٦) Ibid., p. 49.

(٥٧) Enrique Baloyra, "Public Opinion and Support for Democratic Regimes, Venezuela 1973-1983".
بحث تم إعداده للمؤتمر السنوى للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية ، نيوأور ليانز ، (٢٩ أغسطس - ١ سبتمبر ١٩٨٥) ، ص ١٠ - ١١ .

بينما كانت قدرة الحكومة على الوفاء بها فى حالة تدن مستمر ، لكن ذلك لم يشكل تهديدا أمام الديمقراطية(٥٨) .

إن التمييز بين تأييد الديمقراطية وتأييد الحكومات التى أتت نتيجة لانتخابات ديمقراطية كان واضحا فى أسبانيا أيضا. ففيما بين ١٩٧٨ و ١٩٨٤، كان هناك فصل تدريجى بين تأييد النظام الديمقراطى وبين الرضا عن مدى فعالية الديمقراطية(٥٩) . وفى السنوات الأخيرة من حكم فرانكو كانت البطالة على أدنى مستوى فى أوربا (حوالى ٣ ٪) وكان معدل النمو الاقتصادى من أعلى المعدلات فى العالم (حوالى ٧ ٪) . وفى السنوات الأولى من الديمقراطية ، ارتفع مستوى البطالة إلى ٢٠ ٪ وانخفض معدل النمو الاقتصادى إلى أقل من ٢ ٪ .

وتفاوتت درجة الثقة فى قدرة الديمقراطية على حل هذه المشكلات . ففى عام ١٩٧٨ ، كان ٦٨ ٪ من الجمهور يعتقدون فى إمكانية حل مشكلات البلاد بالديمقراطية . وفى أواخر ١٩٨٠ كانت أغلبية الجماهير ترى أن الديمقراطية لن تحل مشكلات البلاد . وفى عام ١٩٨٢ ، استعادت الجماهير ثقتها فى قدرة الديمقراطية على حل مشكلات أسبانيا (٥٥ - ٦٠ ٪) . ولكن رغم هذا التذبذب فى ثقة الرأى العام فى الديمقراطية ، إلا أن تأييد الديمقراطية ظل مرتفعا ومتزايدا باستمرار . ففى عام ١٩٧٨ ، كان ٧٧ ٪ من الأسبان يؤمنون بأن الديمقراطية هى أفضل النظم السياسية لأسبانيا ؛ وانخفضت هذه النسبة إلى

(٥٨) Makram Haluani, "Waiting for the Revolution: The Relative Deprivation of the J-Curve Logic in the Case of Venezuela, 1968-1989"
(بحث تم إعداده للمؤتمر السنوى للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية ، نيو أور ليانز ، ٣١ أغسطس - ٣ سبتمبر ١٩٨٩) ، ص ٩ - ١٠ .

(٥٩) McDonough, Barnes, Pina, "The Growth of Democratic Legitimacy in Spain", p. 751.

٦٩ ٪ فى عام ١٩٨٠ ، لكنها عادت وارتفعت إلى ٨١ ٪ عام ١٩٨١ وإلى ٨٥ ٪ عام ١٩٨٣[٦٠] .

كيف يمكن إذن لهذا التأييد المستمر للديمقراطية كنظام سياسى أن تتفق والتباين فى مدى الثقة فى قدرة الحكومات الديمقراطية على معالجة المشكلات ؟ والإجابة بالطبع تكمن فى الدورة الانتخابية . ففى ١٩٧٨ ، كان الناخبون لا يزالون يثقون فى حكومة سواريز الجديدة ، وفى ١٩٨٠ و ١٩٨١ ومع تصاعد المصاعب الاقتصادية فقدوا الثقة فيها .

وفى عام ١٩٨٢ ، حملوا فيليب جونزاليس والاشتراكيين إلى مقاعد السلطة . وبذلك ارتفعت ثقتهم فى قدرة الديمقراطية على حل مشكلات أسبانيا . وهكذا وكما حدث بفنزويلا ، فصل الناخبون بين تأييدهم للديمقراطية كنظام سياسى وبين تقويمهم لأداء الحزب الذى يمسك بالسلطة - فالتمييز مسألة ضرورية بالنسبة للديمقراطية .

فى ظل هذه الظروف ، يمكن لشعور الحنين إلى الشمولية أن يمهد الطريق نحو « الموت البطىء » للنظام الديمقراطى فى دولة ما وتولى الجيش أو أية قوة شمولية أخرى للسلطة[٦١] . إن الحنين على أية حال ليس سوى شعور وليس حركة . وكان الحنين إلى الشمولية بصفة عامة دليلا آخر على اتجاه الجماهير إلى التمييز بين الحكام والأنظمة . فكان مواطنو أسبانيا والبرتغال والبرازيل وبيرو

(٦٠) الأرقام عن الاقتصاد والرأى العام مقتبسة عن :
Stepan and Linz, "Political Crafting", in **Democracy in the Americas**, ed. Pastor, pp. 43-45.

(٦١) Guillermo O`Donnell, "Challenges to Democratization in Brazil", **World Policy Journal** 5 (Spring 1988), pp. 281-300.

يرون فى فرانكو وكايتانو وجيزيل وفيلاسكو حكاما أكفاء ، إلا أنهم أيدوا الديمقراطية كنظام أفضل للحكم .

- وكان خلاص الجماهير من وهم الديمقراطية وحنينهم إلى وهم الشمولية خطوة أولى ضرورية فى عملية ترسيخ دعائم الديمقراطية ؛ وكانت دليلا على أن النخب والجماهير كانت تهبط من « سحابات » التحول الديمقراطى وتبدأ فى التكيف مع واقع الديمقراطية . فكانوا يتعلمون أن الديمقراطية ترتكز على أرضية أن الحكومات قد تفشل وأن النهج المؤسسى يجب أن يتوفر لكى يمكن تغييرها . إن الديمقراطية ليس معناها حل المشكلات ؛ بل معناها أن الحكام يمكن تنحيتهم ؛ وجوهر السلوك الديمقراطى هو الخيار الأخير وذلك لأن الخيار الأول يستحيل تحقيقه . ويعد الخلاص من الأوهام وتدنى الآمال المرجوة الناجم عنها هو أساس الاستقرار الديمقراطى . فدعائم الديمقراطية ترسخ حين يدرك الناس أن الديمقراطية هى حل لمشكلة الطغيان ولكن ليس شيئا آخر بالضرورة .

من السمات الرئيسية للسنوات الخمس عشرة الأولى من الموجة الثالثة غياب الحركات المعادية للديمقراطية فى الديمقراطيات الجديدة . فوجدت الجماعات الشمولية المتشبثة بالسلطة (سواء من المتشددين أو المتطرفين) فى العديد من الدول ؛ وتوفر الشعور بالحنين إلى الشمولية فى عدد من الدول . فخفت الحماس إلى الديمقراطية وإلى المشاركة فى السياسات الانتخابية إلى درجة كبيرة ولكن فى السنوات الخمس عشرة الأولى من الموجة الثالثة لم يحدث فى أية دولة أن ظهرت حركة سياسية جماهيرية واسعة النطاق تتحدى شرعية النظام الديمقراطى الجديد وتفرض بديلا شموليا صريحا له . فكانت الرغبة فى الديمقراطية طاغية ولو فى الدول التى انتقلت إلى النظام الديمقراطى فى بداية الموجة الثالثة على الأقل .

ففى أسبانيا اختارت الجماهير الديمقراطية كأفضل نظام سياسى لبلادهم فى خمسة اقتراعات بين ١٩٧٧ و ١٩٨٣ . وأسس تأييد الديمقراطية كما ورد فى إحدى الدراسات تتنوع وتتباين بصورة أكبر مما نراه فى النظام الشمولى الذى سبقها . كما أن النظام الديمقراطى أقل تقيدا بالمصالح الخاصة ؛ وفى هذا الصدد فإنها تحظى باستقلالية نسبية[٦٢] . وهناك دليل آخر يوحى بمستويات مماثلة من تأييد الديمقراطية فى دول أخرى من دول الموجة الثالثة .

إن الإجماع على الديمقراطية فى دول الموجة الثالثة بعد تغيير النظام الحاكم مباشرة يتناقض مع نموه البطىء نسبيا فى ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية سواء بالنسبة للديمقراطية أو القيم والتوجهات المرتبطة بها . فحين وجه سؤال إلى الجماهير الألمانية حول أفضل فترة شهدوها فى بلادهم ، أجاب ٤٥٪ بأنها إمبراطورية ما قبل ١٩١٤ ، و ٤٢٪ اختاروا الرايخ الثالث ، واختار ٧٪ جمهورية فايمار ، واختار ٢٪ الجمهورية الفيدرالية الجديدة . وارتفع تأييد الجمهورية الفيدرالية الجديدة إلى ٤٢٪ عام ١٩٥٩ ، ثم إلى ٨١٪ عام ١٩٧٠ . وفى عام ١٩٥٣ كانت الجماهير الألمانية تؤمن بأن الديمقراطية هى أفضل أنماط الحكم بالنسبة لألمانيا ؛ وفى عام ١٩٧٢ ارتفعت هذه النسبة إلى ٩٠٪ . وهكذا نرى أن الثقة فى الديمقراطية تزداد عبر عقود من السنين[٦٣] . وكان نمو هذه الثقة فى اليابان أشد بطئا فى الخمسينيات والستينيات .

---

(٦٢) McDonough, Barnes, Pina, "The Growth of Democratic Legitimacy in Spain", pp. 752-53.

(٦٣) لمزيد من المعلومات عن ذلك وعن التغيرات التى طرأت على الثقافة السياسية الألمانية انظر :

Kendall L. Baker, Russell Dalton, **German Transformed: Political Culture and the New Politics** (Cambridge 1981), chap. 1, pp. 273-287.

ولكن لماذا كان هناك ما يشبه الإجماع الفورى على الديمقراطية بعد سقوط الدكتاتورية فى أسبانيا وبيرو ، بينما استغرق الأمر عشرين عاما لكى يتحقق إجماع مماثل بعد انهيار الشمولية فى ألمانيا واليابان ؟ فى كل من ألمانيا واليابان تغيرت آراء الناس ولكن كان الناس أنفسهم قد تغيروا إلى درجة أكبر . فزاد تأييد الديمقراطية بين صفوف جيل الشباب والمتعلمين . وأوشك تأييد الديمقراطية فى ألمانيا على حد الإجماع التام حين أصبحت الجمهورية الألمانية تتكون من شعب متعلم قضى عمره فى ظل الجمهورية الاتحادية[٦٤] . أما فى أسبانيا وبيرو فكان التأييد الشامل للديمقراطية بعد قيام النظام الديمقراطى مباشرة إما يعنى أن مثل هذا التأييد كان قائما فى ظل النظام الشمولى أو أن من كانوا يؤيدون الشمولية أو يرضخون لها قبل الانتقال إلى الديمقراطية قد غيروا آراءهم بعيد الانتقال . وكلاهما لا يعد بديلا سعيدا للديمقراطية . فإن كان البديل الأول هو الصحيح فإن النظم الشمولية وجدت فى هذه المجتمعات حتى حين كان هناك تأييد مطلق للديمقراطية . وإن كان البديل الآخر هو الصحيح فإن من غيروا آراءهم بسرعة فى اتجاه تأييد الديمقراطية بعد الانتقال إليها كان من المحتمل أن يغيروا آراءهم بنفس السرعة فى اتجاه معاد للديمقراطية إذا ما تبدلت الظروف . كان التأييد الواسع النطاق للديمقراطية فى كل من ألمانيا واليابان ناجما عن « تغير الأجيال » ، وبالتالى لم يكن من الممكن أن ينقلب فى اتجاه آخر على المدى القصير . أما التأييد الواسع النطاق للديمقراطية فى كل من أسبانيا وبيرو فكان ناجما عن « تغير فى الآراء » ، وبالتالى كان من الممكن أن ينقلب فى اتجاه آخر على المدى القصير .

---

(٦٤) Ibid., pp. 68-69.

إضفاء الصبغة المؤسسية على السلوك السياسى الديمقراطى

أفصح الشعور بالخلاص من الوهم فى النظم الديمقراطية الجديدة عن نفسه سلوكيا بأربع طرق :

أولا : كان غالبا ما يؤدى إلى اعتزال السياسة أو ازدرائها أو الانسحاب منها . وكانت مستويات التصويت فى معظم الديمقراطيات الجديدة عالية فى الفترة الانتقالية ، لكنها تدهورت فى الانتخابات التالية . وربما كان انخفاض المشاركة السياسية أمرا غير مرغوب فيه من حيث النظرية الديمقراطية ، إلا أنه فى حد ذاته لم يهدد استقرار الديمقراطيات الجديدة بالخطر .

ثانيا : كان الشعور بالخلاص من الوهم يتضح فى رد الفعل ضد تولى المناصب وتحمل المسئولية . وكما حدث فى أسبانيا ، كان يمكن للناخبين أن يعزلوا الحزب الحاكم ويستبدلوا به جماعة بديلة من الحكام . ويعد هذا بالطبع هو رد الفعل الديمقراطى المألوف ، وكان يحدث غالبا فى ديمقراطيات الموجة الثالثة الجديدة .

وكان الحكام والأحزاب الحاكمة غالبا ما يمنون بالهزيمة حين كانوا يسعون إلى الفوز فى انتخابات جديدة . وكانت الأحزاب التى أتت إلى السلطة فى الفترتين الأولى والثانية بعد إقرار الديمقراطية تتبع فى العادة سياسات معتدلة تتوافق مع التيارات الجارية فى الرأى العام المحلى . وكانت الأحزاب التى تميل إلى اليسار تتبنى بصورة عامة سياسات مالية واقتصادية شديدة التحفظ حين تكون فى السلطة (باستثناء حكومة جارسيا فى بيرو) .

ثالثا : كان زوال الأوهام مع حلول الديمقراطية يفرز أحيانا رد فعل معاد للنظام . وفى هذه الحالة ، كان الناخبون يرفضون الحزب الحاكم بل معه الحزب البديل أو الجماعة البديلة داخل النظام السياسى ، ويعطون أصواتهم لمتمرد

سياسى ما . وكان رد الفعل من هذا النوع يحدث غالبا فى النظم الرئاسية التى يسعى فيها المرشحون للمناصب العليا إلى الفوز على أساس فردى وليس حزبى؛ وبالتالى فقد حدث فى أمريكا اللاتينية أكثر من غيرها . ومن أوضح الأمثلة فوز فرناندو كولور بالبرازيل وألبرتو فوجيمورى فى بيرو . وكان المرشحون « الشعبيون » الناجحون يفوزون بالمناصب على أساس توجهاتهم السياسية الرافضة للنظام القائم وبدون مساندة حزبية تذكر . وما أن يتولوا المنصب كانوا لايتبعون سياسات اقتصادية شعبية ، بل كانوا يبدأون فى تنفيذ خطط تقشف تهدف إلى خفض النفقات الحكومية ودعم التنافس وخفض الرواتب .

إن ردود الأفعال الرافضة للنظام الحاكم هى الاستجابة الديمقراطية التقليدية تجاه فشل السياسات وزوال الأوهام . ومن خلال الانتخابات تخرج مجموعة من الحكام من السلطة وتحل محلها مجموعة أخرى تؤدى إلى تغييرات وربما إلى تطوير السياسة الحكومية . وتترسخ دعائم الديمقراطية مع رسوخ ردود الأفعال من هذا النوع داخل إطار النظام الديمقراطى . ومن معايير هذا الرسوخ اختبار الدورتين . ففى هذا الاختبار ، يمكن أن تعد الديمقراطية راسخة إذا فقدت المجموعة أو الحزب الحاكم فرصة الفوز بانتخابات ثانية وإذا سلم الفائزون بهذه الانتخابات الثانية السلطة إلى مجموعة ثالثة فى دورة ثالثة . إن اختيار الحكام عن طريق الانتخابات هو قلب الديمقراطية ، ولا تكون الديمقراطية حقيقية إلا إذا رضى الحكام بالتنازل عن السلطة نتيجة للانتخابات . وللانتخابات الأولى أهمية رمزية فى الغالب . فكانت الفترة الانتقالية التى شهدتها الأرجنتين عام ١٩٨٩ أول تسليم للسلطة منذ ١٩١٦ من رئيس منتخب لحزب من الأحزاب إلى رئيس منتخب آخر من حزب آخر .

إن الدورة الثانية من تولى السلطة توضح أمرين . **أولا** : هناك جماعتان رئيسيتان من الزعماء السياسيين فى المجتمع ملتزمتان بالديمقراطية وترضيان

بالتنازل عن المنصب والسلطة بعد الهزيمة فى انتخابات . ثانيا : إن كلا من النخبة والجماهير تعمل داخل إطار النظام الديمقراطى ؛ وحين تسوء الأحوال يمكن تغيير الحكام ، ولكن ليس النظام . والدورتان الانتخابيتان تعدان اختبارا قاسيا للديمقراطية ؛ ولم تف الولايات المتحدة به إلا حين تنازل الديمقراطيون من أنصار جاكسون عن السلطة لأنصار ويجز عام ١٨٤٠ . ولم تعتبر اليابان شعبا ديمقراطيا فى العالم إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أنها لم تف بهذا الشرط (الاختبار) أبدا بعد . وفيما بين ١٩٥٠ و ١٩٩٠ شهدت تركيا ثلاثة تدخلات عسكرية وعدة دورات أولى ، لكنها لم تشهد دورة ثانية أبدا .

ومن بين ٢٩ دولة شهدت انتخابات انتقالية بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ تمت إزالة الحكومات التى تولت السلطة بمقتضى هذه الانتخابات عن طريق انقلابات عسكرية أو إدارية فى ثلاث دول فقط هى السودان ونيجيريا وباكستان . وفى عشر دول أخرى شهدت انتخابات انتقالية عام ١٩٨٦ وما بعدها ، لم تعقد انتخابات قومية أخرى قبل نهاية ١٩٩٠ . وفى خمس عشرة دولة من الدول الست عشرة الباقية التى شهدت انتخابات واحدة أو أكثر بعد الانتخابات الانتقالية ، حدثت دورة أولى ، والاستثناء هو تركيا . وفى ست دول من الدول الثمانى التى شهدت انتخابات مرتين أو أكثر بعد الانتخابات الانتقالية ، كانت هناك دورة تغيير ثانية ، والاستثناء هما أسبانيا وهندوراس .

وفى الانتخابات الاثنتين والعشرين من إجمالى ٢٨ انتخابات أجريت فى الدول الست عشرة هزمت الأحزاب الحاكمة أو المرشحون الحاكمون وجاءت المعارضة إلى مقاعد السلطة . موجز القول إن العملية الديمقراطية كانت تعمل بفعالية ؛ فكان الناخبون عادة يخرجون من هم فى الحكم ، والحكام يتنازلون دائما عن مناصبهم لمن اختارهم الناخبون . وإذا استبعدنا الحالات الثلاث التى تم فيها إبعاد الحكومات الديمقراطية عن طريق انقلابات نقول إن الديمقراطية

فى عام ١٩٩٠ كانت على مايرام فى دول الموجة الثالثة من حيث رسوخ العملية الانتخابية .

والنمط الرابع من إظهار السخط السياسى هو سخط موجه لا إلى المجموعات الحاكمة وإنما إلى النظام الديمقراطى نفسه . وتضم القوى السياسية الساخطة جماعات من المتشددين من أنصار النظام الشمولى وجماعات من المتطرفين من أعداء النظام الشمولى . وفى بعض الحالات كان المتشددون يضمون عناصر من الجيش . وفى الدول الشيوعية سابقا ، كانت ثمة عناصر حزبية ومن بيروقراطيى الدولة - ومنهم البوليس السرى - يتخذون إجراءات معادية للتحول الديمقراطى . وفى نيكاراجوا ، أبدى اتحاد العمال الذى تسيطر عليه جماعة الساندينستا المتشددة تحديه للحكومة الديمقراطية المنتخبة . كما حاولت جماعات المعارضة المتشددة أن تتحدى الأنظمة الديمقراطية الجديدة . إلا أن الجماعات الراديكالية بطبيعتها عجزت عن حشد التأييد بين جماهير الديمقراطيات الجديدة لاستخدامها العنف فى نشاطاتها . أما الجماعات المتطرفة التى استعانت بتكتيكات سلمية فقد حققت نجاحا ضئيلا .

ففى مايو ١٩٩٠ مثلا قام الطلاب الراديكاليون فى كوريا بتنظيم مظاهرات وحركات عصيان فى الذكرى العاشرة لمذبحة كوانغجو . وكانت إحدى هذه المظاهرات تضم مائة ألف شخص . وكانت هذه هى أكبر مظاهرات منذ تلك المظاهرات التى أجبرت الحزب الحاكم فى عام ١٩٨٧ على إجراء انتخابات . إلا أن مظاهرات ١٩٩٠ ضد حكومة منتخبة لم تحظ بنفس القدر من التأييد الشعبى الذى حظيت به ضد النظام الشمولى ، وذلك لإحجام الطبقة المتوسطة بناء على فقدانها للثقة فى قدرة المعارضة على تشكيل حكومة بديلة[٦٥] . ويمكن القول بصورة عامة إن الجماعات المتشددة والمتطرفة كانت أكثر عزلة فى الديمقراطيات الجديدة فى السبعينيات والثمانينيات .

(٦٥) **International Herald Tribune,** May 10, 1990, p. 1.

كان سواد الممارسات السياسية الديمقراطية فى ديمقراطيات الموجة الثالثة – تعكس غياب البدائل الشمولية . فقد تمت محاكمة العصابات العسكرية والحكام المستبدين والطغاة والأحزاب الماركسية . وبالتالى ، كانت الديمقراطية هى البديل الوحيد . وكان السؤال الجوهرى بالطبع هو ما إذا كان الحال سيبقى هكذا أم أن الحركات الجديدة ستظهر بعد تطوير أنماط جديدة من الشمولية . وقد يتوقف مدى ظهور هذه الحركات ومدى ماستحصل عليه من تأييد على مدى رسوخ السلوك الديمقراطى بما فيه تحويل السلطة انتخابيا .

إضافة إلى ذلك ، كان هناك احتمال أن تصاب البدائل الديمقراطية داخل النظام بالاستنزاف . فكم من المرات ستكون الجماهير مستعدة لإحلال حزب ما أو ائتلاف ما محل آخر على أمل أن يتمكن أحدها من حل المشكلات التى تواجه البلاد ؟ وكم من المرات سيرضى الناخبون بانتخاب متمردين سياسيين شعبيين ذوى شخصية كارزمية إيمانا منهم بإمكانية تحقيق المعجزات اقتصاديا واجتماعيا ؟ فعند حد ما ، يمكن أن تصحو الجماهير من أوهامها على فشل الحكومات الديمقراطية بل على فشل العملية الديمقراطية أيضا . فإذا ظهر استنزاف الخيارات الديمقراطية قد يجد الزعماء السياسيون دوافع مبررة لإقامة بدائل شمولية جديدة .

الظروف الملائمة لترسيخ دعائم الديمقراطية الجديدة

كانت الموجة الثالثة – فى عام ١٩٩٠ لا يزال عمرها خمس عشرة سنة ، ولم يكن التساؤل عن ظروف وشروط ترسيخ دعائم الديمقراطية فى الديمقراطيات الجديدة مطروحا ، ولم تكن ثمة إجابة عليه . ولكن على أية حال كانت هناك مجموعتان من الدلائل متوفرتان . **أولا** : كان من الممكن استقاء الدروس

المستفادة من رسوخ دعائم الديمقراطية فى الموجتين الأولى والثانية . **ثانيا** : إن العوامل التى ساعدت على الدفع إلى إقامة الديمقراطيات لم تؤد بالضرورة إلى ترسيخ دعائمها ولو أن بعضها قد يساعد على ذلك . كما يمكن أن نستنتج أن بعض التطورات ستساعد على ترسيخ دعائم الديمقراطية فى النظم الجديدة عن غيرها . ولا سبيل إلى التنبؤ بالدول التى سيحدث فيها ذلك ، ولكن قد يكون من المفيد أن نحاول أن نحدد المتغيرات التى يمكن أن تؤثر على عملية الترسيخ الديمقراطى وفى أى بلد من بلاد الموجة الثالثة . فنجاح الترسيخ قد يتأثر ببضع عوامل :

أولا : لم تتمكن الدول فى القرن العشرين من إقامة أنظمة ديمقراطية مستقرة من المحاولة الأولى إلا قليلا . ويمكن أن نخرج من ذلك بأن التجربة الديمقراطية السابقة توحى بإمكانية استقرار ديمقراطيات الموجة الثالثة . ويمكن بالتالى أن نفترض أن التجربة الطويلة والحديثة توحى أكثر من غيرها بإمكانية رسوخ الديمقراطية . وكما نرى فى الجدول (٥) – كانت خمس دول – أورجواى والهند وشيلى والفيلبين وتركيا – لها عشرون عاما أو يزيد من التجربة الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية قبل تحولها إلى الديمقراطية فى الموجة الثالثة ، ولو أن هذه الفترة فى تركيا تخللتها تدخلات عسكرية وجيزة فى ١٩٦٠ و ١٩٧١ . وعلى النقيض من ذلك ، كانت عشر دول منها بلا تجربة ديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية ؛ وست دول – السلفادور ونيكاراجوا ورومانيا وبلغاريا ومنغوليا والسودان – لم تكن لها أية تجربة ديمقراطية على الإطلاق قبل بدء الموجة الثالثة .

جدول (٥)

التجربة الديمقراطية فى دول الموجة الثالثة بعد الحرب العالمية الثانية

عدد سنوت ا التجربة بعد الحرب وقبل الموجة الثالثة	الـــدول
٢٠ أو أكثر	أورجواى ، الفيلبين ، الهند ، تركيا ، شيلى .
١٠ - ١٩	اليونان ، إكـوادور ، بيرو ، بوليفيا ، كوريـا ، باكستان ، البرازيل .
١ - ٩	الأرجنتين ، هنـــدوراس ، جـــواتيمالا ، المجـــر ، تشكوسلوفاكيا ، جرينادة ، نيجيريا .
أقل من سنة	أسبانيا ، البرتغال ، السلفادور ، بولنده ، ألمانيا الشرقية، رومانيا ، بلغاريا ، نيكاراجوا ، السودان ، منغوليا .

ثانيا : وكما سبقت الإشـارة فى البـاب الثـانى ، هناك ارتبـاط شـديـد بين مستوى التنمية الاقتصادية وبين قيام الأنظمـة الديمقراطية . فكلما زادت درجة التصنيع وحداثة الاقتصاد وتعقيد المجتمـع ونسبة التعليم كلما زادت فرصة قيام نظـام ديمقـراطى . ويبـدو من الممكن أن نفترض أن هـذه العنـاصر تفضى إلى ترسيخ دعائم الـديمقراطية الجديدة عنها فى الدول غير الصنـاعية . وإذا اتخذنا من إجمالى الناتج القومى الفردى (لعام ١٩٨٧) مؤشرا تقريبيا على درجة التنمية الاقتصاديـة نجد أن دول الموجة الثالثـة تندرج تحت أنماط واضحة تمامـا (انظر جدول ٦) . فكانت كل مـن أسبانيـا (بنـاتج قومى فـردى ٦٠١٠ دولارات) وألمانيا الشرقية وربما المجر وتشيكـوسلوفاكيا وبلغاريا فى مجمـوعة القمة ، وتليها اليونان (بناتج قومى فردى ٤٠٢٠ دولارا) .

جدول (٦)

مستويات التنمية الاقتصادية بدول الموجة الثالثة

إجمالى الناتج القومى الفردى (بالدولار)	الدول
٥٠٠٠ أو أكثر	أسبانيا ، ألمانيا الشرقية ، تشيكوسلوفاكيا ، المجر، بلغاريا .
٢٠٠٠ - ٤٩٩٩	اليـونـان ، البرتغـال ، الأرجنتين ، أورجـواى ، البرازيل ، بولنده ، رومانيا ، كوريا .
١٠٠٠ - ١٩٩٩	بيرو ، إكوادور ، تركيا ، جرينادة ، شيلى .
٥٠٠ - ٩٩٩	جواتيمالا ، السلفادور ، هندوراس ، نيكاراجوا ، بوليفيا ، الفيلبين .
أقل من ٥٠٠	الهند ، باكستان ، نيجيريا ، السودان .

وكـانت هناك عـدة دول أخرى تتجـاوز حاجـز ٢٠٠٠ دولار كالبرتغـال وأورجواى وكـوريا والبرازيـل وربما معها ثـلاث دول أوربية شرقيـة أخرى . وفى القاع نجـد أربع دول من دول الموجة الثـالثة بإجمالى نـاتج قومى فـردى يقل عن ٥٠٠ دولار . وفى أواخر ١٩٩٠ ، عـادت دولتان منها هما السـودان ونيجيريا إلى الحكم العسكـرى ، وفى دولة ثـالثـة - باكستـان - تمت تنحيـة الحاكم المنتخب ديمقراطيـا لفترة وجيزة من منصبـه من جانب رأس الـدولة ، ويقال بـإيعاز من الجيش . وهكذا بقيت الهند فى عام ١٩٩٠ الدولة الوحيدة من دول الموجة الثالثة الفقيرة التى ظلت الديمقراطية فيها قائمة .

ثالثا : لعب المنـاخ الـدولى والعـوامـل الخارجيـة أدوارا هـامـة فى إقـامـة ديمقراطيات الموجة الثالثة ويفترض أن تهيؤ المناخ الدولى المؤيد يؤدى بالتالى إلى

ترسيخ الديمقراطية فيها (انظر جدول ٧) . والمقصود « بالمناخ الخارجى » هنا الحكومات الأجنبية وما إليها من عوامل تعد ديمقراطية هى نفسها تحبذ قيام أنظمة ديمقراطية فى الدول الأخرى وأن تقيم علاقات وثيقة مع النظم الديمقراطية الجديدة فيها ، وقادرة على ممارسة نفوذها فيها . فكان توحيد ألمانيا سببا فى ربط مستقبل الديمقراطية فيما كان يعرف بألمانيا الشرقية بالمناخ الديمقراطى المستقر فيما كان يعرف بألمانيا الغربية .

جدول (٧)

المناخ الخارجى وترسيخ دعائم الديمقراطية بدول الموجة الثالثة (*)

المناخ الخارجى للترسيخ	الدول
شديد التأييد	ألمانيا الشرقية ، أسبانيا ، البرتغال ، اليونان .
مؤيد تماما	تشيكوسلوفاكيا ، المجر ، بولنده ، تركيا ، الفيلبين ، جواتيمالا ، السلفادور ، هندوراس ، نيكاراجوا ، جرينادة ، بوليفيا .
مؤيد	بيرو ، إكوادور ، أورجواى ، كوريا ، شيلى .
غير مهم / غير مؤيد	الأرجنتين ، البرازيل ، الهند ، نيجيريا ، السودان ، رومانيا ، بلغاريا ، منغوليا .

وتعد عضوية المجموعة الأوروبية أمرا مرغوبا فيه بشدة لأسباب اقتصادية ، كما أن الحكم الديمقراطى شرط للعضوية فيها . وبالتالى ، فإن الدول التى تنتمى إلى الموجة الثالثة وإلى المجموعة الأوربية (أسبانيا والبرتغال واليونان)

(*) هذا التقسيم قائم على انطباعات تقديرية من جانب المؤلف وبناء على اهتمام الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية بدعم الديمقراطية فى العالم .

لديها فرص قوية للاحتفاظ بمؤسساتها الديمقراطية . وتطمح دول أخرى كتركيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وبولنده إلى هذه العضوية مما قد يهىء لها ظروف تعزيز بقاء الديمقراطية . ولبعض الدول علاقات وطيدة بالولايات المتحدة وللأخيرة نفوذ كبير فيها ومنها دول أميريكا الوسطى وجرينادة وبوليفيا والفيلبين . والدول التى يقل فيها نفوذ الولايات المتحدة هى بيرو وإكوادور وأورجواى وكوريا وتركيا وبولنده وشيلى . وكان نفوذ القوى الديمقراطية الرئيسية ضعيفا فى الأرجنتين والبرازيل والهند ونيجيريا والسودان ورومانيا وبلغاريا ومنغوليا .

رابعا : أن توقيت إنتقال دولة فى الموجة الثالثة إلى الديمقراطية قد يدل على وجود عوامل لها تأثيرها على عملية ترسيخ الديمقراطية فى ذلك البلد (انظر جدول ٨) . والدول التى بدأت الانتقال إلى الديمقراطية فى بدايات الموجة بدأته نتيجة لأسباب محلية . وكانت المؤثرات الخارجية وظاهرة كرات الثلج على درجة أكبر من الأهمية كأسباب للتحول الديمقراطى بالنسبة للدول التى قامت بالانتقال فى فترة لاحقة من الموجة . ويمكن لنا أن نفترض أن سيطرة الأسباب المحلية وهو ماحدث فى بواكير الموجة قد تساعد على ترسيخ دعائم الديمقراطية بصورة تفوق المؤثرات الخارجية التى سادت فى نهايات الموجة . وقد ساعد هذا العامل على ترسيخ الديمقراطية فى كل من الهند وإكوادور وبيرو وفى دول جنوب أوربا . وكان ينبغى أن يساعد على ذلك أيضا فى نيجيريا ، إلا أنه لم يحل على مايبدو دون العودة مبكرا إلى الشمولية . ومن المفترض أن القوى المسئولة عن الانتقالات المتأخرة يمكن أن تجعل من ترسيخ الديمقراطية أمرا عسيرا فى دول شرق أوربا وكوريا وباكستان ونيكاراجوا وكذلك الدول التى كانت فى عام ١٩٩٠ لاتزال فى طور التحول إلى الليبرالية (تايوان ، جنوب أفريقيا ، الاتحاد السوفيتى ، المكسيك) .

جدول (٨)

بدء الديمقراطية فى دول الموجة الثالثة

تاريخ إجراء الانتخابات	الدول
قبل ١٩٨٠	أسبانيا ، البرتغال ، اليونان ، إكوادور ، الهند ، نيجيريا .
٨٠ - ١٩٨٣	بيرو ، الأرجنتين ، بوليفيا ، هندوراس ، تركيا .
٨٤ - ١٩٨٧	أورجواى ، البرازيل ، الفيلبين ، السلفادور ، جواتيمالا ، كوريا ، جرينادة ، السودان .
١٩٨٨ - ١٩٩٠	باكستان ، بولنده ، المجر ، ألمانيا الشرقية ، تشيكوسلوفاكيا ، رومانيا ، بلغاريا ، نيكاراجوا ، شيلى ، منغوليا .
ربما بعد ١٩٩٠	المكسيك ، الاتحاد السوفيتى ، جنوب أفريقيا ، تايوان ، نيبال ، بنما .

خامسا : أن هناك سؤالا ملحا يتصل بالعلاقة بين عمليات الانتقال وعملية ترسيخ الدعائم وهو : هل هناك فارق بالنسبة لترسيخ الدعائم ما إذا كان انتقال دولة إلى الديمقراطية من خلال التحول أو الإحلال أو الإحلال التحولى أو التدخل ؟ ومن القضايا المتصلة بذلك ، دور العنف فى الفترة الانتقالية وما يمثله من مشكلات . فمن ناحية يمكن القول إن الانتقال السلمى الإجماعى يساعد على ترسيخ الدعائم ؛ ومن ناحية أخرى ، يمكن القول أيضا إن الانتقال العنيف يمكن أن يفرز بين الجماهير بغضا عميقا لسفك الدماء وبالتالى قد يخلق التزاما أعمق بالمؤسسات الديمقراطية والقيم المرتبطة بها . وهكذا فالإحلال التحولى الذى يتم بناء على مفاوضات قد يكون أشد

الأنماط التى تساعد على ترسيخ دعائم الديمقراطية ؛ ويليه التحول ؛ أما الإحلال والتدخل فيمثلان أقل درجات المساعدة على دعم الديمقراطية وترسيخها . وقد يمكن أيضا أن نفترض أنه مهما كانت طبيعة العملية فكلما قل العنف المستخدم فيها كلما زادت فرص ترسيخ دعائم الديمقراطية .

سادسا : قلنا فيما سبق إن دعم الديمقراطية لم يكن مجرد حصر لعدد وحدة المشكلات التى تواجهها . بل إن جوهر الأمر هو كيف تستجيب النخبة السياسية والجماهير لهذه المشكلات ولعجز الحكومة الديمقراطية الجديدة عن حلها . لكن هذا ليس معناه أن المشكلات من هذه النوع لا تتصل بترسيخ الدعائم . فعدد وطبيعة المشكلات قد يكون أحد المتغيرات التى تؤثر على ترسيخ الديمقراطية .

ومما لا شك فيه أن هناك عوامل أخرى بالإضافة إلى هذه العوامل الست التى تؤثر على نجاح ترسيخ الدعائم أو فشله ، إلا أن مدى هذه المؤثرات واتجاهاتها مما لا يسهل تقديره دائماً ، وقد نفترض على سبيل المثال أن طبيعة النظام الشمولى ومدى نجاحه قد يكون ذا تأثير على مستقبل ترسيخ النظام الديمقراطى التالى له . وهناك آراء متباينة فى مدى تأثير طبيعة النظام الشمولى - سواء كان عسكريا أو ذا حزب واحد أو ديكتاتورية فردية أو أقلية عرقية - على عملية ترسيخ دعائم النظام الديمقراطى التالى له . ومن الواضح أن هذه الفروق ترجع إلى الاختلافات فى عمليات الانتقال ، ويمكن أيضا أن تكون متغيرا مستقلا فى حد ذاتها . ولكن فى أى الاتجاهات ؟ يمكن القول إن ردود أفعال النخبة والجماهير تجاه الفشل الواضح الذى تمنى به الأنظمة الشمولية الفاشلة ينبغى أن يكون قوة إيجابية تساعد على ترسيخ دعائم الديمقراطية . ولكن يمكن القول أيضا إن الأمم قد تتفاوت فى قدراتها السياسية وإن الشعب الذى يحقق النجاح فى ظل الشمولية سيحقق نجاحا مماثلا فى ظل الديمقراطية ، والعكس بالعكس .

وقد يتأثر الترسيخ الديمقراطى أيضـا بطبيعة المؤسسات الديمقراطية التى تتم إقـامتها . فيقـال مثـلا إن النظام البرلمانى يسهم فى نجـاح الـديمقراطيـات الجديدة أكثـر من النظام الـرئاسى لأنه يتطلـب تحالفا حـزبيا لتشكيل حكـومة ويهيىء الفرصـة لتحقيق توازن بين رئيس الـدولة ورئيس الحكـومة[٦٦] . إلا أن إسهام النظـام البرلمانى فى عملية ترسيخ دعائم الـديمقراطية لا يزال غير مـؤيد بالشواهـد . ويبرز تساؤل مشابه عـن طبيعة أنظمة الأحزاب فى الـديمقراطيات الجديدة . فهل تجد الديمقـراطية مناخا أفضل فى ظل تعددية حـزبية يمثل فيها كل حـزب مصلحة اقتصـاديـة أو اجتماعيـة أو إقليمية أو طـائفيـة أو عقائديـة خاصـة ؟ أم أنها تجد بيئة أفضل فى ظل حـزبين شاملين يقدم كل منهما حكـومة مسئولة جـديدة وبديلة للآخـر وتتعامل قياداته مع الأزمـات الإقتصادية الحادة وحركات التمرد بصورة أكثر تعاونا ؟ مـرة أخرى لا نجد بين أيدينا أدلة وشواهد للحكم على أيهما .

لو كانت العوامل المذكورة سابقـا على صلة بترسيخ دعائم الديمقراطيات الجديدة ولـو افترضنا أنها مرتبطـة أحدها بـالآخر ، نجـد لدينا حكما عـاما على البيئات التى تتـوافر فيها أو لا تتوافـر شروط الترسيخ ، والنتائج لا غرابة فيهـــا ولا مفاجأة . فالظروف الملائمة لعملية الترسيخ كانت تتوافر بصورة مثلى فى دول جنوب أوربا وألمانيا الشرقية وأورجواى وتركيـا . وبالنسبة لمجموعة غير قليلة من الـدول كانت أقل مـلاءمة ، إلا أنها مـواتيـة ؛ وتشمل هذه المجمـوعة كـلاً من تشيكوسلوفاكيا وشيلى وإكوادور وبوليفيا وبيرو وهندوراس والأرجنتين والبرازيل والفيلبين والهنـــد وبـــولنـده والمجـــر . أمـــا الظـــروف فكـانت غير مـــواتيـــة

(٦٦) Linz, "The Perils of Presidentialism", Journal of Democracy 1 (Winter 1990). pp. 51-70.

تقريبا فى كل من جواتيمالا وجرينادة ونيجيريا والسلفادور وباكستان ونيكاراجوا وبلغاريـا ومنغوليـا . وفى النهايـة كانت السـودان ورومانيـا حالتين ثبـت عجز الظروف فيهما عن المساعدة على الحفاظ على الديمقراطية .

خلاصة القول إن هناك عوامل عديدة تؤثر على عملية ترسيخ الديمقراطية فى دول الموجة الثـالثة ، وأهميتها النسبية غير واضحـة على الإطلاق . ولكن أكبر احتمال هو أن انهيـار الديمقراطيـة أو بقائها يتـوقف بالدرجـة الأولى على مدى رغبة القادة السيـاسيين فى الحفاظ عليها واستعدادهم للوفاء بتكـاليفها بدلا من إعطاء الأولوية لأهداف أخرى .

□○□○□

الباب السادس

إلى أين ؟

إن التحول الـديمقراطى فيما يقرب من ثـلاثين دولة بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ والتحول الليبرالى فى عدد أكبر من الدول يركـز على قضية واحدة أساسية وهى : هل كانت هذه التحـولات جزءا من « ثورة ديمقراطية عالميـة » مستمرة ومتصلة ستضم فى النهـايـة كل دول العـالم ؟ أم أنها كـانت اتسـاعـا محدودا لـرقعـة الديمقراطية وخاصة فى دول لها سابق تجارب مع الديمقراطية فى الماضى ؟ وإذا تـوقفت الموجة الثـالثـة فهل تعقبها مـوجـة مضـادة كبرى تحصد كل مكـاسب الديمقـراطية التى تحققت فى السبعينيـات والثمانينيات ؟ وهل ستتـم العودة إلى مـوقف شبيه بـانتكاسـات التحول الـديمقراطى السـابقة حين كـان خمس دول العالم المستقلة بها حكومات ديمقراطية ؟

إن العلـوم الاجتماعيـة لا تستطيـع أن تقـدم إجـابـات مقنعــة عن هـذه التساؤلات . ولكن يمكن مع ذلك أن نحـدد بعضا من العوامل التى تـؤثر على اتساع رقعـة الديمقـراطية أو تقلصها فى العـالم وأن نعرض التسـاؤلات المتعلقة بمستقبل الديمقـراطية : (١) مدى استمـرارية الأسبـاب التى أدت إلى حدوث الموجـة الثالثـة ومـدى ما ستحققـه من مكـاسب أو قوة أو ضعف أو إزاحتهـا لصالـح قوى جديـدة تدفع بعجلـة التحول الـديمقراطى ؛ (٢) الظـروف التى يمكن أن تساعد على حدوث موجـة مضادة تنقلب فيها الأوضاع والأنماط التى يمكن أن تتخذها الموجـة المضادة ؛ (٣) العقبات والفرص التى تـواجه التحول الـديمقـراطى فى الدول لم تتحـول إلى الـديمقـراطية ابتـداء من عـام ١٩٩٠ . وسنحلل هذه العوامل فى الصفحات التالية .

أسباب الموجة الثالثة

الاستمرارية والضعف والتغيير

هل سيستمـــر التحـــول الـــديمقـــراطى للسبعينيـــات والثمانينيـــات فى التسعينيات ؟ سبق أن نـاقشنا خمســـة من الأسبـاب العـــامة للمـوجة الثـالثة بالبـاب الثانى ، واثنان منهـا - وهما مشكلة شرعيـة الأنظمة الشموليـة والتنمية الاقتصـاديـة - ستتم منـاقشتهما فيما يلى فيما يتعلق بالعقبـات المرتقبـة للتحـول الديمقراطى . وسنركز فى هذا الجزء على ثـلاثة عوامل أخرى لعبت دورا هاما فى الموجة الثالثة .

أحد هـذه العوامل انتشـار المسيحية ، وبتحديـد أكثر ، التغيرات الكبرى التى شهـدتها العقيـدة والـدعـوة والالتـزام الاجتماعى والسيـاسـى للكنيسـة الكاثـوليكية فى الستينيات والسبعينيـات . كان لانتشار المسيحيـة أكبر الأثر فى كـوريـا . وأوضح منـاطق انتشـار المسيحيـة هى أفـريقيـا . فكـان يقـدر عـدد المسيحيين بها بحوالى ٢٣٦ مليونا عام ١٩٨٥ وكان من المنتظر أن يزداد عددهم إلى ٤٠٠ مليـون فى أوائل القـرن الحادى والعشرين . وبحلـول ١٩٩٠ ، كـانت المنطقة جنوب الصحراء الكبرى هى المنطقة الوحيدة فى العالم التى عاشت فيها أعداد ضخمة من الكاثوليك والبروتستـانت فى ظل أنظمة شمولية فى عدد كبير من الدول .

وكان الزعماء المسيحيـون قد نشطوا فى عامـى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ فى معارضة القمع فى كينيـا وغيرها من الـدول الأفريقيـة[1] . وبتضـاعف أعـداد المسيحيين ربما يـزداد نشـاطهم تأييـدا للـديمقراطيـة ويـزداد وزنهم السيـاسى . وتقـرر أن

(١) للاطلاع على تقارير قيمة فى هذا الصدد ، انظر :

Economist, Sept. 10, 1988, pp. 43-44.

المسيحية فى عـام ١٩٨٩ كانـت نشطة فى الصين وخـاصة بين الشبـاب ولو أن أعدادهـم كانت لا تـزال ضئيلة . وفى سنغافـورة ربما كان ٥٪ من السكـان من المسيحيين عـام ١٩٨٩ ، لكن الحكومـة كـانت تولى اهتمامـا متـزايدا لانتشـار المسيحية[2] . وقد يؤدى انتهاء القهر الدينى فى الاتحاد السوفيتى إلى نشر النشاط الدينى ودلائل مستقبل الديمقراطية فى تلك البلاد .

وبحلول عـام ١٩٩٠ كان زخم الحركـة الكاثوليكيـة الدافعـة إلى التحول الديمقراطى قد استنـزف تماما . فإما تحولت الدول الكاثوليكيـة إلى الديمقراطية أو تحولت إلى الليبرالية - كما حـدث بالبرازيل . وكـانت قدرة الكاثـوليكية على دفع عجلة اتسـاع رقعة الديمقـراطية دون الانتشـار المكثف لها هى ذاتها قاصرا على باراجـواى وكوبا وهاييتى وبعض دول أفـريقيا كالسنغال وسـاحل العاج . ولكن إلى أى مدى ستستمر الكنيسـة الكاثوليكية فى لعب دور القـوة الفاعلة فى التحول إلى الديمقـراطية والذى أدته على خير وجه فى السبعينيات ؟ كـان البابا جون بـول الثانى دائم الـدعوة إلى الاتجاه المحـافظ . فهل كـانت قضايـا تحديد النسل والإجهـاض وعمل النسـاء كقسيسـات واهتمام الفـاتيكـان بها مـوازيـا لاهتمامها بدفع عجلة الديمقراطية على النطاق الأشمل ؟

وتغير الدور الذى لعبتـه عناصر خارجية أخرى فى التحـول الديمقراطى . ففى أبريل ١٩٨٧ تقدمت تركيا بطلب العضويـة الكاملة بالمجموعة الأوربية . ومن الـدوافع إلى ذلك الطلب رغبـة الـزعماء الأتراك فى تنفيـذ التحـديث ودفع التوجهات الديمقراطية فى تركيا واحتـواء القوى التى تساعد الأصولية الإسلامية فيها . وقـوبل الطلب داخل المجموعـة الأوربية بفتور وبشـىء من العداء (من جانب اليونان) . وفى عام ١٩٩٠ أثار تحرر شرق أوربا احتمالات انضمام كل من المجـر وتشيكوسلـوفاكيـا وبولنـده إلى المجمـوعة . وهكـذا واجهت المجموعـة

(٢) **Economist,** May 6, 1989, p. 34.

مسألتين . أولا ، هل ينبغى لها أن تعطى الأولوية لتطوير عضويتها أم إلى « تعميق » المجموعة الموجودة بها بالتحرك تجاه وحدة اقتصادية وسياسية أكبر ؟ والمسألة الأخرى هى ، إذا ما قررت توسيع نطاق عضويتها ، هل ينبغى أن تكون الأولوية لأعضاء اتحاد التجارة الحرة الأوربية كالنمسا والنرويج والسويد ، أم إلى دول شرق أوربا ، أم إلى تركيا ؟ أرى أن المجموعة لن تستطيع استيعاب سوى عدد محدود من الدول فى فترة زمنية محددة .

كانت هناك نتائج ترتبت على إجابات هذه التساؤلات بالنسبة لاستقرار الديمقراطية بتركيا ودول أوربا الشرقية . ففى تركيا ، كان خمول الحركة داعيا لإثارة « هزة إسلامية » عام ١٩٩٠[٣] . ونظرا لوضع تركيا الخاص وتراثها الإسلامى وتدخلاتها العسكرية السابقة وسجلها المشبوه فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، كانت الديمقراطية التركية فى حاجة إلى المجموعة الأوربية لكى ترسو على بر الأمان كما حدث للديمقراطية فى أسبانيا والبرتغال واليونان فى السبعينيات . وبدون هذه « المرساة » يصبح مستقبل الديمقراطية التركية غير مؤكد . وقد تظهر الديمقراطية فى وسط شرق أوربا أملا فى عضوية المجموعة . ولكن ليست هناك دولة بها حكومات استبدادية يمكن أن تتحول إلى الديمقراطية أملا فى دافع كهذا .

كان انسحاب القوات السوفيتية من شرق أوربا يسمح بالتحول الديمقراطى فيها . ولو كان الاتحاد السوفيتى قد أنهى تأييده لنظام كاسترو كان يمكن للديمقراطية أن تجد طريقها إلى كوبا . والسؤال الرئيسى هو ماذا كان يحدث داخل الاتحاد السوفيتى نفسه ؟ فلو بدأ رسوخ قواعد الديمقراطية فى جمهورية روسيا لكان ذلك أكبر مكسب للديمقراطية منذ السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة . ولكن فى نهاية ١٩٩٠ كانت القوى المحافظة فى

(٣) **Times,** (London), April 24, 1990, p. 12.

روسيا والاتحاد السوفيتى على السواء تؤكد على ضرورة إعادة فرض النظام والقانون مما يوفر احتمالات نهوض سوفيتى جديد .

كانت الولايات المتحدة فى السبعينيات والثمانينيات تلعب دورا هاما فى عملية التحول الديمقراطى ، ويتوقف استمرارها فى هذا الدور على رغبتها وقدرتها . ولم يكن دفع عجلة الديمقراطية يحظى بأولوية قصوى فى السياسة الخارجية الأميريكية قبل منتصف السبعينيات . وكانت نهاية الحرب الباردة والتنافس الأيديولوجى مع الاتحاد السوفيتى سببا فى زوال أسباب دعم الدكتاتوريات المناوئة للشيوعية ، لكنه فى الوقت نفسه كان سببا فى خفض دوافع التدخل الأميريكى الحقيقى فى العالم الثالث . وفى أوائل الثمانينيات ، كان رجال السياسة الأميريكيون قد استوعبوا الدرس بأن الديمقراطية هى السد المنيع فى مواجهة الشيوعية لا الأنظمة الشمولية . ومادام التهديد الشيوعى قد انحسر ، فكذلك الحاجة إلى دفع عجلة الديمقراطية باعتبارها البديل القوى لها .

إضافة إلى ذلك ، كان كل من كارتر وريجان قد اتخذا سياسة خارجية ذات جوانب أخلاقية تتضمن حقوق الإنسان والديمقراطية . أما الرئيس بوش فكان أكثر براجماتية فى توجهه بالنسبة لسابقيه . فأعلن الوزير جيمس بيكر فى أبريل ١٩٩٠ : « خلف الاحتواء تكمن الديمقراطية ، وقد جاء وقت إزاحة الدكتاتوريات القديمة وبناء الديمقراطيات الجديدة » . ولكن يبدو أن هناك أولويات أخرى تبدت فى سياسة الإدارة الأميريكية تجاه الصين عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . فبعد حادث ميدان السلام السماوى أعلن الرئيس ريجان أنه « من المستحيل أن يتم ذبح فكرة ولا أن تسحق الدبابات الأمل »[٤] .

(٤) Secretary James Baker, "Democracy and American Diplomacy", (Address, World Affairs Council, Dallas, Texas, March 30, 1990)
بالإضافة إلى الملحوظات التى أدلى بها رونالد ريجان لاتحاد المتحدثين بالإنجليزية وردت فى صحيفة نيويورك تايمز ، ١٤ يونيو ١٩٨٩ ، ص أ ٦ .

وأرسل الرئيس بوش مستشاره لشئون الأمن القومى للقاء القادة الصينيين سرا .

وهكذا كانت رغبة الولايات المتحدة فى دعم الديمقراطية ، تتغير من حين لآخر ، أما قدرتها على ذلك فكانت مقيدة . وكانت الشائعات التى حامت حول التدهور الأمريكى فى أواخر الثمانينيات مبالغا فيها فى أغلبها . والحقيقة أن العجز التجارى وعجز الموازنة فرضت بالفعل قيودا جديدة على الموارد التى كانت الولايات المتحدة تستخدمها فى ممارسة نفوذها فى الدول الخارجية . وكما انخفض دور الكنيسة الكاثوليكية بعد أن تحولت الدول الشمولية إلى الديمقراطية ، كذلك كانت قدرة الولايات المتحدة على دعم التحول الديمقراطى قد استنفدت طاقتها لأنها اقتصرت على مناطق يسهل ممارسة النفوذ فيها ، مثل دول أمريكا اللاتينية والكاريبى وأوربا وشرق آسيا . وفى ١٩٩٠ ، كانت الدولة التى كانت الولايات المتحدة تمارس فيها نفوذا هاما باسم التحول الديمقراطى هى المكسيك .

أما الدول غير الديمقراطية فى أفريقيا والشرق الأوسط وقلب آسيا فكانت أقل عرضة للنفوذ الأمريكى . وفى عام ١٩٨٥ مثلا هتف المتظاهرون المطالبون بالديمقراطية باسم الولايات المتحدة لاستنكارها للحكومات وما تمارسه من قمع واجتاحهم الحماس حين وردت التقارير بأن الأسطول الأمريكى كان يبحر فى المياه الإقليمية البورمية(٥) . ويبحر الأسطول الأمريكى فى مياه جمهورية الدومينيكان وهاييتى وبنما وجرينادة حين الضرورة لنصرة الديمقراطية ؛ وربما كان يبحر فى مياه كوبا لنفس السبب ، لكن بورما كانت بعيدة كل البعد عن المصالح والنفوذ الأمريكى .

---

(٥) Stan Sesser, "A Rich Country Gone Wrong", **New Yorker**, October 9, 1989, p. 80.

فاكتفت الولايات المتحدة بتقديم احتجاج دبلوماسى وأوقفت المعونات الاقتصادية . وكانت قدرة الولايات المتحدة على دفع عجلة الديمقراطية بين الدول الأفريقية والصين محدودة أيضا .

وإذا استثنينا أميريكا الوسطى والكاريبى نجد أن أكثر مناطق العالم الثالث أهمية للمصالح الأميريكية هى الخليج العربى . فأدت حرب الخليج وتجريد مايزيد عن نصف مليون جندى إليها إلى إثارة المطالبة بالديمقراطية فى الكويت والسعودية وإلى نزع الشرعية عن نظام صدام حسين بالعراق . وكان نشر القوات الأميريكية بهذه الصورة فى منطقة الخليج داعيا إلى نوع من التحول الليبرالى إن لم يكن الديمقراطى لو استمر .

إن أهمية الولايات المتحدة فى عملية التحول الديمقراطى يشمل ممارسة مباشرة وواعية للنفوذ الأميريكى . فكانت الحركات المطالبة بالديمقراطية فى الثمانينيات تستوحى النموذج الأميريكى . فكان أنصار الديمقراطية فى رانجون يحملون الأعلام الأميريكية ؛ وفى جوها نسبرج أعيد طبع الكتب الأميريكية التى تتناول النظام الأميريكى الديمقراطى . فكان للنظام الأميريكى كل هذه الجاذبية لأنه كان يرمز إلى الحرية والقوة والنجاح . وكذلك فى أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت الشعوب تريد أن تحذو حذو النموذج المنتصر .

ولكن ماذا يحدث إذا توقف النموذج الأميريكى عن تجسيد القوة والنجاح ولم يعد يمثل النموذج المنتصر ؟ كان كثيرون فى نهاية الثمانينيات يرون فى « التدهور الأميريكى » واقعا حقيقيا . ورأى آخرون عكس ذلك . ولكن لم ينكر أحد أن الولايات المتحدة كانت تواجه مشكلات كبرى من جريمة ومخدرات وعجز تجارى وعجز فى الموازنة وانخفاض المدخرات والاستثمارات ومعدل الإنتاج وتدهور التعليم وانحلال المدن الداخلية . وإذا فشل النظام الأميريكى فشلت الديمقراطية وتقلصت دعوتها إلى حد هائل .

كان تأثير ظاهرة كرات الثلج على التحول الديمقراطى واضحا فى عام ١٩٩٠ فى كل من بلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا ومنغوليا ونيبال وألبانيا . كما كان لها تأثيرها على الحركات الرامية إلى التحول الليبرالى فى بعض الدول العربية والأفريقية . ففى عام ١٩٩٠ مثلا ، وردت تقارير بأن « الانتفاضة التى تشهدها أوربا الشرقية دعمت المطالبة بالتغيير فى العالم العربى » ودفعت الزعماء فى مصر والأردن وتونس والجزائر إلى الإسراع بإتاحة مزيد من المجال السياسى للتعبير عن حالة السخط . ونتيجة لما جرى فى أوربا الشرقية قال أحد الصحفيين المصريين : « لا مفر من الديمقراطية الآن . فكل هذه الأنظمة العربية لا خيار أمامها إلا أن تنال ثقة شعوبها وترضخ للخيار الشعبى »[٦] .

وكان للنموذج الأوربى الشرقى تأثيره الواضح على قادة الأنظمة الشمولية الأخرى ، لا على الشعوب التى يقودونها . فوردت التقارير عن حكام اليمن الجنوبية الماركسيين وكيف كانوا يرقبون تهاوى الأنظمة الأوربية الشرقية فى وجل خشية أن يلقوا نفس المصير » ؛ لذا فقد تحركوا بسرعة لتحقيق الاندماج مع اليمن الشمالية تفاديا لهذا المصير . وكانت الصدمة والفزع هى رد فعل الرئيس موبوتو حين شاهد جثمان صديقه نيكولاى شاوشيسكو على شاشة التلفزيون . وبعد أشهر قلائل أعلن السماح بوجود حزبين إلى جانب حزبه لخوض انتخابات ١٩٩٣ . وفى تنزانيا ، ظهرت آثار أحداث شرق أوربا وتركت بصمة على الحياة السياسية فيها . وفى نيبال ، أعلنت الحكومة فى أبريل ١٩٩٠ أن الملك بيرندرا رفع الحظر عن الأحزاب السياسية نتيجة « للوضع الدولى » وتصاعد الآمال لدى الشعوب[٧] .

---

(٦) **New York Times,** Dec. 28, 1989, p. A13.

(٧) **Times,** (London), May 27, 1990, p. A21.

لكن ظاهرة كرات الثلج وحدها تعد ضعيفة كسبب للتحول الديمقراطى فى غياب الظروف الملائمة فى الدول التى تأثرت بها . فالتحول الديمقراطى فى دول (أ) و (ب) لا يعد سببا للتحول الديمقراطى فى الدولة (جـ) إلا إذا توفرت فى الدولة (جـ) نفس الظروف الملائمة التى توفرت فى الدول (أ) و (ب) . وأصبحت شرعية الديمقراطية كنظام للحكم موضع قبول لدى العالم فى جميع أرجائه . إلا أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الملائمة لقيام الديمقراطية لم تتوفر فى كل العالم . فكانت « الثورة الديمقراطية العالمية » يمكن أن تفرز فى أية دولة مناخا خارجيا يدفع ويساعد على التحول الديمقراطى ، لكنها لم تكن تستطيع أن تفرز الظروف اللازمة للتحول الديمقراطى فى تلك الدولة .

كانت العقبة الكؤود فى طريق التحول الديمقراطى فى شرق أوربا تتمثل فى السيطرة السوفيتية . وما أن أزيلت هذه العقبة تحركت الحركة الديمقراطية فى يسر بالغ . ولا يبدو محتملا أن تكون العقبة الوحيدة للتحول الديمقراطى فى الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا هى غياب النموذج الشرق أوربى للتحول الديمقراطى . وما من سبب يمنع الحكام الذين اختاروا الشمولية نهجا لهم قبل ديسمبر ١٩٨٩ من أن يختاروا الشمولية بعد ديسمبر ١٩٨٩ إن أرادوا . فظاهرة كرات الثلج لا تصبح حقيقة واقعة إلا حين تصبح حقيقة واقعة فى أذهانهم وأدت بهم إلى الإيمان بضرورة التحول الديمقراطى . لا شك أن أحداث شرق أوربا فى عام ١٩٨٩ شجعت جماعات المعارضة الديمقراطية وأدخلت الخوف فى قلوب الزعماء الشموليين فى أماكن أخرى ، ولكن نظرا للضعف السابق الذى اتسمت به هذه الجماعات وطول فترة القمع الذى مارسه هؤلاء الزعماء فإن هناك قدرا من الشك يحوم حول مدى التقدم الحقيقى نحو الديمقراطية سيؤدى إليه الزخم الناتج عن أحداث أوربا الشرقية فى معظم الدول الشمولية الباقية .

كانت الأسباب الأصلية للموجة الثالثة قد خفتت وضعف أثرها بحلول عام ١٩٩٠ . فلم يكن البيت الأبيض ولا الكرملين ولا المجموعة الأوربية ولا الفاتيكان فى وضع من القوة يسمح بدعم الديمقراطية فى الدول التى افتقدت الديمقراطيةفى أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط . ولكن لم يكن مستبعدا ظهور قوى جديدة تحبذ التحول الديمقراطى. ففى عام ١٩٨٥ من ذا الذى كان يظن أن ميخائيل جورباتشوف سيسهل عملية التحول الديمقراطى فى شرق أوربا فى غضون خمس سنوات ؟ وفى التسعينيات يعتقد أن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى يمكن أن يزدادا قوة فى المطالبة بالتحول إلى الديمقراطية سياسيا بنفس قدر التحول الليبرالى اقتصاديا كشرط لمنح المساعدات الاقتصادية.

ويعتقد أن فرنسا قد تنشط فى دفع عجلة الديمقراطية بين مستعمراتها الأفريقية السابقة حيث لا يزال نفوذها كبيرا . ويعتقد أن الكنيسة الأرثوذكسية قد تخرج كقوة مؤثرة فى دعم الديمقراطية فى البلقان والاتحاد السوفيتى . ويعتقد أن شخصا مثل جورباتشوف قد يظهر فى الصين ويطلق عملية شبيهة بالجلاسنوست فى بكين . ويعتقد أن نسخة ديمقراطية من عبد الناصر قد تهب لنشر طبعة ديمقراطية من العروبة فى الشرق الأوسط . وربما تستخدم اليابان نفوذها الاقتصادى فى تشجيع حقوق الإنسان والديمقراطية فى الدول الفقيرة التى تتلقى مساعداتها وقروضها. وفى عام ١٩٩٠ لم تكن أى من هذه الاحتمالات قائمة ، ولكن بعد أحداث ١٩٨٩ سيكون من الحمق الحكم على الأشياء .

هل ستهب موجة ثالثة مضادة ؟

بحلول عام ١٩٩٠ كان ثلثا ديمقراطيات الموجة الثالثة على الأقل قد عادت إلى الحكم الشمولى . وكما سبقت الإشارة فى الباب الخامس ، يمكن أن تؤدى مشكلات الترسيخ إلى مزيد من الانتكاسات فى الدول التى تضعف فيها الظروف المواتية لدعم قواعد الديمقراطية . إلا أن الموجتين الديمقراطيتين

الأولى والثانية أعقبتها موجات مضادة كبرى تتجاوز مشكلات الترسيخ وكانت معظم عمليات تغيير الأنظمة تتم من الديمقراطية إلى الشمولية وليس العكس فإذا تباطأت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى أو توقفت فما هى العوامل التى تفرز موجة مضادة ثالثة وتميزها ؟ وهنا نستفيد من تجارب الموجتين المضادتين الأولى والثانية . ولا مجال ها هنا إلى القيام بدراسة مستفيضة لهذه التغيرات التى طرأت على الأنظمة ؛ لكن الأحكام العامة التالية قد تنطبق على هاتين الموجتين المضادتين .

أولا : كانت أسباب التحول من النظام السياسى الديمقراطى إلى النظام الشمولى متباينة وتتداخل مع أسباب التحول من الشمولية إلى الديمقراطية . ومن هذه العوامل التى أسهمت فى تحولات الموجتين المضادتين الأولى والثانية ما يلى :

١ - ضعف القيم الديمقراطية بين النخبة والجماهير .

٢ - الأزمة أو الانهيار الإقتصادى الذى زاد من حدة الصراع الاجتماعى وعزز شعبية الإصلاحات التى لا تستطيع فرضها إلا الحكومات الشمولية .

٣ - كان الاستقطاب الاجتماعى والسياسى غالبا ما تقوم به الحكومات اليسارية التى تسعى إلى فرض إصلاحات اجتماعية اقتصادية كبرى وبسرعة .

٤ - إصرار شرائح الطبقات المتوسطة المحافظة على استبعاد الحركات الشعبية واليسارية والشرائح الدنيا عن السلطة السياسية .

٥ - انهيار القانون والنظام نتيجة للإرهاب وحركات العصيان .

٦ - التدخل أو الغزو من جانب حكومة أجنبية غير ديمقراطية .

٧ - ظاهرة كرات الثلج فى صورة مظاهرات بتأثير من انهيار أو الإطاحة بنظم ديمقراطية فى دول أخرى .

ثانيا : إذا استبعدنا حركات التحول الناتجة عن عوامل خارجية نجد أن الانتقال من الديمقراطية إلى الشمولية كانت دائما تنتج عن المسئولين عن السلطة أو المقربين إليها فى النظام الديمقراطى . وباستثناء حالة أو حالتين ، فإن الأنظمة الديمقراطية لم تنته بالتصويت الشعبى أو بحركة شعبية . ففى ألمانيا وإيطاليا فى الموجة المضادة الأولى ، اعتلت السلطة حركات غير ديمقراطية تحظى بتأييد شعبى كبير وأقامت دكتاتوريات فاشية . ثم انقضت الغزوات النازية على الديمقراطية وأجهزت عليها فى عدد من الدول الأوربية الأخرى . وفى أسبانيا فى الموجة المضادة الأولى وفى لبنان فى الثانية انتهت الديمقراطية بحرب أهلية .

مع ذلك فإن الغالبية العظمى من حركات التحول قد اتخذت شكل انقلابات عسكرية انتهت بدكتاتوريات عسكرية أو انقلابات إدارية يقوم فيها الزعماء المنتخبون ديمقراطيا بإنهاء الديمقراطية من خلال تركيز السلطات فى أيديهم وهو ما يحدث فى الغالب بإعلان حالة الطوارىء أو الأحكام العرفية . وفى الموجة المضادة الأولى ، قامت الانقلابات العسكرية بإنهاء النظم الديمقراطية فى دول شرق أوربا الجديدة وفى اليونان والبرتغال والأرجنتين واليابان . وفى الموجة المضادة الثانية أنهت الانقلابات النظم الديمقراطية فى العديد من دول أمريكا اللاتينية وأندونيسيا وباكستان واليونان ونيجيريا وتركيا . ووقعت الانقلابات الإدارية فى الموجة المضادة الثانية فى كوريا والهند والفيلبين . وفى أورجواى تعاونت القيادة المدنية والعسكرية على إنهاء الديمقراطية عن طريق القيام بانقلاب إدارى عسكرى مشترك .

ثالثا : فى عدد من الحالات فى كل من الموجتين الأولى والثانية تم إحلال أشكال جديدة تاريخيا من الحكم الشمولى محل الأنظمة الديمقراطية . وتميزت

الفاشية عن الأنماط الأولى من الشمولية بقاعدتها العريضة وأيديولوجيتها وتنظيمها الحزبى وجهودها لاختراق معظم طبقات المجتمع والسيطرة عليها . وكانت الشمولية البيروقراطية تختلف عن الأشكال الأولى من الحكم العسكرى فى أمريكا اللاتينية بصورتها المؤسسية واستمرارها غير المحدود وبسياساتها الاقتصادية . وكانت إيطاليا وألمانيا فى العشرينيات والثلاثينيات ، والبرازيل والأرجنتين فى الستينيات والسبعينيات هى الدول الرائدة فى اتخاذ الأشكال الجديدة من الحكم غير الديمقراطى وفى تقديم الأمثلة التى سعت الفئات غير الديمقراطية فى الدول الأخرى إلى اتباعها . وكان كلا هذين النمطين من الشمولية فى الحقيقة رد فعل لتطورات اجتماعية واقتصادية ومنها اتساع نطاق الحشد الاجتماعى والمشاركة السياسية فى أوربا وانقضاء مرحلة البديل المستورد القائم على قاعدة شعبية والخاصة بالتنمية الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية .

إن أسباب الموجتين المضادتين الأوليين وأنماطها لا تقدم تنبؤات عن أسباب موجة مضادة وثالثة وأنماطها . إلا أن التجارب السابقة تقدم بعض الأسباب المحتملة لها :

١ - الفشل المستمر للنظم الديمقراطية فى العمل بكفاءة قد يؤدى إلى تقويض دعائمها . ففى أواخر القرن العشرين ، سقطت الشرعية عن المصادر الأيديولوجية غير الديمقراطية الكبرى للشرعية - وأوضحها الشيوعية الماركسية. وكان القبول العام للمعايير الديمقراطية يعنى أن الحكومات الديمقراطية كانت أقل اعتمادا على شرعية الأداء عما كانت عليه فيما مضى . إلا أن العجز المستمر عن توفير الرخاء والرفاهية والمساواة والعدالة والنظام الداخلى أو الأمن الخارجى يمكن أن يقوض دعائم شرعية الحكومات الديمقراطية فى النهاية . وبخفوت ذكريات الفشل الشمولى تزايدت احتمالات التذمر من الفشل الديمقراطى .

٢ - يمكن أن يكون الانهيار الاقتصادى الدولى العام على غرار ما حدث عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ سببا فى تقويض دعائم شرعية الديمقراطية فى العديد من الدول . وقد نجحت معظم الديمقراطيات من « الكساد الكبير » فى الثلاثينيات وظلت قائمة . إلا أن بعضها انهار ويحتمل أن ينهار بعض آخر فى رد فعل لكارثة اقتصادية مماثلة فى المستقبل .

٣ - إن التحول إلى الشمولية على يد قوة كبرى ديمقراطية أو فى طريقها إلى الديمقراطية قد تؤدى إلى إطلاق ظاهرة كرات الثلج فى دول أخرى . وقد يؤدى تغيير المسار باتجاه الشمولية فى روسيا أو الاتحاد السوفيتى إلى آثار مضطربة فى التحول الديمقراطى فى سائر الجمهوريات السوفيتية وبلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا ومنغوليا وربما فى بولنده والمجر وتشيكوسلوفاكيا . وقد تؤدى إقامة نظام شمولى فى الهند إلى إفراز ظاهرة مماثلة فى سائر دول العالم الثالث .

٤ - وحتى إن لم تنقلب دولة رئيسية عائدة إلى الشمولية ، فإن التحول إلى الدكتاتورية فى عدد من الدول حديثة العهد بالديمقراطية نظرا لافتقاره إلى الشروط المعتادة للديمقراطية يمكن أن يؤدى إلى تقويض دعائم الديمقراطية فى دول أخرى تتوفر فيها هذه الشروط . ويعد هذا قلبا لظاهرة كرات الثلج .

٥ - إذا ماقامت دولة غير ديمقراطية بتطوير قوتها وبدأت فى التوسع خارج حدودها ، فإن هذا قد يحرك الحركات الشمولية فى دول أخرى أيضا . ويكون هذا التحريك قويا إذا ما أنزلت الدولة الشمولية التوسعية هزيمة عسكرية بواحدة أو أكثر من الدول الديمقراطية فى عملية التوسع . وكانت القوى الرئيسية التى حققت تطورا اقتصاديا فى الماضى تميل أيضا إلى التوسع الإقليمى . فإذا استعادت الصين حكمها الشمولى وحققت تطورا اقتصاديا فى العقود القادمة ومدت نفوذها وهيمنتها فى شرق آسيا ، فقد تضعف النظم الديمقراطية بشرق آسيا إلى درجة كبيرة .

٦ - كما حدث فى العشرينيات والستينيات فمن الممكن أن تظهر أشكال متباينة من الشمولية من جديد وقد تبدو ملائمة للعصر . وهناك عدة احتمالات فى هذا الصدد :

(أ) يمكن أن تتحول القومية الشمولية إلى ظاهرة مألوفة بدول العالم الثالث وبأوربا الشرقية أيضا . فهل كانت ثورات ٨٩ - ١٩٩٠ فى دول أوربا الشرقية تعد حركات ديمقراطية معادية للشيوعية ، أم حركات قومية معادية للسوفيت ؟ إن كانت الأخيرة ، فمن الممكن أن تعود الأنظمة القومية الشمولية إلى بعض هذه الدول .

(ب) كانت الأصولية الدينية سائدة كأوضح ماتكون فى إيران ، إلا أن كلا من الحركات الأصولية السنية والشيعية قد تصل إلى السلطة فى دول أخرى . وكانت الحركات الأصولية اليهودية والهندوسية والمسيحية على نفس الدرجة من القوة . ويمكن القول إن معظم الحركات الأصولية تعادى الديمقراطية لأنها تقصر المشاركة السياسية على من يتبعون عقيدة دينية محددة .

(جـ) قد تتطور الشمولية العرقية فى الدول الفقيرة والغنية على السواء كرد فعل لتوارى الميول الديمقراطية . فإلى أى مدى يمكن أن يصل الاستقطاب الاجتماعى الاقتصادى قبل أن تصبح الديمقراطية مستحيلة ؟

(د) قد تظهر الدكتاتوريات الشعبية فى المستقبل كما ظهرت فى الماضى كرد فعل تجاه حماية الديمقراطية لحقوق الملكية وما إليها من أشكال الامتيازات. ففى الدول التى لا تزال مسألة إيجارات الأراضى تمثل مشكلة فيها ، فإن عجز الديمقراطيات عن تنفيذ إصلاح زراعى قد يؤدى إلى اللجوء للشمولية .

(هـ) قد تظهر الدكتاتوريات الطائفية فى الديمقراطيات وتشارك فيها جماعة أو جماعتان عرقيتان أو عنصريتان أو دينيتان .

فكما هو الحال فى أيرلنده الشمالية وجنوب أفريقيا وسريلانكا وغيرها قد تسعى إحدى الفئات إلى فرض سيطرتها على المجتمع بأسره .

وكل هذه الأنماط الشمولية كانت قائمة فى الماضى . ولا يستبعد أن تظهر أنماط جديدة من ابتكار البشر فى المستقبل . ومن الاحتمالات قيام دكتاتورية الكترونية تكنوقراطية تستند شرعيتها إلى القدرة على السيطرة على المعلومات ووسائل الإعلام والاتصالات المعقدة . واحتمالات عودة أى من هذه الأنماط الشمولية القديمة والجديدة غير كبيرة ؛ ويصعب أن نحدد إستحالة أى منها أيضا .

مزيد من التحول الديمقراطى

العقبات والفرص

لم تكن الديمقراطية قائمة فى ثلثى دول العالم تقريبا فى عام ١٩٩٠ . وهذه الدول تندرج فى فئات جغرافية ثقافية أربع هى :

١ - أنظمة ماركسية محلية تشمل الاتحاد السوفيتى حيث حدث التحول الليبرالى فى الثمانينيات وتوفرت الحركات الديمقراطية فى العديد من الجمهوريات ، إلا أن القوى المحافظة ظلت على قوتها .

٢ - الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى ، وقد ظلت باستثناءات قليلة إما دكتاتوريات فردية أو أنظمة عسكرية أو أنظمة أحادية الأحزاب أو مزيج من هذه جميعا .

٣ - الدول الإسلامية الممتدة من المغرب حتى أندونيسيا حيث لا تتوفر الديمقراطية باستثناء تركيا وباكستان (ولو أن عددا من هذه الدول اتجه إلى التحول الليبرالى فى عام ١٩٩٠) .

٤ - دول شرق آسيا من بورما إلى جنوب شرق آسيا إلى الصين وكوريا الشمالية وتشمل أنظمة شيوعية وأخرى عسكرية ودكتاتوريات فردية ودولتين شبه ديمقراطيتين هما تايلاند وماليزيا .

ويمكن أن تنقسم القوى المؤيدة للتحول الديمقراطى والعقبات التى تعترض طريقه إلى ثلاثة أقسام رئيسية سياسية وثقافية واقتصادية فى هذه الدول .

السياسة

من العقبات السياسية الهامة التى تعترض طريق المزيد من عمليات التحول الديمقراطى غياب التجربة الحقيقية مع الديمقراطية عن هذه الدول التى ظلت على الشمولية فى التسعينيات . وكانت ٢٣ دولة من الدول التسع والعشرين التى تحولت إلى الديمقراطية بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ قد عرفت الديمقراطية فى الماضى . ولا يدعى مثل هذه التجارب الماضية إلا قليل من الدول التى كانت غير ديمقراطية بحلول عام ١٩٩٠ ، وتشمل عدة دول « مرتدة » من دول الموجة الثالثة (السودان ونيجيريا وسورينام وربما باكستان) ، وأربع دول « مرتدة » عن تاريخها السياسى من دول الموجة الثانية ولم تتحول من جديد إلى الديمقراطية فى الموجة الثالثة (لبنان وسريلانكا وبورما وفيجى) وثلاث دول تحولت إلى الديمقراطية فى الموجة الأولى وحال التدخل السوفيتى دون عودة التحول الديمقراطى إليها مع نهاية الحرب العالمية الثانية (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) . أما بقية الدول غير الديمقراطية ويبلغ عددها تسعين أو أكثر فى عام ١٩٩٠ فقد افتقرت إلى أية تجربة تذكر مع الديمقراطية . لكن ذلك لا يمثل مانعا حاسما أمام التحول الديمقراطى . ولكن إذا استثنينا المستعمرات السابقة ، نجد أن كل الدول التى تحولت إلى الديمقراطية بعد ١٩٤٠ كانت

تجربة سابقة ما مع الديمقراطية . فهل تستطيع الدول التى تفتقر إلى هذه التجربة أن تتحول إلى الديمقراطية مستقبلا ؟

هناك عقبة واحدة من المحتمل أن تختفى فى عدة دول فى التسعينيات . فالزعماء الذين يقيمون الأنظمة الشمولية أو الذين يظلون فى السلطة طويلا فى مثل هذه الأنظمة عادة ما يتحولون إلى متشددين يعارضون أى تحول ديمقراطى . ولا بد أن يحدث نوع ما من التغيير فى الزعامة داخل النظام الشمولى قبل التحرك نحو الديمقراطية . وسيحدث مثل هذا التغيير فى بعض الأنظمة الشمولية فى التسعينيات. فالزعماء الذين ظلوا فى السلطة طويلا فى عام ١٩٩٠ فى الصين وساحل العاج ومالاوى كانوا فى الثمانينيات من أعمارهم؛ وكان الزعماء فى كل من بورما وكوريا الشمالية وليسوتو وفيتنام فى السبعينيات من أعمارهم ؛ وكان زعماء كوبا والمغرب وسنغافورة والصومال وسوريا وتنزانيا وزائير وزامبيا فى الستين . وسيؤدى موت هؤلاء الزعماء أو رحيلهم عن السلطة إلى إزالة عقبة من طريق التحول الديمقراطى فى بلادهم ، ولكن لا يؤدى بالضرورة إلى التحول .

حدث التحول الديمقراطى بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ فى دكتاتوريات فردية وأنظمة عسكرية وأنظمة ذات حزب واحد . إلا أن التحول الديمقراطى الكامل لم يحدث فى الدول الشيوعية ذات الحزب الواحد والتى نتجت عن الثورة الديمقراطية . وكان التحول الليبرالى فى طريقة فى الاتحاد السوفيتى، وربما يؤدى ذلك إلى تحول ديمقراطى كامل فى روسيا . وفى يوغوسلافيا ، كانت الحركات الديمقراطية فى طور البدء فى كل من سلوفينيا وكرواتيا ، ولكن كانت الثورة الشيوعية اليوغوسلافية ثورة صربية بالدرجة الأولى ، ويغلف الشك مستقبل الديمقراطية فى صربيا .

وكانت ألبانيا تبدو فى عام ١٩٩٠ على مشارف الانفتاح ؛ أما فى الصين وفيتنام ولاوس وكوبا وأثيوبيا والأنظمة الماركسية التى أفرزتها الثورات فقد قررت

البقاء كما هى . وكانت الثورات فى تلك الدول قومية وشيوعية على السواء ، وبالتالى فقد ارتبطت الشيوعية بالهوية القومية طالما لم تكن الدول ضمن دول أوربا الشرقية التى خضعت للاحتلال السوفيتى . فهل كانت العقبات التى وقفت فى طريق التحول الليبرالى فى هذه الدول من أصل النظام وطبيعته وبقاء الزعماء فى السلطة لمدة طويلة (فى بعض الحالات) أم أنها تعود إلى فقرها وتخلفها الاقتصادى ؟

ومن العقبات الكؤود التى حالت دون التحول الديمقراطى أيضا غياب أو ضعف الالتزام الحقيقى بالقيم الديمقراطية بين الزعماء السياسيين فى آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط . وحين يخرج هؤلاء الزعماء من مناصبهم ، نجد لديهم ما يكفى من الأسباب للدفاع عن الديمقراطية . ويأتى اختبار مدى التزامهم بالديمقراطية حين يكونون فى السلطة لا يزالون . فكانت الأنظمة الديمقراطية بأمريكا اللاتينية تتم الإطاحة بها بانقلابات عسكرية فى العادة . وقد حدث ذلك بالطبع فى الشرق الأوسط وآسيا ؛ إلا أن القادة المنتخبين أنفسهم فى هذه المناطق كانوا مسئولين عن سقوط الديمقراطية ، ومنهم سينغمان وبارك تشونغ هى فى كوريا وعدنان مندرس فى تركيا وأنديرا غاندى فى الهند وفرديناند ماركوس فى الفيلبين وسوكارنو فى أندونيسيا .

كان هؤلاء الزعماء قد فازوا بالسلطة من خلال أنظمة انتخابية ثم انقلبوا عليها واستغلوا سلطاتهم فى تقويض دعائم النظام كله . فكان التزامهم بالقيم والممارسات الديمقراطية ضعيفا . وحتى حين كان قادة آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط يولون قدرا من الالتزام بالمبادىء الديمقراطية كانوا يفعلون ذلك على مضض . كما أن آسيا وأفريقيا لم تفرخ كثيرا من رؤساء الحكومات الذين ينادون بالديمقراطية . وأسباب ذلك ترجع إلى الناحية الثقافية والموروث الثقافى .

الموروث الثقافى

هناك رأى يرى أن المواريث الثقافية التاريخية الكبرى فى العالم تتفاوت بشدة فى مدى ملاءمة توجهاتها وقيمها ومعتقداتها وأنماط السلوك فيها لنمو الديمقراطية . فالموروث الثقافى المعادى للديمقراطية يعوق انتشار المعايير الديمقراطية فى المجتمع وينكر شرعية المؤسسات الديمقراطية ، وبالتالى فهو يحول دون قيام هذه المؤسسات بمهامها . والبحث فى الثقافة يأتى فى صورتين . تنص النسخة التقييدية على أن الثقافة الغربية وحدها هى التى تهيىء المجال لنمو المؤسسات الديمقراطية ، وتعد الديمقراطية بالتالى غير ملائمة للمجتمعات غير الغربية . كان هذا الرأى مطروحا صراحة فى بواكير الموجة الثالثة من جانب جورج كينان . فالديمقراطية فى رأيه هى شكل للحكم « تطور فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فى شمال غرب أوربا ثم انتقل إلى سائر دول العالم ومنها أمريكا الشمالية حيث استقرت شعوب من شمال غرب أوربا ، سواء فى شكل مستوطنين أصليين أو مستعمرين ، ووضعوا أسس الحكم المدنى » . والديمقراطية بالتالى ليس لها إلا « مساحة زمانية ومكانية ضيقة ولابد من تقديم الشواهد على أنها النمط الطبيعى لحكم الشعوب خارج هذه المساحة الضيقة » . لذا « فليس هناك من سبب يدعو إلى افتراض أن السعى إلى تطبيق معايير الديمقراطية سيكون هو أفضل شىء بالنسبة لهذه الشعوب » (٨) . موجز القول إن الديمقراطية فى هذا الرأى لا تتناسب إلا مع الدول الشمالية الغربية وربما وسط أوربا وما خرج عنها من مستوطنين . والحقيقة أن الشواهد التى تدعم هذا الرأى قوية لكنها ليست مقنعة تماما :

(٨) George Kennan, **The Cloud of Danger** (Boston, 1977), pp. 41-43.

١ - إن الديمقراطية الحديثة نشأت فى الغرب .

٢ - معظم الدول الديمقراطية منذ بدايات القرن التاسع عشر هى دول غربية .

٣ - انتشرت الديمقراطية خارج نطاق شمال المحيط الأطلنطى فى المستعمرات البريطانية السابقة وفى الدول التى تعرضت لنفوذ أمريكى طاغٍ وأخيرا فى المستعمرات الإيبيرية السابقة بأمريكا اللاتينية .

٤ - إن الدول الديمقراطية التسع والعشرين التى كانت فى قلب الموجة المضادة الثانية عام ١٩٧٣ كانت تشمل عشرين دولة أوربية غربية ومستوطنات أوربية ودول أمريكية لاتينية وثمانى مستعمرات بريطانية سابقة واليابان .

٥ - إن الدول الديمقراطية الثمانى والخمسين فى عام ١٩٩٠ تشمل سبعا وثلاثين دولة أوربية غربية ومستوطنة أوربية ودولة أمريكية لاتينية ومستعمرة استرالية وست دول أخرى (اليابان وتركيا وكوريا الجنوبية ومنغوليا وناميبيا والسنغال) . وكانت عشرون دولة من الدول الثلاثين التى تحولت إلى الديمقراطية فى الموجة الثالثة إما دولا غربية أو دولا سيطر عليها النفوذ الغربى .

ولهذا الرأى الذى يركز على الثقافة الغربية نتائجه بالنسبة للتحول الديمقراطى فى البلقان والاتحاد السوفيتى . فكانت هذه المناطق تاريخيا جزءا من الامبراطوريتين القيصرية والعثمانية حيث سادت الأرثوذكسية والإسلام والمسيحية غير الغربية(*) . وهى مناطق لم تتعرض للتراث الثقافى الغربى بدرجة كبيرة ولم يكن لها ما للغرب من تجارب مع الإقطاع والنهضة والحركة الإصلاحية والتنوير والثورة الفرنسية والليبرالية . وكما يقول وليم والاس ، ربما أدت نهاية

(*) إذن كيف تحولت تركيا نفسها إلى الديمقراطية على حسب قول المؤلف قبل عدة سطور إذا كانت الأديان « غير الغربية » تحول دون قيام الديمقراطية ؟ وأجدنى أتساءل أيضا ، هل المسيحية دين غربى أصلا ؟ أم هى مجرد محاولة لإلصاق كل نقيصة بكل ماهو غربى ؟ (المترجم) .

الحرب الباردة وزوال الستار الحديدى إلى تحويل الخط السياسى الفاصل شرقا إلى حدود الأراضى المسيحية فى عام ١٥٠٠ . ويبدأ هذا الخط من الشمال إلى الجنوب على طول الحد الفاصل تقريبا بين فنلندا وروسيا ، والحدود الشرقية لجمهوريات البلطيق ويخترق روسيا البيضاء وأوكرانيا ليفصل أوكرانيا الكاثوليكية الغربية عن أوكرانيا الأرثوذكسية الشرقية ، ثم يتجه جنوبا ثم ينحرف غربا فى رومانيا ويقطع ترانسلفانيا عن بقية البلاد ، ثم يتجه إلى يوغوسلافيا على الخط الفاصل بين سلوفانيا وكرواتيا من ناحية وبين سائر الجمهوريات من ناحية أخرى[٩] . وقد يفصل هذا الخط اليوم بين المناطق التى ستقوم فيها الديمقراطية وبين المناطق التى لن تقوم لها فيها قائمة .

وهناك نسخة أقل حدة من عقبة الموروث الثقافى ترى أن المسألة ليست أن ثقافة ما أو أخرى تلائم الديمقراطية وتتقبلها وإنما أن هناك ثقافة ما أو بعض الثقافات تعادى الديمقراطية . والثقافتان الأكثر شهرة فى هذا الصدد هما الكونفوشية والإسلامية . وهناك ثلاثة أسئلة تحدد ما إذا كانت هاتان الثقافتان تقفا حجر عثرة فى طريق التحول الديمقراطى فى أواخر القرن العشرين . **أولا** ، إلى أى مدى يبلغ عداء المبادىء والتعاليم الكونفوشية والإسلام للديمقراطية ؟ **ثانيا** ، إذا ثبت أنها كذلك فكيف قامت هاتان الثقافتان بتعويق تقدم الديمقراطية ؟ **ثالثا** ، إن كانتا قد أعاقتا تقدمها فإلى أى مدى سيواصلا إعاقتها مستقبلا ؟

الكونفوشية : ليس هناك خلاف بين الباحثين حول تميز التراث الكونفوشى إما باللاديمقراطية أو معاداة الديمقراطية . وكان العنصر المعتدل الوحيد هو أن السياسة الصينية القديمة كانت تتيح المجال للموهبين دون

(٩) William Wallace, The **Transformation of Western Europe** (London, 1990), p. 16.

اعتبار لخلفيتهم الاجتماعية ؛ لكن هذا ليس معناه الديمقراطية . فلا أحد يصف الجيش اليوم بالديمقراطية لمجرد أن ضباطه يرقون على أساس قدراتهم . وكانت الكونفوشية الصينية الكلاسيكية ومشتقاتها فى كوريا وفيتنام وسنغافورة وتايوان ونسختها المنقحة فى اليابان تؤكد على الجماعة فوق الفرد ، وعلى السلطة قبل الحرية وعلى المسئوليات قبل الحقوق . وكانت المجتمعات الكونفوشية تفتقر إلى وجود حقوق للأفراد فى مواجهة الدولة ؛ وحتى إن وجدت فهى من صنع الدولة . فكان التوافق والتعاون مقدما على الاختلاف والتنافس . ويعد الحفاظ على النظام والاحترام ومراعاة التدرج الهرمى من القيم الرئيسية . وكان صراع الأفكار والجماعات والأحزاب ينظر إليه على أنه شىء خطير وغير مشروع . والنقطة الأهم هى أن الكونفوشية تدمج المجتمع والدولة معا ولا تقر بأية شرعية للمؤسسات الاجتماعية المستقلة بهدف تحقيق التوازن فى الدولة على المستوى القومى [*] .

ولم يكن فى الصين القديمة مفهوم الفصل بين ماهو مقدس عما هو دنيوى وبين ماهو روحانى عما هو مادى . وكانت الشرعية السياسية فى الصين الكونفوشية ترتكز على « التفويض السماوى » الذى يحدد مفاهيم السياسة بالمعايير الأخلاقية . ولم تكن ثمة أسس شرعية تحدد حدود السلطة لأن السلطة والأخلاق كانا شيئا واحدا[١٠] .

(*) من الواضح أن المؤلف يحاكم نظاما كان قائما منذ آلاف السنين فى ضوء مفاهيم وأحكام حديثة . وهل لو تساءلنا عن العلاقة بين المجتمع والدولة - إن وجدت - فى أية ثقافة غربية قديمة ، فهل نخرج بما هو أكثر مما وجد فى الكونفوشية ؟ بعبارة أخرى ، هل كانت هذه العلاقة وهذه المؤسسات التى يتحدث عنها الكاتب موجودة فى الغرب ولو فى القرن السابع عشر ؟ (المترجم) .

(١٠) Yu-sheng Lin, "Reluctance to Modernize", in **Confucianism and Modernization**, ed. Joseph Liang (Taipei, 1087), p. 25.

كانت المجتمعات الكونفوشية تمثل بيئة معادية للديمقراطية . ولم تتوفر تجارب الحكم الديمقراطى فى شرق آسيا إلا فى دولتين هما اليابان والفيلبين قبل عام ١٩٩٠ . وفى كلتا هاتين الحالتين ، كانت الديمقراطية ناتجة عن النفوذ الأميريكى . كما أن الفيلبين دولة كاثوليكية ولا وجود للكونفوشية فيها عمليا . وفى اليابان ، أعيد تفسير المبادىء الكونفوشية وتم دمجها مع التراث الثقافى المحلى . أما الصين الأم فلم تكن لها أية تجارب مع الحكم الديمقراطى ، ولم تلق الديمقراطية الغربية تأييدا إلا بين صفوف بعض المنشقين الراديكاليين . وحتى النقاد الديمقراطيون لم يخرجوا عن العناصر الرئيسية للموروث الكونفوشى(١١) .

وكان المسئولون عن تحديث الصين من أنصار « اللينينية الكونفوشية » . وفى أواخر الثمانينيات حين أدى النمو الاقتصادى السريع فى الصين إلى إفراز سلسلة جديدة من المطالبة بالإصلاح السياسى والديمقراطية من جانب الطلاب المثقفين والفئات الحضرية من الطبقة المتوسطة تمثل رد فعل القيادة الشيوعية فى أسلوبين . أولا ، قدمت نظرية عن « الشمولية الجديدة » القائمة على تجربة كل من تايوان وسنغافورة وكوريا ويبررها القول بأن دولة فى مثل هذه المرحلة من التنمية الاقتصادية لا يصلح لها إلا الشمولية لتحقيق التوازن للنمو الاقتصادى واحتواء النتائج المترتبة على التنمية . ثانيا ، قامت القيادة بقمع الحركة الديمقراطية فى بكين وغيرها بصورة عنيفة فى صيف ١٩٨٩ .

وكان الاقتصاد فى الصين يدعم التراث الثقافى فى مواجهة الديمقراطية . أما فى سنغافورة وتايوان وكوريا فقد أدى النمو الاقتصادى القياسى إلى قيام قاعدة ترتكز إليها الديمقراطية فى أواخر الثمانينيات . وفى هذه الدول اصطدم الاقتصاد بالموروث الثقافى فى تشكيل عملية التنمية السياسية . وفى ١٩٩٠ ، كانت سنغافورة هى الدولة الوحيدة غير النفطية ذات « الدخل العالى » (بتعبير

(١١) Daniel Kelliher, "The Political Consequences of China`s Reforms", **Comparative Politics** 18 (July 1986), pp. 488-90.

البنك الدولى) التى ليس بها نظام سياسى ديمقراطى ، وكان زعيم البلاد ملتزما بالقيم الكونفوشية فى مواجهة الديمقراطية الغربية . فكان « سوق الفكر يؤدى أحيانا إلى إراقة الدماء بدلا من التنوير » على حد قول لى كوان ييو . وفى الثمانينيات ، أعطى لى كوان ييو الأولوية فى بلاده للارتقاء بتعاليم الكونفوشية(١٢) . واتخذت إجراءات مشددة لقمع المنشقين ومنع المنشورات التى تنتقد الحكومة وسياساتها .وهكذا كانت سنغافورة دولة كونفوشية شمولية ضمن الدول الغنية بالعالم . فهل يبقى الأمر على ماهو عليه بعد لى كوان ييو ؟ .

فى أواخر الثمانينيات ، تحركت كل من تايوان وكوريا باتجاه الديمقراطية . وكانت تايوان تاريخيا جزءا هامشيا من الصين . واحتلها اليابانيون مدة خمسين عاما ، وثار سكانها عام ١٩٤٧ على فرض الهيمنة الصينية ، وحلت الحكومة القومية فى عام ١٩٤٩ ولقيت الهزيمة على يد الشيوعيين . وجعلت هذه الهزيمة من المستحيل على الزعماء القوميين أن يحتفظوا بالصورة المتغطرسة المرتبطة بالأفكار الكونفوشية التقليدية عن السلطة . وأدت التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة إلى ضعف الكونفوشية التقليدية . وكان ظهور طبقة من رجال الأعمال بين أهالى البلاد سببا فى إيجاد مصدر للقوة والثروة مستقل عن الدولة ويسيطر عليه رجال من أهل البلاد ، مما أدى إلى تغيير جوهرى فى الموروث الثقافى السياسى الصينى مما لم يحدث فى كوريا وفيتنام ولا فى اليابان(١٣) . وفى أواخر الثمانينيات أدت ضغوط التغيير الاقتصادى والاجتماعى إلى التحرك تدريجيا نحو الانفتاح السياسى .

وفى كوريا ، كان الموروث الثقافى الكلاسيكى يتضمن عناصر للتغيير والمساواة ، إلا أنه كان يتضمن أيضا مكونات كونفوشية لا تساعد على

(١٢) **Economist,** April 23, 1988, p. 37.

(١٣) Lucian Pye With Mary Pye, **Asian Power and Politics,** (Cambridge, 1985), pp. 232-36.

الديمقراطية ومنها التراث الشمولى وحكم الطاغية . فكان الناس على حد قول أحد الباحثين الكوريين « ينظرون إلى القيادة انتظارا للتوجيهات لكى يعيشوا » . وكان التسامح مع المعارضين لا وجود له ، وكان الخروج عن السلف يعد خيانة . فلا يتحدث العلماء الكونفوشيون عن تقديم تنازلات أو تصالح أبدا . « بل كان عليهم أن يحتفظوا بنقاء الضمير »[١٤] . وفى أواخر الثمانينيات ، أدى التحول الحضرى والتعليم ونمو الطبقة المتوسطة وانتشار المسيحية إلى إنهاك الكونفوشية كعقبة فى طريق الديمقراطية فى كوريا . إلا أنه لم يتضح بعد ما إذا كان الصراع بين التراث القديم والرخاء الجديد سينتهى بانتصار أى منهما .

يبدو أن التفاعل بين التقدم الاقتصادى والتراث الثقافى الآسيوى قد أفرز تنوعا شرق آسيوى متميزا من المؤسسات الديمقراطية . وبدءا من ١٩٩٠ ، لم يحدث التحول إلى حكم انتخابى شعبى فى شرق آسيا إلا فى الفيلبين . وكان النموذج الأصلى هو اليابان التى تعد ديمقراطية بلا شك . ثم بدأت الديمقراطية اليابانية فى الانتشار فى شرق آسيا . ففى عام ١٩٩٠ ، خرج حزبان من أحزاب المعارضة الثلاثة مع الحزب الحاكم ليشكلوا كتلة سياسية تهدف إلى إقصاء الحزب المعارض المتبقى عن تحقيق أية قوة قومية لها وزنها . وبرر الرئيس روتاى ووه هذه الخطوة بالحاجة إلى « تحقيق الاستقرار السياسى » و « مواجهة انفجار الكبت الطويل للصراع بين الطبقات والأجيال والأقاليم »[١٥] . وفى أواخر الثمانينيات ، كانت التنمية الديمقراطية فى تايوان تتحرك باتجاه إقامة نظام انتخابى يبقى حزب كوو مينتانج هو المسيطر فيه والحزب التقدمى الديمقراطى فى موقع المعارضة على الدوام . وفى ماليزيا ، سيطر تحالف الأحزاب الثلاثة

(١٤) **New York Times,** Dec. 15, 1987, p. A14.

(١٥) Economist, January 27, 1990, p. 31; **New York Times,** January 23, 1990, p. 1.

الكبرى من الملايو والصينيين والهنود على السلطة ضد كل المنافسين من الخمسينيات وحتى الثمانينيات . وفى منتصف الثمانينيات ، قام نائب لى كوان ييو فى سنغافورة بتعزيز أسس نظام مماثل للنظام الحزبى[١٦] .

من أبرز معايير الديمقراطية التنافس المتساوى والحر من أجل الحصول على الأصوات بين الأحزاب السياسية دون تخويف أو تقييد من جانب الحكومة لأى من أحزاب المعارضة . ولا شك أن اليابان قد وفت بهذا المعيار منذ عشرات السنين ؛ فحصلت الصحافة على حريتها وكذلك حرية الكلام والاجتماع والتنافس المتساوى فى الانتخابات . أما فى سائر الدول الآسيوية ذات الحزب المسيطر فقد خلت الساحة لسنوات طويلة للحكومة وحدها . وفى نهاية الثمانينيات ، تغيرت الظروف فى بعض هذه الدول . ففى عام ١٩٨٩، عجز الحزب الحاكم فى كوريا عن الفوز بالسيطرة على المجلس التشريعى . وربما كان هذا العجز سببا رئيسيا فى اندماجه التالى مع اثنين من خصومه . وفى تايوان ، تم رفع القيود عن المعارضة تدريجيا . لذا فمن الممكن أن تنضم دول شرق آسيوية أخرى إلى اليابان فى خلو الساحة أمام أحزاب أخرى غير الحزب الحاكم . وفى عام ١٩٩٠ قامت أنظمة الحزب المسيطرة فى شرق آسيا بتغطية فراغ بين الديمقراطية والشمولية اتخذت اليابان أحد طرفيه وأندونيسيا الطرف الآخر ، واتخذت كل من كوريا وتايوان وماليزيا وسنغافورة موقعا وسطا فى ذلك الترتيب .

يمكن إذن لهذا النظام أن يفى بمتطلبات الديمقراطية ، إلا أنه قد يختلف بدرجة كبيرة عن النظم الديمقراطية السائدة فى الغرب . ففى الديمقراطيات الغربية ، يفترض أن الأحزاب السياسية والتحالفات لا تتنافس على السلطة بحرية وعلى درجة كاملة من المساواة وحسب ، بل ويمكن أن تتداول السلطة

(١٦) Goh Chok Tong, in **New York Times,** August 14, 1985, p. A13.

فيما بينها . وفى بعض مجتمعات الغرب ، كالسويد مثلا ، ظل حزب واحد فى السلطة خلال عدة انتخابات . لكن هذا هو الاستثناء . ويبدو أن أنظمة شرق آسيا ذات الحزب المسيطر قد تتضمن تنافسا على السلطة دون تداولها ، والمشاركة فى الانتخابات مكفولة للجميع ، لكن المشاركة فى تولى السلطة قاصرة على من ينتمون إلى الحزب المسيطر . إنها ديمقراطية دون تداول للسلطة . والمشكلة المحورية فى مثل هذا النظام هى تحديد الحدود بين « منظمة الحزب المسيطر وبين درجة التسامح مع شكل من أشكال المعارضة »[١٧] . ويمثل هذا النوع من الأنظمة السياسية نوعا من تكييف الممارسات الديمقراطية الغربية لكى تتلاءم مع المبادىء السياسية الآسيوية أو الكونفوشية ، والمؤسسات الديمقراطية تعمل لا على دفع المبادىء الغربية قدما فى التنافس والتغيير ، بل على الارتقاء بالقيم الكونفوشية من إجماع واستقرار .

والأنظمة الديمقراطية الغربية تعتمد بدرجة أقل على شرعية الأداء منها فى الأنظمة الشمولية لأن الفشل فى الآراء يرجع إلى القائمين على النظام لا إلى النظام نفسه ، ويؤدى طرد القائمين على النظام أو إحلالهم بغيرهم إلى تجديد النظام . وتتميز دول شرق آسيا التى تبنت نموذج الحزب المسيطر من الديمقراطية بأنها حققت سجلا غير متكافىء من النجاح الاقتصادى من الستينيات إلى الثمانينيات . فماذا يحدث إن أو عندما يختفى معدل نمو الناتج القومى الإجمالى الذى يبلغ ٨٪ وتتصاعد معدلات البطالة والتضخم وما إلى ذلك من أشكال الإخفاق الاقتصادى ويحتدم الصراع الاجتماعى والاقتصادى ؟ فى الديمقراطية الغربية يكون رد الفعل عزل القائمين على النظام . أما فى

(١٧) Lucian Pye With Mary Pye, Asian 1986-An Exceptional Year, **Freedom at Issue** 94 (January-February 1987), p. 15.

ديمقراطية الحزب المسيطر فإن هذا معناه قيام تغيير ثورى فى نظام سياسى قائم على افتراض وجود حزب واحد فى السلطة وسائر الأحزاب خارجها .

وإن كانت بنية التنافس السياسى لا تسمح لذلك بأن يحدث ، فقد يؤدى السخط على الحكومة إلى اندلاع المظاهرات وحركات التمرد ومحاولات تعبئة التأييد الشعبى للإطاحة بالحكومة . ثم تجد الحكومة ما يبرر لها أن تلجأ إلى البطش بالمنشقين وفرض السيطرة الشمولية . إذن فالسؤال هو : إلى أى مدى يمكن للمزيج الشرق آسيوى من الحزب المسيطر والإجراءات الغربية والقيم الكونفوشية أن يدعم النمو الاقتصادى الكبير ؟ وهل يستطيع هذا النظام أن يظل باقيا فى حالة حدوث تحول يؤدى إلى كساد اقتصادى طويل المدى ؟

الإسلام : إن « الديمقراطية الكونفوشية » تعد متناقضة فى ذاتها ، وليس من الواضح ما إذا كانت « الديمقراطية الإسلامية كذلك أم لا . وتعد المساواة والاختيارية الإدارية من القيم المحورية فى الإسلام . فالنمط الثقافى الإسلامى الرفيع فى رأى البعض يقدم عددا من السمات - كالتوحيد وأخلاقيات الحكم والنزعة الفردية والحفاظ على حرفية النص والطهارة وكراهية الكهنوت والتدرج الهرمى - مما يعد ملائما لمتطلبات الحداثة والتحديث[١٨] . كما أن هذه الخصائص تتناسب مع متطلبات الديمقراطية . إلا أن الإسلام يرفض أيضا التمييز بين المجتمع الدينى والمجتمع السياسى . من ثم فالمشاركة السياسية مرتبطة بالانتماء الدينى . والإسلام فى دولة مسلمة ينص على ضرورة أن يكون من يتولى الحكم مسلما تقيا وأن تكون الشريعة هى القانون وأن يكون للعلماء صوت حاسم فى مراجعة السياسات الحكومية وتعديلها .

(١٨) Ernest Geller, "Up from Imperialism", The **New Republic,** May 22, 1989, pp. 35-36.

ونظرا لأن شرعية الحكومة وسياساتها تنبع من العقيدة الدينية والممارسة الدينية إذن فهى تختلف تماما مع متطلبات السياسة الديمقراطية .

هكذا فإن العقيدة الإسلامية تتضمن عناصر قد تتناسب وقد لا تتناسب مع الديمقراطية . ومن الناحية التطبيقية يمكن القول إنه ليس هناك دولة إسلامية احتفظت بنظام سياسى ديمقراطى لمدة طويلة ، باستثناء تركيا . ففى تركيا ، نحى مصطفى كمال أتاتورك المفاهيم الإسلامية جانبا عن المجتمع والسياسة وسعى بشدة إلى إقامة دولة علمانية حديثة على النمط الغربى ، ولم تكن تجربة تركيا مع الديمقراطية ناجحة بدرجة كبيرة . وفى باكستان ، سعت البلاد إلى إقامة الديمقراطية ثلاث مرات ولم تستمر أية محاولة فيها طويلا . وتخللت الديمقراطية التركية تدخلات عسكرية من حين لآخر ؛ وتخللت الحكم العسكرى والبيروقراطى الباكستانى انتخابات من حين لآخر . والدولة العربية الوحيدة التى قام بها شكل من أشكال الديمقراطية مدة طويلة نسبيا هى لبنان. إلا أن الديمقراطية فى لبنان فى واقع الأمر بلغت حد حكم الأقلية العشائرية وكان ما بين ٤٠ و ٥٠٪ من سكانها من المسيحيين . وما أن أصبح المسلمون أغلبية وبدأوا فى التأكيد على وجودهم ، انهارت الديمقراطية اللبنانية(*) . وفيما بين ١٩٨١ و ١٩٩٠ ، لم يدرج من بين الدول السبع والثلاثين ذات الأغلبية المسلمة ضمن « الدول الحرة » سوى دولتين فى المسح السنوى الذى يقوم به « بيت الحرية » . ويمكن القول إن الإسلام والديمقراطية لا يتفقان من الناحية العملية ، رغم توافقهما من الناحية النظرية(**) .

(*) أرى من جانبى أن الحكم على مسار الأحداث فى دولة بعبارة واحدة يعد مغالطة من جانب المؤلف وتسطيحا ، لكنه مريح له (المترجم) .

(**) يتبع المؤلف ها هنا أيضا أسلوب التسطيح . فماذا لو أجرينا إحصاء مماثلا عن نسبة الدول الديمقراطية بين الدول المسيحية – شاملة أفريقيا – إلى نسبة الدول غير الديمقراطية ؟ النتيجة لغير صالح هذا الرأى الذى ذهب إليه المؤلف . (المترجم) .

كانت حركات المعارضة للنظام الشمولى فى شرق أوربا وفى أمريكا اللاتينية وشرق آسيا تربط بين القيم الديمقراطية الغربية وبين قيم مجتمعاتها . وبالطبع لا يعنى ذلك أنهم جميعا كانوا سيقيمون المؤسسات الديمقراطية إن سنحت لهم الظروف الملائمة . لكنهم على الأقل كانوا يفصحون عن ذلك . أما فى المجتمعات الشمولية فى العالم الإسلامى فكانت الحركات المطالبة بالديمقراطية تتسم بالضعف فى الثمانينيات ، وجاءت أكبر معارضة لها من جانب الأصوليين الإسلاميين .

وفى نهاية الثمانينيات ، أدت المشكلات الاقتصادية مرتبطة بآثار ظاهرة كرات الثلج فى التحول الديمقراطى فى دول أخرى إلى إرخاء الحكومات لقبضتها فى عدة دول إسلامية عن المعارضة وسعت إلى تجديد شرعيتها بإجراء انتخابات . وكان المستفيدون الرئيسيون من هذا الانفتاح السياسى هم الجماعات الأصولية . ففى الجزائر اكتسحت جبهة الخلاص الإسلامية الانتخابات المحلية فى يونيو ١٩٩٠ ، وهى أول انتخابات حرة تجرى فى البلاد منذ استقلالها عام ١٩٦٢ ، وحصلت على ٦٥٪ من أصوات الناخبين وعلى ٣٢ دائرة من مجموع ٤٨ دائرة محلية ، و١٥٥ من المناصب البلدية والمحليات من مجموع ١٥ ألف منصب . وفى انتخابات الأردن فى نوفمبر ١٩٨٩ ، فاز الأصوليون الإسلاميون بستة وثلاثين مقعدا من مقاعد البرلمان الثمانين ، وفى مصر تم انتخاب عدد من المرشحين المنتمين إلى الإخوان المسلمين بمقاعد برلمانية .

وهناك تقارير تفيد بأن جماعات الأصوليين الإسلاميين فى عدد من الدول كانت تتآمر ضد النظام القائم(١٩) ، وكانت نتائج الانتخابات بالنسبة للجماعات الأصولية تعكس غياب الأحزاب المعارضة الأخرى إما بسبب قمع الحكومة لها أو نتيجة لمقاطعة الانتخابات من جانبها ، ولكن يبدو أن النزعة

(١٩) New York Times, July 1, 1990, p. 5.

الأصولية تكتسب قوة فى دول الشرق الأوسط . ومن بين الفئات التى تبدى تعاطفا مع الأصولية التجار والشباب . ودفعت قوة هذه التوجهات الرؤساء العلمانيين فى تونس وتركيا وغيرهما إلى اتخاذ سياسات ينادى بها الأصوليون وإلى إبداء إشارات تنم عن الالتزام بتعاليم الإسلام .

وهكذا نرى أن التحول الليبرالى فى الدول الإسلامية يدعم نفوذ حركات سياسية واجتماعية له وزنها ويحوم الشك حول التزامها بالديمقراطية . فكان موقف الأحزاب الأصولية فى الدول الإسلامية عم ١٩٩٠ يشبه فى بعض جوانبه موقف الأحزاب الشيوعية فى دول أوربا الغربية فى الأربعينيات ثم فى السبعينيات. وهناك تساؤلات مماثلة فى هذا الصدد . فهل تستمر الحكومات الحالية فيما بدأته من انفتاح سياسى وتجرى انتخابات تتنافس فيها الجماعات الإسلامية فى حرية وتكافؤ ؟ وهل تحصل الجماعات الإسلامية على أغلبية فى هذه الانتخابات ؟ وإذا فازوا بالانتخابات ، فهل يسمح الجيش (الذى يعد شديد العلمانية فى عدد من الدول منها تركيا والجزائر وباكستان وإندونيسيا) لهم بتشكيل الحكومات ؟ وإذا شكلوا حكومات ، فهل ستتبع سياسات إسلامية راديكالية تقوض دعائم الديمقراطية وتقضى العناصر ذات التوجهات الحديثة فى المجتمع ؟

حدود العقبات الثقافية : هناك إذن عوائق عديدة تواجه الديمقراطية فى الدول الكونفوشية والإسلامية . لكن هناك عدة أسباب لحدة هذه العوائق :

أولا ، لم تطرح مثل هذه الأفكار الثقافية فيما مضى . فكما سبق أن أشرنا ، كان هناك من الباحثين من يشير إلى الكاثوليكية على أنها تمثل عقبة فى طريق الديمقراطية . ورأى آخرون أن الدول الكاثوليكية لا يحتمل لها أن تتطور اقتصاديا بنفس الصورة التى تطورت بها الدول البروتستانتية . إلا أن الدول الكاثوليكية تحولت إلى الديمقراطية فى الستينيات والسبعينيات وحققت

معدلات نمو اقتصادى تفوق ما تحقق فى الدول البروتستانتية ، وبنفس الصورة ذهب البعض إلى أن الدول الكونفوشية لا تستطيع أن تحقق تطورا رأسماليا ناجحا . إلا أن هناك جيلا جديدا من الباحثين فى الثمانينيات رأى فى الكونفوشية سببا رئيسيا لتحقيق نمو اقتصادى مذهل فى مجتمعات شرق آسيا . فهل يتحقق ذلك أيضا على المستوى السياسى ؟ إن الآراء التى ترى فى بعض المواريث الحضارية عوائق تحول دون تحقيق التطور باتجاه ما أو آخر يجب أن يعاد النظر فيها وأن تحاط بقدر من الشك .

ثانيا ، إن المواريث الثقافية التاريخية الجليلة كالإسلام والكونفوشية تعد كيانات معقدة من الأفكار والعقائد والتعاليم والكتابات والافتراضات وأنماط السلوك . وأية ثقافة عظيمة بها بعض العناصر التى تناسب الديمقراطية ، كما أن البروتستانتية والكاثوليكية بها عناصر غير ديمقراطية[٢٠] . والسؤال هو : ماهى العناصر المناسبة للديمقراطية فى الإسلام والكونفوشية وكيف وتحت أية ظروف يمكن أن يتم إلغاء العناصر غير الديمقراطية فى هذين التراثين الثقافيين ؟

ثالثا ، حتى إن كان الموروث الثقافى لدولة ما بمثابة عائق فى طريق الديمقراطية ، فإن التراث الثقافى يتسم بالدينامية والحركة لا بالسلبية والجمود . فالمعتقدات السائدة والتوجهات الجارية فى المجتمع تتغير ، وبينما تحافظ الثقافة السائدة على عناصر الاستمرارية فى المجتمع فإنها تختلف اختلافا واضحا عما كانت عليه قبل جيل أو جيلين . ففى الخمسينيات مثلا ، كانت الثقافة الأسبانية توصف عادة بأنها تقليدية وشمولية وهرمية السلطة ودينية المنحى وتركز على مفاهيم الشرف والمكانة الاجتماعية . وفى السبعينيات والثمانينيات ،

(٢٠) وهكذا يمنح المؤلف صكوك الغفران ويمنعها كيفما شاء ، وكان الأولى به أن يشفع أحكامه بالبراهين (المترجم) .

لم يعـد لهذه الصفات مكـان فى وصف التوجهـات والقيم الأسبـانية . فـالتراث الثقافى يتطور ، ولعل التنمية الاقتصادية نفسها هى أهم أسباب التغير الثقافى كما حدث فى أسبانيا .

الاقتصـــاد

إن قليلا من العلاقات بين الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يعد أقوى من العلاقات بين مستوى النمو الاقتصادى ووجود السياسة الديمقراطية فكما سبق أن رأينا ، كـان التحول من الشمولية إلى الديمقـراطية من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٠ مركزا بشدة فى « منطقة انتقالية » عنـد مستويات الطبقة المتوسطة العليا من التنمية الاقتصاديـة . والنتائج تبدو واضحة . فالفقر يمثل عـائقا رئيسيا بل ربما كان أكبر عائق فى سبيل التنمية الاقتصادية . ويتوقف مستقبل الديمقراطية على مستقبل التنميـة الاقتصادية . والعـوائق فى طريـق التنمية الاقتصاديـة هى عوائق فى طريق اتساع نطاق الديمقراطية .

تلقَّت التحولات الـديمقراطيـة فى الموجة الثالثـة دفعة إلى الأمـــام على أثر النمـو الاقتصـادى العـالمى الهـائل فى الخمسينيات والستينيـات . وقد انتهت هذه الحقبة من النمـو مع زيادة أسعار النفط فى ٧٣ و ١٩٧٤ . وفيما بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ ، زادت سرعة التحول الديمقـراطى حـول العالم ، فى حين زاد تبـاطؤ النمـو الاقتصادى . فتراوحت معدلات إجمالى النـاتج القومى للفـرد فى السنة فى الـدول ذات الـدخل المتـوسط والمنخفض بين عـامى ١٩٦٥ و ١٩٨٩ على النحو التـالى :

١٩٦٥ - ١٩٧٣	٪٤,٠
١٩٧٣ - ١٩٨٠	٪٢,٦
١٩٨٠ - ١٩٨٩	٪١,٨

كـانت ثمة فـوارق كبيرة فى معدلات النمـو من منطقة إلى أخـرى . فظلت معـدلات شرق آسيـا على ارتفـاعها خـلال السبعينيـات والثمانينيـات ، وزادت المعدلات الإجمالية للنمـو بجنوب آسيا . ومن ناحية أخرى ، تـدهورت معدلات النمـو فى الشرق الأوسط وأميريكا الـلاتينية وشمال أفـريقيـا ومنطقة الكـاريبى بشـدة فى السبعينيـات والثمانينيات . أمـا فى جنـوب الصحـراء الأفريقيـة فقـد سقطت هـذه المعـدلات تماما . وهكـذا زادت العقبـات الاقتصاديـة فى طـريق التحول الـديمقراطى فى أفريقيا زيـادة حادة خلال الثمانينيات . والتـوقعات فى التسعينيات ليست زاهـرة . وحتى إذا تحقق الإصلاح الاقتصـادى وخفت أعباء الديـون وزادت المساعـدات الاقتصاديـة فإن توقعات البنـك الدولى أن يتحقق معدل نمـو فى إجمالى الناتج القـومى للفرد سنـويا بنسبـة لا تزيـد عن نصف فى المائة طوال مـا تبقى من القرن[٢١] . وإذا صحت هـذه التوقعات فـإن العقبات الاقتصـادية فى طـريق التحـول الديمقـراطى ستبقى سـائدة فى منطقة جنـوب الصحراء الأفريقية حتى فى القرن الحادى والعشرين .

وكان البنك الدولى أكثر تفاؤلا فى توقعاته عن النمو الاقتصادى فى الصين والدول الديمقـراطية بجنوب آسيا . إلا أن المعدلات المتدنيـة للنمو الاقتصادى فى هذه الدول كانت تعنى أن الظروف الاقتصادية الملائمة للتحول الديمقراطى ستتأخر رغم تحقيق معدل نمو فردى يدور حول ٢ , ٥٪ .

وفى عام ١٩٩٠ ، كـانت قلة من الـدول غير المصدرة للنفط - سنغـافورة والجزائر وجنوب أفـريقيا ويوغوسـلافيا - قد وصلت إلى مستويـات من التنمية الاقتصـادية تـدخل فى نطاق الـدخل المرتفع والمتـوسط أو ما فـوق ذلك حيث يمكن تـوقع الانتقال إلى منطقـة الديمقـراطية . وكـانت العراق وإيـران - وهما دولتان مصدرتان للنفط ويضمان عددا كبيرا نسبيا من السكان وقدرا من التنمية

(٢١) World Bank, **World Development Report** 1990 (New York, 1990), pp. 8-11.

الصناعية – تقعان فى هذه المنطقة أيضا . وكانت الشروط المسبقة الاقتصادية اللازمة للتحول الديمقراطى فى هذه الدول متوافرة إلى حد ما ، إلا أن التحول الديمقراطى لم يحدث فيها . وكانت هناك ثمانى عشرة دولة ذات حكومات غير ديمقراطية على مستوى أقل قليلا من النمو الاقتصادى – أى الدول التى أدرجها البنك الدولى ضمن نوعية الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض والتى حققت إجمالى ناتج قومى فردى يتراوح بين ٥٠٠ و ٢٢٠٠ دولار فى عام ١٩٨٨[٢٢] . ومن هذه الدول دولتان هما لبنان وأنجولا لم تتوفر عنهما أرقام للدخل .

وكان لتسع من الدول الست عشرة الباقية دخول فى عام ١٩٨٨ تتراوح بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ دولار ، وتشمل ثلاث دول عربية (سوريا والأردن وتونس) ودولتين فى جنوب شرق آسيا (ماليزيا وتايلاند) وثلاث دول أميريكية جنوبية (المكسيك وبنما وباراجواى) ودولة أفريقية واحدة (الكاميرون) . وكانت هذه الدول مرشحة للتحول إلى المنطقة الانتقالية ذات الدخل المتوسط المرتفع . ففى خمس منها (ماليزيا والأردن وتونس والكاميرون وتايلاند) حقق إجمالى الناتج القومى معدل نمو سنوى يبلغ ٤,٣٪ بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨ . ولو استمرت هذه المعدلات ، يحتمل ظهور الظروف المهيئة للتحول الديمقراطى فى خلال التسعينيات . ولو تمكنت كل من سوريا وباراجواى وبنما والمكسيك من تحقيق معدلات نمو أعلى مما حققت بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨ ، فإنها ترشح أيضا للانتقال إلى مستويات من النمو الاقتصادى تدعم التحول إلى الديمقراطية .

وكانت الدول السبع غير الديمقراطية التى كان إجمالى الناتج القومى فيها يتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ دولار للفرد فى عام ١٩٨٨ هى المغرب وساحل العاج

(٢٢) هذه الأرقام والأرقام التالية عن إجمالى الناتج القومى للفرد ومعدل نمو الناتج القومى مستقاة من :

World Bank, **World Development Report** 1990, pp. 178-81.

ومصر وزيمبابوى واليمن . وكان بمعظم هذه الدول معدلات نمو اقتصادى كبيرة خلال الثمانينيات ؛ ولوتمكنت من الحفاظ على هذه النسب ، ستنتقل إلى المنطقة الاقتصادية التى تؤهلها للتحول الديمقراطى فى الجزء الأول من القرن الحادى والعشرين .

كانت غالبية الدول التى تؤهلها ظروفها للتحول الديمقراطى فى التسعينيات هى دول فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .فالرخاء الاقتصادى لهذه الدول – وهى الدول بين الأقواس فى الجدول (٩) كانت تعتمد على الصادرات النفطية ، وهو موقف عزز السيطرة البيروقراطية للدولة وبالتالى هيأ مناخا لا يتناسب والتحول إلى الديمقراطية . إلا أن ذلك لم يكن معناه استحالة التحول الديمقراطى بالضرورة . فقد مارست البيروقراطيات الحكومية فى أوربا الشرقية سيطرة أكبر من سيطرة الدول المصدرة للنفط . ويمكن القول إن تلك السيطرة قد تنهار عند نقطة معينة فى هذه الدول النفطية بنفس الصورة الفجائية التى انهارت بها فى دول أوربا الشرقية . ومن بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضا وصلت الجزائر إلى مستوى يناسب التحول الديمقراطى ؛ واقتربت سوريا منه ؛ وكانت الأردن وتونس والمغرب ومصر واليمن الشمالية تحت مستوى المنطقة الانتقالية، لكنها حققت نموا سريعا فى الثمانينيات . فكانت اقتصاديات الشرق الأوسط ومجتمعاتها تدنو من النقطة التى تكون فيها أغنى وأشد تعقيدا من أن تكون لها أنظمة حكم تقليدية وعسكرية وحزب واحد وما إلى ذلك من أشكال الحكم الشمولى . وكان من الممكن لموجة التحول الديمقراطى التى اجتاحت العالم فى السبعينيات والثمانينيات أن تصبح سمة سائدة فى سياسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى التسعينيات . حينئذ تتحد قضية الاقتصاد والتراث الثقافى معا . فما هى أشكال السياسة وأنماطها التى يمكن أن تظهر فى هذه الدول حين يتفاعل الرخاء الاقتصادى مع التقاليد والقيم الإسلامية ؟

جدول (٩)

إجمالى الناتج القومى للفرد عام ١٩٨٨

الدول غير الديمقراطية ذات الدخل العالى والمتوسط

مستوى الدخل (بالدولار)	دول عربية / شرق أوسطية	جنوب شرق آسـيا	أفريقيا	أخرى
عالى (أكثر من ٦٠٠٠ دولار)	(الإمارات العربية) (الكويت) (السعودية)	سنغافورة		
متوسط مرتفع (٢٢٠٠ - ٢٥٠٠)	(العراق) (إيران) (ليبيا) (عمان) (الجزائر)		(الجابون) جنوب أفريقيا	يوغوسلافيا
متوسط منخفض (١٠٠٠ - ٢٢٠٠)	سوريا الأردن تونس	ماليزيا تايلاند	الكاميرون	بنما المكسيك باراجواى
(٥٠٠ - ١٠٠٠)	المغرب مصر اليمن لبنان		الكونغو ساحل العاج زيمبابوى السنغال أنجولا	

البنـك الدولى : تقريـر التنمية العالميــة ١٩٩٠ (نيويـورك ، أكسـفورد ، ١٩٩٠) ، ص ١٧٨ - ١٨١ .

أما فى الصين فكانت العوائق التى تواجه التحول الديمقراطى عام ١٩٩٠ سياسية واقتصادية وثقافية ؛ وفى أفريقيا اقتصادية فى أغلبها ؛ وفى دول شرق آسيا والعديد مـن الـدول الإسلامية ذات النمو السريع اقتصادية بالدرجة الأولى .

التنمية الاقتصادية والقيادة السياسية

أثبت التـاريـخ خطأ المتفـائلين والمتشـائمين على السـواء فيما يتعلق بـالديمقـراطية ، وربما ستـواصل أحـداث المستقبل مفاجـآتها . فهناك عقبـات رهيبة فى طـريق اتساع الديمقـراطية فى العـديد من الدول . ولن تستمـر الموجة الثالثة أو « الثورة الـديمقراطية العالمية » فى القرن العشريـن إلى الأبد . وقد تليها طفرة جديدة للحكم الشمولى تكون بمثابـة موجة مضادة ثالثة . إلا أن ذلك لن يحول دون قيام موجة رابعة من التحـول الديمقراطى فى وقت ما فى القرن الحادى والعشرين . ومن واقع التاريخ نرى أن العـاملين الرئيسيين المؤثرين فى الاستقرار المستقبلى واتساع نطاق الديمقراطية هما التنمية الاقتصادية والقيادة السياسية .

أما فى المجتمعات الفقيرة فستظل غير ديمقراطيـة طالما ظلت على فقرها . إلا أن الفقر ليس أمـرا محتوما . ففى الماضـى ، كانت هناك دول تعـد على درجة عـالية من التخلف الاقتصـادى ، ثم أذهلت العالم بقـدرتها على تحقيق الرخـاء وبسرعة . وفى الثمانينيات ، ظهر إجماع جديـد بين علماء الاقتصاد التنموى حول سبل دفع عجلـة النمو الاقتصادى . وقـد لا يكون حظ هـذا الإجماع أفضل من حظ الإجماع الذى ظهـر حول عكس ذلك فى الخمسينيـات والستينيات . إلا أن السلفية الجديدة قد أفرزت نتائج هامة فى عدة دول . ومع ذلك فهناك تحذيران . **أولا** ، إن التنمية الاقتصـادية بـالنسبة للدول النـامية - أى أفـريقيا - قـد تكون أصعب مما كانت عليه بالنسبة للدول النامية السابقة ، لأن الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ازدادت اتسـاعا . **ثانيا** ، قد تظهـر أنماط جديدة من الشمـولية

تلائم المجتمعات الغنيـة ومجتمعات المعلـومات والتكنـولوجيـا ، وإذا لم تتحقق مثل هـذه الاحتمالات ، فينبغى للتنميـة الاقتصـاديـة أن تخلق الظـروف المواتيـة لعملية الإحلال التقدمى للأنظمة السياسية الشمولية .

إن النمو الاقتصادى يجعل من الديمقراطيـة أمرا ممكنا ؛ والقيادة السياسية تجعل منها أمـرا واقعا . ولكى تتحقق الـديمقراطية مستقبـلا ، يجب على النخبة السياسيـة على الأقل أن تؤمن بأن الديمقراطيـة هى أقل أشكال الحكم شرا على مجتمعاتهم وعلى أنفسهم . كما ينبغى عليهم أن تكـون لديهم مهارة تحويل الفترة الانتقالية إلى ديمقراطية فى مواجهـة كل من العناصر الراديكالية والمتشددة التى ستظل موجودة حتماً ، والتى ستسعى بالضرورة إلى إحباط جهودهم.

إن الـديمقراطيـة ستنتشر فى العـالم بقدر مـا يـود لها من يشغلـون مقاعـد السلطة أن تنتشر .

□○□○□

المحتويات

الموضـوع | الصفحة

الموضـوع | الصفحة

ابن خلدون : سمي المركز على اسم المفكر العربي الكبير عبد الرحمن ابن خلدون ، ولد في أول رمضان سنة ٧٢٢ هجرية الموافق ٢٣ مايو ١٣٣٢ ميلادية . وهو المؤسس الحقيقي للعلوم الاجتماعية العربية ، فقد خدم في عدد من البلدان العربية (تونس والمغرب والأندلس ومصر والحجاز والشام) مما أتاح لهذا المفكر النابغة أن يجمع بين النظرية والتطبيق على نحو خلاق غير مسبوق ، وتجلى ذلك في كتابه الشهير « المقدمة » الذي يعتبر أهم مؤلف اجتماعي عن المجتمع والدولة في العصور الوسطى الإسلامية .

■ **دار سعاد الصباح**
للنشر والتوزيع

هي مؤسسة ثقافية عربية مسجلة بدولة الكويت وجمهورية مصر العربية وتهدف إلى نشر ما هو جدير بالنشر من روائع التراث العربي والثقافة العربية المعاصرة والتجارب الابداعية للشباب العربي من المحيط إلى الخليج وكذا ترجمة ونشر روائع الثقافات الأخرى حتى تكون في متناول أبناء الأمة فهذه الدار هي حلقة وصل بين التراث والمعاصرة وبين كبار المبدعين وشبابهم وهي نافذة للعرب على العالم ونافذة للعالم على الأمة العربية وتلتزم الدار فيما تنشره بمعايير تضعها هيئة مستقلة من كبار المفكرين العرب في مجالات الإبداع المختلفة .


مطابع
ت : ٩٣٢٧٠٦